زبغنيو بريجنسكي

رقعة الشطرنج الكبرى

السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجياً

طبعة ثانية

مركز الدراسات العسكرية

١٩٩٩م

تقديم

بناء على توجيهات السيد العماد أول نائب القائد العام ـ نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع. قام مركز الدراسات العسكرية بترجمة وطبع كتاب "رقعة الشطرنج الكبرى ".

مؤلف الكتاب "زبغينو بريجينسكي "مستشار الأمن القومي للرئيس الأميركي جيمي كـارتر بين عام ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ ، وهو يعمل حالياً مستشاراً في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وأستاذاً لمادة السياسة الخارجية الأميركيـة فـي كليـة نيتـز للدراسـات المتقدمـة بجامعـة جونز هوبكنز.

يقدم كتاب رقعة الشطرنج الكبرى، نظرة جريئة ومثيرة عن استمرارية التفوق الأميركـي في القرن الحادي والعشرين، ويتركز تحليل المؤلف على ممارسة السيطرة في أوراسيا/ أوروبا وآسيا/ معتبراً هذه المنطقة موئلاً لمعظم دول العالم من حيث تعـداد الـسكان ووفـرة المـواد الطبيعية والنشاط الاقتصادي إلى جانب القوة النووية، فهي تمثل رقعة الـشطرنج الجيوبوليتيـة التي ترى أميركا أن عليها أن تحافظ على قدرتها على المناورة السياسية والمعالجة الدبلوماسية، وفي الوقت ذاته لا بد من الاعتراف بتفوق قوتها أو سيطرتها ومنع ظهور أي ائتلاف معاد يمكن أن يشكل تحدياً لهذا التفوق على مدى السنوات المقبلة القريبة أو البعيدة. والكتاب مفيد للقـارئ العربي كي يطلع على مخططات السياسة الأميركية في القرن المقبل .

مركز الدراسات العسكرية

ZBIGNIEW
BRZEZINSkI

The
Grand
Chessboard
AMERIOAN PRIMAOY AND ITB
DEDBTRATEBIO IMPERATIVEB

كلمة عن الكتاب

نجد مع اقتراب القرن العشرين من النهاية، أن الولايات المتحدة تحتل في العالم دور القـوة العظمى الوحيدة: فليس ثمة دولة أخرى تملك قوة عسكرية واقتصادية مماثلـة لهـا، أو تملـك مصالح تمتد عبر العالم مثلها. ومع ذلك يبقى السؤال المحرج الذي يواجه أميركـا دون جـواب ماذا يجب أن تكون عليه الاستراتيجية الأميركية لكي تحافظ على وضعها الاستثنائي في العـالم؟ وهذا هو السؤال الذي يعالجه بريجينسكي في هذا الكتاب الواضح المعالم والذي يعتبر فتحا جديدا في هذا المجال .

يقدم كتاب "رقعة الشطرنج الكبرى" نظرة جيو استراتيجية مثيرة وجريئة لبريجنسكي عـن التفوق الأميركي في القرن الحادي والعشرين. ويتركز تحليله على ممارسة القـوة فـي البـر الأوراسي الذي يعيش فيه الجزء الأكبر من سكان العالم، والجزء الأكبر أيـضاً مـن المـوارد الطبيعية والنشاط الاقتصادي. وإذ تمتد أوراسيا (أوروبا وآسيا) من البرتغال إلى مضيق بيرينغ ، ومن لا بلاند إلى ماليزيا، فإنها تشكل "رقعة الشطرنج الكبرى" التي سيتم فيها الاعتراف بالتفوق أو السيطرة الأميركية وتحديها في السنوات المقبله. وهو يؤكد أن المهمة التي تواجه الولايـات المتحدة، هي إدارة النزاعات والعلاقات في أوروبا وآسيا والشرق والأوسط على نحو لاتـصعد معه أية دولة عظمى منافسة لتهدد المصالح الأميركية أو حالة الرفاه السائد في أمريكا .

أن قلب أو مركز رقعة الشطرنج الكبرى هو تحليل بريجينسكي لأربع مناطق حرجة فـي آسيا وللمراهنة الأميركية على كل منها، وهي تشمل أوروبا، وروسيا وآسيا الوسـطى وشـرق آسيا .وعموماً فربما تبدو خطوط التحدي المحرجة مألوفة، ولكن أنهيار الاتحاد السوفيتي خلـق منافسين جدد وعلاقات جديدة، كما أن بريجينـسكي يـنظم التـشعبات الاسـتراتيجية للحقـائق الجيوبوليتية الجديدة. فهو يشرح على سبيل المثال :

- لماذا ستلعب فرنساوألمانيا أدوارا أستراتيجية رئيسة،بينما لن تفعل بريطانياواليابان ذلك؟

- لماذا يقدم الناتو الراغب في التوسع، فرصة إلى روسيا لكي تصحح أخطـاء الماضـي، لماذا لا تستطيع روسيا أن تغفل هذه الفرصة ؟.

- لماذا يعتبر مضير أوكرانيا وأذربيجان هاماً بالنسبة إلى أميركا؟.

- لماذا ليست أميركا القوة العظمى العالمية الأولى فقط بل والأخيرة أيضاً؟، وماذا يترتـب عليها إزاء وراثتها لهذا الدور؟.

- إن استنتاجات بريجينسكي المدهشة والمبتكرة تقلب غالباً الحكمة التقليدية رأسـاً علـى عقب عندما يرسي هذا الرجل قاعدة لرؤية حازمة وجديدة للمصالح الحيوية الأميركيـة. ومـرة ثانية، يقدم زبيغنيو بريجينسكي إلى دولتنا (أميركا) مرشدا فلسفياً وعملياً للمحافظة علـى قوتنـا العالمية التي حققناها بصعوبة، ولإدارة هذه القوة.

كلمة عن المؤلف

عمل زبغنيو بريجينسكي مستشاراً للأمن القومي لدى الرئيس الأميركي جيمي كارتر بـين عامي ١٩٧٧_ ١٩٨١وهو يعمل حالياً مستشاراً في مركز الدراسات الاسـتراتيجية والدوليـة، وأستاذاً (بروفسوراً) بمادة السياسة الخارجية الأميركية في كلية بول نيتـز للدراسـات الدوليـة المتقدمة بجامعة جون هوبكنز في واشنطن دي. سي وأحدث كتبه هـي:"خـارج الـسيطرة":، و"الفشل الكبير" و"خطة اللعبة" و"القوة والمبدأ".

ماذا قيل عن هذا الكتاب

- - - - - - - - - - - - - -

"إن رقعة الشطرنج الكبرى" هو الكتاب الذي كنا ننتظره لكي نرى فيه عرضاً حاسماً واضحاً ومعمقاً عن المصالح الاستراتيجية لأميركا في عالم ما بعد الحرب الباردة. وإذ يضم هذا الكتاب مزيجاً رائعا من التحليلات التاريخية والجغرافية،والسياسية، فإنه يمثل ذلك التفكير الجيو استراتيجي بالطريقة التقليدية العظيمة لبسمارك"

"وفي نهاية المطاف، فإن كتاب " " رقعة الشطرنج الكبرى" هو عرض واضح ومقدم بشكل متآلف من إطار العمل الجديد والضروري للسياسة الخارجية الأميركية، ويربط معاً أهداف المدى القريب والمتوسط والبعيد التي يجب أن تبدأ بلادنا (أميركا) بتنفيذها الآن. وهو يلبي حاجة حيوية".

نجد في هذا الكتاب، الذي هو ذاته أحد أهم الوثائق التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة أن زبيغنيو بريجينسكي يعرض تصوره الأسطوري ووجهة نظره الفكرية الثاقبة، في إعطاء ووصف الهدف من القوة الأميركية. وفي زمن الاندفاع الجارف هذا،يبقى بريجينسكي العقل الاستراتيجي الأعظم لأميركا.

إن كتاب "رقعة الشطرنج الكبرى" سوف يسبب صدمة للخائف، ويغيظ صاحب الخيال الخامل، ويلهم القارئ المفكر. فبالنسبة لمن يعتقد أن أميركا يجب أن تقود الآخرين، ولكنه ليس واثقاً كيف يتم ذلك، نجد أن هذا الكتاب يقدم رؤية براغماتية (واقعية) وملازمة. أما في ما يخص المسؤولين عن وضع السياسة الأميركية _ فإنه مرجع لا يمكن الاستغناء عنه .

جعل زبغنيو بريجينسكي من نفسه أحد أبرز محللي الشؤون الدولية، وأحد الممارسين المتقدمين في فن الاستراتيجية. وهو يجمع هنا كلا هاتين السمتين ليقدم إلينا تحليلاً مثيراً لشكل العالم بعد الحرب البادرة ولدور أميركا في هذا العالم. إنه كتاب يجب أن يقرأ، ناهيك عن كونه جيداً أيضاً .

الإهداء

إلى طلابي ـ لكي يساعدهم في تشكيل عالم الغد

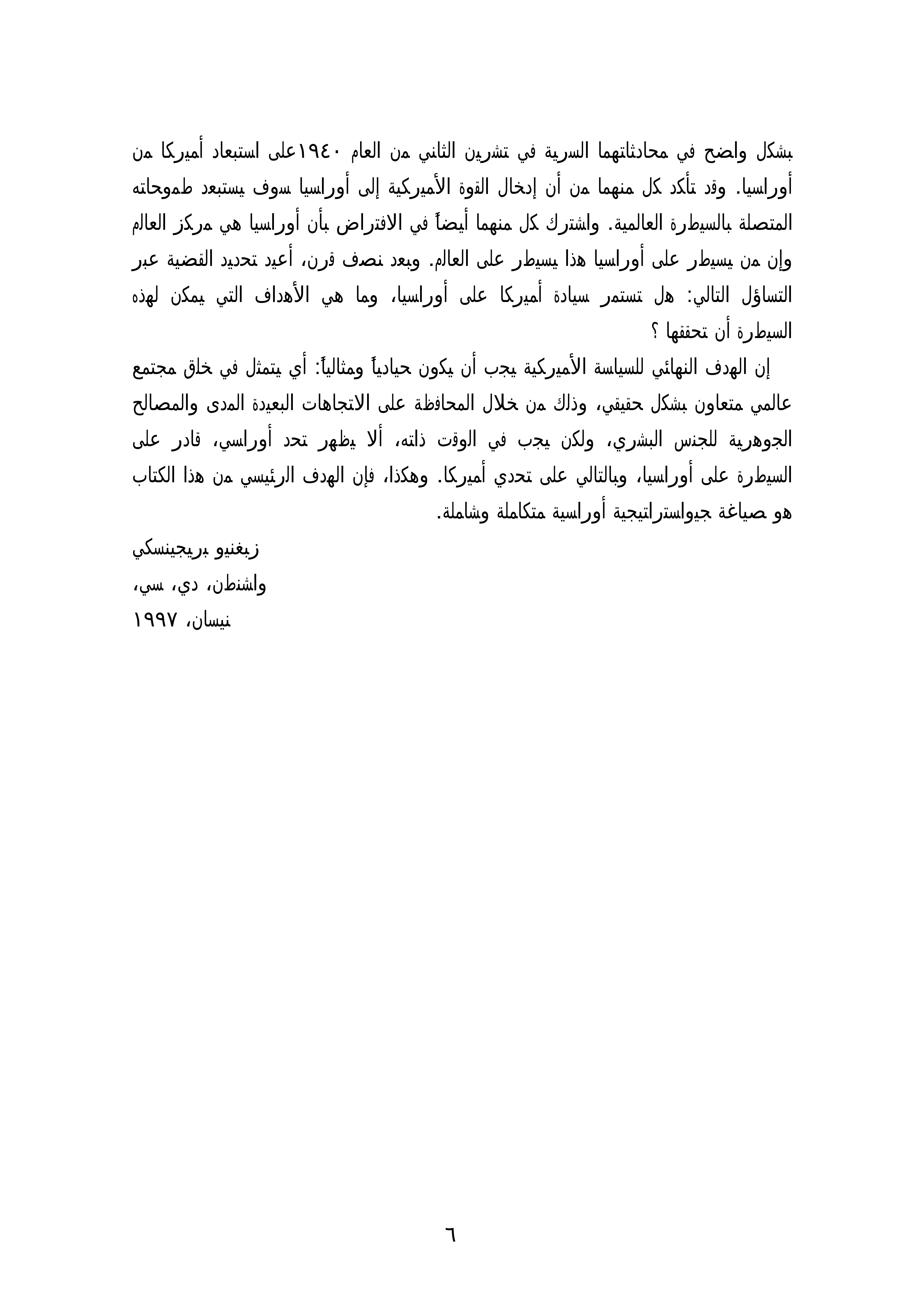
مدخل

كانت أوراسيا منذ أن بدأت القارات تتفاعل سياسياً في ما بينها، قبل ما يقرب من خمسمائة سنة، مركز القوة العالمية. فبطرائق مختلفة، وفي أزمنة مختلفة، كانت الشعوب التي سكنت أوراسيا _ وإن كان أغلبها من الذين تحدروا من المحيط الأوروبي الغربي _ اخترقت مناطق أخرى من العالم وأخضعتها لسيطرتها، وذلك عندما حققت دولة أوراسية منفردة ذاتها أو وضعها الخاص المتميز وتمتعت بامتيازات نجمت عن كونها قد أصبحت القوى (أو الدول) الأولى في العالم.

كان العقد الأخير من القرن العشرين قد شهد تغيراً شاذاً أو حاداً في الشؤون العالمية. فلأول مرة تبرز دولة غير أوراسية لا تكون الحكم الرئيسي في علاقات القوة الأوراسية فحسب،بل لتصبح أيضاً القوة الأعظم في العالم. وكانت هزيمة الاتحاد السوفييتي وانهياره قد شكلا الخطوة الأخيرة في صعود قوة من نصف الكرة الغربي، هي الولايات المتحدة، لتصبح القوة الوحيدة، والعالمية بحق وحقيق، لأول مرة. ومهما يكن الأمر فإن أوراسيا لا تزال محتفظة بأهميتها الجيوبوليتية. فهي ليست فقط متمثلة في محيطها الغربي، أي أوروبا، التي لا تزال مركزا للكثير من القوة السياسية والاقتصادية للعالم، بل وفي منطقتها الشرقية، أي آسيا، التي أصبحت مؤخراً مركزاً حيوياً للنمو الاقتصادي والنفوذ السياسي المتعاظم. وبالتالي فإن مدى نجاح أميركا ذات النشاطات أو الأنشطة العالمية في التعامل مع القوة الاوراسية المعقدة، ولا سيما قدرتها على ان تمنع ظهور قوة أوراسية مسيطرة أو معادية يبقى أمراً رئيسياً يحدد قدرتها على ممارسة السيادة العالمية.

يترتب على ذلك أنه يجب على السياسة الخارجية الأميركية، بالإضافة إلى تطوير وصقل مختلف الأبعاد الجديدة للقوة (كالتكنولوجيا، والاتصالات، والمعلومات، ناهيك بالتجارة والمال أيضاً)، أن تحافظ على اهتمامها بالبعد الجيوبوليتي ويجب أن تستخدم نفوذها في أوراسيا بطريقة تخلق توازناً قارياً مستقراً، مع استمرار الولايات المتحدة في القيام بدور الحكم السياسي .

وهكذا، فإن أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي يستمر فيها الصراع على السيادة العالمية، علماً أن هذا الصراع يتضمن الجغرافيا الاستراتيجية، أي الإدارة الاستراتيجية للمصالح الجيوبوليتية. والجدير بالذكر هو أن مرشحين اثنين للسيادة العالمية، هما أدولف هتلر، وجوزيف ستالين اتفقا



بشكل واضح في محادثاتهما السرية في تشرين الثاني من العام ١٩٤٠على استبعاد أميركا من أوراسيا. وقد تأكد كل منهما من أن إدخال القوة الأميركية إلى أوراسيا سوف يستبعد طموحاته المتصلة بالسيطرة العالمية. واشترك كل منهما أيضاً في الافتراض بأن أوراسيا هي مركز العالم وإن من يسيطر على أوراسيا هذا يسيطر على العالم. وبعد نصف قرن، أعيد تحديد القضية عبر التساؤل التالي: هل تستمر سيادة أميركا على أوراسيا، وما هي الأهداف التي يمكن لهذه السيطرة أن تحققها ؟

إن الهدف النهائي للسياسة الأميركية يجب أن يكون حيادياً ومثالياً: أي يتمثل في خلق مجتمع عالمي متعاون بشكل حقيقي، وذلك من خلال المحافظة على الاتجاهات البعيدة المدى والمصالح الجوهرية للجنس البشري، ولكن يجب في الوقت ذاته، ألا يظهر تحد أوراسي، قادر على السيطرة على أوراسيا، وبالتالي على تحدي أميركا. وهكذا، فإن الهدف الرئيسي من هذا الكتاب هو صياغة جيواستراتيجية أوراسية متكاملة وشاملة.

زبغنيو بريجينسكي

واشنطن، دي، سي،

نيسان، ١٩٩٧

الفصل الأول

الهيمنة من النوع الجديد

إن الهيمنة قديمة قدم الإنسان ذاته. ولكن السيطرة العالمية الراهنة لأميركا تتميز بسرعة ظهورها، وبحجمها العالمي، وبطريقة ممارستها. فخلال قرن واحد حولت أميركا نفسها، وحولت أيضاً بواسطة ديناميات دولية، من دولة معزولة نسبيا في نصف الكرة الغربي إلى قوة تصل سلطتها إلى ارجاء العالم كلها وتمسك بهذه الأرجاء على نحو لم يسبق له مثيل قط.

الطريق القصيرة إلى سيطرة عالمية

كانت الحرب الإسبانية الأميركية عام ١٨٩٨ أول حرب استيلائية لأميركا في ما وراء البحار. فقد امتدت القوة الأميركية بعيداً إلى المحيط الهادي، وإلى ما وراء هاواي و الفلبين. ومع بدء القرن العشرين كان الاستراتيجيون الأميركيون قد انخرطوا في تطوير عقائد عن السيطرة البحرية على محيطين، وبدأت البحرية الأميركية تتحدى المفهوم القائل إن بريطانيا "تحكم الأمواج". وهكذا فإن المزاعم الأميركية عن وضع خاص يجعل من أميركا الحارس الوحيد لأمن نصف الكرة الغربي، والذي كان قد ادعى في وقت سابق من القرن من خلال عقيدة مونرو، وبرز لاحقاً "بتقرير المصير الواضح" المدعي أيضاً من قبل أميركا، كانت قد عززت أيضاً بإنشاء قناة باناما التي سهلت السيطرة البحرية على كلا المحيطين الأطلسي والهادي.

أمنت أسس طموحات التوسع الجيوبوليتي لأميركا بسرعة تصنيع اقتصاد هذا البلد. ومع نشوب الحرب العالمية الأولى، كانت القوة الاقتصادية المتنامية لأميركا قد وصلت فعلاً إلى ما يعادل نحو ٣٣ بالمئة من الدخل القومي السنوي العالمي، وبالتالي حلت مكان بريطانيا لتصبح القوة الصناعية الأولى في العالم. عززت هذه الدينامية الاقتصادية الملحوظة بثقافة عملت لصالح الاختبار العلمي والابتكار. وخلقت فرصاً غير مسبوقة لمخترعين طموحين ومحطمين للمعتقدات والمؤسسات التقليدية. ممن لم يمنعوا من متابعة أحلامهم الشخصية بواسطة الامتيازات المزخرفة أو السلطات الحاكمة المتحجرة اجتماعياً. وباختصار، فإن الثقافة القومية كانت متجانسة على نحو فريد من نوعه مع النمو الاقتصادي، وإذا اجتذب الأفراد الأكثر موهبة من الخارج، وأدخلوا بسرعة في النسيج العام للبلد فإن الثقافة سهلت، في ضوء ذلك، توسع القوة القومية.

أمنت الحرب العالمية الأولى أول فرصة للنقل الكثيف للقـوة العـسكرية الأميركيـة إلـى أوروبا. فالدولة التي كانت معزولة نسبياً حتى ذلك التاريخ استطاعت أن تنقل بـسرعة بـضع مئات الآلاف من الجنود عبر الأطلسي، وكان ذلك عبارة عن حملة عسكرية غير مسبوقة حجماً وتنوعاً تنقل عبر المحيط، الأمر الذي دل على ظهور لاعب رئيس جديد في المسرح الـدولي. ولا يقل عن ذلك أهمية أن هذه الحرب حثت على القيام بأول جهد دبلوماسي رئيس مـن اجـل استخدام المبادئ الأميركية في إيجاد حل للمشكلات الدولية لأوروبا. وقـد مثلـت نقـاط ردود ولمسن الأربع عشرة عملية حقن المثالية الأميركية في علم السياسة* الطبعية الأوروبي، وعزز ذلك بالقوة الأميركية. (وقبل عقد ونصف، كانت الولايات المتحدة قد لعبت دوراً بارزاً في حـل نزاع في الشرق الأقصى بين روسيا واليابان، معززة بذلك وضعها الدولي المتنامي الأهميـة). وعموماً، فإن الجمع بين المثالية الأميركية والقوة الأميركية جعل من أميركا قوة ملموسـة كليـاً على المسرح الدولي.

وعموماً، فإذا أردنا دقة أكثر في الكلام، نقول إن الحرب العالمية الأولـى كانـت حربـاً أوروبية غالباً ولم تكن حرباً عالمية. ولكن طابعها التدميري الذاتي سجل بداية النهايـة للتفـوق السياسي والاقتصادي والثقافي الأوروبي على سائر العالم. وفي أثناء الحرب، لم تكن أي دولـة أوروبية قادرة بمفردها على تحقيق النصر، وبالتالي فإن نتيجة الحرب تأثرت إلـى حـد كبيـر بدخول دولة صاعدة غير أوروبية، هي أميركا، إلى النزاع. وفي ما بعد، فإن أوروبا ستـصبح بدرجة متزايدة، الطرف المستهدف في سياسة القوة العالمية بعد ان كانت الطرف الفاعـل فـي هذه السياسة.

ومهما يكن الأمر، فإن هذا التفجر السريع والقصير الأمد في الزعامة العالمية الأميركية لم يثمر انخراطا أميركيا مستمراً في شؤون العالم. وعوضا عن ذلك، فسرعان ما تراجعت أميركا إلى حالة الجمع بين الانعزالية والمثالية على نحو مشع للرغبـات الذاتيـة. وبـالرغم مـن أن الديكتاتورية كانت تعيد تنظيم ذاتها وتستعيد قوتها في منتصف العشرينيات والثلاثينيات في القارة الأوروبية، فإن الدولة الأميركية، التي كانت تملك آنذاك أسطولا قويا يعمل في محيطين ويتفوق بوضوح على البحرية البريطانية، بقيت غير ملتزمة بشيء وفضل الأميركيون أن يكونوا مجرد متفرجين في المسرح العالمي .

وانسجاما مع هذه النزعة وجد آنذاك المفهوم الأميركي عن الأمن، الذي استند إلى وجهـة نظر ترى في أميركا مجرد جزيرة قارية. وهكذا ركزت الاستراتيجية الأميركية علـى حمايـة شواطئ أميركا، وبالتالي كانت ذات حجم قومي ضيق، ولم تعـر سـوى أهميـة قليلـة إلـى

الاعتبارات الدولية أو العالمية. وظل اللاعبون الدوليون الحساسون متمثلين في الدول الأوروبية إضافة إلى اليابان التي تنامي دورها أيضا .

* ترجمة كلمة (Geopolitics) وهي تأثير العومل الاقتصادية والبشرية في سياسة الدولة الخارجية بخاصة (المترجم).

وصلت المرحلة الأوروبية في السياسة العالمية إلى النهاية الأخيرة لها في أثناء الحرب العالمية الثانية، التي كانت أول حرب عالمية حقيقة. وإذ خيضت هذه الحرب في ثلاث قارات في وقت واحد، مع حدوث صراعات شديدة والوطأة في المحيطين الأطلسي والهادي، فقد ثبت بعدها العالمي على نحو ملموس عندما اصطدم الجنود البريطانيون واليابانيون، الذين احتلوا، على التوالي جزيرة أوروبية غربية بعيدة وجزيرة شرق آسيوية بعيدة مماثلة أيضا على مسافة آلاف الأميال عن وطنيهما، وذلك على الحدود الهندية البورمية. وهكذا أصبحت أوروبا وآسيا ميدان قتال واحد.

ولو تحقق النصر في الحرب لصالح ألمانيا النازية لكان محتملاً أن تبرز دولة واحدة بوصفها القوة المتفوقة عالمياً. (وكان انتصار اليابان في المحيط الهادي سيحقق لها دوراً مسيطراً في الشرق الأقصى، ولكن كانت اليابان ستظل، في كل الاحتمالات، دولة مهينية إقليمية فقط. وعوضا عن ذلك فإن هزيمة ألمانيا تقررت نهائيا بواسطة الدولتين المنتصرتين غير الأوروبيتين تقريباً. أي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، اللتين أصبحتا وريثتين للمحاولة الأوروبية غير المنجزة التي هدفت إلى تحقيق سيطرة عالمية.

ثم خضعت السنوات الخمسون التالية إلى الصراع الثنائي القطب الأميركي - السوفييتي الهادف إلى تحقيق السيطرة العالمية. وفي بعض النواحي، نجد أن هذا الصراع بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة مثل تحقيق نظريات الجيوبوليتيين الأكثر تشددا، وبتعبير أخر فإنه وضع أقوى قوة بحرية في العالم، تسيطر على المحيطين الأطلسي والهادي، مقابل قوة برية في العالم تتوضع في مركز البر الأوراسي (مع وجود الكتلة الصينية - السوفييتية المحيطة بمنطقة من اليابسة تذكر على نحو ملحوظ بحجم أو اتساع الأمبراطورية المنغولية). ولم يكن ممكنا أن يصبح البعد الجيوبوليتي أكثر وضوحا من ذلك: أي أميركا الشمالية مقابل أوراسيا، مع كون العالم في موضع رهان. فالرابح سوف يسيطر على العالم ولم يكن ثمة طرف آخر قادرا على الوقوف في الطريق بمجرد أن يتحقق النصر لأحد هذين الطرفين .

كان كل طرف مزاحم قد نشر في العالم كله دعوة أيديوليوجية اقترنـت بتفـاؤل تـاريخي ويررت لكل منهما الجهود الضرورية اللازمة بينما كانت تعزز قناعـة كـل طـرف بالنـصر الحتمي. ومن الواضح أن كل طرف مزاحم كان مسيطرا ضمن مجاله الخاص به، وذلك خلافـاً للمرشحين الأوربيين الإمبرياليين للهيمنة العالمية ،حين لم ينجح أحد منهم قط في تأكيـد تفوقـه الحاسم حتى ضمن أوربا ذاتها .واستخدام كل طرف ايديولوجيته لتعزيز سيطرته علـى أتباعـه ومؤيديه بطريقة تذكرنا إلى حد ما بعصر الحروب الدينية .

إن الجمع بين المجال الجيوبوليتي العالمي والطابع العالمي المزعوم للعقائد المتنافسة أعطى الصراع شدة غير مسبوقة. ولكن عاملاً إضافياً، ومشرباً أيضاً في المضامين العالمية، جعل هذا الصراع فريداً من نوعه فعلاً. فقد عنى ظهور الأسلحة النووية أن أي حرب قادمة، حتى ولـو كانت من النوع الكلاسيكي، بين المتصارعين الرئيسيين لن تؤدي إلى تدمير متبـادل فحـسب/ ولكن يمكن أن تؤدي إلى نتائج مميتة لجزء هام من البشرية كلها، وهكذا أخضعت شدة النـزاع في الوقت ذاته إلى قيود ذاتية استثنائية فرضها كلا الطرفين المتزاحمين .

وفي المجال الجيوبوليتي، كان النزاع يشن غالباً في المناطق المحيطية من أوراسيا ذاتهـا. وقد سيطرت الكتلة الصينية السوفييتية على معظم أوراسيا، دون أن تفرض هذا السيطرة علـى المحيطات (الأطراف المحيطية) لهذه الكتلة. نجحت أميركا الشمالية في التوضـع علـى كـلا الشاطئين الغربي الأقصى والشرقي الأقصى للقارة الأوراسية الكبرى. وإن الدفاع عـن رؤوس الجسور القارية هذه (الممثل على"الجبهة" الشرقية بحصار برلين وعلى الجبهة الشرقية بـالحرب الكورية) كان بالتالي، أول اختبار استراتيجي لما أصبح يعرف بالحرب الباردة.

وفي المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة ظهرت جبهة دفاعية ثالثة، هي الجبهة الجنوبيـة، على خريطة أوراسيا. وقد أدى الغزو السوفييتي لأفغانستان إلى تسريع الرد الأميركي المزدوج الذي تمثل بالمساعدة المباشرة للمقاومة الوطنية في أفغانستان بغية إغراق الجيش السوفييتي فـي المستنقع الأفغاني؛ وفي البناء الواسع النطاق للوجود العسكري الأميركي في الخليج [الفارسـي] بوصفه رادعاً لأي عملية نقل أخرى نحو الجنوب للقوة السياسية أو العسكرية السوفييتية، وهكذا التزمت الولايات المتحدة بالدفاع عن منطقة الخليج [الفارسي]، وذلك على نحو مماثل للدفاع عن مصالحها الأمنية الأوراسية الغربية والشرقية .

كان الاحتواء الناجح من قبل أميركا الشمالية لجهود الكتلة الأوراسية بغية تحقيق تسلط فعال على أوراسيا كلها، وفي ضوء ارتداع كلا الجانبين حتى النهاية عن القيام بأي صدام عـسكري

مباشر خشية اندلاع الحرب النووية، قد عنى أن نتيجة الصراع ستقرر في نهاية المطاف بوسائل غير عسكرية وبالتالي فإن الحيوية الساسية، والمرونة الأيديولوجيـة، وألديناميـة الاقتـصادية والإغراء الثقافي، أصبحت كلها الأبعاد الحاسمة .

الكتلة الصينية ـ السوفييتية والجبهات الاستراتيجية الثلاث .

أبقى التحالف المقاد من قبل أميركا على حدته، بينما انشقت الكتلة الصينية السوفييتية خلال أقل من عقدين من الزمن. وقد عزي ذلك جزئياً إلى المرونة الأكبر التي تمتـع بهـا التحـالف الديمقراطي، في مقابل الطابع الشمولي والعقائدي المتشدد، والهش، أيضاً، للمعسكر الـشيوعي. فالأول انطوى على قيم مشتركة، ولكن دون نموذج عقائدي رسمي، والثاني شدد على الأفكـار العقائدية مع وجود مركز تفسير واحد فقط (لم يسمح بالتغيرات الأخرى). وكان أتبـاع المبـدأ الأميركي أضعف بكثير من أميركا ذاتها، بينما لم يستطع الأتحاد السوفييتي أن يعامـل الـصين بوصفها دولة تابعة له. وعزيت هذه النتيجة أيضاً إلى الحقيقة المتمثلة بان الجانـب الأميركـي أثبت كونه أكثر دينامية على الصعيدين الاقتصادي و التكنولوجي بينما جنح الاتحاد الـسوفييتي تدريجياً إلى الجمود والركود ولم يستطع التنافس على نحو فعال سواء في النمو الاقتـصادي أو في التكنولوجيا العسكرية. ولم يلبث الانهيار الاقتصادي ان عـزز حالـة التراجـع المعنـوي الايديولوجي.

وفي الحقيقة فإن القوة العسكرية السوفييتية، والخوف الذي أثارته بين الغـربيين، عملـت لوقت طويل على التعتيم على حالة عدم التماثـل الـضرورية التـي سـادت بـين الطـرفين المتصارعين. فببساطة كانت أميركا أغنى بكثير وأكثر تقدماً على الصعيد التكنولوجي، وأكثـر مرونة وابتكاراً على الصعيد العسكري، وأكثر إبداعاً (قدرة على الخلق) وإغراء على الـصعيد الاجتماعي. وكذلك، فإن القيود الايديولوجية عملت أيضا على إضعاف القدرة الإبداعية للاتحـاد السوفييتي، جاعلة نظامه أكثر قسوة مع زيادة الهدر في اقتصاده، ناهيك بجعله اقل قـدرة علـى التنافس تكنولوجياً. وبما أن الحرب ذات القدرة التدميرية المتبادلة لم تنشب، فإن المقاييس لا بـد وأن تميل لصالح أميركا في التنافس الطويل الأمد .

وكذلك فإن النتيجة أو لمحصلة النهائية تأثرت إلى حد كبير بالاعتبارات الثقافية. فقد قبـل التحالف المقاد من قبل أميركا، وبدرجة كبيرة الكثير مـن الإسـهامات الثقافيـة والـسياسية و

الاجتماعية الأميركية بوصفها ذات طابع إيجابي. وهكذا فإن الحليفين الأهم لاميركا في المحيطين الغربي والشرقي للقارة الأوراسية، أي ألمانيا واليابان، استعادا كلاهما صحته أو عافيته الاقتصادية في سياق الإعجاب غير المكبوح بكل الأشياء الأميركية. وقد نظر إلى أميركا بوصفها تمثل المستقبل، وعلى أنها مجتمع يستحق الإعجاب والتقليد.

وفي المقابل، فقد نظر بازدراء إلى الثقافة الروسية من قبل معظم اتباعها في أوربا الوسطى، وحتى بدرجة أقوى من قبل حليفها الشرقي الرئيسي والمطمئن على نحو متزايد اي الصين. وبالنسبة إلى الأوروبيين في وسط أوربا، كانت السيطرة الروسية تعني عزلتهم عما كانوا يعتبرونه وطنهم الفلسفي والثقافي: أي عن أوربا الغربية وتقاليدها الدينية المسيحية. والأسوء من ذلك،أنها كانت تعني السيطرة من قبل شعب كان الأوربيون في أوربا الوسطى يعتبرونه ،وإن كان ذلك غير صحيح غالباً، متخلفاً ثقافياً.

أما الصينيون فتعني كلمة روسيا بالنسبة إليهم، "الأرض الجائعة"، فقد كانوا اكثر ازدراء لها حتى على نحو مكشوف. وبالرغم من أن الصينيين لم يقفوا في البداية إلا بشكل متسم بالهدوء ضد مزاعم موسكو عن كون النموذج السوفييتي ذا طابع عالمي، فما لبثوا أن أصبحوا. بعد عقد واحد من الثورة الشيوعية الصينية، يشكلون تحدياً أكيداً للسيادة الإيديولوجية لموسكو، ولدرجة بدؤوا معها يعبرون بصراحة عن ازدرائهم التقليدي لجيرانهم البربريين الشماليين .

وأخيراً، وضمن الاتحاد السوفييتي ذاته، فإن نسبة الخمسين في المئة من السكان الذين هم من غير الروس رفضوا فعلاً سيطرة موسكو. وإن اليقظة السياسية التدريجية لغير الروس كانت تعني أن ، الأوكرانيين، والجورجيين، والأرمن، والآزريين بدؤوا ينظرون إلى السلطة الروسية بوصفها شكلاً من أشكال السيطرة الإمبريالية الأجنبية التي يمارسها شعب لم يشعروا إزاءه بكونهم أقل ثقافة منه. أما في آسيا الوسطى، فربما كانت الطموحات القومية أضعف ولكن هذه الشعوب هنا كانت قد أثير حماسها بسبب الشعور المتنامي تدريجياً بالهوية الإسلامية، والذي اشتد في ضوء معرفة ما كان يحدث من تخاص من الاستعمار في أماكن أخرى .

وعلى غرار الكثير من الإمبراطوريات التي سبقته فقد تفجر الاتحاد السوفييتي من الداخل وتجزأ إلى شظايا، وإذا كان لم يسقط بسبب هزيمة عسكرية مباشرة فقد تسارع تفتته بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية. وقد أثبت مصيره هذا صحة الملاحظة الجديرة بالذكر التي أشار إليها أحد العلماء إذ قال: "إن الإمبراطوريات تكون دائماً غير مستقرة سياسياً لأن الوحدات (الأجزاء) التابعة لها تفضل، بشكل دائم تقريباً،أن تحصل على درجة اكبر من الحكم الذاتي،كما أن المضادين أو المعادين للنخب (جمع نخبة) في هذه الأجزاء يعملون وبشكل دائم تقريباً أيضاً،

وكلما أتيحت لهم الفرصة، على الحصول على درجة اكبر من الحكم الذاتي. وبهذا المعني، فإن الإمبراطوريات لا تسقط؛ ولكنها تتفتت، وبشكل بطيء عادة وإن كان ذلك يحدث احياناً بـ سرعة ملحوظة[1].

[1] دونالد بوشالا في"تاريخ مستقبل العلاقات الدولية "مجلة"الأخلاق والشؤون الدولية" ٨(١٩٩٤): ١٨٣.

القوة العظمى الأولى

أصبحت الولايات المتحدة في وضع فريد من نوعه بعد انهيار غريمها المنافس لها. وبالتالي، فهي تمثل الآن القوة العالمية الأولى و الوحيدة في آن، ومع ذلك فإن سيادة أميركا عالمياً تذكرنا في بعض المجالات بالإمبراطوريات السابقة، بالرغم من الأبعاد الإقليمية التي ميزت هذه الإمبراطوريات. وهكذا، فقد بنت هذه الإمبراطوريات قوتها على السلطة التي مارستها على أتباعها، والخاضعين لها، محمياتها ومستعمراتها، علما أنها كانت تنظر عموماً إلى الخارجين عن هذه السيطرة بوصفهم برابرة. وإلى درجة ما، فإن هذه التعابير المنطوية على مفارقات تاريخية ليست كلها غير ملائمة لبعض الدول التي تدور حالياً في الفلك الأميركي. وعلى غرار الماضي فإن الممارسة "الإمبريالية " الأميركية تشتق إلى حد كبير من التنظيم الأمثل، ومن قدرتها على تعبئة موارد اقتصادية وتكنولوجية ضخمة ومعدة لأهداف عسكرية، ومن الإغراء الثقافي الغامض، والمتسم في الوقت ذاته بالأهمية والذي تتصف به طريقة أو أسلوب الحياة الأميركية، ومن الدينامية الحادة والتنافسية المتأصلة لدى النخب (جمع نخبة) الاجتماعية والسياسية الأميركية .

كانت الإمبراطوريات السابقة تتمتع بهذه السمات عموماً. ولعل روما ترد أولاً إلى الذهن .فقد أقيمت هذه الإمبراطورية خلال قرنين ونصف قرن تقريباً على توسع إقليمي دائب نحو الشمال أولاً، ومن ثم نحو الغرب والجنوب الشرقي، إضافة إلى تأكيد السيطرة البحرية الفعالة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط كلها. فمن الناحية الجغرافية، وصلت ذروة التوسع في العام ٢١١ قبل الميلاد (انظر الخريطة). كانت روما ذات سلطة سياسية مركزية وذات اقتصاد يتمتع بالاكتفاء الذاتي. أما سلطتها الإمبريالية فقد مورست عن تعمد وقصد عبر منظومة معقدة من التنظيمات السياسية والاقتصادية. وكذلك، فإن منظومة الطرق البرية والبحرية المصممة استراتيجيا، والمنطلقة من العاصمة، سمحت بإعادة الانتشار السريع وبالحشد، كلما حدث تهديد أمني رئيس، للجيوش الرومانية المتوضعة في مختلف الدول التابعة، وفي المقاطعات الخاضعة للدولة المركزية.

وفي ذروة الإمبراطورية نشرت الجيوش الرومانية في الخارج ما لا يقل عن ٣٠٠ ألف رجل، وهي قوة كبيرة وهامة جعلت من التفوق الروماني في التكتيك والأسلحة حقيقة فعلية إضافة إلى قدرة المركز على التحكم بإعادة النشر السريعة نسبياً. (ومن المدهش أن نذكر أنه في العام ١٩٩٦، كانت أميركا، التي تشكل حالياً القوة العظمى ذات التعداد السكاني الأكبر بكثير من

سكان الإمبراطورية الرومانية، تحمى أماكن الامتداد الخارجية لمناطق سيطرتها بوسـاطة ٢٩٦ ألف جندي محترف يتوضعون في ما وراء البحار .

ومهما يكن من اثر فإن القوة الإمبريالية لروما كانت قد جاءت من حقيقـة نفـسية مهمـة. فالقول "أنا مواطن روماني "كان أرقى تعريف ممكن بالذات، ومصدر فخر واعتزاز، وطموحـاً يريد كل إنسان أن يحققه. وغالباً ما كان يمنح ذلك حتى إلى الذين لم يكونـوا قـد ولـدوا فـي إمبراطورية روما، وكان هذا الوضع المتميز للمواطن الروماني يعتبر تعبيراً عن تفوق ثقـافي وتربوي يبرر الإحساس بأصالة السلطة الإمبريالية الرومانية. وهو لا يعني الانتماء إلى الحكـم الشرعي لروما فحسب، بل كان يجعل الخاضعين لهذه السلطة راغبين في أن يتم قبولهم وتمثلهم وإدخالهم في البنية الإمبراطورية. فالتفوق الثقافي، الذي اعتبر أمراً مسلماً به من قبـل الحكـام ومعترفاً به من قبل الأتباع المذعنين عمل في نهاية المطاف على تعزيز القوة الإمبراطورية .

وعموماً، فإن هذه القوة الإمبريالية المثلى، والتي لم يكن ينازعها أحد استمرت ٣٠٠ سنة . وباستثناء التحدي الذي فرض في مرحلة ما من قبل قرطاجة المجاورة وعلى الأطراف الشرقية للإمبراطورية اليونانية، فإن العالم الخارجي كان في معظمه بربرياً وغير منظم جيدا وغير قادر في غالب الأحيان على القيام إلا بهجمات متفرقة ومشتتة، ناهيك عن تخلفه الثقافي. وطالما كانت الإمبراطورية الرومانية قادرة على المحافظة على الحيوية والوحـدة الـداخليتين، فـإن العـالم الخارجي كان غير قادر على المنافسة .

ثمة أسباب ثلاثة رئيسة أدت إلى الانهيار الفعلي للإمبراطورية الرومانية. فالأول هـو أن الإمبراطورية أصبحت كبيرة جداً ولم يعد ممكناً أن تحكم من مركز واحد، ولكن انقسامها إلـى نصفين غربي وشرقي دمر أوتوماتيكياً الطابع الاحتكاري لسلطتها. والثاني هو أن الفترة الطويلة الأمد للإحساس بالغطرسة والاعتزاز خلقت مذهب المتعة الثقافي الذي عمل بالتدريج على تآكل رغبة النخبة السياسية في العظمة. والثالث هو أن التضخم الدائم عمل بدوره على نـسف قـدرة النظام على المحافظة على نفسه دون تضحيات اجتماعية، الأمر الـذي لـم يعـد المواطنـون مستعدين للقيام به. وهكذا تآمر كل من التفتت الثقافي، والانقسام السياسي والتضخم المالي، لكي يجعلوا روما غير منيعة إزاء البرابرة الذين عاشوا على حدودها الخارجية .

لم تكن روما، حسب المقاييس المعاصرة الحالية، قوة عالمية حقيقية، بل كانت مجرد قـوة إقليمية. ومهما يكن الأمر في ضوء الإحساس بالعزلة التي كانت سائدة في ذلـك الوقـت بـين مختلف قارات العالم، فإن قوتها الإقليمية كانت متحفظة (أو محتواة ذاتياً، وبتعبير آخر مستهلكة

ذاتياً) ومعزولة، ولم يكن يوجد لها غريم مباشر أو حتى بعيد. وهكـذا، كانـت الإمبراطوريـة الرومانية عالماً قائماً بحد ذاته علماً أن تنظيمها السياسي المتفوق وتفوقها الثقافي جعـلا منهـا خليفة للأنظمة الإمبراطورية التي سبقتها وكانت ذات مساحات جغرافية أكبر منها .

ومع كل ذلك، لم تكن الإمبراطورية الرومانية فريدة في نوعها. فالإمبراطوريتان الرومانية والصينية ظهرتا معاً في نفس الوقت، بالرغم من أن أيا منهما لم تكن تعي وجود الأخرى. وفي العام ٢٢١ قبل الميلاد (وهو زمن الحروب البونية بين روما وقرطاجة)، نجد أن توحيد الـدول السبع الموجودة آنذاك في قوام الإمبراطورية الصينية الأولى، من قبل "تشين" حثّ علـى بنـاء الجدار العظيم في الصين الشمالية لكي يعزل المملكة الداخلية عن عالم البربر الموجود وراءها . أما إمبرطورية هان اللاحقة، التي بدأت تظهر في العام ١٤٠ قبل الميلاد، فقد كانت أكثر أهمية وتأثيراً من حيث الحجم والتنظيم. وعندما بدأت مرحلة المسيحية، كان عدد من يخضعون لسلطة هذه الإمبراطورية لا يقل عن ٥٧ مليون إنسان. وإن هذا العدد الكبير، الذي لم يسبق له مثيـل، كان دليلاً على وجود سيطرة مركزية فعالة على نحو استثنائي، وعلى أن هذه الـسيطرة كانـت تمارس بوساطة نظام بيروقراطي مركزي وتأدبي. وتوسـع الحكـم الإمبريـالي إلـى كوريـا (الحالية)، وأجزاء من منغوليا، ومعظم الساحل الصيني (الحالي). ولكن، وحسبما حدث لروما ، فقد أصبحت إمبراطورية هان مصابة بأمراض داخلية وتسارع أنهيارها الفعلي بسبب تقـسيمها في العام ٢٢٠ قبل الميلاد إلى ثلاث ممالك مستقلة .

تضمن التاريخ اللاحق للصين دورات توحيد وتوسع، ولكن جاءت بعدها فتـرات التفتـت والتشظي. وقد نجحت الصين، أكثر من مرة، في إقامة أنظمة إمبرياليـة ذات أحتـواء ذاتـي، ومعزولة، وغير معرضة لتحديات خارجية من قبل أي منافسين. ولم يلبـث التقـسيم الثلاثـي الأطراف لمملكة هان أن انعكس اتجاهه في العام ٥٨٩ بعد الميلاد، مع ظهور شيء ما قريـب من النظام الإمبريالي. ولكن فترة توكيد الذات أو التفوق الإمبريالي العظيم للـصين اصـطدمت بالمانشوريين (شعب منشوريا المنغولي) وخاصة في أثناء الحكم المبكر لـسلالة تـشينغ. وفـي القرن الثامن عشر أصبحت الصين، مرة ثانية، إمبراطورية قوية الجناحين، حيث أحيط مركزها الإمبريالي (الإمبراطوري) بدول من الأتباع والمؤيدين، بما في ذلك كوريـا (الحاليـة) والهنـد الصينية، وتايلاند وبورما، ونيبال. وهكذا أمتد الحكم الصيني من الـشرق الأقـصى الروسـي (حالياً) وعبر سيبيريا الجنوبية إلى بحيرة بايكال، وحتى كازاخستان (الحالية أيضاً)، ومن ثم نحو المحيط الهندي، وباتجاه الخاف عبر لاوس وفيتنام الشمالية.

وعلى غرار الحالة الرومانية، فإن هذه الإمبراطورية كانت ذات تنظيم مالي، واقتـصادي، وثقافي، وأمني معقد. فالسيطرة على مساحة كبيرة من الأرض، وعلى ما يزيد على ٣٠٠ مليون إنسان يعيشون فيها، كانت قد مورست عبر كل هذه الوسائل، ومع تشديد قـوي علـى سـلطة سياسية مركزية، ومدعومة بمنظومة خدمات للسعادة (جمع ساعي أو مراسل) فعالة إلـى حـد كبير. وكانت الإمبراطورية كلها مقسمة إلى أربع مناطق، تبدأ من العاصمة بكين (حالياً بيجين) وتصل إلى مناطق حدودية تبعد مسافات يقطعها السعاة في أسبوع وأسبوعين، وثلاثة أسـابيع ، وأربعة أسابيع على التوالي. أما السلطة البيروقراطية المركزية، المدربة مهنياً، والمنتقاة علـى أساس التنافس والمهارة، فهي التي كانت تقدم مصادر القوة للوحدة .

كانت هذه الوحدة قد عززت، ودعمت، على غرار ما حدث في روما أيضاً بإحساس قـوي التأثير ومتجذر بعمق عن التفوق الثقافي الذي ازداد قوة في ظل الكونفوشيوسية التي كانت فلسفة مفضلة إمبراطورياً، ومع التشديد على الانسجام، والتسلسل الهرمي فـي الـسلطة والانـضباط. وعموماً فإن الصين، أو الإمبراطورية السماوية، كان ينظر إليها على أنها مركز العـالم، مـع وجود برابرة فقط على حدودها وما وراء هذه الحدود. وأن كونك صينياً يعني أنك مثقف، ولهذا السبب، فإن سائر العالم كان يدين للصين بالاحترام والإذعان لرغباتهـا. وإن هـذا الإحـساس الخاص بالتفوق تخلّل الرد الذي أعطاه الإمبراطور الصيني، حتى في مرحلة تراجع النمو فـي الصين، في نهاية القرن الثامن عشر، إلى ملك بريطانيا العظمى جورج الثالث الذي كان مبعوثوه قد حاولوا إغراء الصين على الدخول في علاقة تجارية من خـلال تقـديم بعـض المنتجـات الصناعية البريطانية، بوصفها هدايا تعبر عن حسن النية :

"نحن، الامبراطور، نأمر، بنعمة السماء، ملك إنكلترا أن يأخذ علما بتوجيهاتنا:

فالإمبراطورية السماوية، التي تحكم الجميع ضمن البحار الأربعة....

لا تثّمن الأشياء النادرة والنفيسة... وليس لها أقل حاجة إلى صناعات بلادكم.... ولذا فقـد ... أمرنا مبعوثيكم المحترمين أن يعودوا بأمان إلى وطنهم. وأنت أيها الملك، يجـب عليـك أن تعمل بانسجام مع رغباتنا، وذلك بأن تقوى ولاءك لنا وأن تؤكد لنا الطاعة الدائمة ".

إن تراجع وسقوط عدة إمبرطوريات صينية عزي بصورة رئيسة إلى عوامل داخلية. فقـد انتصر المغول وفي وقت لاحق "البرابرة" الغربيون بسبب التعب الداخلي، والفـساد، ومـذهب المتعة، والانهيار الاقتصادي، إضافة إلى أن الإبداع العسكري عمـل علـى إضـعاف الإرادة الصينية ثم على انهيارها. وهكذا، استغلت القوى الخارجية سوء الأحوال الداخلية في الـصين،

وخاصة بريطانيا في حرب الأفيون في الأعوام ١٨٣٩ـ١٨٤٢، ثم اليابان، بعد قرن من ذلـك التاريخ، حيث خلقت، بدورها، إحساساً عميقاً، بالإذلال الثقافي الذي أثار المشاعر الصينية عبـر القرن العشرين، وذلك بسبب الصدام بين إحساسهم التحذر بالتفوق الثقافي مـن ناحيـة، وبـين الحقائق السياسية المخزية لدولة الصين في فترة ما بعد الإمبراطورية من ناحية ثانيـة. وعلـى غرار إمبراطورية روما، فان الصين الإمبراطورية. تصنف حالياً بوصفها قوة إقليمية ولكن هذه الدولة كانت لها تطلعات عالمية في فترة ذروتها، وذلك بمعنى أنه لم تكن توجد آنذاك أي دولـة أخرى قادرة على تحدي هذا الوضع الإمبراطوري أو حتى على مقاومة أي توسع لاحق له، إذا كان هذا التوسع يمثل نزعة أو رغبة صينية. وكان النظام الصيني ذا احتواء ذاتي وقدرة ذاتيـة على الاستمرارية، واعتمد بصورة رئيسية على الهوية الأثنية المشتركة، بالإضافة إلـى قـدرة محدودة نسبياً في ممارسة السلطة (نقل القوة) المركزية إلى الدول الخاضعة لها والموجودة على حدودها الجغرافية أو ذات الاثنيات الأجنبية .

إن المركز الاثني الكبير والمسيطر جعل من الممكن أن تقـوم الـصين بعمليـات تجديـد إمبراطورية دورية أو عمليات إحياء وترميم نشيطة. وفي هذا المجال، كانت الـصين مختلفـة تماماً عن الإمبراطوريات الأخرى التي كانت فيها الشعوب الأقل عدداً، وذات الـدوافع الأقـوى إلى الهيمنة، قادرة، خلال فترة زمنية ما على أن تفرض سيطرتها، وتستمر بها، على الـسكان الآخرين من ذوي الاثنيات الأخرى. ومهما يكن الأمر، فما أن انهارت الـسيطرة لمثـل هـذه الإمبراطوريات ذات البنية المركزية الصغيرة، حتى أصبحت عملية التجديد غير واردة .

ولكي نجد ما يماثل إلى حد ما التعريف الحالي للقوة العالمية، يجب أن نعود إلى الظـاهرة الهامة للإمبراطورية المغولية. فقد ظهرت هذه الإمبراطورية عبر صراع حـاد مـع خـصوم رئيسيين ومنظمين جيداً. وكانت بين هؤلاء المهزومين مملكتـا بولونيـا وهنغاريـا، وقـوات الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وعدة ولايات روسية، والخلافة في بغداد، وحتى سلالة سـنغ في الصين، في وقت لاحق .

أقام جينكيز خان وخلفاؤه، بعد أن هزم منافسيه الإقليميين، سيطرة مركزية على الأراضي التي احتلها، وبالتالي فإن علماء الجغرافيا السياسية الحاليين عرفوا هذه الكتلة من الأراضي بأنها المنطقة المركزية أو المحورية الحيوية للقوة (الدولة) العالمية. وقد امتدت هـذه الإمبراطوريـة القارية الأوراسية من شواطئ بحر الصين إلى الأناضول في آسيا الصغرى وأوروبا الوسـطى (انظر الخريطة). ولم يحدث بعد ذلك أن وجدت سيطرة مركزية مماثلة على مثل هذه المساحات

الواسعة من الأراضي التي احتلتها الإمبراطورية المغولية إلا في أيام الذروة للكتلـة الـصينية السوفييتية الستالينية.

كانت الإمبراطوريات الرومانية، والصينية، والمغوليـة دولا إقليميـة حققـت طموحـات المتطلعين إلى امتلاك سلطة أو قوة عالمية. وفي حالة روما والصين، وحسبما لا حظنا سـابقاً، فقد كانت بينهما الإمبراطورية متطورة جداً على الصعيدين السياسي والاقتصادي، بينما مـارس المغول المنتشرون على نطاق واسع لتفوق "المركز" دوراً جامعاً هامـاً. وفـي المقابـل، فـإن الإمبراطورية المغولية حافظت على السيطرة السياسية بالاعتماد، على نحو مباشر، على الغـزو العسكري الذي كان يليه التكيف مع الشروط المحلية .

كانت السلطة الإمبراطورية المغولية تعتمد إلى حدٍ كبير على السيطرة العسكرية. وإذ كانت هذه السيطرة تتحقق بالاستخدام الذكي، الذي تنعدم فيه الشفقة أو الرحمـة، للتكتيـك العـسكري المتفوق الذي جمع بين القدرة الكبيرة في الحركة السريعة والحشد المؤقت جيـداً (فـي الوقـت المناسب)، فإن الحكم المغولي لم يكن يملك نظاماً اقتصادياً أو مالياً منظماً، ولا كانـت الـسلطة المغولية نابعة من أي إحساس أكيد بالتفوق الثقافي. وكان الحكام المغول قليلي العـدد جـداً إذا أخذنا ذلك من منظور تمثيل طبقة حاكمة قادرة على التكاثر الذاتي ومهما يكن الأمر فإن غيـاب ذلك الإحساس، من حيث الوعي الذاتي، بالتفوق الثقافي أو حتى الاثني، هو الذي حـرم النخبـة الإمبراطورية من الثقة الذاتية اللازمة.

وفي الحقيقة، فإن الحكام المغول أثبتوا أنهم حساسون جـداً إزاء اسـتيعابهم تـدريجياً أو ذوبانهم في الشعوب الأكثر تقدماً وثقافة التي استولوا عليها. وهكذا، فإن أحد أحفاد جينكيز خان الذي أصبح إمبراطوراً للجزء الصيني من مملكة الخان العظمى، أصبح داعية متحمساً لمـذهب الكونفوشوسية، بينما أصبح حفيد آخر داعية متحمساً للإسلام في وظيفته كسلطان لبلاد الفرس ، وكذلك، أصبح حفيد ثالث من هؤلاء، الحاكم الثقافي الفارسي لآسيا الوسطى .

وهكذا، كان هذا العامل، أي استيعاب أو ذوبان الحكام في المحكومين، ومع غياب الثقافـة السياسية المسيطرة، إضافة إلى المشكلات غير القابلة للحل المتعلقة بخلافة الخان الكبير الـذي أسس الإمبراطورية ، هو الذي ادى الى انهيارها في نهاية المطاف. وقد أصبحت مملكة المغول كبيرة جداً ولدرجة لم يعد ممكناً معها أن تحكم من قبل مركز واحد، ولكن الحل الذي جرب في هذا المجال، أي تقسيم الإمبراطورية إلى عدة أجزاء ذاتية الاحتواء، هو الـذي حـدّث، وحتـى بسرعة أكبر على الذوبان المحلي الأمر الذي سرع، بدوره، التفتت الإمبراطـوري. وبعـد أن،

استمرت أكبر إمبراطورية برية في العالم مدة قرنين، من العام ١٢٠٦ إلى العام ١٤٠٥، اختفت دون أن تترك أثراً.

وبعد ذلك، أصبحت أوروبا مركز القوة العالمية من ناحية، ومركز الصراعات من أجل امتلاك القوة العالمية من ناحية ثانية. وفي الواقع، فخلال الثلاثة قرون تقريباً، استطاع المحيط الشمالي الغربي من القارة الأوراسية أو يحقق، عبر القدرة على نقل القوة البحرية ولأول مرة في التاريخ، سيطرة عالمية حقيقية عندما وصلت القوة الأوروبية، إلى كل قارات العالم، وأثبتت وجودها في هذه القارت. ويجدر بالذكر أن القائمين بهذه السيطرة من الأوروبيين الغربيين الإمبراطوريين كانوا قلة من الناحية الديموغرافية، ولا سيما إذا ما قورنوا بعدد الذين أخضعوا لهم، ومع ذلك فمع بداية القرن العشرين، وخارج نصف الكرة الغربي (الذي كان قد خضع أيضاً قبل قرنين للسيطرة الأوروبية الغربية والذي كان مأهولاً في معظمه بالمهاجرين الأوروبيين وأحفادهم)، نجد أن الصين، وروسيا، والإمبراطورية العثمانية، وأثيوبيا كانت وحدها متحررة من السيطرة الأوروبية الغربية.

السيادة الأوروبية العالمية

- - - - - - - - - - - - - - -

السيادة (السيطرة) الأوروبية على العالم

١ ـ التفوق البحري البريطاني

٢ ـ السيطرة السياسية الأوروبية

٣ ـ النفوذ أو التأثير الثقافي الأوروبي

٤ ـ المحيط الهادي الشمالي

٥ ـ المحيط الهادي الجنوبي

٦ ـ المحيط الأطلسي الشمالي

٧ ـ المحيط الأطلسي الجنوبي

٨ ـ المحيط الهندي

٩ ـ المحيط الهادي الشمالي

١٠ ـ المحيط الهادي الجنوبي.

ومهما يكن الأمر، فإن السيطرة الأوروبية الغربية لم تكن معادلة للحصول على القوة العالمية من قبل أوروبا الغربية. فالحقيقة الأساسية هي تلك المتعلقة بسيادة أوروبا عالمياً وحضارياً وبالقوة القارية الأوروبية المتشظية. وخلافا لاحتلال الأرض المركزية الأوراسية من قبل المغول أو من قبل الإمبراطورية الروسية لاحقاً، فإن الإمبريالية الأوروبية فيما وراء البحار لم تتحقق إلا عبر الاكتشافات المستمرة عبر المحيطات والتوسع في التجارة البحرية. ومهما يكن الأمر، فقد تضمنت هذه العملية أيضاً صراعاً مستمراً بين الدول الأوروبية البارزة ليس من أجل المحميات في ما وراء البحار فحسب، بل ومن اجل الهيمنة ضمن أوروبا ذاتها أيضاً. أما الحقيقة المهمة جيوبوليتياً فهي أن الهيمنة العالمية لأوروبا لم تنبثق من الهيمنة في أوروبا من قبل أي قوة (دولة) أوروبية بمفردها.

وبتعبير أوسع، نجد أن إسبانيا كانت القوة الأوروبية المسيطرة حتى منتصف القرن السابع عشر، وكانت قد ظهرت بوصفها قوة إمبريالية رئيسة في ما رواء البحار، وتتمتع بطموحات عالمية. وقد خدم الدين بوصفه عقيدة موحدة، ومصدراً لرغبة في القيام بالمهام التبشيرية

الإمبريالية. وفي الواقع، فقد احتاج الأمر إلى تحكيم بابوي بين إسبانيا ومنافستها البحرية، البرتغال، لكي يتم إضفاء الشرعية على التقسيم الرسمي للعالم إلى مجالات (مناطق) كولونيالية إسبانية وبرتغالية في معاهدتي توردبسيلا (١٤٩٤) وساراغوسا (١٥٢٩). وبرغم ذلك، فإن إسبانيا، التي واجهتها التحديات البريطانية، والفرنسية، والألمانية، لم تستطع قط ان تؤكد سيادتها الحقيقية، سواء في أوروبا الغربية ذاتها أو عبر المحيطات.

وما لبث بروز إسبانيا أن تخلى عن النفوذ لصالح فرنسا. حتى العام ١٨١٥، كانت فرنسا القوة الأوروبية المسيطرة، بالرغم من تعرضها باستمرار للخطر من قبل منافسيها الأوروبيين، سواء في القارة أو في ما وراء البحار. وفي عهد نابليون كادت فرنسا تقيم سيطرة حقيقية على أوروبا. ولو نجحت انذاك، لا ستطاعت أن تحقق متطلبات أو وضع القوة العالمية المسيطرة. ومهما يكن الأمر، فإن هزيمتها من قبل التحالف الأوروبي أعادت إقامة توازن القوى القاري.

وفي القرن التالي، وحتى الحرب العالمية الأولى، مارست بريطانيا العظمى سيطرة بحرية عالمية عندما أصبحت لندن المركز المالي والتجاري الرئيسي في العالم "وحكمت البحرية البريطانية البحار". وإذا كانت بريطانيا العظمى قد أصبحت القوة العليا في ما وراء البحار، فإن لم تستطع، شأنها شأن الطامحين الأوروبيين الذين أرادوا قبلها تحقيق الهيمنة على العالم، أن، تحكم العالم وحدها. وعوضاً عن ذلك، فقد اعتمدت بريطانيا على ديبلوماسية توازن القوى المعقدة، وفيما بعد على الوفاق الإنكليزي - الفرنسي لمنع السيطرة القارية من قبل روسيا أو ألمانيا.

أقيمت الإمبراطورية البريطانية فيما وراء البحار في البداية عبر الجمع بين الاكتشاف، والتجارة، والغزو. ولكنها انبثقت أيضاً، على غرار ما حدث للأسلاف الرومانيين والصينيين وللمنافسين الفرنسيين والأسبان، من ذلك الحجم الكبير لقوتها المتبقية من إدراك أهمية التفوق الثقافي البريطاني. ولم يكن هذا التفوق مجرد مسألة عجزية ذاتية من قبل الطبقة الحاكمة الإمبراطورية، بل كانت وجهة نظر ذات أفق مستقبلي اشترك فيها الكثيرون من المواطنين غير البريطانيين. وقد قال عن ذلك نيلسون مانديلا، أول رئيس أسود لدولة جنوب إفريقيا: "كنت قد ربيت أو نشأت في مدرسة بريطانية، وفي وقت كانت فيه بريطانيا موطن كل الأشياء الأفضل في العالم. ولم أنبذ جانباً ذلك التأثير الذي مارسته بريطانيا والتاريخ والثقافة البريطانيان علي". وعموماً، فإن التفوق الثقافي الذي أكد على نحو ناجح، وأثر بهدوء، كان له تأثير الإقلال من الحاجة إلى الاعتماد على قوات عسكرية كبيرة من أجل المحافظة على قوة المركز الإمبراطوري أو الإمبريالي. وحتى العام ١٩١٤، كانت آلاف قليلة من العسكريين والموظفين

المدنيين البريطانيين تسيطر على نحو أحد عشر مليون ميل مربع وعلى نحو ٤٠٠ مليون إنسان غير بريطاني.

١ ـ السيطرة البريطانية على العالم في الذرة ١٨٦٠-١٩١٤

٢ ـ نقاط الاختناق (الممرات الإجبارية) المحيطة المسيطر عليها من قبل بريطانيا

٣ ـ التفوق البحري البريطاني

٤ ـ الأرض التي تسيطر عليها بريطانيا

٥ ـ المحيط الهادي الشمالي

٦ ـ المحيط الهادي الجنوبي

٧ ـ المحيط الأطلسي الشمالي

٨ ـ المحيط الأطلسي الجنوبي

٩ ـ المحيط الهندي

١٠-المحيط الهادي الشمالي

١١-المحيط الهادي الجنوبي

وباختصار، فإن روما مارست سلطتها إلى حدٍ كبير عبر تنظيم عسكري متفوق وإغـراء ثقافي. واعتمدت الصين بدرجة كبيرة على جهاز بيروقراطي كفء ليحكم إمبراطورية تـستند، بدورها، إلى هوية اثنية مشتركة، معززة سيطرتها عبر إحساس متطور جداً بالتفوق الثقافي. أما الإمبراطورية المغولية فقد جمعت بين التكتيك العسكري المتقدم المستخدم في الغزو من ناحيـة وبين الميل أو النزعة إلى استيعاب الآخرين من ناحية ثانية بوصفهما أساسـاً للحكـم. ولكـن البريطانيين (شأنهم شأن الأسبان والألمان والفرنسيين) حققوا الظهور البارز هنا وهناك عنـدما كانت أعلامهم (جمع علم أو راية) تتبع تجارتهم، إضافة إلى تعزيز سيطرتهم بالتنظيم العسكري المتفوق وبالعامل الثقافي الحاسم. ولكن أي من هذه الإمبراطوريات لم يكـن عالميـاً. وحتـى بريطانيا العظمى لم تكن قوة عالمية فعلاً. فهي لم تسيطر على أوروبا ولكنها حققـت التـوازن فيها. وهكذا، كانت أوروبا المستقرة ضرورية للتفوق أو البروز الـدولي البريطـاني، كمـا أن التدمير الذاتي لأوروبا هو الذي حدد حتماً نهاية السيادة البريطانية.

وفي المقابل، فإن أبعاد نفوذية القوة العالمية الأميركية حالياً هـي فريـدة فـي نوعهـا. فالولايات المتحدة لا تسيطر على بحار ومحيطات العالم فحسب، بل طورت أيضاً قدرة عسكرية حاسمة للسيطرة البرمائية على الشواطئ مما يمكنها من نقل قوتها بطرائق أو أساليب هامة على الصعيد السياسي. وهكذا، فإن جيوشها العسكرية تتوضع بثبات على الحدود الغربيـة والـشرقية بأوراسيا، وهي تسيطر أيضاً عل الخليج الفارسي. اما الدائرون في فلك أميركا، الـذين يتـوق بعضهم إلى أن يرتبط رسمياً بواشنطن، فإنهم موجودون في كل أنحاء القارة الأوراسـية، كمـا تبين الخريطة .

١ ـ السيادة العالمية الأميركية

٢ ـ السيطرة الأميركية على المحيطات البحرية

٣ ـ النفوذ (التأثير) السياسي الأميركي

٤ ـ التفوق الجيوبوليتي الأميركي

٥ ـ المحيط الهادي الشمالي

٦ ـ المحيط الهادي الجنوبي

٧ ـ المحيط الأطلسي الشمالي

٨ ـ المحيط الأطلسي الجنوبي

٩ ـ المحيط الهندي

١٠ ـ المحيط الهادي الشمالي

١١ ـ المحيط الهادي الجنوبي.

تؤمن الدينامية الاقتصادية الأميركية الشروط الضرورية لممارسـة الـسيطرة أو الـسيادة العالمية. ففي البداية، وفور انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقف الاقتصاد الأميركي بشكل متميز عن كل الاقتصادات الأخرى، حيث زادت أرقامه على نسبة٥٠ % من الدخل القومي الـسنوي للعالم كله. ولكن الصحوة الاقتصادية في أوروبا الغربية واليابان، والتي تلتها الظاهرة الأوسـع عن الدينامية الاقتصادية في آسيا، كانت تعني أن حصة أميركا من الـدخل القـومي الـسنوي العالمي لا بد أن تتقلص لتصبح أقل من المستويات العالية وغير المتناسبة التي وجدت في فتـرة ما بعد الحرب. وبرغم ذلك، فعندما انتهت الحرب الباردة اللاحقة، كانت حصة أميركا من الدخل القومي السنوي العالمي، وبشكل اكثر تحديداً، حصتها من الدخل الصناعي، قد استقرت على رقم

يبلغ نحو ٣٠ في المئة، علماً أن هذا الرقم كان معدلاً وسطياً لهذه البلاد، ما عدا بعض السنوات الاستثنائية التي جاءت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية.

والأهم من ذلك، أن أميركا حافظت على، "وحتى وسعت" سبقها في استثمار النجاحات العلمية في تحقيق الأهداف العسكرية، مما جعلها تلك المؤسسة العسكرية التي لا يوجد مثيل لها على الصعيد التكنولوجي، وبالتالي أصبحت الدولة الوحيدة التي يمكنها الوصول الفعال إلى كافة أنحاء العالم. وخلال كل ذلك، حافظت أميركا على مزاياها التنافسية القوية في تكنولوجيات المعلومات الحاسمة اقتصاديا. وإن السيادة الأميركية في القطاعات الحساسة من اقتصاد الغد يوحي بأن السيطرة التكنولوجية الأمريكية لا يحتمل أن تتراجع قريباً، وخاصة أن الأميركيين لا يزالوا محافظين على، أو حتى موسعين تميزهم، وسبقهم في القدرة الإنتاجية في المجالات الحاسمة اقتصادياً، على منافسيهم الأوروبيين الغربيين واليابانيين .

وبالتأكيد أيضا، فإن روسيا والصين هما قوتان تغتاظان من الهيمنة الأميركية. ففي بداية العام ١٩٩٦، عبرت هاتان الدولتان عن ذلك في أثناء الزيارة التي قام بها رئيس روسيا بوريس يلتسن إلى بكين (بيجين). وعلاوة على ذلك، فإنهما تمتلكان ترسانات نووية يمكنها أن تهدد المصالح الأميركية الحيوية. ولكن الحقيقة القاسية هي أنه في الوقت الراهن، وفي المستقبل القريب، وبالرغم من أنهما تستطيعان شن حرب نووية انتحارية، فإن أياً منهما لا تستطيع تحقيق النصر في هذه الحرب. وبما أنهما تفتقران إلى القدرة على نقل القوات إلى مسافات طويلة بغية فرض إرادتهما السياسية، ونظراً إلى كونهما متخلفتين تكنولوجياً عن أميركا، فإنهما لا تملكان الوسائل اللازمة لممارسة نفوذ سياسي مدعوم ودائم في أنحاء العالم كله، ولن يملكا قريباً مثل هذه الوسائل .

وباختصار، فإن أميركا تحتل مرتبة عليها في المجالات الحاسمة الأربعة للقوة العالمية: وهي المجال العسكري الذي تملك فيه قدرة وصول عالمية لا مثيل لها، والمجال الاقتصادي الذي تبقى فيه ذات قدرة تحرك رئيسية في النمو العالمي. حتى ولو واجهت تحديات في بعض المظاهر من قبل ألمانيا واليابان (لا تملك أي دولة منهما المزايا الأخرى للقوة العالمية): والمجال التكنولوجي حيث تحافظ فيه على المجالات الحادة والحساسة في الابتكار؛ والمجال الثقافي الذي تتمتع فيه، بالرغم من بعض السلبيات، بإغراء لا يمكن منافسته، وخاصة بين شبان العالم، الذين يرون في الولايات المتحدة دولة تملك نفوذاً سياسياً لا تقترب أي دولة أخرى من مجال القدرة على منافسته. وهكذا، فإن الجمع بين هذه المجالات الأربعة هو الذي يجعل من أميركا تلك القوة العظمى العالمية الوحيدة حصراً .

النظام العالمي الأميركي

بالرغم من أن التفوق الدولي لأميركا يشترك في أمور كثيـرة مـع الأنظمـة الإمبرياليـة السابقة، فإن الفروق هي أكثر حدة. وهي تذهب إلى أبعد من الأبعاد الأرضية. فـالقوة العالميـة الأميركية تمارس عبر نظام عالمي ذي تصميم أميركي متميز يعكس الخبرة الداخلية الأميركية. والأمر الرئيس في هذه الخبرة الداخلية هو الطابع التعـددي لكـلٍ مـن المجتمـع الأميركـي ونظامه السياسي.

كانت الإمبراطوريات السابقة قد بنيت من قبل نخب (جمع نخبـه) سياسـية أرسـتقراطية وكانت تحكم في معظم الحالات من قبل أنظمة تتسم بكونها مستبدة أو مطلقة بصورة رئيـسية. وكان القسم الأكبر من سكان الدول الإمبريالية أما غير متهم أو غير مبال سياسياً، أو كان، فـي الأزمة الحديثة، ملوثاً بالعواطف والرموز الإمبريالية. وكان السعي إلى المجد القومي (الوطني) أو "عبء الرجل الأبيض" أو ما يعرف باللغة الفرنسية بـ "المهمة التمدينية"، إذا لم نتحدث عـن فرض الربح الشخصي، يخدم تعبئة الدعم للمغامرات الإمبريالية وإدامة أو اسـتمرارية إهـرام السلطة الإمبريالية المراتبية بصورة رئيسية.

أما موقف الجمهور الأميركي إزاء النقل الخارجي للقـوة الأميركيـة فقـد كـان متعـدد الاتجاهات. وقد دعم هذا الجمهور انخراط أميركا بالحرب العالمية الثانية لأسـباب تعـود فـي معظمها إلى تاثير الصدمة الذي أحدثه الهجوم الياباني على بيرل هاربر. ولكن دخول الولايـات المتحدة في الحرب الباردة قوبل في البداية بشيء من الرفض والإكراه حتى جرى حصار برلين ونشبت الحرب الكورية. وبعد انتهاء الحرب الباردة، لم يسبب ظهور الولايات المتحـدة كقـوة عالمية منفردة الكثير من الارتياح لدى الجمهور، ولكنه عمل فعلاً علـى إثـارة نزعـة نحـو تصريف أكثر تحديداً للمسؤوليات الأميركية في الخارج. وقد أشارت استفتاءات الرأي العام التي أجريت في العامين ١٩٩٥ و١٩٩٦ إلى تفضيل "مشاطرة" القوة العالمية مع آخرين، عوضاً عن ممارستها من قبل قطب واحد .

وبسبب هذه العوامل الداخلية، شدد النظام العالمي الأميركي على تقنية أو أسلوب التمني أو الاختيار التعاوني (على غرار ما هو الحال لدي المنافسين المهزومين، أي ألمانيـا، واليابـان، ولاحقاً روسيا) إلى مدى أكبر بكثير مما كان معمولاً به في الأنظمة الإمبريالية السابقة. وعلـى نحو مماثل، فإن ذلك يعتمد إلى حد كبير على الممارسة غير المباشرة للنفوذ على نخب (جمـع نخبة) أجنبية غير مستقلة، بينما تتم في الوقت ذاته الاستفادة كثيـراً مـن إغـراءات المبـادئ

والمؤسسات الديمقراطية. ثم تعزز كل ما ذكر سابقاً بالتأثير الحاد والملموس للسيطرة الأميركية على الاتصالات العالمية ووسائل اللهو الشعبية، والثقافة الشاملة، وكذلك بالسيطرة الملموسة جداً للتفوق التكنولوجي لأميركا ولقدرتها العسكرية على الوصول إلى كافة أنحاء العالم .

كانت السيطرة الثقافية، ولا زالت إحدى سمات القوة العالمية الأميركية التي لم تقدر حـق قدرها. ومهما فكر المرء في القيم الجمالية، فإن الثقافة الشاملة فـي أميركـا تمـارس إغـراء مغناطيسياً، وخاصة بالنسبة إلى شبان العالم. ويمكن أن يكون إغراؤها نابعاً من نوعية مـذهب المتعة التي تحفل به أسلوب الحياة الأميركية، ولكن إغراءها العالمي لا يمكن إنكـاره. فبـرامج التلفزيون والأفلام الأميركية تحتل نحو ثلاثة أربـاع الـسوق العالميـة. والموسـيقى الـشعبية الأميركية تسيطر، هي الأخرى، على نحو مماثل، بينما نجد أيضاً أن العالم كله يقلد، وعلى نحو متزايد، الهوايات أو البدع والموديلات (جمع موديل أو موضة)، وعادات الطعام، وحتى طريقة ارتداء الملابس، والملابس ذاتها. ثم إن لغة الأنترنيت هي إنكليزية، كما أن النسبة الأكبـر مـن الأحاديث العالمية في الحواسب تأتي أيضاً من أميركا،مما يؤثر في محتوى المحادثات العالميـة. واخيراً، فقد أصبحت أميركا المكان الذي يحج إليه الساعون إلى الثقافة المتقدمة، علماً أن ثمـة نصف مليون طالب أجنبي تقريباً يتدفقون إلى الولايات المتحدة، ولا يعود الكثيرون مـنهم إلـى أوطانهم. ويمكن أن نجد خريجي الجامعات الأميركية في كل مكتب تقريباً في كل القارات .

وكذلك، فإن أسلوب الكثيرين من الساسة الديمقراطيين الأجانب يـشبه أو يقلـد الأسـلوب الأميركي. ولم يكن جون كيندي الوحيد الذي وجد من يقلده في الخارج، ولكن حتى آخر القـادة والزعماء السياسيين الأميركيين (والأقل شهرة) أصبحوا موضع دراسة دقيقـة وتقليـد سياسـي (يقلدهم آخرون). وهكذا، فإن سياسيين من ثقافات متباينة كالبريطانيين واليابانيين (وعلى سـبيل المثال، رئيس الوزراء الياباني في منتصف التسعينات ريوتـارو هاشـيموتو، ورئـيس وزراء بريطانيا توني بلير لاحظ تقليد بليرل"جيمي" كارتر، و"بيل" كلينتـون، او "بـوب" دول) الـذين يجدون من الملائم تماماً أن يقلدوا عادات كلينتون الداخلية (في الداخل)، ولمساته الشعبية العامة، وتقنيات أو أساليب علاقاته العامة.

إن المثاليات الديمقراطية، المترافقة بالتقاليد السياسية الأميركية، تعمل أيضاً على تعزيز ما يلاحظه أو ينظر إليه البعض بوصفه "الإمبريالية الثقافية" لاميركا. ففي عصر الانتشار الأكثـر كثافة للشكل الديمقراطي من الحكومات، نجد أن، الخبرة السياسية الأميركية تميل إلى أن تستخدم بوصفها مقياساً للتقليد. فالتشديد المنتشر في العالم كله على مركزية دستور مكتوب وعلى سيادة القانون وتفضيله على النفعية السياسية، وبغض النظر عن حجم التغييـر القـصير الأمـد فـي

الممارسة، اعتمد على قوة الطابع الدستوري الأميركي. وفي الأزمنة الحديثة او في السنوات القليلة الأخيرة، نجد أن تبني الدول الشيوعية السابقة لمبدأ السيطرة المدنية على العسكريين [وخاصة عندما اعتبر ذلك شرطاً مسبقاً لعضوية حلف الأطلسي (الناتو)] كان ولا يزال يتأثر إلى حدٍ كبير بالنظام الأميركي عن العلاقات المدنية العسكرية.

كان إغراء وتأثير النظام السياسي الأميركي الديمقراطي قد ترافقا أيضاً بالجاذبية المتزايدة للنموذج الاقتصادي الأميركي المعتمد على المقاولة والالتزامات الذي يشدد على التجارة الحرة العالمية والتنافس غير المقيد. وبما أن دول الرفاه الغربية، بما في ذلك مراعاتها للتشديد الألماني على "اتخاذ القرار بالتعاون" بين المتعهدين ونقابات العمال، بدأت تفقد قوة اندفاعها الاقتصادية، فإن المزيد من الأوروبيين ينشدون الآن الرأي القائل إن الأسلوب الاقتصادي الأميركي الأكثر تنافساً وحتى الأقل شفقة ورحمة (أو المعدوم الشفقة)، يجب أن يقلد (بفتح وتشديد اللام) إذا كانت أوروبا لا تريد أن تتخلف. وحتى في اليابان، نجد أن الفردية المتشددة في السلوك الاقتصادي أصبحت معترفاً بها بوصفها أمراً ضرورياً للنجاح الاقتصادي.

وإن التشديد الأميركي على الديمقراطية السياسية، والتطوير الاقتصادي يتحدان معاً لينقلا رسالة إيديولوجية بسيطة تغري الكثيرين: وهي أن السعي إلى النجاح الفردي يعزز الحرية ويولد الغنى أيضاً. وبالتالي، فإن المزيج الناتج عن الجمع بين المثالة والأنانية هو مزيج قوي. ويقال أيضاً إن الإنجاز الذاتي الفردي هو هبة من ا ويستطيع في الوقت ذاته ان يفيد الآخرين، إما بإعطاء المثل او بتوليد الغنى (الثروة). وتلك هي العقيدة التي تجذب الناس الذين لديهم الطاقة الطموحات، والقدرة العالية على التنافس.

وإذ يغزو الطرائق الاميركية العالم بالتدريج، فإنه يخلق الوسط الأكثر ملاءمة لممارسة الهيمنة الاميركية غير المباشرة والتي تبدو كأنها ذات طابع يوجد إجماع عليه. وعلى غرار ما هو عليه الحال في النظام الأميركي الداخلي، فإن هذه الهيمنة تتضمن بنية معقدة من المؤسسات والإجراءات المترابطة داخلياً في ما بينها، والمعدة لتوليد الإجماع وعدم التماثل الغامض في القوة والنفوذ. وهكذا، تدعم السادة العالية الأميركية بوساطة منظومة دقيقة من التحالفات والإئتلافات تمتد في كل أنحاء العالم .

أن التحالف الأطلسي، الممثل مؤسساتياً بما يعرف بحلف الناتو، يربط دول أوروبا الأكثر إنتاجاً ونفوذاً بأميركا، جاعلاً من الولايات المتحدة مشاركاً رئيساً حتى في الشؤون الداخلية الأوروبية السائدة بين دول أوروبا. أما الروابط السياسية والعسكرية الثنائية الطرف مع اليابان ،

فإنها تربط أقوى اقتصاد آسيوي بأميركا، مع بقاء اليابان (وإن في الوقت الراهن على الأقل) محمية أميركية بصورة رئيسة. وتشترك أميركا أيضا في تلك التنظيمات المتعددة الأطراف الوليدة عبر المحيط الهادي كندوة (سوق) التعاون الاقتصادي الآسيوي - الباسيفيكي (APEC)، جاعلة من نفسها مشاركاً رئيساً في شؤون هذه المنطقة من العالم. وإن نصف الكرة الغربي محمي عموماً من التأثيرات الخارجية، مما يمكن أميركا من لعب دور مركزي في التنظيمات المتعددة الأطراف الموجودة في نصف الكرة الغربي هذا. وكذلك، فإن الترتيبات الأمنية الخاصة في الخليج [الفارسي]، وخاصة بعد المهمة التأديبية المختصرة في عام ١٩٩١ ضد العراق، جعلت هذه المنطقة الحيوية اقتصاديا تحت الحماية العسكرية الأميركية. وحتى المجال السوفييتي السابق كان قد اخترق بترتيبات مختلفة ترعاها أميركا وتهدف إلى تعاون أوثق مع الناتو، ونذكر منها على سبيل المثال ما عرف بالشراكة من أجل السلام .

وفضلاً عن ذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار، وكجزء من النظام الأميركي، الشبكة العالمية للتنظيمات المتخصصة ،وخاصة المؤسسات المالية "الدولية". وهكذا يمكن القول إن صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي يمثلان مصالح "عالمية"، كما أن بنيتهما يمكن أن تفهم على أنها عالمية. أما في الواقع، فتتم السيطرة عليهما، وإلى حد كبير، من قبل أميركا، ويمكن تقفي أثرهما في مبادرة أميركية أصلا، تعود بشكل خاص إلى مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤.

وخلافاً للإمبراطوريات السابقة، فإن هذا النظام العالمي المعقد ليس هرماً مراقباً أو ذا سلطات متسلسلة. ولكن الواقع هو أن أميركا تقف في مركز عالم متشابك داخلياً، علماً أن هذا العالم تمارس فيه القوة عبر المساومة المستمرة، والحوار، والانتشار، والسعي إلى إجماع رسمي، حتى بالرغم من أن القوة تنشأ فعلاً من مصدر واحد، هو، واشنطن دي. سي. وهذا هو المكان الذي يجب أن تلعب فيه اللعبة. وأن تلعب أيضاً وفق القواعد أو القوانين الداخلية لأميركا. وربما يكون أكبر ثمن يدفعه العالم لقاء مركزية العملية الديمقراطية في الهيمنة العالمية الأميركية هو درجة انجذاب الدول الأجنبية إلى المساومة السياسية الأميركية الداخلية. فضمن المدى الذي تستطيع الحكومات الأجنبية أن تتصرف فيف نجد أنها تسعى إلى تعبئة أولئك الأميركيين الذين تشترك معهم في هوية دينية أو اثنية خاصة. وكذلك تستخدم معظم الحكومات اللوبيات الأميركية لكي تحقق تقدماً ما في قضاياها، ولا سيما في الكونغرس، وذلك بالإضافة إلى نحو ألف مجموعة مصالح أجنبية خاصة مسجلة بوصفها نشيطة في العاصمة الأميركية. وتسعى أيضاً المجموعات الاثنية الأميركية إلى التأثير في السياسة الأجنبية الأميركية، علماً أن اللوبيات اليهودية، واليونانية، والأرمنية تقف في المقدمة بوصفها ذات تنظيمات تعتبر الأكثر فعالية .

وهكذا نجد أن السيادة الأميركية خلقت نظاماً دولياً جديداً، لم يعمل على تقديم نسخة ثانية عن الكثير من ملامح النظام الأميركي فحسب، بل عمل أيضاً على اضفاء الطابع المؤسساتي المشروع على هذه الملامح. وتشمل الملامح الرئيسة لهذا النظام ما يلي:

ـ نظام أمن جماعي، بما في ذلك قيادة وقوات موحدة (الناتو، المعاهدة الأمنية الأميركية اليابانية، الخ ...)

ـ تعاون اقتصادي إقليمي (ندوة التعاون الاقتصادي الآسيوي- الباسيفيكي، واتفاقية التجارة الحرة لأميركيا الشمالية) ومؤسسات تعاونية عالمية متخصصة (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية).

ـ إجراءات تشدد على صنع القرار الإجماعي، حتى ولو كان مسيطراً عليه من قبل الولايات المتحدة.

ـ تفضيل العضوية الديمقراطية ضمن التحالفات الرئيسة.

ـ بنية دستورية وقضائية عالمية صارمة (تتراوح بين المحكمة العالمية والمحكمة الخاصة المعدة لمحاكمة جرائم الحرب في البوسنة).

كان معظم هذا النظام قد نشأ في أثناء الحرب الباردة بوصفه جزءاً من الجهد الأميركي الهادف إلى احتواء منافسه العالمي الذي هو الاتحاد السوفييتي .

وهكذا كان هذا النظام جاهزاً للاستخدام العالمي، بمجرد ان تداعى هذا المنافس، وبالتالي خرجت أميركا بوصفها القوة العالمية الأولى والوحيدة. وقد وصف أحد علماء السياسة ج. جون إيكينيري جوهر هذا النظام بما يلي:

"كان هذا الجوهر ذا علاقة بالهيمنة من حيث كونه متمركزاً حول الولايات المتحدة وبالتالي عكس الآليات السياسية والمبادئ المنظمة للأسلوب الأميركي. وكان نظاماً ليبيرالياً من خلال كونه مشروعاً، كما انه تميز بتفاعلات أو تأثيرات متبادلة. وقد كان الأوروبيون (يمكن إضافة اليابانيين هنا أيضاً) قادرين على إعادة بناء وتكامل مجتمعاتهم واقتصاداتهم بطرائق كانت متلائمة مع الهيمنة الأميركية، ولكن مع ترك فرصة لاختبارها في شروط الأنظمة السياسية ذات الحكم الذاتي وشبه المستقلة... علماً أن تطور هذا النظام المعقد خدم "تدجين" العلاقات بين الدول الغربية الرئيسة. وقد وجدت نزاعات حادة بين هذه الدول من حين إلى آخر، ولكن النقطة

المهمة هي أنه تم احتواء النزاع ضمن نظام سياسي تجذر بعمق، ومستقر، ومترابط على نحـو متزايد... وبذلك أصبح التهديد بنشوب الحرب خارج الموضوع[1].

وفي الوقت الراهن، لاتوجد منافسة لهذه الهيمنة العالمية الأميركية غير المسبوقة. ولكن هل ستبقى دون تحديات في السنوات القادمة؟.

[1] من البحث الذي قام به بعنوان "خلق النظام الليبرالي: مناشىء واستمرارية إيجاد الحلول الغربية في فترة ما بعد الحرب" ،جامعة بنسلفانيا، فيلادلفيا، تشرين الثاني، ١٩٩٥.

الفصل الثاني

رقعة الشطرنج الأوراسية

إن الجائزة الجيوبوليتية (الجغرافية السياسية) الرئيسة لأميركا هي أوراسيا. فمنذ خمسمئة سنة كانت شؤون العالم تدار من قبل القوة (الدول) والشعوب التي حاربت إحداها الأخرى من أجل السيطرة الإقليمية، وسعى كل منها إلى بسط سلطته العالمية. أما الآن فثمة قوة (دولة) غير أوراسية تبرز في أوراسيا، وبالتالي فإن السيطرة العالمية لأميركا تعتمد بشكل مباشر على المدى الزمني والمدى الفعال لاستمرار هذه السيطرة (التفوق) الأميركي على القارة الأوراسية .

ومن الواضح أن، هذا الوضع مؤقت. ولكن استمراره، وما سيأتي بعده، يتسمان بأهمية حرجة ليس للرفاه الأميركي فحسب، بل وللسلام الدولي بعامة أيضاً. وهكذا، فإن الظهور المفاجئ للقوة (الدولة) العالمية الأولى والوحيدة خلق وضعاً سيؤدي فيه الانتهاء السريع لسيطرتها، إما بسبب انسحاب أميركا من العالم أو بسبب ظهور مفاجئ أيضاً لمنافس ناجح لها، سوف يؤدي إلى حالة عدم استقرار دولي واسع النطاق. وبالفعل، فإن ذلك سوف يحفّز على انتشار فوضى عالمية. وقد كان العالم السياسي في جامعة هارفارد صموئيل ب.هانتينغتون على حق عندما أكّد بجرأة ما يلي:

"إن عالماً دون سيادة أميركية سيكون عالماً متسماً بدرجة من العنف والاضطراب أكبر وبدرجة من الديمقراطية والنمو الاقتصادي أقل من العالم الذي تستمر فيه الولايات المتحدة في ممارسة النفوذ،اكثر من أي بلد آخر، في إدارة الشؤون العالمية. وهكذا، فإن السيادة الدولية المستمرة للولايات المتحدة هي أمر رئيس ومهم لرفاه وأمن الأميركيين ولمستقبل الحرية، والاقتصادات المفتوحة، والنظام الدولي في العالم[1] ".

وفي هذا السياق، فإن كيفية "إدارة" أميركا لأوراسيا هي أمر حرج. فأوراسيا هي أكبر قارات العالم وهي محور العالم جغرافياً. والقوة (الدولة) التي تحكم أوراسيا سوف تسيطر على اثنتين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدماً والأكثر انتاجاً على الصعيد الاقتصادي. وإن مجرد لمحة على الخريطة توحي أيضاً أن السيطرة على أوراسيا سوف تستوجب تبعية إفريقيا جاعلة نصف الكرة الغربي وأوقيانوسيا في وضع محيطي (ثانوي) بالنسبة إلى القارة الرئيسة في العالم. فثمة ٧٥في المئة من سكان العالم يعيشون في أوراسيا، كما أن معظم الثروات المادية للعالم

---

[1] صموئيل ب. هانتينغتون، "لماذا تهمنا السيادة الدولية"، مجلة "الأمن الدولي" (ربيع ١٩٩٣) الصفحة ٨٣.

موجودة هنا أيضاً. ويبلغ الدخل القومي السنوي لأوراسيا نحو ٦٠ في المئة من إجمالي الـدخل القومي السنوي في العالم، كما أن مصادر الطاقة فيها تساوي تقريباً ثلاثة أرباع موارد الطاقـة الإجمالية المعروفة في العالم .

وأوراسيا هي أيضاً موطن معظم دول العالم الدينامية والحازمة سياسـياً. فبعـد الولايـات المتحدة، نجد أن أقوى ستة اقتصاديات، وأكثر ست دول إنفاقاً على التسلح العسكري موجودة في أوراسيا. وأن كل القوى (الدول) النووية المعلنة في العالم ما عدا واحدة، وكل الـدول النوويـة غير المعلنة ما عدا واحدة موجودة أيضاً في أوراسيا. ثم إن الدولتين الأكثر سكاناً فـي العـالم والمرشحتين للهيمنة الإقليمية وللنفوذ على العالم هما أوراسيتان. وكذلك فـإن كـل المتحـدين المحتملين سياسياً و/أو اقتصاديا للسيادة أو السيطرة الأميركية هم أوراسيون. وبصورة إجمالية، فإن قوة أوراسيا تفوق إلى حد كبير قوة أميركا. ولكن، ولحسن حظ أميركا، فإن أوراسيا هي من الكبر (الاتساع) على نحو يصعب معه أن تتوحد سياسياً.

وهكذا، فإن أوراسياً هي رقعة الشطرنج التي يستمر فيها الصراع على السيطرة العالميـة. ومع أن الجيو استراتيجية، أو الإدارة الاستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيـة، يمكـن أن تقـارن بالشطرنج، فإن الرقعة الشطرنجية لأوراسيا ذات الشكل البيضاوي إلـى حـد مـا، لا يقتـصر لاعبوها على اثنين، بل يتعدى ذلك إلى عدة لاعبين، يملك كل منهم حجماً مختلفاً من القوة. ولكن اللاعبين الرئيسيين يتوضعون في غرب، وشرق، ووسط، وجنوب هذه الرقعة. وإن كلا الطرفين الأقصيين الغربي والشرقي من رقعة الشطرنج هذه يحتويان على مناطق كثيفة السكان، وتـضم عدة دول قوية. ففي حالة المحيط الغربي الصغير لأوراسيا، نجد أن القـوة الأميركيـة تنتـشر مباشرة عليه. وتشكل الأرض الرئيسة الشرقية مقراً للاعب مستقل ذي قوة متزايدة ويسيطر على عدد كبير جداً من السكان بينما نجد أن، أرض منافسة القوي، المقتصرة على عدة جزائر (جمع جزيرة) متجاورة، ونصف شبه جزيرة صغيرة شـرق أقـصوية. تـؤمن مقـراً أو مرتكـزاً للقوة الاميركية.

١ ـ القارة المركزية جيوبوليتيا في العالم والأجزاء الحيوية المحيطة به

٢ ـ عكست الخريطة من المنظور أو الشكل التقليدي لتصبح ذات التأثير بصري

٣ ـ أميركا الشمالية

٤ ـ المحيط الهادي الشمالي

٥ ـ المحيط الأطلسي الشمالي

٦ـ المحيط الهادي الجنوبي

٧ـ أميركا الجنوبية

٨ـ المحيط الأطلسي الجنوبي

٩ـ إفريقيا

١٠ـ أوراسيا

١١ـ المحيط الهادي الشمالي

١٢ـ المحيط الهادي الجنوبي

١٣ـ أوستراليا

١ـ القارات: المساحة

٢ـ بملايين الكيلومترات المربعة

٣ـ أوراسيا

٤ـ إفريقيا / الشرق الأوسط

٥ـ أميركا الجنوبية

٦ـ أميركا الشمالية

٧ـ القارات: السكان

٨ـ بالملايين

٩ـ اوراسيا

١٠ إفريقيا/ الشرق الأوسط

١١ـ أميركا الجنوبية

١٢ـ أميركا الشمالية

١٣ـ القارات: الدخل القومي السنوي

١٤ـ بمليارات الدولارات

١٥ـ أوراسيا

١٦ ـ إفريقيا/ الشرق الأوسط

١٧ ـ أميركا الجنوبية

١٨ ـ أميركا الشمالية

١ ـ رقعة الشطرنج الأوراسية

٢ ـ المنطقة الوسطى

٣ ـ المنطقة الشرقية

٤ ـ المنطقة الجنوبية

٥ ـ المنطقة الغربية

تمتد بين الطرفين الغربي والشرقي تلك الأرض الوسطى الواسعة التي يتوزع فيها السكان هنا وهناك وتعتبر غير متماسكة سياسياً ومتشظية تنظيمياً، والتي شغلها سابقاً منافس قوي للوجود الأميركي، علماً أن هذا المنافس كان في وقت ما قد التزام بطرد أميركا من أوراسيا، وإلى الجنوب من هذا السهل الأوراسي المركزي الكبير توجد منطقة تسودها الفوضى السياسية ولكنها غنية بالطاقة ويحتمل أن تكون ذات أهمية كبيرة لكلتا الدولتين الأوراسيتين الغربية والشرقية، بما في ذلك المنطقة الواقعة في أقصى الجنوب ذات الكثافة السكانية العالية والمرشحة للهيمنة الإقليمية .

إن هذه الرقعة الشطرنجية الأوراسية الغريبة الشكل، والتي تمتد من لشبونة إلى فلاديفستوك، تقدم مكان وزمان "اللعبة". وهكذا، فإذا أمكن توسيع هذه المساحة المركزية على نحو متزايد إلى الدائرة أو المحيط الممتد إلى الغرب (حيث تتفوق أميركا)، وإذا لم تخضع المنطقة الجنوبية لسيطرة لاعب واحد، أو إذا لم يوحد الشرق بطريقة تدفع إلى طرد أميركا من القواعد الساحلية، فإن أميركا تستطيع، عندئذ، أن تسود. ولكن إذا عملت المنطقة الوسطى على صد المنطقة الغربية، فستصبح كيانا مفرداً حاسماً، وبالتالي فإما ستسيطر على المنطقة الجنوبية أو تشكل تحالفا مع لاعب شرقي رئيس، وعندئذ فإن السيادة الأميركية في أوراسيا سوف تتقلص على نحو درامي(حاد). وسيحدث الشيء ذاته إذا توحد لاعبان شرقيان رئيسان بشكل أو بآخر. وأخيراً فإذا طرد الشركاء الغربيون أميركا من قاعدتها في المحيط (الدائرة) الغربية سوف ينهي أوتوماتيكياً المشاركة الأميركية في اللعب على رقعة الشطرنج الأوراسية، حتى ولو كان ذلك يعني غالباً التبعية الفعلية للمنطقة الغربية إلى لاعب بعث من جديد وشغل المنطقة الوسطى.

إن أبعاد الهيمنة العالمية لأميركا كبيرة على نحو معترف به، ولكن عمقها قليـل، ومحـدد بتقييدات داخلية وخارجية على حد سواء. فالهيمنة الأميركية تتضمن ممارسة نفوذ حاسم، وإن لم يكن هذا النفوذ عموماً، نوعاً من السيطرة المباشرة، على غرار مـا كـان عليـه الأمـر فـي الإمبراطوريات السابقة. فالحجم الكبير والتنوع في أوراسيا، وإلى جانب قـوة بعـض دولهـا، يحدان من عمق النفوذ الأميركي، ومن حجم السيطرة الأميركية على مجرى الأحـداث. فهـذه القارة الكبيرة جداً، والكثيرة السكان، والمتنوعة الثقافات، والمؤلفة من عدد كبيـر مـن الـدول الطموحة تاريخياً، والنشيطة سياسياً لا يمكنها أن تذعن حتى لقوة عالمية مهمـا كانـت ناجحـة اقتصادياً أو بارزة ومتفوقة سياسياً. وإن هذا الشرط يشجع على المهارة الجيواستراتيجية، وعلى النشر المعتنى به، والانتقائي، والمدروس جيداً لموارد أميركا على رقعة الـشطرنج الأوراسـية الكبيرة جداً.

وإنه لصحيح أيضاً أن أميركا التي تمارس الديمقراطية في الـداخل لا يمكنهـا أن تكـون مستبدة في الخارج. فإن ذلك يحد من استخدام القوة الأميركية، ولا سيما قدرتها علـى الترويـع العسكري. ولم يحدث قط من قبل أن استطاعت ديمقراطية شعبية أن تحقق سيادة دولية. ولكـن السعي إلى اكتساب القوة ليس هدفاً يستقطب العواطف الشعبية إلا في شروط الخطر المفاجئ أو التحدي لمشاعر الناس إزاء الرفاه الداخلي. فنكران الـذات اقتـصادياً (أي الانفـاق الـدفاعي) والتضحيات البشرية (الإصابات حتى بين الجنود المحترفين) التي يحتاج إليها الجهد المبذول في هذا المجال ليست متناغمة مع الغرائز الديمقراطية.فالديمقراطية بحد ذاتها هـي غيـر ملائمـة للتعبئة الإمبريالية.

وفضلاً عن ذلك، فإن الكثير من الأميركيين لا يجندون ولايشعرون بالتعاطف مـع وضـع بلادهم الجديد بوصفها القوة العظمى العالمية الوحيدة. وإن "الفرحة" السياسية المتعلقة بانتـصار أميركا في الحرب البارجة تلقى استقبالاً بارداً، وقد كانت أيضاً مدعاة لشيء من السخرية مـن قبل المعلقين ذوي التفكير الليبرالي. وفي الواقع، فثمة وجهتا نظـر مختلفتـان إزاء مـضامين الموقف الأميركي الراهن ونجاح اميركا في التنافس مع الاتحاد السوفييتي الـسابق وهمـا، أي وجهتا النظر هاتان تثيران عواصف على الصعيد السياسي: فمن ناحية نجد وجهة النظر القائلـة إن انتهاء الحرب الباردة هو مبرر هام لخفض الاشتباك العالمي لأميركا مع الأحداث، وبغـض النظر عن النتائج على هذا الموقف العالمي لأميركا؛ ومن ناحية ثانية، نجد وجهة النظر الأخرى القائلة إنه حان الوقت لتعددية دولية حقيقية، والتي يجب فيها على أميركا أن تتخلى عن بعـض سيادتها. وقد استقطبت كلا هاتين المدرستين ولاء وتأييد نخبة أو جمهور ملتزم .

إن ما يعقد الأزمات التي تواجه القيادة الأميركية هو التغيرات في طبيعة الوضـع الـدولي ذاته: فالاستخدام المباشر للقوة يميل الآن إلى أن يكون مقيداً بدرجة أكبر مما كـان عليـه فـي الماضي. وقد عملت الأسلحة النووية على الإقلال بشكل حاد من فائدة الحرب كأداة للـسياسة أو حتى بوصفها تهديداً وخطراً. وهكذا، فإن الاعتماد الاقتصادي المتبـادل بـين الـدول يجعـل الاستغلال السياسي للتهديد الاقتصادي أقل إلحاحاً. وبالتالي، فإن المناورة والدبلوماسية، وإقامـة التحالف، واختيار الحلفاء، والنشر المتعمد للمؤثرات السياسية لدولة ما، أصبحت كلها عناصـر رئيسة في الممارسة (الاستخدام) الناجحة للقوة الجيواستراتيجية على رقعة الشطرنج الاوراسية .

الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية :

الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية:

إن ممارسة السيادة العالمية الأميركية يجب أن تكـون حـساسة إزاء الحقيقـة القائلـة إن الجغرافيا السياسية تبقى اعتباراً حرجاً في الشؤون الدولية. وقد روي عن نابليون أنه قال: إنـه لمعرفة الجغرافيا المتعلقة بشعب ما يجب معرفة سياسته الأجنبية. وإن فهمنا لأهمية الجغرافيـا السياسية يجب، عموماً، أن نتكيف مع الحقائق الجديدة للقوة .

وفي ما يتعلق بمعظم الشؤون الدولية، فإن السيطرة الإقليمية (على الأرض) كانـت دائمـاً تشكل بؤرة تركيز النزاع السياسي. وهكذا، فقد كان الرضا الذاتي القومي عن احـتلال مـساحة أكبر من الأرض أو الإحساس بالحرمان القومي إزاء فقدان أرض "مقدسة" يشكلان سبباً وجيهـاً لمعظم الحروب الدموية التي تم خوضها منذ نشوء القوميات. ولا نبالغ إذا قلنا أن مسألة الأرض كانت ولا تزال الحافز الرئيس الذي يدفع إلى السلوك العدواني من قبل الـدول _ الأمـم. وقـد أقيمت الإمبراطوريات أيضاً من خلال الاستيلاء على مساحات جغرافية حيوية والاحتفاظ بهـا، على غرار ما حدث في جبل طارق وقناة السويس أو سنغافورة، حيث كانت هذه الأماكن بمنزلة نقاط مرور إجباري رئيسة أو نقاط وصل في منظومة السيطرة الإمبريالية .

وعموماً، فإن الظاهرة الأكثر حدة في الربط بين القومية وامتلاك الأرض تظهر على نحـو واضح في ألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية. فالجهد لبناء "الرايخ الذي استمر ألف سنة" ذهب إلى أبعد من هدف إعادة توحيد الشعوب الناطقة باللغة الألمانية تحت سقف سياسي واحد وركّـز أيضا على الرغبة في السيطرة على "زهرة القمح" في أوكرانيا وعلى الأراضي السلافية أيـضاً،

والتي كان على شعوبها أن تقدم يداً عاملة رخيصة بوساطة الأرقاء لصالح الدولة الإمبريالية. كان اليابانيون قد تمسكوا، على نحو مماثل، بالمفهوم القائل إن الاحتلال المباشر لأرض منشوريا، ولاحقاً لجزر الهند الشرقية المنتجة للنفط، هو ضروري لتحقيق السعي الياباني إلى امتلاك القوة القومية والوضع الدولي .

وعلى نحو مماثل، ولقرون من الزمن، فإن تعريف العظمة القومية الروسية كان معادلاً لامتلاك الأرض، وحتى في نهاية القرن العشرين، نجد أن الإصرار الروسي على الاحتفاظ بالسيطرة على شعوب غير روسية كالشيشان، على سبيل المثال، الذين كانوا يعيشون حول خط نفط حيوي، كان قد برر بالرغم أن هذه السيطرة ضرورية لموقف أو هيبة روسيا بوصفها قوة (دولة) عظمى.

تستمر الدول الأمم في كونها تشكل وحدات أساسية في النظام العالمي. وبالرغم من التراجع في المفهوم القومي للقوة (الدولة) الكبرى، ومن أن تلاشي الإيديولوجية خفّض واضعف المضمون العاطفي للسياسة العالمية، وبينما أدخلت الأسلحة النووية تقييدات رئيسة على استخدام القوة، فإن التنافس المعتمد على امتلاك الأرض لا يزال يحكم الشؤون العالمية، حتى ولو أن أشكاله تميل حالياً إلى أن تكون ذات طابع مدني بدرجة أكبر. وفي هذه المنافسة فإن الموقع الجغرافي لا يزال يشكل نقطة الانطلاق لتعريف أو تحديد الأفضليات الخارجية للدولة الأمة، كما أن حجم أو مساحة الأرض الوطنية تبقى أيضاً أحد أهم العوامل الرئيسة للهيبة والقوة .

ومهما يكن الأمر فبالنسبة إلى الدول الأمم، نجد أن قضية امتلاك الأرض بدأت تتراجع مؤخراً وتفقد أهميتها وبروزها. وفي المدى الذي لا تزال فيه النزاعات الإقليمية عاملاً مهماً في تشكيل السياسة الخارجية لبعض الدول، فهي تعتبر مسألة استياء ناجم عن التنكر لحق تقرير المصير للأخوة الاثنيين الذين يقال عنهم إنهم محرومون من حق الانضمام إلى "الوطن الام" أو مسألة تظلم من سوء التعامل المزعوم من قبل دولة جارة لأقليات اثنية أكثر مما هي ذلك السعي إلى تحقيق وضع او هيبة وطنية محسنة عبر التوسع الإقليمي .

وهكذا، نجد أيضاً على نحو متزايد،أن النخب (جمع نخبة) الوطنية الحاكمة أصبحت تعترف ان عوامل أخرى غير الأرض أصبحت أكثر أهمية في تقرير الوضع أو الهيبة الدولية لدولة ما أو تقرير درجة نفوذها الدولي. وإن المهارة الاقتصادية، وترجمتها إلى ابتكارات تكنولوجية، تستطيع أن تكون عاملاً رئيساً من عوامل القوة. واليابان ذاتها تقدم مثالاً رائعاً على ذلك.وبرغم ذلك، فإن الموقع الجغرافي لا يزال يميل إلى تقرير الافضليات الفورية للدولة المعنية، وبالتالي،

فكلما ازدادت القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية لدولة ما، ازداد أيضاً يصف قطـر دائـرة مصالحها الجيوبوليتية الحيوية، ونفوذها، وتدخلها، على نحو يتعدى جيرانها المباشرين .

وحتى وقت قريب جرة جدل بين المحللين الجيوبوليتيين البارزين عما إذا كانت قوة الأرض أهم من قوة البحر، وما هي المنطقة الأوراسية الأكثر حيوية للسيطرة على القارة كلها. وقد قـاد أحد أبرز هؤلاء المحللين، وهو هارولد ماكيندر، النقاش في بداية القرن الحالي وخلـص إلـى مفاهيم لاحقة عن "المنطقة المحورية" الأوراسية (التي قيل انها تضم كل سيبيريا والجزء الأكبر من آسيا الوسطى) وفي وقت لا حق عن "الأرض المركزية" في وسط وشرق اوروبا بوصـفها تشكل نقاط الانطلاق الحيوية لتحقيق السيطرة على القارة. وقد أضفى طابعاً شعبياً على مفهومه عن الأرض المركزية بمقولته المشهورة :

- من يحكم شرق أوروبا يسيطر على الأرض المركزية ؛
- ومن يحكم الأرض المركزية يسيطر على جزيرة العالم؛
- ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم.

أثيرت الجغرافيا السياسية من قبل بعض علماء الجغرافيا السياسية الألمان البـارزين لكـي تبرر شعار بلادهم"الامتداد الحيوي نحو الشرق" ولا سيما كارل هاوسهوفر الـذي لاءم مفهـوم ماكيندر مع الحاجات الاستراتيجية لألمانيا. وكان يمكن سماع الصدى ألهمجي لهذا المفهوم وفي تشديد أدولف هتلر على حاجة الشعب الألماني إلى "المـدى الحيـوي". وقـد توقـع مفكـرون أوروبيون آخرون في النصف الأول من هذا القرن تغييراً فـي اتجـاه الـشرق فـي المركـز الجيوبوليتي للجاذبية، على ان تصبح منطقة المحيط الهادي، ولا سيما أميركا واليابان، الوارثـة المحتملة للسيطرة الأوروبية المتلاشية. ولإحباط هذه التغيير،فقد دافع عالم الجغرافيـا الـسياسية الفرنسي، وعلماء جيوبوليتيون آخرون، عن ضرورة تحقيق وحدة أكبر بين الـدول الأوروبيـة حتى قبل الحرب العالمية الثانية.

وفي الوقت الراهن، لم تعد قضية الجغرافيا السياسية متعلقة بكـون هـذا أو ذاك الجـزء الجغرافي من أوراسيا يشكل نقطة انطلاق للسيطرة على القارة، أو يكون قوة الأرض أهم مـن قوة البحر. ولكن الجغرافيا السياسية انتقلت من البعد الإقليمي إلى البعـد العـالمي، مـع جعـل السيطرة على القارة الأوراسية كلها أساساً للسيطرة على العالم. فالولايات المتحدة،التي هي دولة غير أوراسية، تتمتع إلى، بسيطرة دولية، مع وجود قوتها المنتشرة مباشرة على ثلاثـة حـدود محيطية للقارة الأوراسية، والتي تمارس منها نفوذاً قوياً على الدول التي تشغل المنطقة الخلفيـة

الاوراسية. ولكن يحتمل أن يظهر منافس أو غريم محتمل لأميركا في هـذه القـارة ذاتهـا، أي أوراسيا، التي تعتبر أهم بقعة في العالم لممارسة اللعب. وهكذا، فإن التركيـز علـى اللاعبـين الرئيسيين، والتقييم الصحيح للأرض يجب أن يكونـا نقطـة الانطـلاق لـصياغة الجغرافيـا الاستراتيجية الأميركية من أجل الإدارة الطويلة الأمد للمصالح الجيوبوليتية الأوراسية لأميركا.

ومن هنا نجد أن ثمة حاجة إلى خطوتين أساسيتين هما:

- الأولى المتمثلة في تحديد الدول الأوراسية الدينامية جيواستراتيجياً والتي تملـك القـوة لإحداث تغيير محتمل هام في التوزيع الدولي للقوة، ولكشف الأهداف الخارجية الرئيسة للنخـب (جمع نخبة) السياسية الحاكمة وللنتائج المحتملة لسعي الدول المعنية إلى تحقيق أهدافها؛ وكـذلك لتحديد الدول الأوراسية الحساسة جيوبوليتياً التي يكـون لتوضـعها الجغرافـي و/أو وجودهـا تأثيرات محفزة إما على اللاعبين الجيواستراتيجيين الأكثر نشاطاً أو على الشرط الإقليمية؛

- الثانية، المتمثلة في صياغة سياسات أميركية معينة تعمل على التوازن والاستيعاب و/أو السيطرة على ما جاء أعلاه، وذلك على نحو يمكن معه المحافظة علـى المـصالح الأميركيـة الحيوية ورفع مستواها، وكذلك تعمل على وضع مفاهيم أكثر شمولية عن الجيواستراتيجيا يمكنها أن تقيم على نطاق عالمي علاقة متبادلة بين السياسات الأميركية الأكثر وضوحاً وفعالية .

وباختصار فإن الجيواستراتيجية الأوراسية التي تأخذ بها الولايات المتحدة تتـضمن الإدارة الهادفة أو الحاسمة التي تمارس على الدول الدينامية جيواستراتيجياً، والاحتواء الحـذر للـدول المؤثرة جيوبوليتياً، وذلك من خلال مراعاة المصالح المزدوجة لأميركا في المحافظة على الأمد القصير على قوتها العالمية الفريدة في نوعها وفي تحويل هذه القوة على المدى الطويـل إلـى تعاون عالمي ذي طابع مؤسساتي يتزايد مع الزمن. ولكي نضع ذلك في تعبير يعود إلى الـزمن الأكثر همجية في الإمبراطوريات القديمة، نجد أن الأمور الثلاثـة الكبـرى للجيواسـتراتيجية الإمبراطورية تهدف إلى منع التصادم والمحافظة على الاعتماد الأمني المتبـادل بـين الأتبـاع الخاضعين للسيطرة، وإلى المحافظة أيضاً على هؤلاء الاتباع في وضع الإذعـان وحمـايتهم، ناهيك بمحاولة الإبقاء على البرابرة في وضع يمنع التحالف بينهم.

اللاعبون الجيواستراتيجيون والمحاور الجيوبوليتية

إن اللاعبين الجيواستراتيجيين النشيطين هم الدول التي تملك القدرة والإرادة القومية علـى ممارسة القوة أو النفوذ في ما وراء الحدود بغية تغيير، وبدرجة تؤثر في المصالح الأميركيـة، حالة الشؤون الجيوبوليتية الراهنة. تملك هذه الدول أيضاً المقدرة الكامنـة و/أو الاسـتعداد لأن

تكون سريعة التأثر جيوبوليتياً. وهكذا نجد أن بعض الدول تسعى فعلاً، ولأي سبب كان، كـأن تريد تحقيق الأبهة القومية أو الإنجازات الإيديولوجيـة، أو الطموحـات الدينيـة، أو التوسـع الاقتصادي، إلى تحقيق السيطرة الإقليمية أو الهيبة العالمية. وهي تكون مدفوعة بحوافز عميقـة الجذور ومعقدة. ولعلنا نجد أفضل تعبير عنها في قول روبرت براونينغ:

"...إن هدف الإنسان يجب أن يكون أكبر مما يستطيع فعله، أو ما يعتبر بالنسبة إليه، سماء أو جنة له ؟". وهكذا، يجب على هذه الدول أن تحسب بدقة قوة أميركا، وتقـرر المـدى الـذي تستطيع فيه أن تتجاوز هذه الدولة او تصطدم بها، وفي ضوء ذلك تـضع اهـدافها الاوراسـية المحدودة نوعاً ما، والتي قد تتصادم أحياناً، أو تتوافق في أحيان أخرى مع سياسات أميركا. ولذا يجب أن تعير أميركا اهتماماً خاصاً إلى الدول الاوراسية التي تملك مثل هذه الحوافز.

أما المحاور الثابتة الجيوبوليتية فهي الدول التي لا تأتي أهميتها من قوتها وحوافزها بـل من مواقعها الحساسة، ومن نتائج شروطها او ظروفها التي تكون غالباً غير منيعة إزاء سـلوك اللاعبين الجيواستراتيجيين. وفي أغلب الأحيان، تتعثر المحاور الثابتة الجيوبوليتيـة بجغرافيـة الدول المعنية التي تعطي هذه المحاور، في بعض الحالات، دوراً خاصاً إما في تحديـد طريقـة الوصول إلى مناطق مهمة أو في منع الموارد عن لاعب مهم. وفي بعض الحـالات الأخـرى، يمكن ان تتصرف الدولة التي تشكل المحور الجيوبوليتي بوصفها درعاً دفاعياً لدولة حيوية ما او حتى لديانة ما. وفي أحيان أخرى، يمكن القول إن مجرد وجود مثل هذه الدولـة ذات المحـور الجيوبوليتي يعني حدوث تأثيرات سياسية وثقافية هامة جداً في لاعب جيواستراتيجي مجاور ذي فعالية أكبر.

وعموماً، فإن تحديد الدول المحورية الجيوبوليتية الاوراسية الرئيسة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وحمايتها، هو، بالتالي، سمة حرجة من سمات الجيواستراتيجية العالمية لأميركا.

يجب ان يلاحظ في البداية أنه بالرغم من ميل اللاعبين الجيواسـتراتيجيين كلهـم إلـى أن يكونوا دولاً مهمة وقوية، فلا تعتبر كل الدول المهمـة والقويـة بـشكل آلـي مـن اللاعبـين الجيواستراتيجيين. وهكذا، فإن كان تحديد اللاعبين الجيواستراتيجيين عملاً سهلاً نسبياً، فإن إلغاء بعض الدول المهمة من اللائحة التي سترد لاحقاً يمكن أن يحتاج إلى بعض التبرير.

وفي الظروف العالمية الراهنة، يمكن أن نحدد على الأقل خمسة لاعبين جيواسـتراتيجيين رئيسيين وخمس دول محورية جيوبوليتية (مع كون اثنتين من هذه الدول الخمس تحملان ربمـا ما يؤهلهما جزئياً لتكونا من اللاعبين) في الخريطة السياسية الجديدة لأوراسيا. فرنسا، وألمانيا،

وروسيا، والصين، والهند هي من اللاعبين الرئيسيين والفعالين، بينما لا تتأهل بريطانيا العظمى، واليابان، واندونيسيا، لهذا الدور بالرغم من الاعتراف بأنها دول مهمة جـداً. أمـا أوكرانيـا، وأذربيجان، وكوريا الجنوبية، وتركيا، وإيران، فإنها تلعب دور المحاور الثابتـة الجيوبوليتيـة المهمة إلى حد حرج، بالرغم من ان تركيا وإيران تعتبران جيواستراتيجياً إلى حد ما، وضـمن إمكاناتهما المحدودة عموماً. وسيقال المزيد عن كل منهما في الفصول اللاحقة .

وفي هذه المرحلة، يكفي أن نقول إن الاعبين الجيواستراتيجيين الرئيسيين والديناميين فـي الطرف الأقصى الغربي من اوراسيا هما فرنسا وألمانيا. وكلا هاتين الدولتين تحفزهمـا رؤيـة مستقبلية عن أوروبا الموحدة، بالرغم من أنهما تختلفان عن مدى وطريقة وجوب بقاء أوروبـا مرتبطة بأميركا (شدة هذا الارتباط وأسلوبه). ولكن كلتيها تريدان تشكيل شيء ما يكون جديـداً وملبياً لطموحات في أوروبا مما يؤدي إلى تغيير الأمر الواقع. وتملك فرنـسا بـشكل خـاص مفهوما جيواستراتيجياً عن أوروبا يختلف في بعض سماته الهامة عن مفهوم الولايات المتحـدة، وهي، أي فرنسا، تميل إلى الانخراط في مناورات تكتيكية معدة لجعل روسيا تلعب ضد أميركـا وجعل بريطانيا العظمى تلعب ضد ألمانيا، حتى بالرغم من اعتمادها على التحـالف الفرنـسي الألماني لتجاوز ضعفها النسبي أو موازنته.

وفضلاً عن ذلك، فإن فرنسا وألمانيا كانتا قويتين وفعالتين بما يكفي لممارسة النفوذ ضـمن نصف قطر إقليمي أوسع. ففرنسا لا تسعى إلى دور سياسي رئيس في توحيد أوروبـا فحـسب، ولكنها ترى نفسها أيضا بوصفها نواة لتجمع دول حوض البحر المتوسط وشمال إفريقيا التي لها اهتمامات مشتركة. وألمانيا تشعر على نحو متزايد بوضعها الخاص كأهم دولة في أوروبـا، أو بوصفها القوة المحركة الاقتصادية للمنطقة، والقائد البارز في الاتحاد الأوروبي. وتشعر ألمانيـا أيضا بمسؤوليتها الخاصة عن أوروبا الوسطى المتحررة حديثاً من قيودها وبطريقة تذكر علـى نحو غامض بالمفاهيم السابقة عن أوروبا الوسطى المقادة من قبل ألمانيا. وفضلا عن ذلك، فإن كلا الدولتين فرنسا وألمانيا تعتبران نفسيهما مالكتين لحق تمثيل المصالح الأوروبية في التعامـل مع روسيا، وكذلك، فإن ألمانيا تحتفظ لنفسها، وبسبب موقعها الجغرافي، وإن نظرياً على الأقل ، بالخيار الكبير للتكيف الخاص الثنائي الطرف مع روسيا .

وفي المقابل، فإن بريطانيا العظمى ليست لاعباً جيواستراتيجياً. ولـديها عـدد أقـل مـن الخيارات الرئيسة، فهي لا تملك رؤية طموحة عن مستقبل أوروبا، كما أن تراجعها النسبي قلّل أيضاً من قدرتها على لعب الدور التقليدي الذي كانت تقوم به بوصفها محققة للتوازن الأوروبي. وإن تعدد وجهات النظر فيها إزاء الوحدة الأوروبية وارتباطها بعلاقة متلاشية مع أميركا جعـل

منها (أي بريطانيا العظمى) دولة غير معنية على نحو متزايد، وإن حتى الآن على الأقل، بالخيارات الرئيسة التي تواجه مستقبل أوروبا. وهكذا نجد أن لندن أخرجت نفسها، إلى حد كبير من اللعبة الأوروبية.

يذكر السير روي دينمان، أحد المسؤولين البريطانيين الكبار السابقين في اللجنة الأوروبية، في مذكراته، أن الناطق الرسمي باسم بريطانيا أكد بوضوح، في المؤتمر الذي عقد في بداية العام ١٩٥٥ في مسينا، والذي عرضت فيه وجهات نظر عن تشكيل الاتحاد الأوروبي، وأمام المؤتمرين الذين اعتبروا آنذاك مهندسي مستقبل أوروبا، على ما يلي:

"إن المعاهدة المستقبلية التي تناقشونها لن تتاح لها فرصة الموافقة عليها؛ وإذا تمت الموافقة عليها فلن تتاح لها فرصة التنفيذ. وحتى إذا نفذت فسوف تكون غير مقبولة إجمالاً من قبل بريطانيا... أودعكم الآن وأتمنى لكم حظاً سعيداً."[1]

وبعد أكثر من ٥٠ سنة تبقى هذه المقولة بصورة رئيسة ممثلة أو معبرة عن الموقف البريطاني الأساسي إزاء إقامة أوروبا الموحدة على نحو فعلي. وإن رفض بريطانيا الاشتراك في الاتحاد الاقتصادي والنقدي (المتعلق بتوحيد العملات المستعملة في عملة واحدة) والذي يجب أن يطبق اعتباراً من كانون الثاني ١٩٩٩، يعكس عدم رغبة هذه الدولة في ربط (تحديد) مصيرها بمصير أوروبا. وكان جوهر هذا الموقف قد لخص في بداية أعوام التسعينات كما يلي:

- بريطانيا ترفض هدف التوحيد السياسي .

- بريطانيا تحبذ نموذج التكامل الاقتصادي المعتمد على التجارة الحرة .

- بريطانيا تفضل السياسة الخارجية، والأمن، وتنسيق الدفاع خارج إطار (المجموعة الأوروبية) .

- بريطانيا عملت نادراً على جعل نفوذها في حده الأقصى في مجال عمل أو مع المجموعة الأوروبية[2].

---

[1] روي دينمان، الفرص الضائعة (لندن، كاسيل، ١٩٩٦).

[2] في مساهمة روبرت سكيديلسكي في "بريطانيا العظمى وأوروبا الجديدة"، في فصل "من الأطلسي إلى الأورال"، المحرر دافيد كاليو وغيليب غوردون (أرلينغتون، فيرجينيا) الصفحة ١٤٥.

إن بريطانيا العظمى ما تزال، بالتأكيد، مهمة لأميركا. وهي مستمرة في ممارسة درجة ما من النفوذ العالمي عبر رابطة الشعوب البريطانية (دول الكومنولث)، ولكنها ليست قوة (دولـة) رئيسة (كبيرة) مضطربة ولا تحفزها رؤية مستقبلية طموحة. إن صداقتها تحتاج إلـى تقويـة، ولكن سياساتها لا تدعو إلى إعارة اهتمام دائم. فهي لاعب جيواستراتيجي متقاعد، وتنـام علـى حرير أمجادها الرائعة، وقد فكت اشتباكها عن المغامرات الأوروبية الكبرى التي تلعـب فيهـا فرنسا وألمانيا أدواراً رئيسة .

أما الدول الأوروبية المتوسطة الحجم الأخرى، ومع كون معظمها أعضاء في حلف النـاتو و/أو في الاتحاد الأوروبي، فهي إما أنها تتبع لزعامة أميركا أو تقف بهدوء خلـف ألمانيـا أو فرنسا. وليس لسياساتها تأثير إقليمي واسع، ولكنها ليست في وضع يمكنها من تغيير انحيازاتهـا الأساسية. وفي هذه المرحلة هي ليست في عداد اللاعبـين الجيواسـتراتيجيين أو بـين الـدول المحورية الجيوبوليتية. والشيء ذاته صحيح في يتعلق بالدولة الأوروبيـة المركزيـة المهمـة والمحتمل انضمامها إلى كل من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، أي بولونيا. فهذه الدولة هي من الضعف بحيث لا يمكنها أن تكون لاعباً جيواستراتيجياً، وليس أمامها سوى خيار واحد هـو أن تصبح متكاملة مع الغرب. وفضلاً عن ذلك فإن اختفاء الإمبراطورية الروسية القديمة وتعميـق ارتباطات بولونيا لكل من حلف الأطلسي وأوروبا الجديدة يعطيان هذه الدولة أي بولونيا، أمنـاً غير مسبوق تاريخياً، وأن كان ذلك يحد من خياراتها الاستراتيجية.

أن روسيا، والأمر يكاد لا يحتاج إلى الحديث عنه تبقى لاعباً جيواستراتيجياً رئيساً بـالرغم مما أصابها من ضعف، وربما من استمرار حالتها السيئة لزمن طويل. وإن مجرد وجودها يؤثر على نحو مكثف في الدول المستقلة حديثاً ضمن المساحة ألا وراسية الواسعة للاتحاد الـسوفييتي السابق. فهي تملك أهدافاً جيوبوليتية طموحة تعمل على نحو متزايـد، علـى الإعـلان عنهـا بصراحة. وما أن تستعيد هذه الدولة قوتها حتى تمارس تأثيرها أيضاً، وعلـى حـد كبير،فـي جيرانها الغربيين والشرقيين. وفضلاً عن ذلك، فلا تزال روسيا تضع خيارها الجيواسـتراتيجي في ما يخص علاقتها مع أميركا: وهل هذه الأخيرة عدو أو صديق لها؟ وربما تـشعر روسـيا أيضاً أنها تملك خيارات رئيسة في القارة الأوراسية في هذا المجال. إن الكثير يعتمد على كيفية تطور سياساتها الداخلية، ولا سيما عما إذا ما كانت روسـيا ستـصبح دولـة ديموقراطيـة أم إمبراطورية أو راسية مرة ثانية. وفي أي حال، فهي تبقى بوضوح لاعباً، حتى ولو فقدت بعض "قطعها" (جمع قطعة أو حجر في الشطرنج)، إضافة إلى فقدان بعض المساحات الهامة في رقعة الشطرنج الأوراسية.

وعلى نحو مماثل، يكاد الأمر لا يحتاج إلى نقاش في شأن كون الصين لاعباً رئيساً. فهـي قد أصبحت فعلاً قوة إقليمية هامة ويحتمل أن تكون لديها طموحات أوسع، في ضـوء تاريخهـا الذي احتلت فيه موقع القوة (الدولة) الرئيسة، ونظرتها إلى الدولة الـصينية الكبـرى بوصـفها مركزاً عالمياً. وإن الخيارات التي تضعها الصين بدأت فعلاً تؤثر في التوزيع الجيوبوليتي للقوة في آسيا بينما ترتبط قوتها المحركة الاقتصادية بإعطاء قوة مادية أكبر وطوحات متزايـدة. وإن ظهور "الصين الكبرى" لن يترك قضية تايوان نائمة، وبالتالي، فإن ذلك سوف يؤثر حتماً علـى الوضع الأميركي في الشرق الأقصى. وكذلك، فإن الاتحاد السوفييتي خلق على الحدود الغربيـة للصين سلسلة من الدول، لا يمكن للقادة الصينيين ان يهملوا أخذها في الاعتبار. وهكـذا، فـإن روسيا سوف تتأثر وإلى حد كبير بالظهور الفعال للصين على المسرح الدولي.

إن المحيط الشرقي لأوراسيا يخلق تناقضاً. فاليابان هي قوة رئيسة على نحو واضـح فـي الشؤون الدولية، وكان التحالف الأميركي الياباني قد حدد غالباً، وعلى نحو صحيح، بوصفه أهم علاقة ثنائية الطرف. وبما أن اليابان هي إحدى القوى الاقتصادية التي تقف في ذروة العالم فهي تملك القدرة على ممارسة دور قوة سياسية من الفئة الأولى. ومع ذلك، فهي لا تفعل ذلك، مبتعدة عن أي طموحات في شأن السيطرة الإقليمية، ومفضلة العمل في ظل الحماية الأميركية، وعلـى غرار بريطانيا العظمى في أوروبا، فإن اليابان تفضل ألا تصبح منخرطة فـي سياسـات البـر الرئيس من قارة آسيا، بالرغم من أن السبب الجزئي لذلك يعود غالباً للعداوة المستمرة لدى كثير من الدول الآسيوية إزاء السعي الياباني إلى تحقيق أي دور سياسي بارز إقليمياً.

إن هذا الموقف السياسي الياباني المقيد ذاتياً يسمح، بدوره، للولايات المتحـدة بلعـب دور أمني رئيس في الشرق الأقصى. وهكذا، فإن اليابان ليست لاعباً جيواستراتيجياً، بـالرغم مـن قدرتها الواضحة على أن تصبح بسرعة في عداد اللاعبـين الجيواسـتراتيجيين، ولا سـيما إذا غيرت الصين أو أميركا فجأة سياستهما الراهنة، وبالتالي، فإن اليابان سوف تفـرض، عندئـذ، على الولايات المتحدة التزامات خاصة تخص المراعاة الحذرة للعلاقة الأميركية اليابانية. وليست السياسة الخارجية اليابانية هي التي يجب على أميركا أن تراعيها وتراقبها، بل إن القيود الذاتيـة على اليابان هي التي يجب على أميركا أن ترعاها بذكاء ومهارة. وبالتالي فإن أي إضعاف هام للارتباطات السياسية الأميركية اليابانية سوف يؤثر على نحو مباشر في استقرار المنطقة.

أما في ما يخص عدم إدخال إندونيسيا في لائحة اللاعبين الجيواسـتراتيجيين الـديناميين، فالأمر أكثر سهولة من حيث تبريره. ففي جنوب شرق آسيا، تحتل أندونيسيا أهم دور بين سائر الدول، ولكن حتى في هذه المنطقة ذاتها، فإن قدرة أندونيسيا على ممارسة نفـوذ هـام تعتبـر

محدودة بسبب حالة عدم التطور النسبي للاقتصاد الأندونيسي، وفي ضوء ما تعانيه من الشكوك في السياسة الداخلية، وبسبب توزع الجزر (جمع جزيرة) التي تتـشكل الدولـة منهـا ناهيـك بحساسيتها إزاء النزاعات الاثنية التي تتفاقم عادة بسبب الدور الرئيسي التـي تمارسـه الأقليـة الصينية في شؤونها المالية الداخلية. وفي نقطة ما،تستطيع أندونيسيا أن تـصبح عقبـة هامـة للطموحات التوسعية الصينية في اتجاه الجنوب. وقد اصبح هذا الاحتمال معترفاً بـه مـن قبـل استراليا التي كانت تخشى في وقت ما التوسع الأندونيسي، ولكنها بدأت مـؤخرا تحبـذ وجـود تعاون أمني أسترالي أندونيسي أوثق. ولكن ثمة حاجة إلى فترة من التضامن السياسي والنجاح الاقتصادي المستمر قبل أن يـصبح ممكنـاً النظـر إلـى أندونيـسيا بوصـفها صـاحبة دور مسيطر إقليمياً.

وفي المقابل، فإن الهند هي على وشك ممارسة دور القوة الإقليمية وبالتالي فهي تنظر إلى نفسها بوصفها لاعباً عالمياً رئيساً محتملاً أيضاً. وربما يكون ذلك أمراً يتعلق بالمبالغة في تقدير إمكاناتها في المدى البعيد، ولكن الهند هي بدون شك الدولة الآسيوية الجنوبية الأقوى، وبالتـالي فهي تسعى إلى الهيمنة الإقليمية بشكل ما أو بآخر. وهي أيضاً، دولة نووية شبه سـرية، وقـد أصبحت كذلك، لا لترويع الباكستان فحسب، بل لموازنة امتلاك الصين ترسانة نوويـة أيـضاً. تملك الهند رؤية مستقبلية جيواستراتيجية عن دورها الإقليمي، سواء في الوقوف وجهاً لوجه أمام جيرانها أم في المحيط الهندي. ومهما يكن الأمر، فإن طموحاتها في هذه المرحلة تقتصر علـى التطفل محيطياً فقط على المصالح الأوراسية لأميركا، وهكذا، فهـي ليـست بوصـفها لاعبـاً جيواستراتيجياً، مصدر قلق أو اهتمام جيوبوليتي، أو ليست على الأقل ناشطة في هـذا المجـال على غرار روسيا أو الصين.

وأوكرانيا، هي الأخرى، تحتل مكاناً جديداً وهاماً في رقعة الشطرنج الأوراسية، وبالتـالي فهي دولة محورية جيوبوليتية لأن وجودها ذاته كدولة مستقلة يساعد علـى تحويـل أو تغييـر موقف روسيا. وهكذا، فإن روسيا، بدون أوكرانيا لا تشكل إمبراطورية أوراسية. وروسيا، بدون أوكرانيا، تستطيع أن تتابع السعي إلى أن تكون ذات وضع أو هيبة إمبراطورية، ويحتمل جداً أن تجر إلى نزاعات موهنة مع الدول الآسيوية الوسطى الصاعدة التي سوف تغتاظ، عندئـذ، مـن فقدان استقلالها الحديث، وتدعم أيضاً من قبل دول إسلامية شقيقة في الجنوب. ويحتمل أيضاً أن الصين سوف تعارض أي استعادة للسيطرة الروسية على آسيا الوسطى فـي ضـوء اهتمامهـا المتزايد بالدول المستقلة حديثاً في هذه المنطقة. ومهما يكن الأمر، فإذا استعادت موسكو السيطرة على أوكرانيا، بملايينها الاثني و الخمسين ومواردها الكبيرة، ووجودها على البحر الأسود، فإن

روسيا تستعيد عندئذ، وبشكل أتوماتيكي ثرواتها لتصبح دولة إمبراطورية قوية، ممتدة عبر أوربا وآسيا. وكذلك، فإن فقدان أوكرانيا لاستقلالها سوف يترك تأثيرات نووية على أوروبا الوسطى، محولاً بولونيا إلى دولة محورية جيواستراتيجية على الحدود الشرقية لأوروبا الموحدة.

وبالرغم من صغر حجم (مساحة) أذربيجان وضآلة عدد سكانها، فإنها تعتبر، بما تملكه من مصادر طاقة كبيرة، حساسة جيوبوليتياً. فهي سدادة الزجاجة الحاوية على ثروات حوض بحـر قزوين وآسيا الوسطى والتي يمكن أن تصبح لا قيمة لها إذا أصبحت أذربيجان خاضـعة كليـاً لسيطرة موسكو. يمكن أيضاً أن يتم إخضاع الموارد النفطية الهامة جداً في أذربيجان للـسيطرة الروسية بمجرد فقدان هذه الدولة لا ستقلالها. وإن أذربيجان المـستقلة والمرتبطـة بالأسـواق الغربية بأنابيب نقل النفط التي لا تمر عبر أرض يسطر عليها الروس، تصبح أيضاً صلة وصل رئيسة بين الاقتصادات المتقدمة والمستهلكة للطاقة من ناحيـة وبـين الجمهوريـات الآسـيوية الوسطى الغنية بالطاقة من ناحية ثانية. وعلى غرار ما هو عليه الحال تقريباً في أوكرانيا، فـإن مستقبل أذربيجان وآسيا الوسطى هو أيضا حرج في ضوء تحديد ما يمكـن ومـا لا يمكـن ان تصبح عليه روسيا.

تنخرط تركيا وإيران في إقامة درجة ما من النفوذ في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسـطى، مستغلين تراجـع او انكمـاش القـوة الروسـية. ولهـذا الـسبب،يمكن اعتبارهمـا لاعبـين جيواستراتيجيين. ومهما يكن الأمر، فإن كلا هاتين الدولتين تواجهان مشكلات داخلية جدية، كما أن قدرتهما على التأثير في التغيرات الإقليمية الرئيسة التي تحدث في توزع القوة هي محـدودة. وهما أيضاً متنافستان، وبالتالي تميل كل منهما إلى إلغاء نفوذ الأخرى. وعلى سبيل المثال ففـي أذربيجان التي حققت فيها تركيا دوراً مؤثراً نجد أن الوضع الإيراني (الناجم عـن القلـق إزاء التحركات القومية الأذرية الممكنة ضمن إيران نفسها) كان أكثر مساعدة للروس .

ومهما يكن الأمر، فإن كلا دولتي تركيا وإيران هما دولتان محوريتـان جيواسـتراتيجيتان مهمتان بصورة رئيسية. فتركيا تؤمن الاستقرار في منطقة البحر الأسود وتسيطر على مداخلـه من اتجاه البحر الأبيض المتوسط وتوازن روسيا في القوقاز وتستمر حتى الآن في تقديم الترياق للأصولية الإسلامية، وتخدم بوصفها مرسي جنوبياً لحلف الأطلسي. أما تركيا غير المستقرة فمن المحتمل أن تثير المزيد من العنف في دول البلقان، الجنوبية كما تسهل إعادة فـرض الـسيطرة الروسية على الدول المستقلة حديثاً في القوقاز. وكذلك، فإن إيران، وبالرغم من غموض موقفها إزاء أذربيجان، تؤمن على نحو مماثل الدعم المسبب للاستقرار في النسيج الـسياسي المتنـوع الجديد لآسيا الوسطى. وهي تسيطر على الساحل الشرقي للخليج [العربي]، بينما يعمل استقلالها،

وبالرغم من العداء الإيراني الراهن للولايات المتحدة، كحاجز لأي تهديد روسي في المدى البعيد للمصالح الأميركية في منطقة الخليج [العربي].

وأخيراً، فإن كوريا الجنوبية هي دولة محورية جيوبوليتية في الشرق الأقصى. فارتباطاتها الوثيقة بالولايات المتحدة تمكن أميركا من حماية اليابان وبالتالي منع هذه الدولة من أن تصبح قوة عسكرية رئيسة ومستقلة، دون أن يكون لها، أي لأميركا، وجود مؤثر ضمن اليابان ذاتها. وإن أي تغيير هام في موقف كوريا الجنوبية، سواء عبر التوحيد و/أو عبر تغيير في مجال النفوذ الصيني المتوسع، سوف يغير بالضرورة، وعلى نحو درامي (حاد) دور أميركا في الشرق الأقصى، وبالتالي يغير دور اليابان أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القوة الاقتصادية المتنامية لكوريا الجنوبية تجعل منها "منطقة" أهم بحد ذاتها، وبالتالي تصبح السيطرة على هذه المنطقة ذات قيمة متزايدة فعلاً.

إن اللائحة المذكورة أعلاه عن اللاعبين الجيواستراتيجيين والدول المحورية الجيوبوليتية ليست دائمة ولا ثابتة. ولا بد أحياناً من إضافة أو إلغاء بعض الدول. وبالتأكيد، فبعض النواحي، نجد أن تايوان أو تايلاند أو الباكستان، أو ربما كازاخستان أو أوزبكستان يجب أيضاً أن تضاف إلى الفئة الأخيرة. فالتغيرات في موقف أي منها سوف تمثل أحداثا هامة وتنطوي على تغييرات في توزيع القوة، ولكن يشك في أن النتائج المحفزة ستكون بعيدة المنال. ولعل الاستثناء الوحيد يكمن في قضية تايوان إذا اخترنا أن ننظر إليها بمعزل عن الصين. وحتى في هذه الحال، فإن هذه القضية لن تثار إلا إذا استخدمت الصين قوة رئيسة للاستيلاء على هذه الجزيرة، وفي تحد ناجح للولايات المتحدة مهددة بذلك عموماً المصداقية السياسية لأميركا في الشرق الأقصى. وأن احتمال هذا السيناريو للأحداث يبدو ضعيفاً، ولكن هذا الاعتبار يجب أن يبقى في الذهن لدى صياغة السياسة الأميركية إزاء الصين .

الخيارات الحرجة والتحديات المحتملة

إن تحديد اللاعبين الرئيسيين والدول المحورية الرئيسة يساعد في تحديد الأزمات التي تواجهها السياسة العليا لأميركا، وفي توقع التحديات الرئيسة في القارة الأوراسية الكبرى. ويمكن تلخيص هذه التحديات، قبل الانتقال إلى مناقشتها الشاملة في الفصول اللاحقة، في خمس قضايا واسعة هي كما يلي:

١ ـ ما هي أوروبا التي يجب أن تفضلها أميركا وبالتالي تعمل على إيجادها؟

٢ ـ ما هي روسيا التي تخدم مصلحة أميركا، وماذا تفعل أميركا، وكم تستطيع أن تفعـل، في هذا المجال؟

٣ ـ ما هي احتمالات ظهور "البلقنة "الجديدة في أوراسيا الوسطى، وماذا يجب على أميركا أن تفعل لكي تحد، إلى أدنى حد، من المخاطر الناجمة عن ذلك ؟

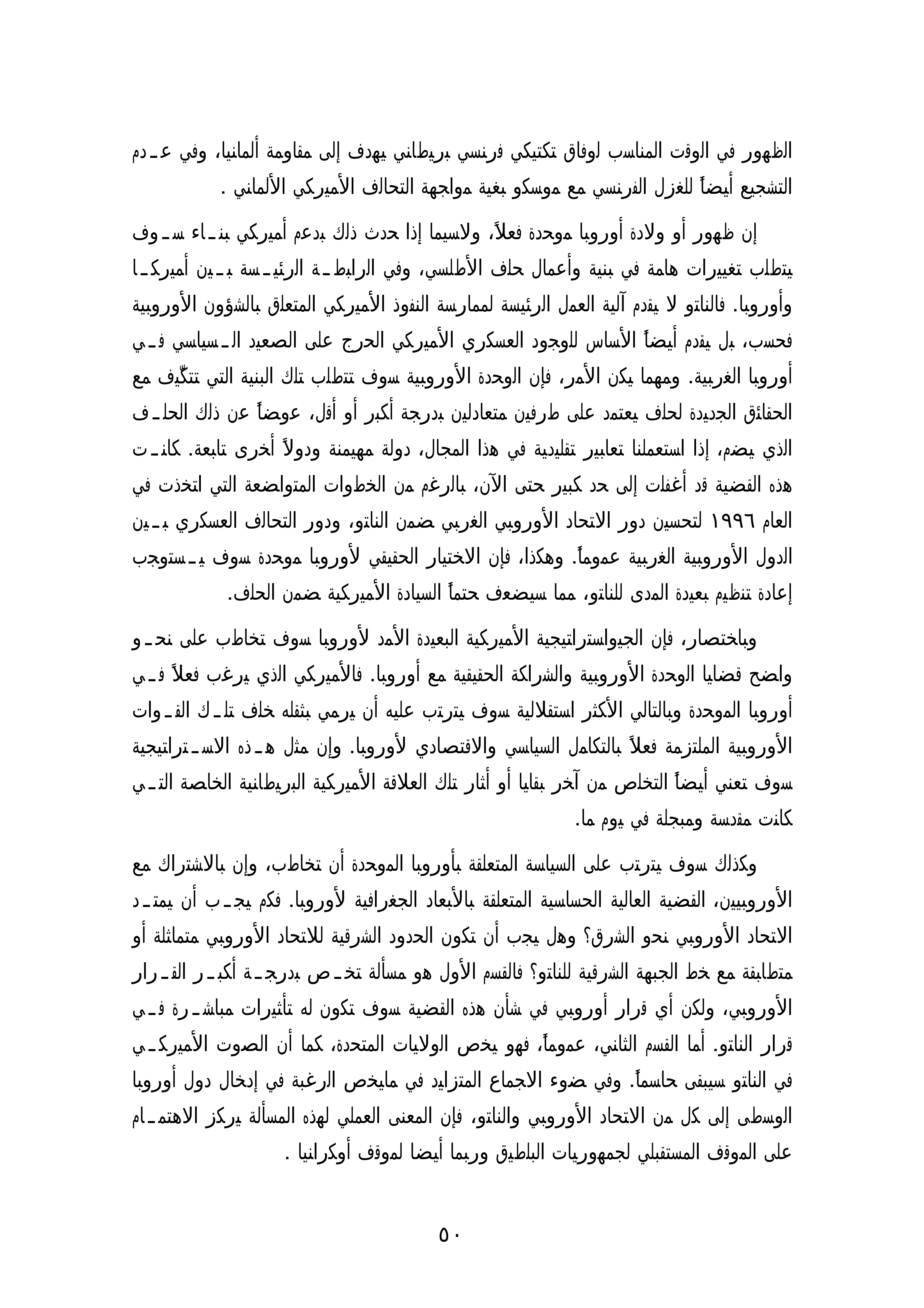
٤ ـ ما هو الدور الذي يجب أن تشجع الصين على القيام به في الشرق الأقصى، وما هـي انعكاسات ذلك لا على الولايات المتحدة فحسب، بل وعلى اليابان أيضاً ؟

5 ـ ما هي التحالفات الاوراسية الجديدة المحتملة، والتي يمكن أن تكون الأكثر خطراً على المصالح الأميركية وماذا يجب أن نفعل لكي نستبعدها ؟

كانت الولايات المتحدة قد أعلنت دائما عن إخلاصها لقضية أوروبا الموحدة. فمنـذ أيـام إدرارة كنيدي، كان الاتجاه السائد يدعو إلى "الشراكة المتساوية "أو "المتوازية ". وقـد أعلنـت واشنطن الرسمية دائماً عن رغبتها في رؤية أوروبا المندمجة في كيان موحد ذي قـوة كافيـة للإسهام مع أميركا في حمل مسؤوليات وأعباء الزعامة العالمية .

كان ذلك هو الخطاب المعلن عن الموضوع ولكن في الواقع كانت الولايات المتحـدة أقـل وضوحاً وأقل إصراراً في هذا السياق. فهل تريد واشنطن فعلاً أن ترى في أوروبا ذلك الشريك المعادل لها بشكل حقيقي في الشؤون العالمية، أو أنها تفضل تحالفاً غير متعادل؟ وعلى سـبيل المثال، فهل الولايات المتحدة مستعدة لمشاطرة أوروبا في الزعامة في الشرق الأوسط، الذي هو منطقة ليست أقرب جغرافيا إلى أوروبا من أميركا فحسب، بل هو أيضاً ذلك المكان الذي توجد فيه مصالح قائمة منذ زمن طويل لعدة دول أوروبية؟ وإن قضية إسرائيل تقفز فوراً إلى الـذهن هنا.وكذلك، فإن الخلافات الأميركية الأوروبية في شأن إيران والعراق كانت قد عوملت من قبل الولايات المتحدة بوصفها قضية مثارة بين أطراف متعادلة بل كمسألة تتسم بوجود أطراف يحتل بعضها منزلة أدنى من البعض الآخر .

والغموض في شأن درجة الدعم الأميركي للوحدة الأوروبية يمتد أيضاً إلى القضية المتعلقة بكيفية تعريف هذه الوحدة، ولا سيما بما يخص أي دولة، إذا وجـدت، سـوف تقـود أوروبـا الموحدة. وقد شجعت واشنطن موقف لندن السلبي إزاء توحيد أوروبا بـالرغم مـن أنهـا، أي واشنطن، أظهرت تفضيلاً واضحاً للزعامة الألمانية، وليس الفرنسية، في أوروبا. وكـان ذلـك مفهوما في ضوء الاندفاع التقليدي للسياسة الفرنسية، ولكن كان للتفضيل تأثير في عدم تـشجيع



الظهور في الوقت المناسب لوفاق تكتيكي فرنسي بريطاني يهدف إلى مقاومة ألمانيا، وفي عدم التشجيع أيضاً للغزل الفرنسي مع موسكو بغية مواجهة التحالف الأميركي الألماني .

إن ظهور أو ولادة أوروبا موحدة فعلاً، ولاسيما إذا حدث ذلك بدعم أميركي بناء سوف يتطلب تغييرات هامة في بنية وأعمال حلف الأطلسي، وفي الرابطة الرئيسة بين أميركا وأوروبا. فالناتو لا يقدم آلية العمل الرئيسة لممارسة النفوذ الأميركي المتعلق بالشؤون الأوروبية فحسب، بل يقدم أيضاً الأساس للوجود العسكري الأميركي الحرج على الصعيد السياسي في أوروبا الغربية. ومهما يكن الأمر، فإن الوحدة الأوروبية سوف تتطلب تلك البنية التي تتكّيف مع الحقائق الجديدة لحلف يعتمد على طرفين متعادلين بدرجة أكبر أو أقل، عوضاً عن ذلك الحلف الذي يضم، إذا استعملنا تعابير تقليدية في هذا المجال، دولة مهيمنة ودولاً أخرى تابعة. كانت هذه القضية قد أغفلت إلى حد كبير حتى الآن، بالرغم من الخطوات المتواضعة التي اتخذت في العام ١٩٩٦ لتحسين دور الاتحاد الأوروبي الغربي ضمن الناتو، ودور التحالف العسكري بين الدول الأوروبية الغربية عموماً. وهكذا، فإن الاختيار الحقيقي لأوروبا موحدة سوف يستوجب إعادة تنظيم بعيدة المدى للناتو، مما سيضعف حتماً السيادة الأميركية ضمن الحلف.

وباختصار، فإن الجيواستراتيجية الأميركية البعيدة الأمد لأوروبا سوف تخاطب على نحو واضح قضايا الوحدة الأوروبية والشراكة الحقيقية مع أوروبا. فالأميركي الذي يرغب فعلاً في أوروبا الموحدة وبالتالي الأكثر استقلالية سوف يترتب عليه أن يرمي بثقله خلف تلك القوات الأوروبية الملتزمة فعلاً بالتكامل السياسي والاقتصادي لأوروبا. وإن مثل هذه الاستراتيجية سوف تعني أيضاً التخلص من آخر بقايا أو أثار تلك العلاقة الأميركية البريطانية الخاصة التي كانت مقدسة ومبجلة في يوم ما.

وكذلك سوف يترتب على السياسة المتعلقة بأوروبا الموحدة أن تخاطب، وإن بالاشتراك مع الأوروبيين، القضية العالية الحساسية المتعلقة بالأبعاد الجغرافية لأوروبا. فكم يجب أن يمتد الاتحاد الأوروبي نحو الشرق؟ وهل يجب أن تكون الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي متماثلة أو متطابقة مع خط الجبهة الشرقية للناتو؟ فالقسم الأول هو مسألة تخص بدرجة أكبر القرار الأوروبي، ولكن أي قرار أوروبي في شأن هذه القضية سوف تكون له تأثيرات مباشرة في قرار الناتو. أما القسم الثاني، عموماً، فهو يخص الولايات المتحدة، كما أن الصوت الأميركي في الناتو سيبقى حاسماً. وفي ضوء الاجماع المتزايد في مايخص الرغبة في إدخال دول أوروبا الوسطى إلى كل من الاتحاد الأوروبي والناتو، فإن المعنى العملي لهذه المسألة يركز الاهتمام على الموقف المستقبلي لجمهوريات البلطيق وربما أيضا لموقف أوكرانيا .

وهكذا يوجد تشابك بين الأزمة الأوروبية التي نوقشت أعلاه من ناحيـة، وبـين الأزمـة الأخرى المتعلقة بروسيا. ومن السهل أن نرد على السؤال المتعلق بمستقبل روسيا بالإعلان عن تفضيل دولة روسية ديموقراطية، ومرتبطة على نحو وثيق بأوروبا. وهكذا يفتـرض أن تكـون روسيا الديمقراطية أكثر تعاطفاً مع القيم التي تأخذ بها أميركا وأوروبا، وبالتالي، يكبر احتمـال أن تصبح روسيا شريكاً صغيراً في تشكيل أوراسيا التي تكون أكثـر اسـتقراراً ورغبـة فـي التعاون. ولكن طموحات روسيا يمكن أن تذهب إلى أبعـد مـن حـصولها علـى الاعتـراف والاحترام بوصفها دولة ديمقراطية. ففي مؤسسة السياسة الخارجية الروسية (المؤلفة في معظمها من مسؤولين سوفييت سابقين)، لا تزال تنمو رغبة عميقة الجذوز في دور أوراسـي خـاص، وهي الرغبة التي تؤدي لا حقاً إلى سيطرة موسكو على دول الاتحاد السوفييتي الـسابق التـي استقلت حديثاً.

وفي هذا السياق، فحتى السياسة الغربية الودية ينظر إليها من قبل بعض الأعضاء المؤثرين في هيئة صنع القرار الروسية على أنها معدة لحرمان روسيا من المطالبة المحقة بموقف أو دور عالمي. وعن ذلك يقول اثنان من الجيوبوليتيين الروس:

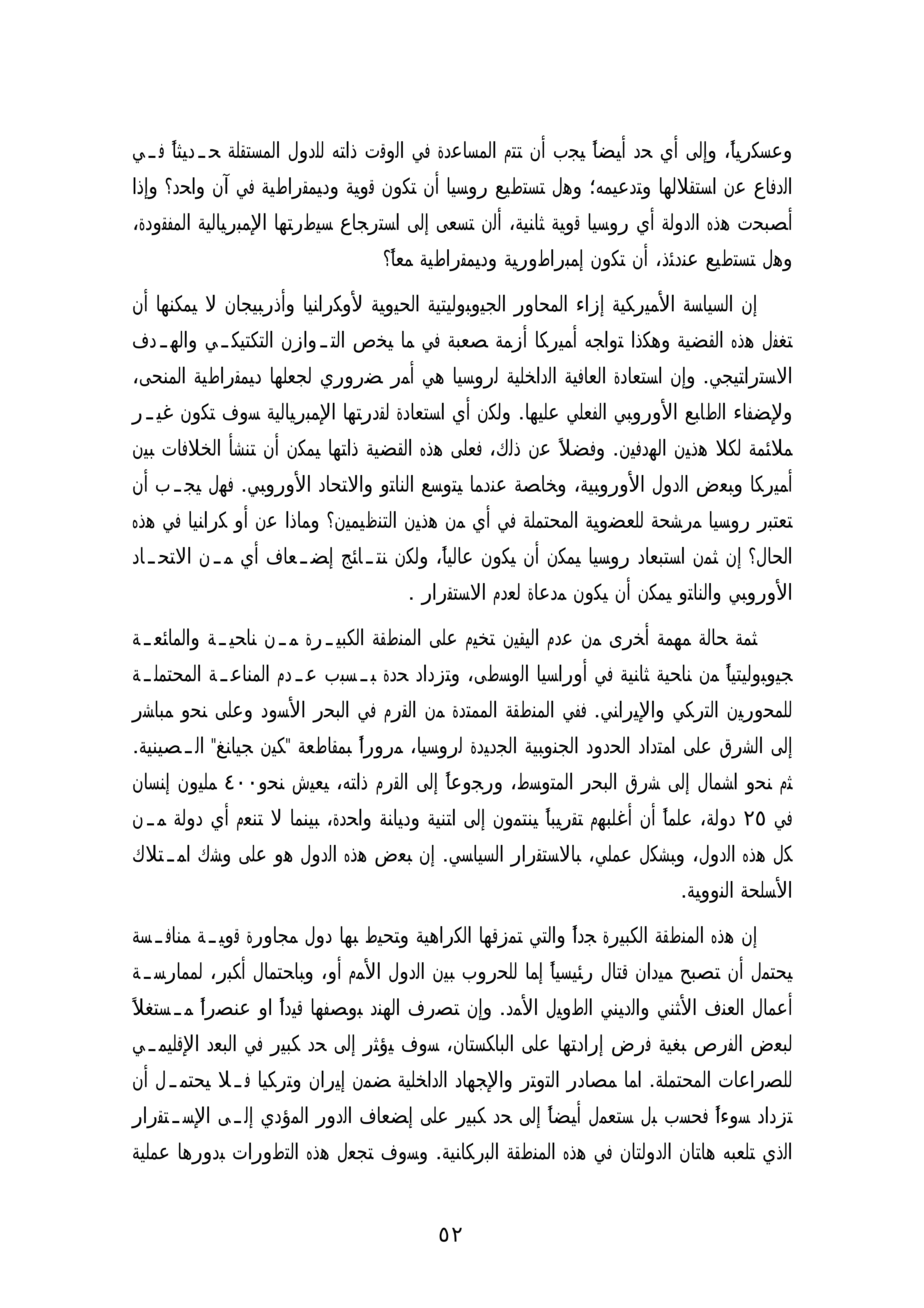
"إن الولايات المتحدة ودول حلف الناتو تعمل،في الوقت الذي تستبعد فيه مـسألة احتـرام الذات في روسيا إلى أقصى حد ممكن، وعلى نحو ثابـت ومتماسـك، علـى تـدمير الأسـس الجيوبوليتية التي تستطيع، إن نظرياً على الأقل، أن تسمح لروسيا بأن تأمل تحقيق موقف القـوة الثانية في السياسة العالمية، والذي كان يتمتع به الاتحاد السوفييتي".

وفضلاً عن ذلك، ينظر إلى أميركا على أنها تتبع سياسة تتم فيها إقامة:

"التنظيم الجديد للمنطقة الأوروبية الذي يتم تصميمه من قبل الغرب، والذي يبني، من حيث الجوهر، على فكرة الدعم، في هذا الجزء من العالم، لدول قومية ضعيفة وصغيرة نسبياً وجديدة، من خلال جعلها تقترب بدرجة أكبر أو أقل من الناتو والاتحاد الأوروبي، لتقوية علاقاتها بهـذه التنظيمات"[١].

إن هاتين الفقرتين تحددان جيداً، وإن مع شيء من العداء، الأزمة التي تواجهها الولايـات المتحدة. فإلى أي حد يجب أن تتم مساعدة روسيا اقتصادياً، الأمر الذي يقويهـا حتمـاً سياسـياً

[١] أ. بوغاتوروف وف. كريمينوك (كلاهما يعملان مدرسين كبيرين في معهد الولايات المتحدة وكندا) في "العلاقات الراهنة والآفاق المستقبلية للتفاعل المتبادل بين روسيا والولايات المتحدة"،مجلة "المجلة المستقلة "٢٨ حزيران، ١٩٩٦.



وعسكرياً، وإلى أي حد أيضاً يجب أن تتم المساعدة في الوقت ذاته للدول المستقلة حديثاً في الدفاع عن استقلالها وتدعيمه؛ وهل تستطيع روسيا أن تكون قوية وديمقراطية في آن واحد؟ وإذا أصبحت هذه الدولة أي روسيا قوية ثانية، ألن تسعى إلى استرجاع سيطرتها الإمبريالية المفقودة، وهل تستطيع عندئذ، أن تكون إمبراطورية وديمقراطية معاً؟

إن السياسة الأميركية إزاء المحاور الجيوبوليتية الحيوية لأوكرانيا وأذربيجان لا يمكنها أن تغفل هذه القضية وهكذا تواجه أميركا أزمة صعبة في ما يخص التوازن التكتيكي والهدف الاستراتيجي. وإن استعادة العافية الداخلية لروسيا هي أمر ضروري لجعلها ديمقراطية المنحى، ولإضفاء الطابع الأوروبي الفعلي عليها. ولكن أي استعادة لقدرتها الإمبريالية سوف تكون غير ملائمة لكلا هذين الهدفين. وفضلاً عن ذلك، فعلى هذه القضية ذاتها يمكن أن تنشأ الخلافات بين أميركا وبعض الدول الأوروبية، وخاصة عندما يتوسع الناتو والاتحاد الأوروبي. فهل يجب أن تعتبر روسيا مرشحة للعضوية المحتملة في أي من هذين التنظيمين؟ وماذا عن أو كرانيا في هذه الحال؟ إن ثمن استبعاد روسيا يمكن أن يكون عالياً، ولكن نتائج إضعاف أي من الاتحاد الأوروبي والناتو يمكن أن يكون مدعاة لعدم الاستقرار .

ثمة حالة مهمة أخرى من عدم اليقين تخيم على المنطقة الكبيرة من ناحية والمائعة جيوبوليتياً من ناحية ثانية في أوراسيا الوسطى، وتزداد حدة بسبب عدم المناعة المحتملة للمحورين التركي والإيراني. ففي المنطقة الممتدة من القرم في البحر الأسود وعلى نحو مباشر إلى الشرق على امتداد الحدود الجنوبية الجديدة لروسيا، مروراً بمقاطعة "كين جيانغ" الصينية. ثم نحو اشمال إلى شرق البحر المتوسط، ورجوعاً إلى القرم ذاته، يعيش نحو٤٠٠ مليون إنسان في ٢٥ دولة، علماً أن أغلبهم تقريباً ينتمون إلى اثنية وديانة واحدة، بينما لا تنعم أي دولة من كل هذه الدول، وبشكل عملي، بالاستقرار السياسي. إن بعض هذه الدول هو على وشك امتلاك الأسلحة النووية.

إن هذه المنطقة الكبيرة جداً والتي تمزقها الكراهية وتحيط بها دول مجاورة قوية منافسة يحتمل أن تصبح ميدان قتال رئيسياً إما للحروب بين الدول الأمم أو، وباحتمال أكبر، لممارسة أعمال العنف الأثني والديني الطويل الأمد. وإن تصرف الهند بوصفها قيداً او عنصراً مستغلاً لبعض الفرص بغية فرض إرادتها على الباكستان، سوف يؤثر إلى حد كبير في البعد الإقليمي للصراعات المحتملة. اما مصادر التوتر والإجهاد الداخلية ضمن إيران وتركيا فلا يحتمل أن تزداد سوءاً فحسب بل ستعمل أيضاً إلى حد كبير على إضعاف الدور المؤدي إلى الإستقرار الذي تلعبه هاتان الدولتان في هذه المنطقة البركانية. وسوف تجعل هذه التطورات بدورها عملية

استيعاب الدول الجديدة في آسيا الوسطى أكثر صعوبة للمجتمع الدولي بينما تؤثر أيضاً وعلـى نحو سبلي في أمن منطقة الخليج [العربي] الذي" أي الأمن"تسيطر عليه أميركا. وفـي أي حـال فمن الممكن أن تواجه أميركا والمجتمع الدولي معاً في هذه المنطقة تحدياً سوف يفـاقم الأزمـة التي حدثت مؤخراً في يوغسلافيا السابقة.

١ ـ المنطقة العالمية التي ينشط فيها العنف٢ ـ مناطق الاضطراب والنزاع والعنف ٣ ـ ـ المحيط الهندي ٤ ـ السودان ٥ ـ مصر ٦ ـ المملكة العربية السعودية ٧ ـ إيران ٨ ـ الباكستان ٩ ـ الهند ١٠ ـ الصين ١١ ـ أفغانستان ١٢ ـ العراق ١٣ ـ سورية ١٤ ـ تركيا ١٥ ـ البحـر الأسود ١٦ ـ بحر قزوين ١٧ ـ توركمنستان ١٨ ـ أوزباكـستان ١٩ ـ ـ طاجاكـستان ٢٠ ـ ـ كورغستان ٢١ ـ كازاخستان ٢٢ ـ روسيا.

أن التحدي الممكن للسيادة الأميركية الذي تشكله الأصولية الإسلامية يمكن أن يكون جزءاً من المشكلة في هذه المنطقة غير المستقرة. وهكذا تستطيع الأصولية الإسلامية باستغلالها العداء الديني لطريقة الحياة الأميركية والإستفادة من النزاع العربي الإسرائيلي أن تسقط عدة حكومات شرق أوسطية مؤيدة للغرب وتشكل خطراً في نهاية المطاف على المصالح الإقليمية الأميركيـة ولا سيما في منطقة الخليج [العربي]. ومهما يكن الأمر فما لم يتوفر تماسك سياسي، ومع عـدم وجود دولة إسلامية واحدة قوية فعلاً، فإن التحدي الذي تشكله الأصولية الإسلامية سوف يفتقـر إلى لب أو قلب جيوبوليتي وبالتالي سوف يزيد إحتمال تعبيره عن ذاته عبر نشر الإرهاب .

نجمت القضية الجيواستراتيجية ذات الأهمية الحرجة من ظهور الـصين كقـوة رئيـسية، فالنتيجة الأكثر إثارة سوف تأتي من إختيار الصين، بعد تحولها إلى النظام الديمقراطي والسوق الحرة ، الدخول إلى إطار تعاون إقليمي آسيوي أكبر. ولكن لنفترض أن الصين لم تتحول إلـى دولة ديمقراطية واستمرت في المقابل في النمو في القوة الاقتصادية والعسكرية يمكن عندئـذ أن تظهر (الصين العظمى) مهما كانت رغبات وحسابات جيرانها. وإن أي جهد يهدف إلـى منـع حدوث ذلك يستطيع أن يؤدي إلى نزاع حاد مع الصين وإن مثل هذا النزاع يمكنـه أن يخلـق التوتر في العلاقات الأميركية اليابانية لأن أحداً لا يمكنه التأكيد أن اليابان سوف تريد أن تـسير على خطا أميركا في احتواء الصين وبالتالي يمكن لذلك أن يترك تأثيرات ثوريـة غالبـاً علـى تحديد طوكيو لدور اليابان الإقليمي وربما يؤدي ذلك أيضاً إلى إنهاء الوجـود الأميركـي فـي الشرق الأقصى. ومهما يكن الأمر فإن للتكيف مع الصين واستيعابها ثمناً أيضاً، فقبول الـصين بوصفها قوة إقليمية ليس مسألة تتعلق بمجرد تطبيق شعار ما ولا بد أن يكون ثمة خلفيـة لمثـل هذا البروز الإقليمي . ولكي نعبر عن هذا الموضوع بشكل مباشر يجب أن نعرف مدى ما تقبل

به أميركا من تنامي نفوذ الصين وأين يتم هذا التنامي، وذلك كجزء من سياسة إدخال الصين على نحو ناجح إلى الشؤون العالمية. والسؤال الآخر هنا هو ما هي المناطق الموجودة خارج نصف قطر الاهتمامات السياسية للصين الآن والتي يمكن أن تنضم أو تسلم إلى الإمبراطورية الصينية التي تبرز إلى الوجود ثانية ؟

وفي هذا السياق فإن إبقاء الوجود الأميركي في كوريا الجنوبية يصبح مهما بشكل خاص، فبدونه يصعب أن نتصور استمرار الترتيبات الدفاعية الأميركية اليابانية في شكلها الحالي لأن اليابان سوف تضطر لأن تصبح ذات اكتفاء ذاتي أكبر من الناحية العسكرية. ولكن أي تحرك نحو إعادة توحيد الكوريتين يحتمل أن يشوش على خلفية الوجود العسكري الأميركي المستمر في كوريا الجنوبية. ويمكن لكوريا المعادة توحيدها أن تختار عدم استمرار الحماية العسكرية الأميركية وهذا يمكن أن يكون بالفعل الثمن الغالي الذي تتحمله الصين من خلال رمي ثقلها الحاسم وراء إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية وباختصار فإن إدارة أو ممارسة الولايات المتحدة لعلاقتها مع الصين سوف تكون لها حتماً تأثيرات أو نتائج مباشرة على استقرار العلاقات الأمنية المثلثية الأميركية اليابانية الكورية.

وأخيراً يجب أن نلاحظ باختصار بعض حالات الطوارئ المتضمنة للإنحيازات السياسية المستقبلية وهو ما سوف يناقش بالتفصيل في فصول متعلقة به. ففي الماضي كانت الشؤون الدولية تحكم إلى حد كبير بالنزاعات بين دول منفردة على السيطرة الإقليمية وبالتالي، فإنه يمكن أن تضطر الولايات المتحدة لأن تقرر كيف تتكيف مع التحالفات الإقليمية التي تسعى إلى إخراج أميركا من أوراسيا مما يهدد موقف أو هيبة أميركا بوصفها قوة عالمية. ومهما يكن الأمر فإن قيام أو عدم قيام مثل هذه التحالفات بتحدي السيادة الأميركية سوف يعتمد في الواقع وإلى حد بعيد على مدى فعالية استجابة أو رد الولايات المتحدة على الأزمات الكبرى المحددة هنا.

من المحتمل أن يكون أخطر السيناريوهات هو الذي يتمثل في التحالف بين الصين و روسيا وربما إيران أيضا فيكون تحالفا (مضاداً للهيمنة) لا تجمعه الإيديولوجية وإنما تجمعه التظلمات أو حالات الضيم التي يكمل بعضها البعض الآخر. وسوف يذكر ذلك من حيث أبعاده بالتحدي الذي شكلته في يوم ما الكتلة الصينية السوفييتية بالرغم من أن الصين ستكون القائد في هذه المرة بينما تكون روسيا الطرف التابع. ولاستبعاد هذا الاحتمال مهما كان بعيداً عن الحدوث يقتضي أن تظهر الولايات المتحدة مهارة جيواستراتيجية على الحدود المحيطية الغربية والشرقية الجنوبية لأوراسيا في آن .

أما التحدي المحدود لدرجة أكبر على الصعيد الجغرافي، وإن كان أكثر أهمية غالباً، فهـو الذي يمكن أن يضم المحور الصيني الياباني غداة انهيار الوضع الأميركي في الشرق الأقصى، ولدى حدوث تغير ثوري في النظرة العالمية لليابان فهو سيجمع قوة شعبين منتجين على نحـو استثنائي، ويستطيع أن يستغل شكلاً ما من (النزعة الآسيوية) بوصـفها عقيـدة موحـدة ضـد الاميركيين. ومهما يكن الأمر فلا يبدوا محتملاً في المستقبل المنظور أن الصين واليابان سـوف تشكلان تحالفاً إذا أخذنا في الاعتبار الخبرة التاريخية الحديثة، وبالتالي يجـب علـى الـسياسة الأميركية البعيدة النظر في الشرق الأقصى ان تكون قادرة بالتأكيد علـى منـع حـدوث هـذا الاحتمال. وكذلك فالأمر البعيد جداً، وإن لم يكن مستبعداً كلياً، هو احتمـال حـدوث تحالفـات أوروبية كبيرة جديدة، تشمل إما التواطؤ الألماني الروسي أو الوفاق الفرنسي الروسـي. وثمـة سوابق تاريخية واضحة لكلا هذين التحالفين، وبالتالي يمكن لأي منهما أن يظهر إلى الوجود إذا توقفت لسبب أو لآخر عملية توحيد أوروبا أو إذا ساءت العلاقات بين أوروبا وأميركا على نحو حاد. وفي الواقع، ففي الاحتمال الأخير يمكن للمرء أن يتصور تقارباً أوروبياً روسيا يهدف إلى استبعاد أميركا من القارة وفي هذه المرحلة تبدوا كل هذه الاحتمالات غير ممكنة فهي لا تحـتلج إلى إساءة شاملة لإدارة أميركا لسياستها الأوروبية فحسب بل تحتاج أيضاً إلـى إعـادة توجـه درامية من قبل الدول الأوروبية الرئيسية.

ومهما كان المستقبل، فمن المنطقي أن نستنتج أن السيادة الأميركية على القارة الأوراسـية سوف تواجه بالاضطراب والشغب وربما"على الأقل" بالعنف المتقطع، ومن المحتمل أن تكـون السيادة الأميركية غير منيعة إزاء التحديات الجديدة سواء مـن قبـل المنافـسين الإقليميـين أو التجمعات الجديدة. وإن النظام العالمي الأميركي المسيطر حالياً والذي نجد فيه (أن خطر الحرب مستبعد الآن) يحتمل أن يكون مستقراً فقط في تلك الأجزاء من العالم التي تعتمد فيهـا الـسيادة الأميركية الموجهة بجيواستراتيجية طويلة الأمد على أنظمة اجتماعية سياسية متناغمة ومنسجمة ومرتبطة معاً بإطارات عمل متعددة الأطراف وخاضعة للسيطرة الأميركية .

الفصل الثالث

رأس الجسر الديمقراطي

أن أوروبا هي حليف طبيعي لأميركا. وهي تشاطرها نفس القيم، وتشتركان معاً بـصورة رئيسية في نفس الإرث الديني، وتمارسان نفس السياسات الديمقراطية، وهي، أي، أوروبا مسقط رأس الأغلبية العظمى من الأميركيين. وإذ تسعى أوروبا حالياً إلى دمج دولها المـستقلة (التـي كانت كل منها تشكل دولة/ أمة) في اتحاد اقتصادي متخطٍ للحدود و في نهاية المطاف إلى اتحاد سياسي، فهي إنما تحدد أيضاً الطريق إلى أشكال أكبر من التنظيمات ما بعد القومية والخارجـة عن الرؤى الضيقة والنزعات أو الأهواء المدمرة لعصر القومية. وهي تشكل الآن فعلا المنطقة الأكثر تنظيماً في العالم على أساس تعدد الأطراف. وسوف يشكل النجاح في توحيدها الـسياسي كياناً واحداً يضم نحو ٤٠٠ مليون إنسان يعيشون تحت سقف (ديمقراطي، ويتمتعون بمـستوى معيشة مماثل للمستوى الموجود في الولايات المتحدة .وإن أوروبا الجديدة هذه ستكون حتماً قوة (دولة) عالمية .

تعمل أوروبا أيضا بوصفها نقطة انطلاق للتوسع إلى عمق أوراسيا. فتوسعها نحو الـشرق يدعم الاقتصاد الديمقراطي لأعوام التسعينات. وهي سوف تضاهي فـي المـستويين الـسياسي والاقتصادي البعد الحضاري الأساسي لأوروبا السابقة أو ما كان يعرف بأوروبا البطرسية (نسبة إلى بطرس الرسول) حسبما كانت قد عرفت وفق الإرث الديني القديم والمشترك لأوروبا والذي اشتق من المسيحية ذات الطقوس الغربية. كانت أوروبا هذه قد وجدت في زمن ما يعود قبـل عصر القوميات. وحتى قبل التقسيم الحديثلاوروبا إلى نصفين محكومين أو مسيطر عليهما مـن قبل الأمريكيين والسوفييت. وان أوروبا هذه سوف تمارس جذبا مغناطيسيا على الدول الموجودة في الشرق الأبعد وتبني شبكة من الارتباطات بأوكرانيا، وبيلاروسيا، وروسيا، حيث تعتمد فيها مبادئ ديمقراطية مشتركة. وفي نهاية المطاف يمكن لأوروبا هذه أن تصبح أحد الأعمدة الحيوية لبنية أمن وتعاون أوراسية أكبر وبرعاية أميركية .

١	منظمة التعاون والأمن الأوروبية	١٥	يوغسلافيا	٣٠	الاتحاد الأوروبي	٤٥	أوكرانيا
٢	بولونيا	١٦	الناتو	٣١	ألمانيا	٤٦	كورغوستان
٣	جمهورية التشيك	١٧	الولايات المتحدة	٣٢	فرنسا	٤٧	اوزبكستان
٤	سلوفاكيا	١٨	كندا	٣٣	إيطاليا	٤٨	توركستستان
٥	هنغاريا	١٩	تركيا	٣٤	لوكسمبورج	٤٩	طاجكستان
٦	بلغاريا	٢٠	ايسلندا	٣٥	هولندا	٥٠	أرمينيا
٧	رومانيا	٢١	نروج	٣٦	البرتغال	٥١	أذربيجان
٨	استونيا	٢٢	الاتحاد الأوروبي	٣٧	أسبانيا	٥٢	جورجيا
٩	لاتفيا	٢٣	ايرلندا	٣٨	المملكة المتحدة	٥٣	سويسرا
١٠	ليتوانيا	٢٤	النمسا	٣٩	روسيا	٥٤	ليشتنشتاين
١١	ألبانيا	٢٥	السويد	٤٠	بيلاروسيا		
١٢	سلوفينيا	٢٦	فلندا	٤١	أوكرانيا		
١٣	كرواتيا	٢٧	اليونان	٤٢	مولدوفا		
١٤	البوسنة والهرسك	٢٨	الدانمرك	٤٣	مولدوفا		
		٢٩	بلجيكا	٤٤	كازاخستان		

ولكن، وقبل كل شيء فإن أوروبا هي رأس جسر جيوبوليتي رئيسي لأمريكا في القارة الاوراسية، وإن الرهان الجيواستراتيجي لأميركا هو كبير جداً. وخلافاً لارتباطات أميركا باليابان فإن الحلف الأطلسي يعمق النفوذ السياسي والقوة العسكرية الأميركيين بشكل مباشر في البر الاوراسي. وفي هذه المرحلة من العلاقات الأميركية الأوروبية حيث لا تزال الدول الأوروبية الحليفية تعتمد إلى حد كبير على الحماية الأمنية الأميركية فإن أي توسع في مساحة أوروبا يصبح أوتوماتيكياً توسعاً في حجم النفوذ الأميركي المباشر أيضاً. وفي المقابل فبدون ارتباطات وثيقة عبر الأطلسي سرعان ما تتلاشى السيادة الأميركية في اوراسيا وبالتالي فإن السيطرة الأميركية على المحيط الأطلسي وقدرتها على نقل النفوذ والقوة إلى أماكن أعمق في اوراسيا سوف يحد منهما على نحو حاد.

ومهما يكن الأمر فإن المشكلة هي أمة لا توجد فعلاً. "فأوروبا "كهذه هي رؤية، أو مفهوم، أو هدف، ولكنها لم تصبح حقيقية أو واقعاً حتى الآن. إن أوروبا الغربية هي سوق مشتركة فعلا ولكنها لا تزال بعيدة عن كونها كياناً سياسياً واحداً. ولا بد أن تتشكل أوروبا السياسية وتظهـر إلى الوجود، وقد قدمت الأزمة في البوسنة برهانا مؤلما على الغياب الدائم لأوروبا، إذ كانت لا تزال ثمة حاجة إلى تقديم براهين في هذا السياق، وإن الحقيقة المرة هي أن أوروبـا الغربيـة، وأوروبا الوسطى بدرجة أكبر أيضاً لا تزالان محميتين أميركيتين إلى حد كبير، علماً أن الـدول الحليفة فيهما تذكرنا بالاقطاعات والبلدان القديمة التي كانت تدفع الجزية إلى الفـاتحين، وذلـك ليس بالأمر الصحيح سواء بالنسبة إلى أمريكا أو إلى الدول الأوروبية .

فالأمور تزداد سوءاً بالتراجع الأكثر انتشاراً في الحيوية الداخلية لأوروبا. فهنـا نجـد أن شرعية كل النظام الاجتماعي الاقتصادي الراهن وحتى الاحساس السائد من الهوية الأوروبيـة تبدو غير منيعة، ويمكن للمرء أن يكتشف في عدد من الدول الأوروبية وجود أزمة ثقة وفقـداناً للحركة الخلاقة إضافة إلى الوضع الداخلي الذي يتسم بالانعزالية والهروبية من المآزق الكبـرى للعام، وليس واضحاً ما إذا كان معظم الأوروبيين يريدون أن تكون أوروبا قوة (دولة) كبرى، أو ما إذا كانوا مستعدين لأن يفعلوا ما تحتاج إليه هذه القارة لكي تصبح قوة (دولة) كبرى. فحتـى من بقي من الأوروبيين المعادين للسيطرة الأميركية والذين هم ضعفاء الآن، يثيرون الـسخرية والتشاؤم لأنهم اكتشفوا "الهيمنة" الأميركية فعلاً ولكنهم يرتاحون في الالتجاء إليها.

كانت القوة المحركة السياسية لتوحيد أوروبا تدفع في يوم ما بثلاثة حوافز هـي "ذكريـات الحربين العالميتين المدمرتين، والرغبة في استعادة الاقتصاد المزدهر، وعدم الأمن الناجم عـن الخطر السوفييتي. ومهما يكن الأمر، فقد بدأت هذه الحوافز الثلاثة تتلاشى في منتصف أعـوام التسعينات، فاستعادة الاقتصاد المزدهر تحققت إلى حد كبير. وفي المقابل فـإن المـشكلة التـي تواجهها أوروبا على نحو متنام هي المتعلقة بنظام الضمان الجماعي الذي يشكل عبئـاً متزايـداً ويستنزف حيويتها الاقتصادية، بينما نجد أن المقاومة الانفعاليـة لأي إصـلاح علـى حـساب المصالح الخاصة توجه الاهتمام السياسي الأوروبي إلى الداخل وقد اختفى الخطـر الـسوفيتي، بينما لم تترجم رغبة بعض الأوروبيين في الاستقلال عن الوصاية أو النفوذ الأميركي إلى حافز ملزم لتوحيد القارة.

ولكن القضية الأوروبية كانت ولا تزال تتقوى بالقوة الدافعة البيروقراطية التـي ولـدتها الآلية المؤسساتية الكبيرة التي خلقتها بدورها السوق الأوروبية وخليفتها الاتحاد الأوروبـي. ولا تزال فكرة الوحدة تتمتع بدعم شعبي كبير وإن كانت تميل إلى الفتور، وتفتقـر إلـى الحمـاس

والإحساس بضرورة العمل من أجلها. وعموماً فإن أوروبا الغربية الحالية تنقل انطباعاً عن أنها تضم مجموعة مجتمعات مضطربة وتفتقر إلى التركيز ومرتاحة بالرغم من الإحساس بالقلق اجتماعياً ناهيك بكونها لا تشترك في أي رؤية أكثر اتساعاً، وهكذا فإن الوحدة الأوروبية هي إجراء أو عملية ما (على غرار عملية السلام) وليست قضية بحد ذاتها .

ومع ذلك فثمة نخبتان سياسيتان حاكمتان في دولتين أوروبيتين بارزتين، هما فرنسا وألمانيا بقيتا ملتزمتين إلى حد كبير بهدف تشكيل وتحديد دولة أوروبية ستكون أوروبا بحق وحقيق. وبالتالي فهما، أي فرنسا وألمانيا، مهندستان رئيسيتان لأوروبا، وإذ تعملان معاً فإنهما تبنيان أوروبا الجديرة بماضيها وبقدرتها، ولكن كل دولة منهما تلتزم برؤية وتصميم مختلفين إلى حد ما وليست أي واحدة منهما قوية بما فيه الكفاية لكي تصبح صاحبة الكلمة الأولى في هذا المجال.

إن هذا الشرط يخلق للولايات المتحدة فرصة خاصة لتدخل الحاسم فهي ترى ضرورة الانخراط في العمل المؤدي إلى وحدة أوروبا، وإلا فإن عملية التوحيد يمكن أن تتوقف ثم تتراجع تدريجياً. ولكن أي انخراط أميركي فعال في بناء أوروبا لابد أن يقاد مع وضوح في التفكير الأميركي في ما يتعلق بنوع الدولة الأوروبية التي تفضلها أميركا وتكون مستعدة لدعمها، فهل تريدها أن تكون شريكاً مساوياً لها أم مجرد حليف صغير، وكذلك في ما يتعلق بالحجم الفعلي لكل من الاتحاد الأوربي (EU) وحلف الأطلسي (NATO). ويتطلب الأمر أيضاً التعامل بدقة مع المهندسين الرئيسيين في أوروبا (ذكر سابقاً).

العظمة والتحرير

إن فرنسا تسعى إلى أن تتجسد ثانية في أوروبا، ولكن ألمانيا تأمل في التحـرر والإنعتـاق عبر أوروبا، وان هذين الحافزين المختلين يسيران مسافة بعيدة نحو تفـسير وتحديـد جـوهر التصميم البديل الفرنسي والألماني لأوروبا .

فبالنسبة إلى فرنسا تعتبر أوروبا وسيلة لاستعادة العظمة السابقة لفرنسا. وحتى قبل الحرب العالمية الثانية قلق المفكرون الفرنسيون الجديون في الشؤون الدوليـة إزاء التراجـع المـستمر لأهمية أوروبا في شؤون العالم. وفي أثناء عدة عقود من فترة الحرب الباردة، تحول هذا القلـق إلى حقد على السيطرة "الانغلوساكسونية" على الغرب هذا إذا أغفلنا الازدراء لأمركـة "الثقافـة الغربية". وهكذا كان قلق أوروبا حقيقة حسب كلمات الجنرال ديغول "من الأطلسي إلى الاورال" هو الدواء الشافي لهذا الوضع الراهن. وبما أن أوروبا هذه والتي ستقاد من باريس سوف تعيـد لفرنسا ثانية تلك العظمة التي لا يزال الفرنسيون يشعرون بها، فإنها أي أوروبـا تبقـى قـدراً خاصاً لدولتهم .

وبالنسبة إلى ألمانيا فإن الالتزام بأوروبا هو أساس تحريرها وانعتاقها بينما تعتبر علاقتهـا الودية بأميركا مهمة لأمنها، وهكذا، فإن أوروبا المستقلة على نحو اكثر جزماً عن أميركا ليست خياراً قابلاً للحياة، ففي ما يتعلق بألمانيا نجد أن التحرير+ الأمن= أوروبـا + أميركـا. فهـذه المعادلة تحدد وضع ألمانيا وسياستها مما يجعل من ألمانيا مواطناً صالحاً فعلاً لأوروبـا، وفـي الوقت نفسه تكون هي أي ألمانيا أقوى داعم أوروبي لأميركا.

وترى ألمانيا في التزامها المتحمس بأوروبا نوعاً من التطهر التاريخي، أو استعادة "لأوراق اعتمادها" (تعبير دبلوماسي) المعنوية والسياسة. وإذ تعيد ألمانيا نفسها إلى أوروبا، فإنها تـستعيد عظمتها أيضاً بينما تحقق تلك المهمة التي لن تعبئ أوتوماتيكيا الأحقاد والمخـاوف الأوروبيـة ضدها. وإذا كان الألمان يسعون إلى المصلحة الوطنية الألمانية، فإن ذلك يجعلهـم يخـاطرون بتغريب أوروبيين آخرين. أما إذا كان هؤلاء الألمان يطورون أو يحسنون المصلحة الأوروبيـة المشتركة فإنهم سوف يكسبون الدعم والاحترام الأوروبيين.

كانت فرنسا حليفاً موالياً ومخلصاً، مصمماً (عاقداً العزم) في القـضايا الرئيـسة للحـرب الباردة. ووقفت كتفاً إلى كتف مع أميركا عندما نشبت الأزمات ولم يكن ثمة شك فـي موقـف فرنسا الثابت سواء في أثناء حصاري برلين أو في أثناء أزمة الصواريخ الكوبية، ولكـن دعـم فرنسا لحلف الأطلسي أعيق بالرغبة الفرنسية "المتزامنة" الهادفة إلى ضـمان هويـة سياسـية

فرنسية "المتزامنة" الهادفة إلى ضمان هوية سياسية فرنسية منفصلة، وإلى المحافظة على حرية العمل اللازمة لهذه الدولة ولا سيما في الأمور التي تخص الوضع العالمي لفرنسا أو التي لهـا علاقة بمستقبل أوروبا.

يوجد عنصر استحواذ خادع في انشغال النخبة السياسية الفرنسية بالمفهوم المتمثل فـي أن فرنسا ما تزال قوة (دولة) عالمية. فعندما أعلن رئيس الوزراء آلان جوبيه، شـأنه شـأن مـن سبقوه، في الجمعية الوطنية الفرنسية في أيار ١٩٩٥ أن "فرنسا تستطيع، ويجـب، أن تـضمن مهمتها أو دورها كقوة عالمية"، فإن الحضور أطلقوا عاصفة تـصفيق تلقائيـة. وهكـذا فـإن الإصرار الفرنسي على تطوير الرادع النووي كان نابعاً غالباً من وجهة النظر القائلة إن فرنـسا سوف تحسن بذلك حريتها في العمل، وتكسب في الوقت ذاته القدرة على التأثير فـي قـرارات الحياة والموت الأميركية عن أمن التحالف الغربي ككل. ولم يكن سعى فرنسا إلى رفع مـستوى وضعها في هذا المجال نابعاً عن الرغبة في الوقوف في وجه الاتحاد الـسوفييتي لأن الـرادع النووي الفرنسي لم يكن له سوى تأثير هامشي، حتى في أفضل حالاته، على إمكانـات صـنع الحرب السوفييتية وقد شعرت باريس أن أسلحتها النووية الخاصة بها ستعطي فرنسا دوراً فـي إجراءات (عمليات) اتخاذ القرارات الأكثر خطراً والأعلى مستوى عن الحرب الباردة.

وفي التفكير الفرنسي، فإن امتلاك الأسلحة النووية عزز مطلب فرنسا بـأن تـصبح قـوة عالمية، وأن تملك صوتاً يجب أن يحترم في كل أنحاء العالم. وهو أي هذا الامتلاك عزز علـى نحو ملموس وضع فرنسا بوصفها إحدى الدول أو الأعضاء الخمسة الذين يملكون حق اسـتخدام الفيتو في مجلس الأمن الدولي علماً أن هذه الدول الخمس كلها هي دول نووية. ومن المنظـور الفرنسي، فقد كان الرادع النووي البريطاني مجرد امتداد للرادع الأميركي، خاصة فـي ضـوء الالتزام البريطاني بعلاقة خاصة مع أميركا، وبامتناع بريطانيا عن المشاركة في الجهد الهـادف إلى بناء أوروبا مستقلة (علماً أن استفادة البرنامج النووي الفرنسي إلى حد كبير من المـساعدة الأميركية السرية لم تكن في رأي الفرنسيين ذات أهمية في الحسابات الاسـتراتيجية لفرنـسا). وأخيراً فإن الرادع النووي عزز أيضاً، في الفكر الفرنسي الوضع المسيطر أو القيادي لفرنـسا بوصفها دولة قارية بارزة ، أو الدولة الاوروبية الفعلية الوحيدة التي ملكت هذه الميزة .

جرى التعبير أيضاً عن الطموحات العالمية لفرنسا عبر جهودها الحاسـمة الهادفـة إلـى المحافظة على دور أمني خاص في معظم الدول الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية. وبالرغم مـن الخسارة، وبعد قتال طويل الأمد في فيتنام والجزائر والتخلي عن إمبراطورية أوسع مساحة، فإن هذه المهمة الأمنية والسيطرة الفرنسية المستمرة حتى الآن على جزر متفرقة في المحيط الهادي

(وهي التي أمنت لها أماكن للاختبارات لذرية الفرنسية المثيرة للجدل) عززتـا اقتنـاع النخبـة الفرنسية بأن فرنسا لا تزال فعلاً تملك دوراً عالمياً يجب أن تلعبه، وبالرغم من حقيقة كونهـا لا تشكل بصورة رئيسية سوى قوة أوروبية ذات مرتبة متوسطة في العصر ما بعد الإمبريالي .

لقد عمل كل ما ذكر أعلاه على المحافظة على طلب فرنسا وعلى حفزهـا أيـضاً علـى الإصرار على هذا الطلب المتمثل في ضرورة إسهامها في القيادة الأوروبية. فمع كون بريطانيا في حالة تهميش ذاتي، ومجرد ملحق أو امتداد للقوة الأميركية وكون ألمانيا مقسمة خلال معظم فترة الحرب الباردة، ومحرومة أو معاقبة بسبب تاريخها في القرن العشرين، استطاعت فرنـسا أن تتمسك بفكرة أو مفهوم أوروبا، وتعتبر نفسها شيئا واحداً معها وتغتصبها أو تدعي هيمنتهـا عليها بوصف هذه الأخيرة متطابقة أو منسجمة مع مفهوم فرنسا عن نفسها .

إن البلاد التي كانت أول من ابتكر فكرة الدولة الأمة ذات السيادة وحولت القومية الى ديانة مدنية وجدت أنه من الطبيعي جداً ان ترى نفسها، وبنفس الالتزام العاطفي الذي كان وظف فـي يوم ما في ما يعرف بـ "الوطن" على أنها تجسيد لأوروبا مستقلة ولكنها متحدة، وهكـذا فـإن عظمة أوروبا المقادة من قبل فرنسا ستكون عندئذ عظمة فرنسا أيضاً .

إن هذا العمل أو الاحتراف الخاص، والذي ولد من رحم إحساس عميق بالمصير التاريخي وعزز بزهو ثقافي فريد في نوعه، هو ذو مضامين سياسية كبيرة. وإن المجـال الجيوبـوليتي الرئيس الذي كان على فرنسا أن تبقيه ضمن مدار نفوذها أو على الأقل تمنع السيطرة عليه من قبل دولة أقوى منها يمكن أن يرسم في شكل نصف دائرة. وهو يشمل شـبه جزيـرة الإيبريـة والساحل الشمالي لغرب البحر الأبيض المتوسط وألمانيا صعوداً حتى أوروبا الوسطى والشرقية. وليس ذلك هو نصف القطر الأدنى الوحيد للأمن الفرنسي، بل هو أيـضاً المنطقـة الأساسـية للمصالح السياسية الفرنسية ولا يمكن إلا بدعم مضمون من الدول الجنوبية وبـضمان مـساندة ألمانيا، أن يتم على نحو فعال تحقيق هدف بناء أوروبـا موحـدة ومـستقلة تقودهـا فرنـسا. ومن الواضح، أن ألمانيا المتنامية القوة سوف تكـون حتمـاً الأصـعب انقيـاداً ضـمن هـذا المدار الجيوبوليتي.

وحسب الرؤيا الفرنسية فإن الهدف الرئيسي من أوروبا الموحدة والمستقلة يمكـن تحقيقـه بالجمع بين توحيد أوروبا بقيادة فرنسا من ناحية، وبين التقليل المتزامن والمنفذ تـدريجياً مـن السيادة الأميركية على القارة من ناحية ثانية . ولكن إذا كانت فرنسا هي التي ستشكل مـستقبل أوروبا، فيجب أن تعمل في أن على مشاغلة ألمانيا وتقييدها، وتسعى أيضا إلى تجريد واشـنطن

شيئاً فشيئاً من قيادتها السياسية للشؤون الأوروبية. ستكون المآزق السياسية الرئيسة التي تعانيها فرنسا ذات شقين هما: أولاً: كيفية المحافظة على الالتزام الأمني الأميركـي بأوروبـا، والـذي تعرف فرنسا أنه، أي هذا الالتزام، ما يزال ضرورياً، والعمل بثبات على الإقلال مـن الوجـود الأميركي. ثانياً: كيفية المحافظة على الشراكة الفرنسية الألمانية بوصـفها المحـرك الـسياسي الاقتصادي المشترك للوحدة الأوروبية وذلك في الوقت الـذي تـستبعد فيـه القيـادة الألمانيـة في أوروبا.

١ ـ المدران الجيوبوليتيان لفرنسا وألمانيا المتعلقان بالمصالح الخاصة

٢ ـ المدار الفرنسي للمصالح الخاصة (انظر اللون)

٣ ـ المدار الألماني للمصالح الخاصة (انظر اللون)

٤ ـ البحر الأبيض المتوسط

5 ـ البحر الأسود.

لو كانت فرنسا فعلاً قوة عالمية، لما كان من الصعب حل هذه الأزمات في أثنـاء متابعـة تحقيق أو إنجاز الهدف الرئيس لهذه الدولة. ولا توجد أي دولة أوروبية أخرى "ما عدا ألمانيـا" تملك نفس هذا الطموح، أو يحفزها نفس الإحساس بالمهمة من هذا النوع. وحتى ألمانيـا ربمـا يمكن أن يتم إغواؤها على قبول القيادة (الزعامة) الفرنسية في دولة أوروبية موحدة، ومـستقلة (عن أميركا)، ولكن ذلك لا يحدث إلا إذا شعرت ألمانيا أن فرنسا هي قوة عالمية فعلاً ويستطيع أن تقدم إلى أوروبا ذلك الأمن الذي لا يستطيع أن تقدمه ألمانيا ، ولكن تستطيع أميركا تقديمـه بطبيعة الحال .

ومهما يكن الأمر، فإن ألمانيا تعرف الحدود الحقيقية للقوة الفرنسية. وفرنسا أضعف بكثير من ألمانيا أقتصادياً بينما لا تستطيع مؤسستها العسكرية (حسبما أظهرت حرب الخليج في العـام ١٩٩١)الدخول في المنافسة. وهي "أي فرنسا "جيدة جدا في إخماد الانقلابات العسكرية الداخلية في الدول الإفريقية التابعة لها (السائرة في مدارها)، ولكنها لا تستطيع إلا حماية أوروبا وهي لا تقدر على نقل قوات كبيرة (مهمة) بعيدا عن أوروبا. وعموما، فإن فرنسا لم تعد أكثر أو أقل من قوة (دولة) أوروبية ذات مرتبة متوسطة. وبالتالي فلكي تبني أوروبا، كانت ولا تـزال ألمانيـا راغبة في مشاطرة الزهو الفرنسي، ولكن ومن أجل الإبقاء على أوروبا آمنة فعلاً،فقد كانت ولا تزال راغبة أيضا في السير خاف القيادة الفرنسية بشكل أعمق. واستمرت في الإصرار على أن يكون ثمة دور رئيس لأميركا في الأمن الأوروبي .

أن هذه الحقيقة التي تعتبر مؤلمة للاحترام الذاتي الفرنسي، ظهرت على نحو أكثر وضوحاً بعد إعادة توحيد ألمانيا. وحتى هذا الوقت، كان الوفاق الفرنسي الألماني قد بدأ فعلاً في شكل قيادة سياسية فرنسية ممتطية بارتياح على الدينامية الاقتصادية الألمانية. وكان هذا الإحساس قد لاءم فعلاً كلا الطرفين. فهو لطف المخاوف الأوروبية التقليدية من ألمانيا، وكان له أثر تقوية وإرضاء الأوهام (المشاعر) الفرنسية بأن خلق انطباعاً عن أن بناء أوروبا يقاد من قبل فرنسا. ويدعم من قبل ألمانيا الغربية ذات الدينامية الاقتصادية.

كان الوفاق الفرنسي الألماني، حتى في ضوء مفاهيمه السيئة، تطوراً إيجابياً خدم أوروبا، ولكن لا يمكن المبالغة بأهمية. وقد عمل على تقديم الأساس الحرج لكل نواحي التقدم التي أنجزت حتى الآن في عملية التوحيد الصعبة لأوروبا. وهكذا، فقد كان منسجماً كلياً أيضاً مع المصالح الأميركية ومع الإبقاء على الالتزام الأميركي القائم منذ زمن طويل برفع مستوى التعاون بين دول أوروبا. وإن انهيار التعاون الفرنسي الألماني سوف يكون نكسة مميتة لأوروبا وكارثة لوضع أميركا في أوروبا .

وعموماً فإن الدعم الأميركي المبدئي مكن فرنسا وألمانيا من دفع عملية توحيد أوروبا إلى الأمام. وفضلاً عن ذلك، فإن إعادة توحيد ألمانيا زادت قوة الحافز الفرنسي لربط ألمانيا في إطار العمل الأوروبي المقيد (أو الرابط لكل الإطراف). وهكذا، ففي ٦ "كانون الأول" ١٩٩٠ التزم الرئيس الفرنسي والمستشار الألماني بتحقيق هدف أوروبا الفيدرالية، وبعد عشرة أيام أصدر مؤتمر روما لرؤساء حكومات الدول الأوروبية المنعقد لأجل الاتحاد السياسي، وبالرغم من التحفظات البريطانية، تفويضاً واضحاً لوزراء خارجية الدول الاثنتي عشرة في المجموعة الأوروبية لتحضير مسودة معاهدة عن الاتحاد السياسي. ومهما يكن الأمر، فإن إعادة توحيد ألمانيا غيرت أيضاً وعلى نحو درامي السمات الحقيقية للسياسات الأوروبية. وكانت هزيمة جيوبوليتية لروسيا وفرنسا معاً. فألمانيا الموحدة لم تتوقف فقط عن كونها شريكاً سياسياً صغيراً لفرنسا ولكنها أصبح أتوماتيكياً قوة رئيسية لا ينازعها أحد في أوربا الغربية، أو أصبحت قوة عالمية جزئية، وخاصة عبر إسهاماتها المالية الكبيرة في دعم المؤسسات الدولي الرئيسة[1]. بالتالي خلقت هذه الحقيقة الجديدة نوعاً ما من التحرر المتبادل من الوهم في العلاقة الفرنسية

---

(١) على سبيل المثال، وكنسبة مئوية من الميزانية العالمية، فإن ألمانيا تسهم ب ٥. ٢٨% من ميزانية الاتحاد الأوروبي و٨. ٢٢ من ميزانية الناتو، و٩٣. ٨% من ميزانية الأمم المتحدة، إضافة إلى كونها تملك أكبر نسبة من أسهم البنك الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتطوير.

الألمانية لأن ألمانيا أصبحت الآن قادرة وراغبة في أن تضع بوضوح رؤيتها الخاصة من أوربا الموحدة وتطوير هذه الرؤية على نحو مكشوف، وذلك من منطلق كونها شريكة لفرنسا ولـيس بوصفها محمية لهذه الأخيرة

وفي ما يتعلق بفرنسا، فإن ما أصابها من تراجع في وزنها السياسي أملى عليها عدة نتـائج سياسية. وأصبح يترتب عليها أن تستعيد "إلى حد ما" نفوذاً أكبر في حلف الأطلسي، علماً أنهـا كانت قد أضعفت علاقتها به احتجاجاً على السيطرة الأميركية عليه، وكـان عليهـا أيـضاً أن تستعيض عن ضعفها النسبي بمناورة دبلوماسية أكبر. فالعودة إلى حلف الأطلسي يمكن أن تمكن فرنسا من التأثير بدرجة أكبر من أميركا. وكذلك فإن الغزل مع موسكو أو لندن يمكن أن يولـد ضغطاً من الخارج على أميركا وعلى ألمانيا أيضاً .

وهكذا فقد عادت فرنسا إلى البنية القيادية لحلف الأطلسي كجزء من سياسة المناورة وليس بسبب اقتناعها بذلك. ففي العام ١٩٩٤، أصبحت فرنسا مرة ثانية عضواً فعالاً حقيقياً في صـنع القرارات السياسية والعسكرية لحلف الناتو، وفي العام ١٩٩٥ أصبح وزيرا الخارجية والـدفاع الفرنسيان يحضران على نحو منتظم جلسات حلف الأطلسي. وتم ذلك لقاء ثمن: فمـا إن عـاد الفرنسيون كلياً إلى هذا الحلف، حتى أعادوا تأكيد عزمهم على إصلاح بنية الحلف بغيـة خلـق توازن أكبر بين القيادة الأميركية والمشاركة الأوربية لها. وأرادوا أن يكون للأوربيـين (دول الحلف الأوربية) تأثير أهم ودور أكبر في هذا الحلف. وقد عبر عـن ذلـك وزيـر الخارجيـة الفرنسية، إيرفيه دي شاريت في كلمة له بتاريخ ٨ نيسان ١٩٩٦ حيث قال: "بالنسبة إلى فرنـسا فإن الهدف الرئيس (لإقامة العلاقات الودية) هو تأكيد الهوية الأوروبية ضمن الحلف الذي هـو ذو مصداقية على الصعيد العمليـاتي وذو وضوح على الصعيد السياسي".

وفي الوقت ذاته، كانت باريس مستعدة تماماً لأن تستثمر تكتيكياً ارتباطاتها التقليدية بروسيا لكي تقيد السياسة الأوروبية لأميركا ولكي تحيي، كلما كان الأمر ملائمـاً، الوفـاق الفرنـسي البريطاني القديم لمواجهة وامتصاص السيادة الأوروبية المتناميـة لألمانيـا. واقتـرب وزيـر الخارجية الفرنسي من قول ذلك أيضاً ولى نحو واضح، في آب ١٩٩٦ عندما أعلـن أنـه " إذا أرادت فرنسا أن تلعب دوراً دولياً، فإنها سوف تستفيد من وجود روسيا القوية، ومن مساعدة هذه الأخيرة لكي تثبت كونها قوة (دولة) عظمى" حاثاً بذلك وزير الخارجية الروسية على تأكيد هـذا

الرأي عندما رد هذا الأخير عليه قائلاً "إن الفرنسيين هم الأقرب، بين دول العالم كلها إلى الأخذ بمواقف بناءة في علاقاتهم بروسيا[1] .

وهكذا فإن الدعم الفاتر الذي أظهرته فرنسا في بادىء الأمر نحو توسع حلـف الأطلـسي شرقاً، والذي بدا في الواقع نوعاً من الرغبة التي يعتريها الشك، كان في جزء منه تكتيكاً معـداً لكسب القوة والنفوذ في تعاملها مع الولايات المتحدة. ونظراً إلى أميركا وفرنسا كانتا مؤيـدتين بصورة رئيسية لتوسيع الناتو، فقد وجدت فرنسا من الملائم لها أن تلعب دوراً بارداً ولم تتـردد في التعبير عن قلقها إزاء التأثير المحتمل هذه المبادرة على روسيا، وفـي أن تعمـل بوصـفها المحاور الأوروبي الأكثر حساسية مع موسكو. وقد بدا لبعض الأوروبيين في أوروبا الوسـطى أن الفرنسيين عملوا حتى على نقل ذلك الانطباع عن أنهم ليسوا ضد ممارسة النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية. وهكذا، فإن الورقة الروسية لم توازن الثقل الأميركي وتنقل تلك الرسالة "غيـر الماكرة" جداً إلى ألمانيا فحسب، بل زادت أيضاً من الضغط على الولايات المتحدة لكي تأخذ في الاعتبار الاقتراحات الفرنسية عن إصلاح الناتو .

وأخيراً، فإن توسيع الناتو سوف يحتاج إلى الإجماع بين أعضائه البالغ عددهم ١٦ دوليـة عرفت باريس أن قبولها لم يكن حيوياً فقط للإجماع، بل هو ضروري أيضاً لأن ثمة حاجة إلـى الدعم الفعلي الفرنسي لتجنب معارضة أعضاء آخرين في الحلف. وهكذا لم تكن سراً تلك النيـة الفرنسية التي تستهدف جعل دعم فرنسا للتوسع شرطاً لتلبية مطالب أميركا ف نهاية المطـاف، لما عزمت عليه فرنسا من تغيير لميزان القوى ضمن الحلف من ناحية، وللتنظيم الأساسي لـه من ناحية ثانية.

كانت فرنسا غير متحمسة أيضاً في البداية إزاء دعمها لتوسع الاتحاد الأوروبي شرقاً. فهنا جاءت المبادرة من قبل ألمانيا بالدرجة الأولى، وترافقت بدعم أميركي ولكن بدون اهتمام مماثل لما قامت به أميركا في ما يتعلق بتوسيع حلف الأطلسي. وحتى بالرغم من أن فرنسا كانت تميل على غرار ما فعلت في حلف الأطلسي إلى التأكيد بأن توسيع الاتحاد الأوروبي سـوف يـؤمن مظلة أكثر ملائمة للدول الشيوعية السابقة، فما أن بدأت، ألمانيا تضغط من أجل توسيع أفـضل للاتحاد الأوروبي ليشمل أوروبا الوسطى أيضاً حتى بدأت فرنسا في إثـارة مخـاوف تقنيـة، وطلبت أيضاً أن يعير هذا الاتحاد الأوروبي اهتماماً إلى المجنبة الجنوبية المتوسطية (نسبة إلـى البحر المتوسط) الأوروبية المكشوفة. ظهرت هذه الخلافات في وقت مبكر (شهر تشرين الثاني)

---

[1] حسبما ذكرت صحيفة لونوفيل أوبزرفاتير، بتاريخ ١٢ آب، ١٩٩٦

١٩٩٤ عندما عقدت القمة الفرنسية الألمانية. وكان لهذا التشدد الفرنسي علـى هـذه القـضية الأخيرة تأثير تمثل في كسب فرنسا لدعم الأعضاء الجنوبيين في حلف الأطلسي، الأمر الذي زاد من قوة المساومة الإجمالية لفرنسا إلى أقصى حد. ولكن الثمن جاء في توسيع الثغرة في الرؤيـا الجيوبوليتية المعنية عن أوروبا لدى كل من فرنسا وألمانيا، علما إن هذه الثغرة لم تـضيق إلا جزئيا من قبل فرنسا عندما وافقت لاحقاً في النصف الثاني من العام ١٩٩٦ على دخول بولاوينا إلى حلف الناتو و الاتحاد الأوروبي معاً.

كانت الثغرة حتمية في ضوء السياق التاريخي المتغير. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانيـة، كانت ألمانيا الديمقراطية قد أقرت بأن الوفاق الألماني الفرنسي يعتبر ضرورياً لبناء المجموعـة الأوروبية في النصف الغربي من أوروبا المقسمة. وكان هذا الوفاق هاماً أيضاً لإعادة التأهيـل التاريخية لألمانيا. وبالتالي، فإن قبول القادة الفرنسية بذلك كان ثمناً جيداً يجب دفعه. وفي الوقت ذاته، فإن الخطر السوفييتي المستمر آنذاك على أوروبا الغربية غير المنيعة جعل الولاء لأميركا شرطاً أساسياً للبقاء على قيد الحياة، علماً بأنه حتى فرنسا نفسها اعترفت بـذلك. ولكـن بنـاء أوروبا أكبر وأكثر توحداً، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، لم يعد بحاجة إلـى التبعيـة لفرنـسا. وبتعبير آخر، فإن هذه التبعية لم تعد ضرورية أو ملائمة عموماً. وبالتالي أصـبحت الـشراكة الألمانية الفرنسية النمساوية، وخاصة بعد أن أصبحت ألمانيا المعاد توحيـدها الـشريك الأكبـر فعلاً، أكثر من صفقة جيدة لباريس، ومن هنا، أصبح يترتب على فرنسا أن تفـضل ببـساطة، ألمانيا بسبب كونها وسيلة الارتباط الأمني الرئيسية مع الحليف عبر الأطلسي الذي يقوم أيـضاً بدور الحماية أيضاً.

ومع انتهاء الحرب الباردة، فقد اكتسبت وسيلة الارتباط هذه أهمية جديدة بالنسبة إلى ألمانيا. ففي الماضي كانت قد حمت ألمانيا من خطر خارجي وقريب جداً إضافة إلـى كونهـا شـرطاً ضرورياً لإعادة التوحيد الفعلية للبلاد. ولدى اختفاء الاتحاد السوفييتي وإعادة توحيد ألمانيا، فقـد أمنت هذه الرابطة مع أميركا الآن مظلة تستطيع ألمانيا أن تعمل تحتها، وعلى نحو مكـشوف، في ممارسة دورها القيادي في أوروبا الوسطى دون أن تهدد، في الوقت ذاته جيرانها. وكـذلك، فإن العلاقة الأميركية أمنت أكثر من شهادة حسن سلوك عندما طمأنت جيران ألمانيـا عـن أن العلاقة الوثيقة معها (مع ألمانيا) تعني أيضاً وجود علاقة أوثق مع أميركا. وقد جعل كل ذلـك من الأسهل على ألمانيا ان تحدد بشكل مكشوف أفضلياتها الجيوبوليتية .

تستطيع ألمانيا، التي رست بأمان في أوروبا واستقرت دون أذى، وبكثير من الأمـان فـي ظل الوجود العسكري الأميركي الواضح، أن تعمل الآن على تطوير استيعاب اوروبا الوسطى

المحررة حديثاً في البنى الأوروبية. ولن يكون ذلك على غرار دولة أوروبا الوسطى التي خضعت في يوم ما للإمبريالية الألمانية، بل مجتمعاً أكثر اعتدالاً ومتجدداً اقتصادياً ومنشطاً بالتوظيفات المالية والتجارة الألمانية. وتعمل ألمانيا فيه بوصفها راعية للإدخال الرسمي في نهاية المطاف لاوروبا الوسطى الجديدة إلى كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي. وفي ظل تامين الحلف الفرنسي الألماني المنصة الحيوية لضمان دور إقليمي أكثر حسماً، فإن المانيا لم تعد بحاجة إلى أن تخجل من تثبيت نفسها او تأكيد ذاتها ضمن أحد مدارات مصلحتها الخاصة.

وعلى خريطة أوروبا، يمكن رسم منطقة المصلحة الخاصة الألمانية في شكل مستطيل يضم في الغرب فرنسا بالتأكيد، ويمتد في الشرق إلى دول أوروبا الوسطى المتحررة حديثاً من الشيوعية، بما فيها دول البلطيق، التي تحيط بأوكرانيا وبيلا روسيا، ويصل حتى إلى روسيا. وفي الكثير من النواحي، فإن هذه المنطقة تنطبق على نصف القطر التاريخي للنفوذ الثقافي الألماني البناء، والذي كان قد حدد في مرحلة ما قبل القومية من قبل الحضريين والاستعماريين الزراعيين الألمان في شرق أوروبا الوسطى في جمهوريات البلطيق، علماً أن كل لك مسح أو ألغي في أثناء الحرب العالمية الثانية. والاهم من ذلك، فإن مناطق الاهتمام الخاص للفرنسيين (نوقشت سابقاً) وللألمان، عندما ينظر إليهما معاً، تحدد فعلاً الحدود الغربية والشرقية لأوروبا بينما يشير التداخل بينهما إلى الأهمية الجيوبوليتية الحاسمة للعلاقة الفرنسية الألمانية بوصفها القلب الحيوي لأوروبا.

إن النجاح الحرج للدور الألماني المؤكد على نحو أكثر صرامة في أوروبا الوسطى جاء من الوفاق الألماني البولوني الذي حدث في منتصف أعوام التسعينات. فبالرغم من بعض المعارضة الأولية، ما لبثت ألمانيا المعاد توحيدها (مع تدخل أميركي) أن اعترفت فعلاً بحدود ألمانيا الدائمة مع بولونيا، وعملت هذه الخطوة بدورها، على إزالة التحفظ البولوني الأهم والوحيد في ما يتعلق بإقامة علاقة أوثق بألمانيا وبعد بعض التلميحات المتبادلة الأخرى إلى النية الحسنة والتسامح، خضعت هذه العلاقة إلى تغير درامي. فلم تتفجر التجارة الالمانية البولونية فحسب (في العام ١٩٩٥ تفوقت بولونيا على روسيا في كونها أكبر شريك تجاري لألمانيا في الشرق)، ولكن المانيا أصبحت أيضاً الراعي الرئيسي لبولونيا في انتمائها لعضوية الاتحاد الأوروبي، كما رعت هي وأميركا معاص عملية انتمائها إلى الناتو (حلف الاطلسي). ولا نبالغ إذا قلنا إن الوفاق الألماني البولوني أصبح يحتل في منتصف العقد الحالي أهمية جيوبوليتية في أوروبا الوسطى مضاهياً بذلك التاثير السابق للوفاق الفرنسي الألماني في أوروبا الغربية. استطاع النفوذ الألماني أن يمتد، عبر بولونيا، نحو الشمال، إلى دول البلطيق، ونحو الشرق إلى أوكرانيا وبيلاروسيا. وفضلاً عن ذلك، فإن حجم الوفاق الألماني البولوني توسع إلى حد ما

بالإدخال العرضي لبولونيا إلى المناقشات الألمانية الفرنسية الهامة المتعلقة بمستقبل أوروبا. وقد خلق ما يعرف بمثلث وايمار (الذي سمي باسم المدينة الألمانية التي جرت فيها أول استـشارات عالية المستوى ثلاثية الجانب بين فرنسا وألمانيا وبولونيا، والتي، أي هذه الاستشارات، أصبحت دورية بعد ذلك) محوراً جيوبوليتياً مهما غالبا في القارة الاوروبية، يضم نحو ١٨٠ مليون نسمة من ثلاث دول وبإحساس عال بالهوية القومية. فمن ناحية، نجد أن ذلك عزز بدرية أكبر الـدور الحاسم لألمانيا في أوروبا الوسطى، ولكن هذا الدور أصبح متوازناً إلى حد ما من ناحية ثانيـة بالمشاركة الفرنسية البولونية في الحوار ذي الاتجاهات الثلاثة.

إن القبول الأوروبي الأوسطي بالقيادة الألمانية، على غرار ما حدث، وحتى بدرجة أكبـر مع دول أوروبا الصغرى الوسطى، وجد دعماً في الالتزام الألماني الواضح جداً بالتوسع نحـو الشرق للمؤسسات الرئيسة في أوروبا. فإذا التزمت ألمانيا بذلك، فقد أخذت على عاتقهـا القيـام بمهمة تاريخية تختلف كثيراص عن بعض وجهات النظر الأوروبية الغربية العميقـة الجـذور فعلاً. وفي هذا السياق الأخير، فقد نظر إلى الأحداث التي تتم في شرق المانيا والنمسا بوصـفها تحدث بشكل ما أو بآخر خارج حدود الاهتمام الأوروبي الحقيقي. وإن هذا الموقف، الذي كـان حدد بالتفصيل في بداية القرن الثامن عشر من قبل اللورد بولينغبروك الـذي أكـد أن العنـف السياسي في الشرق لم يكن ذا تأثير في الأوروبيين الغربيين، عاد إلى الظهور ثانية فـي أثنـاء أزمة ميونخ عام، ١٩٣٨ وكذلك ظهر مرة أخرى وعلى نحو مأساوي في الموقفين البريطـاني والفرنسي في أثناء النزاع في منتصف أعوام التسعينات في البوسنة. ولا يـزال يكمـن تحـت السطح في النقاشات الدائرة حاليا حفي شأن مستقبل أوروبا. وفي المقابل فإن النقـاش الجـدلي الحقيقي الوحيد في ألمانيا دار حول ما إذا كان يجب أن يوسـع حلـف الأطلـسي أم الاتحـاد الأوروبي أولاً، علماً بأن وزير الدفاع فضل الأول بينما دافع وزير الخارجية عن الثاني، وبذلك كانت النتيجة هي أن ألمانيا أصبحت الرائد الذي لا ينازع لأوروبا الأكبر اتساعاً والأكثر نزوعاً للوحدة. وتحدث المستشار الألماني عن العام ٢٠٠٠ بوصفة العام الهدف الذي سـيتم فيـه أول توسع نحو الشرق للاتحاد الأوروبي، كما كان وزير الدفاع الألماني بين أوائل مـن اقتـرح أن يكون العيد الذهبي (مرور ٥٠ سنة على التأسيس) تاريخاً رمزياً ملائماً لأول توسع نحو الشرق للناتو (حلف الأطلسي). وهكذا فإن مفهوم ألمانيا عن مستقبل أوروبا اختلف عن مفهوم حلفائهـا الأوروبيين الرئيسيين: فالبريطانيون أعلنوا عن تفضيلم لأوروبا أكبر اتـساعاً لانهـم رأوا فـي التوسيع وسيلة لإضعاف وحدة أوروبا، والفرنسيون كانوا يخشون من أن التوسيع سوف يعـزز دور ألمانيا وبالتالي فضلوا دمجاً على أساس أضيق، ودافعت ألمانيا عن كلا وجهتي النظر هاتين وبالتالي اكتسبت مكانة خاصة بين دول أوروبا الوسطى كلها.

الهدف الرئيسي لأميركا

- - - - - - - - - - - - -

إن القضية الرئيسية لأميركا هي كيف تبني أوروبا على أساس العلاقة الفرنسية الألمانيـة، أو أوروبا التي تكون قابلة للحياة وتبقى مرتبطة بالولايات المتحد ويمكنها أ، توسع حجم او أبعاد النظام الدولي الديمقراطي التعاوني الذي تعتمد عليه كثيراً الممارسة الفعالية للـسيادة العالميـة الأميركية. وبالتالي فالمسألة لا تكمن في الاختيار بين فرنسا والمانيا، فبدون أي منهما لن تكون هناك أوروبا أبداً.

نستنتج ثلاثة استنتاجات واسعة من المناقشة:

١ ـ إن الارتباط الأميركي بقضية الوحدة الأوروبية هـو ضـروري لموازنـة الأزمـات المعنوية والهدفية الداخلية التي كانت تضعف الحيوية الاوروبية وللتغلب على الشكوك الأوروبية الواسعة الانتشار من أن أميركا تحبذ فعلاً الوحدة الأوروبية الحقيقية، ولزرق (حقـن) الجرعـة اللازمة من الحماس الديمقراطي في عملية أخذ الأوروبيين لهذا الأمر على عاتقهم. وهذا يتطلب التزاماً أميركياً واضح المعالم بالقبول الفعلي باوروبا كشريك عالمي لأميركا.

٢ ـ وفي المدى القصير المعارضة التكتيكية للسياسة الفرنسية ولدعم القيادة الألمانية تجد ما يبررها، أما في المدى البعيد، فإن الوحدة الأوروبية سوف تنطوي على، أو تأخذ هوية سياسـية وعسكرية أوروبية اكثر تميزاً إذا كانت أوروبا ستصبح فعلاً حقيقة واقعة. وهذا يتطلب بـدوره بعض الاستيعاب أو الحتواء المتدرج لوجهة النظر الفرنسية المتعلقة بتوزيـع القـوة (الـسلطة) ضمن المؤسسات عبر الأطلسية.

٣ ـ ليست فرنسا ولا ألمانيا قوتين بما يكفي لبناء أوروبا بامكاناتهما الخاصـة أو للحـل، بالتعاون مع روسيا، لنواحي الغموض التي تكتنف تحديد الأبعاد الجغرافية لأوروبا. فهذا يتطلب تدخلاً اميركياً نشيطاً ومركزاً وحاسماً (ذا تصميم على الفعل) ولا سيما مع الألمان فـي تحديـد أبعاد أوروبا وبالتالي في التكيف مع تلك القضايا الحساسة (وخاصة لروسيا) من نـوع الوضـع النهائي لجمهوريات البلطيق وأوكرانيا.

إن لمحة واحدة على خريطة البر الأوراسي تشير إلى الأهمية الجيوبوليتية لرأس الجـسر الأوروبي لأميركا، وإلى أهمية المساحة الجغرافية المتواضعة أيضاً. وإن المحافظة علـى رأس الجسر هذا وتوسيعه بوصفة نقطة انطلاق للديمقراطية، وكونه ذا علاقة مباشرة بامن أميركـا. وعموماً فإن الثغرة الموجودة بين الاهتمام العالمي لأميركا بالاستقرار، وما يرتبط به من انتشار

للديمقراطية من ناحية وبين ما يبدو من عدم مبالاة أوروبا بهذه القضايا (بالرغم مـن الوضـع المعلن عنه ذاتيا لفرنسا بوصفها قوة عالمية)، تحتاج إلى أن تغلق، ولا يمكـن تـضييقها إلا إذا أخذت أوروبا وعلى نحو متزايد بطابع أكثر كونفدرالية. إن أوروبا لا تستطيع أن تصبح دولة ـ أمة (دولة قومية) واحدة بسبب تماسك تقاليدها الوطنية المختلفة ولكن يمكنها أن تـصبح كيانـا يعكس على نحو تراكمي وعبر المؤسسات السياسية المشتركة قيماً ديمقراطية مـشتركة ويحـدد مصالحه الخاصة مع جعلها ذات طابع عام ويمارس جذباً مغناطيسياً على جيرانه مـن سـكان المجال الأوراسي .

إذا ترك الأوروبيون لوحدهم فأنهم يخاطرون بأن يصبحوا عرضة للامتصاص أو التماهي في مشاغلهم الاجتماعية الداخلية. فاستعادة الاقتصاد المزدهر الأوروبي عتمت على التكاليف في المدى الطويل للنجاح الظاهر. وكانت هذه التكاليف مدمرة اقتصادياً وسياسياً على حد سواء. إن الأزمة الشرعية السياسية والحيوية الاقتصادية التي تواجهها أوروبا الغربية على نحـو متزايـد دون أن تكون قادرة على التغلب عليها هي متجذرة بعمق في التوسع على نطاق كبيـر للبنيـة الاجتماعية التي ترعاها الدولة والتي تفضل طريقة الحكم الأبوية، والحماية، والضيق في أفـق التفكير. وتكون النتيجة حماية الانتاج الوطني بفرض رسوم عالية على السلع المستوردة. متمثلة في ذلك الشرط الثقافي الذي يجمع بين مذهب المتعة الهروبي والفراغ الروحي، أي الشرط الذي يمكن استغلاله من قبل الأقصويين القوميين أو أصحاب الايـديولوجيات الدوغماتيـة. إن هـذا الشرط، إذا أصبح منتشراً، قد يصبح مميتاً للديمقراطية ولفكرة أوروبا. وإن كلا هاتين الـسمتين مرتبطتان فعلاً إحداهما بالأخرى، لأن المشكلات لأوروبا سواء أكانت متمثلة في الهجرة أم فـي التنافس الاقتصادي التكنلوجي مع أميركا أو آسيا وبغض النظر عن الحاجة إلى إصلاح مـستقر سياسيا للبنى الاجتماعية الاقتصادية لا يمكن التعامل معها على نحو فعال في سـياق ذي طـابع قاري متنام. وعموماً، فإن أوروبا التي هي أكبر من حجم أجزائها أي أوروبا التي تـرى دوراً عالمياً لنفسها في تطوير الديمقراطية وفي الهداية الأوسع نطاقاً إلى قيم إنسانية أساسية، يتحمـل لها بدرجة أكبر أن تكون غير ملائمة للتطرف السياسي وللنزاعات القومية الضيقة، أو مـذهب المتعة الاجتماعي .

ولسنا بحاجة إلى إشارة المخاوف القديمة من وفاق ألماني روسي منفصل، أو إلى المبالغـة في تقدير نتائج الغزل التكتيكي الفرنسي مع موسكو للتعامل مع القلق إزاء الاستقرار الجيوبوليتي لأوروبا، ولدور أميركا فيه، ونقصد بذلك القلق الناجم عن فشل الجهود التي لا تزال أوروبا تقوم بها الآن من أجل توحيدها. وإن إي فشل من هذا القبيل ربما سـيترتب عليـه القيـام بـبعض

المناورات الأوروبية الجديدة والتقليدية. وهي ستخلق بالتأكيد فرصاً لتأكيد الذات جغرافيا من قبل روسيا أم ألمانيا ومع ذلك فقد كان تاريخ أوروبا الحديث يحتوي على دروس معينة فلا يحتمـل أن أحداً سيحقق نجاحاً ثابتاً في هذا المجال. ومهما يكن الأمر وفـي أقـل الاحتمـالات، ربمـا ستصبح ألمانيا أكثر ثقة ووضوحاً في تحديد مصالحها الوطنية .

وفي الوقت الراهن، فإن المصالح الألمانية متوافقة مع وحتى مندمجـة ضـمن، مـصالح الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي. وكذلك، فحتى الناطقون باسم التحالف اليساري، وجماعـات الخضر دافعوا عن توسيع كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي. ولكن إذا كان على توحيد أوروبا وتوسيعها أن يتوقف أو يتأخر فسوف يكون ثمة سبب ما لأن نفترض أن تعريفـاً أكثـر التصاقاً بالوطنية لمفهوم ألمانيا عن "النظام الأوروبي" سوف يظهر إلى السطح وسـيكون غالبـاً مؤذياً للاستقرار الأوروبي. كان وولفغانغ شاوبل، زعيم الديمقراطيين المسيحيين فـي مجلـس النواب الألماني، والخليفة المحتمل للمستشار كول، قد عبر عن هذه الفكرة عندما أعلن أن ألمانيا لم تعد "الحصن الغربي ضد الشرق، فقد أصبحنا مركز أوروبا"، وأضاف إلـى ذلـك قـائلاً إن "ألمانيا في فترات طويلة من العصور الوسطى كانت منخرطة في خلق النظام فـي أوروبـا"[١]. وفي هذه الرؤية، فإن أوروبا الوسطى التي كانت خاضعة لألمانيا اقتصادياً في يوم ما، وعوضاً عن كونها منطقة أوروبية، تتفوق فيها ألمانيا اقتصادياً، سوف تصبح منطقة سيادة سياسية ألمانية مفتوحة وأساساً أو منطلقاً لسياسة ألمانية تتسم بدرجة أكبر من النزعة الأحادية الجانب، مقابـل الشرق والغرب على حد سواء .

وعندئذ لن تبقى أوروبا رأس جسر أوراسيا للقوة الأميركية، ونقطة الانطـلاق المحتملـة لتوسع النظام العالمي الديمقراطي إلى أوراسيا. وهذا هو السبب الذي يجب من أجله الإبقاء على الدعم الأميركي الواضح والملموس لتوحيد أوروبا. وبالرغم من أن أميركا كانت قد أعلنت غالبا سواء في أثناء استعادة الاقتصاد المزدهر في أوروبا أم ضمن التحالف الأمني عبر الأطلـسي، عن دعمها للوحدة الأوروبية وعن مساندتها للتعاون بين دول أوروبا، فقد تـصرفت أيـضا، أي أميركا، كما لو أنها تفضل التعامل في قضايا اقتصادية وسياسية مضطربة مـع دول أوروبيـة متفردة وليس مع الاتحاد الأوروبي العتيد. وإن الأصرار الأميركي العرضـي علـى امـتلاك "صوت" ضمن عملية صنع القرار الأوروبي كان قد عزز الشكوك الأوروبية بأن أميركا تفضل

---

[١] "بوليتيكن سونداغ"، ٢آب ١٩٩٦.

التعاون بين الأوروبيين عندما يكونون تابعين للقيادة الأميركية، وليس عندما يصوغون سياسات أوروبا بأنفسهم. وتلك هي الرسالة الخطأ التي يجب نقلها.

إن الالتزام الأميركي بوحدة أوروبا، والذي كرر عنوة في بيان مدريد الأميركي - الأوروبي المشترك في كانون الأول ١٩٩٥، سوف يستمر في الرنين الأجوف حتى تصبح أميركا مستعدة لا للإعلان بدون إنهاء أو غموض عن كونها جاهزة للقبول بالنتائج المترتبة على تحول أوروبا إلى أوروبا موحدة حقيقية فحسب، بل حتى تتصرف هذه الدولة على هذا الأساس أيضا. وبالنسبة إلى أوروبا فإن النتيجة الفعلية سوف تعني أن تكون هذه القارة شريكا حقيقيا لأميركا وليس مجرد حليف نفضل "وضميره "لهذه الأخيرة. وكذلك، فإن الشراكة الحقيقة تعني فعلا المشاطرة في القرارات والمسؤوليات على حد سواء. وأن الدعم الأميركي لهذه القضية سوف ينشط الحوار عبر الأطلسي، كما سيدفع الأوروبيين إلى التركيز بشكل أكثر جدية على الدور الذي يمكن لأوروبا ذات الأهمية الفعلية تلعبه في العالم .

يعتقد أنه في نقطة ما (أو في مكان وزمان معينين) يمكن أن يصبح الاتحاد الأوروبي الموحد والقوي غريما سياسيا عالميا للولايات المتحدة. ويستطيع هذا الاتحاد أن يصبح، بالتأكيد، منافسا أقتصاديا تكنولوجيا صعبا بينما يمكن أيضا لمصالحة الجيوبوليتية في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى أن تتعارض مع مصالح أميركا. ولكن في الحقيقة لا يحتمل أن تظهر إلى الوجود في المستقبل المنظور أوروبا قومية وذات تفكير موحد سياسيا. فخلافا للشروط التي سادت في أميركا في زمن تشكل الولايات المتحدة ،نجد أنه توجد جذور تاريخية عميقة تمنع الدول الأمم (الدول القومية) الأوروبية مع هذا التشكل كما أن النزعة إلى أوروبا متخطية للحدود تراجعت وضعفت على نحو واضح .

إن البدائل الحقيقية في العقد أو العقدين هي إما أوروبا موسعة ومتوحدة وسائرة وإن بتردد أو تشنج أو على نحو متقطع إلى هدف الوحدة القارية، أو أوروبا الواقعة في موقف حرج والتي لا يمكنها التحرك إلى أبعد من الحالة التي تعاني من الوضع الحرج والمتشظية بالتدرج والمستأنفة للنزاعات القديمة على القوة (السلطة). وفي أوروبا ذات الموقف الحرج هذا، سيكون أمرا حتميا أن تضعف عملية دمج ألمانيا بأوروبا، وينتج، عن ذلك، تحديد ذو نزعة قومية أقوى لمصلحة الدولة الألمانية. وبالنسبة إلى أميركا، فإن الخيار هو الأفضل ولكنه خيار يتطلب تنشيط الدعم الأميركي إذا أريد له أن يحدث أو يتم .

وفي هذه المرحلة من البناء المتردد لأوروبا، فإن أميركا لا تحتاج إلى الانخراط مباشرة في نقاشات جدلية معقدة تتعلق بتلك القضايا من نوع وجوب أو عدم وجوب اتخاذ الاتحاد الأوروبي لقرارات السياسة الخارجية بالأغلبية (وهو الوضع المفضل بشكل خاص من قبل ألمانيا)، أو من نوع وجوب أو عدم وجوب امتلاك البرلمان الأوروبي لسلطات التشريع الحاسـمة، وصـيرورة اللجنة الأوروبية في بروكسل سلطة تنفيذية أوروبية، أو من نوع ضرورة أو عدم ضرورة تمديد مهل الجدول الزمني لتنفيذ اتفاقية الاتحاد الاقتصادي والنقدي (متعلـق بالمـال) الأوروبـي؛ أو أخيرا من نوع ضرورة او عدم ضرورة أوروبا ذات نظام كونفدرالي واسع (فضفاض) أو كيانا متعدد الجوانب (الطبقات) مع قلب داخلي فدرالي، وحرف (إطار) خارجي أقل تماسكا إلى حـد ما. تلك هي مسائل يجب على الأوروبيين أن يدرسوها بين أنفسهم علما أنه لا يتحمل أن يكـون التقدم في كل هذه القضايا متساويا ولا أن تتخلله توقفات، ولا يدفع إلى الأمام من الناحية العملية الا باللجوء إلى الحلول الوسيطة المعقدة. وبرغم ذلك، فمن النطقـي أن نفتـرض أن الاتحـاد الاقتصادي والنقدي سوف يظهر إلى الوجود العام ٢٠٠٠ وربما في البداية بين ٦ ـ ١٠ دول من الدول الخمس عشرة الموجودة حاليا في الاتحاد الأوروبي. وسوف يسرع ذلك الدمج الاقتصادي لاوروبا خارج البعد النقدي (المتعلق بالأموال والعملات)، مما يشجع أكثر فأكثر علـى الـدمج السياسي. وهكذا، فعلى نحو متقطع وغير منتظم ومع وجود داخلي (قلب) أكثر تماسكا وطبقـة خارجية أكثر ارتخاء سوف تصبح أوروبا الواحدة، وعلى نحو متنام مع الزمن، لاعبـا سياسـيا هاما على رقعة الشطرنج الأوراسية. وفي أي حال لا يجوز أن تنقل أميركا ذلك الانطباع عـن أنها تفضل تجمعا أوروبيا أكثر غموضا، حتى لو كان أكثر أتساعا ولكن يجب أن تكرر القـول، بالكلمات والأفعال، إنها ترغب في التعامل، في نهاية المطاف، مع الاتحاد الأوروبـي بوصـفه شريكا أمنيا وسياسيا عالميا لها،وليس بوصفه مجرد سوق مـشتركة إقليميـة مؤلفـة مـن دول متحالفة مع الولايات المتحدة عبر حلف الأطلسي .

ولجعل هذا الالتزام أكثر صدقية، وللذهاب إلى أبعد من مجرد الكلام عن الشراكة، يمكـن اقتراح وبدء تنفيذ التخطيط المشترك مع الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بآليات صنع القرار عبر الأطلسي الثنائية الجانب والجديدة. ينطبق المبدأ ذاته على حلف الأطلسي أيضا. فالإبقاء على هذا الحلف هو حيوي للعلاقة عبر الأطلسي. وفي هذه القضية، يوجد إجماع أميركي أوروبي ساحق. فبدون حلف الأطلسي، لن تصبح أوروبا غير منيعة فحسب، بل ستصبح، وعلى نحـو فـوري تقريبا، متشظية سياسيا أيضا. فحلف الأطلسي هذا يضمن الأمن الأوروبي ويؤمن اطـار عمـل

مستقرا لمتابعة تحقيق الوحدة الأوروبية. وهذا هو الذي يجعل حلف الأطلسي حيويا لهذه الدرجة لأوروبا .

ومهما يكن من أمر، واذ تتوحد أوروبا تدريجيا وبشيء من التردد، يجب أيضا على البنية الداخلية والاجراءات المتعلقة بالناتو أن تتكيف مع ما يحدث. وفي هذه القضية، يملك الفرنسيون وجهة نظر. ولا يمكن أن تصبح لدينا في يوم ما أوروبا موحدة فعلا، ومع ذلك يبقى ذلك الحلف المقام على أساس التكامل أو الدمج بين قوة عظمى (أو دولة عظمى) و١٥ دولة مستقلة أخرى. وما أن تبدأ أوروبا في امتلاك هوية سياسية حقيقية خاصة بها، ومع أخذ الاتحاد الأوروبي، وعلى نحو متزايد، بعض وظائف الحكومة فوق القومية، حتى يجب على حلف الأطلسي أن يغير نفسه على أساس الصيغة التالية :١+١(أميركا + اتحاد أوروبي).

لن يحدث ذلك بين يوم وليلة أو فورا. ولا بد أن نكرر أن التقدم في هذا الاتجاه سوف يكون محيرا. ولكن يجب أن ينعكس مثل هذا التقدم في ترتيبات الحلف الموجود حاليا، مثلا يصبح غياب مثل هذا التعديل عقبه أمام التقدم اللاحق. والخطوة الهامة في هذا الاتجاه تمثلت في قرار الحلف في العام ١٩٩٦ عن إفساح المجال لقوات المهام المشتركة المجمعة، مما أتاح إمكانية تنفيذ بعض المبادرات العسكرية الأوروبية الصرفة المعتمدة على فن السوقيات والقيادة والسيطرة والاتصالات والاستطلاع في الحلف. وعموما فإن الرغبة الأميركية الكبرى في استيعاب الطلبات الفرنسية المتعلقة بدور متزايد الأهيمة للاتحاد الأوروبي الغربي في حلف الأطلسي، وبخاصة في ما يتعلق بالقيادة وصنع القرار، ستكون هي الأخرى دليلا على الدعم الأميركي الحقيقي للوحدة الأوروبية، ويجب أن تضيق إلى حد ما الثغرة بين أميركا وفرنسا في شأن التحديد الذاتي الفعلي لدور أوروبا .

وفي المدى البعيد ولكي يكون ممكنا أن يضم الأتحاد الأوروبي الغربي بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي يمكن أن تختار، لأسباب جيوبوليتية أو تاريخية مختلفة، ألا تنضم إلى عضوية حلف الأطلسي. ويمكن أن يشمل ذلك فنلندا أو السويد، أو ربما حتى النمسا، وهي كلها دول حصلت على صفة المراقب في الاتحاد الأوروبي الغربي. يمكن لدول أخرى أن تسعى إلى علاقة بهذا الاتحاد تمهيدا للانظمام إلى عضوية حلف الاطلسي. وكذلك يمكن للاتحاد الأوروبي الغربي أن يختار في نقطة ما أن ينافس الشراكة الناتوية (نسبة إلى حلف الناتو) على برنامج السلام في ما يتعلق بالأعضاء المستقبليين الذين سينضمون إلى الاتحاد الأوروبي. وسيساعد على إقامة شبكة أوسع للتعاون الأمني في أوروبا ذاته، خارج البعد الرسمي للتحالف عبر الأطلسي .

وفي الوقت ذاته، وإلى أن تظهر أوروبا أكبر توحدا، علما أن ذلك حتى في أفضل الشروط، لن يحدث في المستقبل القريب، فإن الولايات المتحدة سوف تكون مضطرة للعمل على نحو وثيق مع كل من فرنسا وألمانيا لكي تساعد على ظهور مثل مهذه الدولة الأوروبية الأكبر والأكثر توحدا. وهكذا، وفي ما يتعلق بفرنسا، فإن المأزق السياسي الرئيس لأميركا سوف يستمر في أن يكون عن كيفية إغواء فرنسا على تكامل أو اندماج سياسي وعسكري أطلسي أوثق دون التضحية بالعلاقة الأميركية - الألمانية. وفي ما يتعلق بألمانيا، فإن الشيء ذاته هو عن كيفية استثمار الاعتماد الأميركي على القيادة الألمانية في أوروبا أطلسية الطابع دون إثارة قلق فرنسا وبريطانيا، والدول الأوروبية الأخرى أيضا .

إن المزيد من المرونة الأميركية التي يمكن إظهارها إزاء الشكل المستقبلي للحلف سيساعد في التعبئة الفعلية لدعم فرنسي أكبر لعملية توسع هذا الحلف شرقا. وفي المدى البعيد، فإن منطقة الأمن العسكري المتكامل للناتو في كلا جانبي ألمانيا سوف تؤمن بثبات أو بصلابة أكبر حماية هذه الدولة ضمن إطار عمل متعدد الأطراف وهو ما يجب أن يكون مسألة ذات أهمية لفرنسا. وفضلا عن ذلك فإن توسع الحلف سوف يزيد من إمكانية تحول مثلث وايمار (الذي يضم ألمانيا، وفرنسا، وبولونيا) إلى وسيلة رائعة لموازنة القيادة الألمانية في أوروبا إلى حد ما. وبالرغم من أن بولونيا تعتمد على الدعم الألماني لكي تتمكن من الدخول إلى الحلف (وتغتاظ من التردد الفرنسي الراهن إزاء مثل هذا التوسع)، فما أن تصبح هذه الدولة، أي بولونيا، داخل الحلف حتى يزداد احتمال ظهور وجهة نظر جيوبوليتية فرنسية بولونية مشتركة.

وفي أي حال فلا يجوز أن تفقد واشنطن رؤيتها للحقيقة المتمثلة في أن فرنسا هي الخصم الوحيد في المدى القريب في المسائل المتعلقة بهوية أوروبا أو بالأعمال الداخلية للناتو. والأهم من ذلك، يجب ألا تغرب عن ذهنها حقيقة كون فرنسا شريكا أساسيا في المهمة الهامة للإدخال الدائم لألمانيا الديمقراطية إلى أوروبا، وهذا هو الدور التاريخي للعلاقة الفرنسية الألمانية. ويجب أن يحس توسع الاتحاد الأوروبي والناتو شرقا من أهمية هذه العلاقة بوصفها القلب الداخلي الصلب لأوروبا. وأخيرا فإن فرنسا ليست قوية بما فيه الكفاية إما للاعتراض على أميركا في وضعها للأسس الجيواستراتيجية لسياستها ازاء أوروبا، أو لتصبح هي ذاتها قائدة لأوروبا هذه، وبالتالي يمكن تحمل خصوصياتها وحتى نوبات غضبها .

وأنه لمن الملائم أيضا أن نلاحظ ان فرنسا لا تلعب دورا بناء في شمال أفريقيا وفي الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية. وهي الشريك الأساسي للمغرب وتونس بينما تمارس أيضا دورا مساعدا على الاستقرار في الجزائر. وثمة سبب داخلي جيد لمثل هذا الإنخراط الفرنسي

الآن. وهكذا فإن فرنسا تملك رهانا حيويا في استقرار شمال افريقيا وتطوره المنتظم. ولكن هذه المصلحة تفيد بدرجة أكبر أمن أوروبا. وبدون الاحساس الفرنسي بالمهمة الملقاة على عاتق فرنسا، فإن المجنبة الجنوبية لأوروبا ستكون أقل استفزازا إلى حد كبير وتشكل خطرا. وعموما فإن كل أوروبا الجنوبية تتحول على نحو متزايد إلى الإحساس بالقلق إزاء الخطر الاجتماعي السياسي الناجم عن عدم الاستقرار على امتداد الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط يرتبط تماما باهتمامات الناتو الأمنية، وكذلك يجب أن يؤخذ هذا الاعتبار في الحسبان عندما تضطر أميركا أحيانا للتكليف والتعامل مع ادعاءات فرنسا المبالغ بها عن موقفها القيادي الخاص .

أما ألمانيا فهي مسالة أخرى حيث لا يمكن إنكار دورها القيادي، ولكن يجب الحذر في ما يتعلق بأي موافقات ذات طابع شعبي (جماهيري) على دور الزعامة الألمانية في أوروبا. وقد تكون هذه الزعامة ملائمة ببعض الدول الأوروبية، كتلك الدول في أوروبا الوسطى التي تقدر المبادرة الألمانية في شأن توسع أوروبا شرقاً - ويمكن تحملها من قبل الدول الغربية مادامت مصنعة تحت عنوان السيادة الأميركية، ولكن بناء أوروبا لا يمكن أن يعتمد عليها في المدى البعيد. فالكثير من الذكريات موجود والكثير جداً من المخاوف لا يزال محتمل الظهور ثانية إلى السطح. وإن أوروبا التي تبنى وتقاد من قبل برلين، ليست ممكنة في أبسط الحالات. ولذا فإن ألمانيا تحتاج إلى فرنسا، كما أن أوروبا تحتاج إلى فرنسا، اوروبا تحتاج إلى العلاقة الفرنسية الألمانية، ولا يمكن، بالتالي، لأميركا أن تختار بين ألمانيا وفرنسا.

إن النقطة الأساسية المتعلقة بتوسع الناتو هي أن هذا التوسع هو عملية مرتبطة على نحو متكامل بتوسع أوروبا ذاتها. وإذا كان الاتحاد الأوروبي سيصبح مجتمعاً اكبر تكاملاً وطبقات خارجية أقل تكاملاً، وكانت أوروبا هذه ستعتمد في أنها على تحالف مستمر مع أميركا، فينتج عن ذلك، عندئذ، أن ذلك القطاع الاكثر تعرضاً على الصعيد الجغرافي منها، أي أوروبا الوسطى، لن يستثنى حتماً من الاشتراك في الحس الامني الذي تتمتع أو تشعر به سائر أوروبا من خلال التحالف عبر الأطلسي. وفي هذه النقطة تتفق أميركا وألمانيا. وبالنسبة إليهما، نجد أن الحافز للتوسع هو سياسي، وتاريخي وبناء. وهو لا ينبع من العداء لروسيا، ولا من الخوف من هذه الأخيرة، ولا حتى من الرغبة في عزل هذه الدولة.

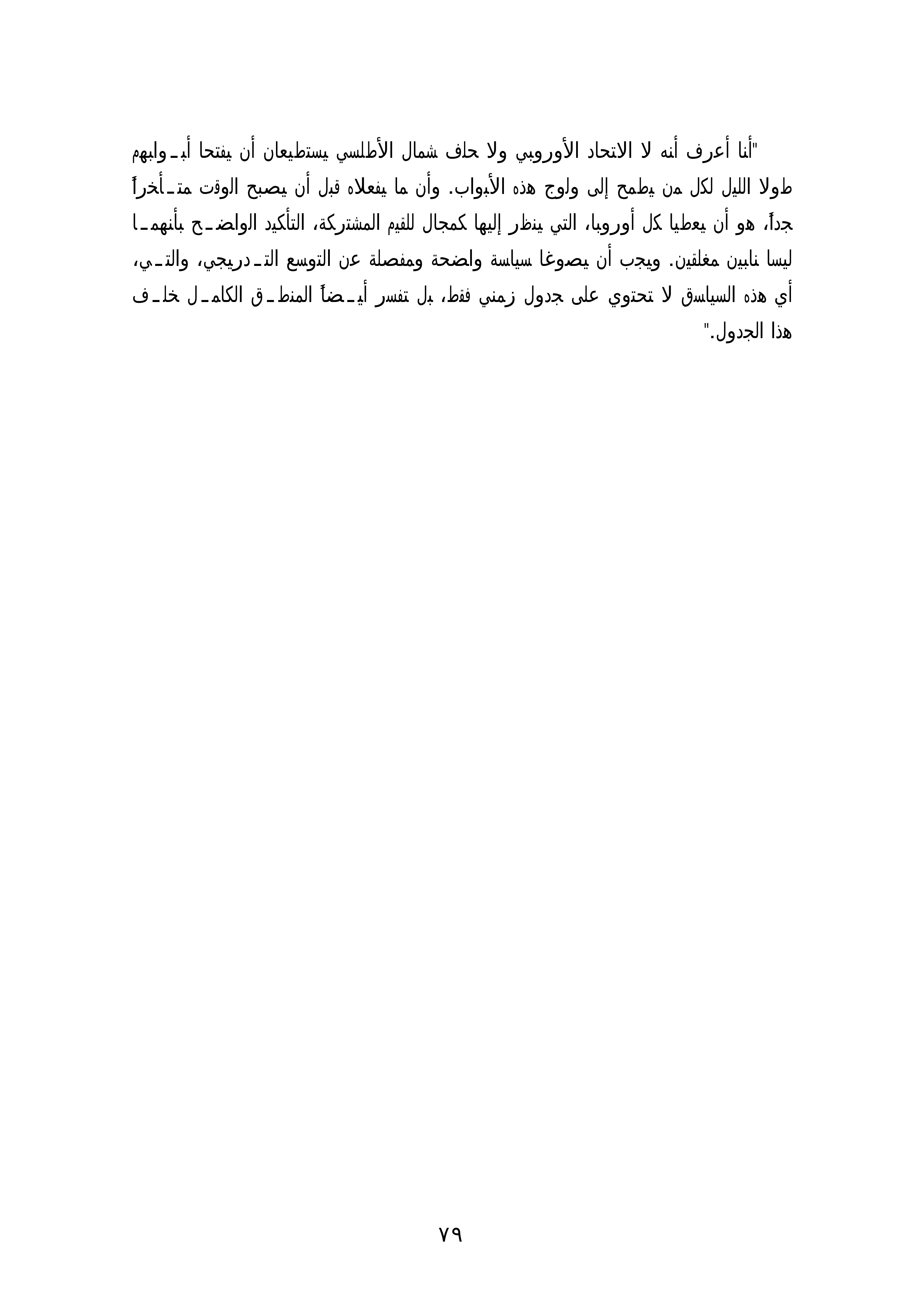
ومن هنا، فلاً بد أن تعمل أميركا، وبشكل وثيق جداً، مع ألمانيا في تطوير توسع أوروبا شرقاً. وسيكون التعاون الأميركي الألماني والقيادة المشتركة القضية بهذه القضية ضروريين. وسيتم التوسع إذا شجعت الولايات المتحدة وألمانيا معاً الحلفاء الآخرين في حلف الاطلسي على الموافقة على هذه الخطوة، ثم العمل إما على التفاوض الفعال على بعض التسويات مع روسيا

إذا كانت هذه الأخيرة راغبة في ذلك (انظر الفصل الرابع)، أو علـى التـصرف علـى نحـو مضمون، ومن خلال الاقتناع الصحيح بأن مهمة بناء أوروبا لا يمكن إخضاعها لاعتراضـات موسكو. وسوف تدعو الحاج بشكل خاص إلى الحصول على الموافقة اللازمة بالإجمـاع لكـل أعضاء حلف الأطلسي، ولكن أحداً من هؤلاء الأعضاء لن يكون قادراً على الرفض إذا ضغطت أميركا وألمانيا معاً عليه.

وأخيراً نجد في الرهان في هذا الجهد الدور الطويل الأمد لأميركا في أوروبا. فثمة أوروبا جديدة لا تزال تتشكل، وإذا كان على أوروبا الجديدة هذه أن تبقى، من الناحية الجغرافية، جزءاً من المجال" الأورو ـ أطلسي"نفلا بد ان يكون توسع الناتو ضرورياً. وفي الواقع، فإن الـسياسة الأميركية الشاملة لأوراسيا ككل لن تكون ممكنة اذا كان الجهد الهادف إلى توسيع الناتو، والذي كان قد أطلق من قبل أميركا، سيتوقف ويتعثر. وسوف يؤدي هذا الفشل إلى نزع الثقة بالقيـادة الأميركية، وكذلك، فسوف يشتت مفهوم اوروبا المتوسعة، وسيؤدي أيضا إلـى خفـض الحالـة المعنوية لسكان أوروبا الوسطى، وقد يستطيع إعادة تفعيل الطموحات الجيوبوليتيـة الروسـية، النائمة او المحتضرة حالياً في شان أوروبا الوسطى. وبالنسبة إلى الغرب، فسوف يكـون ذلـك جرحاً ذاتياً وسيدمر حتى الموت الآفاق المستقبلية لعمود أوروبي حقيقي فـي أي بنـاء أمنـي أوراسي فعلي، أما بالنسبة إلى أميركا، فلن يكون الأمر مجرد هزيمة إقليمية فحسب، بل سيكون أيضاً هزيمة عالمية.

إن الخط السفلي أو الحد الادني الموجه للتوسع التدريجي لأوروبا يجب أن يتمثل بالاقتراح القائل إنه لاحق قوة خارجية من النظام الراهن عبر الأطلسي بأن تعترض على اشتراك أي دولة أوروبية مؤهلة في النظام الأوروبي، وبالتالي في لنظام الأمني عبر الأطلسي أيـضا، وإنـه لا يجوز استبعاد أي دولة أوروبية مؤهلة بشكل بديهي من العضوية الفعلية فـي أي مـن لاتحـاد الأوربي أو حلف الأطلسي. وبشكل خاص فإن لدول البلطيق ذات الحد الأعلى من عدم المناعـة والمؤهلة على نحو متزايد كل الحق بأن تعرف أنها تستطيع أن تصبح أيضا، في نهاية المطاف، أعضاء كاملة العضوية في كلا هذين التنظيمين. وأنه في الوقت ذاته، لا يمكن تهديـد سـيادتها دون التأثير في مصالح أوروبا المتوسعة وشريكها الأميركي.

ومن حيث الجوهر، يجب على الغرب، ولا سيما أميركا وحلفائها الأوروبيين الغربيين، أن يقدموا جواباً عن السؤال الذي طرحه، بمهارة، فاكلاف هافل (رئيس جمهورية التشيك) في أخن بتاريخ ١٥ ايار من العام ١٩٩٦:



"أنا أعرف أنه لا الاتحاد الأوروبي ولا حلف شمال الأطلسي يستطيعان أن يفتحا أبوابهم طولا الليل لكل من يطمح إلى ولوج هذه الأبواب. وأن ما يفعلاه قبل أن يصبح الوقت متأخراً جداً، هو أن يعطيا كل أوروبا، التي ينظر إليها كمجال للقيم المشتركة، التأكيد الواضح بأنهما ليسا بابين مغلقين. ويجب أن يصوغا سياسة واضحة ومفصلة عن التوسع التدريجي، والتي، أي هذه السياسق لا تحتوي على جدول زمني فقط، بل تفسر أيضاً المنطق الكامل خلف هذا الجدول."

الجدول الزمني التاريخي لأوروبا

بالرغم من أن الحدود الشرقية الفعلية لأوروبا في هذه المرحلة لا يمكن تحديدها على نحـو ثابت أو تثبيتها نهائياً، فإن أوروبا، وبالمعنى الأوسع للكلمة، هي حضارة مشتركة جـاءت مـن التقاليد المسيحية المشتركة. وإن التعريف الغرب الأضيق بعداً لأوروبا كان قد اقتـرن برومـا وميراثها التاريخي. ولكن التقاليد المـسيحية لأوروبـا كانـت قـد شـملت أيـضاً البيزنطيـة والأرثوذكسية الروسية التي انبثقت من هذه الأخيرة. وهكذا، فعلى الصعيد الثقافي نجد أن أوروبا هي أكثر من أوروبا البطرسية (نسبة إلى بطرس الرسول.)، وهذا الأخيرة هي بـدورها اكبـر بكثير من أوروبا الغربية، حتى بالرغم من أن هذه الأخيرة اغتصبت في السنوات الأخيرة هوية "أوروبا". وأن مجرد لمحة إلى الخريطة تؤكد لنا أن أوروبا الراهنة ليـست أوروبـا الكاملـة. والأسوأ من ذلك، فهذه أوروبا التي يمكن لمنطقة عدم الأمن فيها والواقعة بين أوروبا وروسيا أن تمارس تأثيراً امتصاصياً (يتم فيه الشد والدفع) فـي الاثنـين، مـسبباً، وعلـى نحـو حتمـي التوتر والتنافس.

إن أوروبا شارلمان (المقتصرة على أوروبا الغربية)، هي التي كانت ملموسة فـي أثنـاء الحرب الباردة، ولكن أوروبا هذه أصبحت الآن شاذة. ولهذا السبب فبالإضافة إلى كون أوروبـا الموحدة الجديدة حضارة بحد ذاتها،يجب اعتبارها أيضاً طريقة فـي الحيـاة، أو مـستوى فـي المعيشة، أو نظاماً يضم إجراءات ديمقراطية مشتركة، وليس محملاً بعبء النزاعـات الاثنيـة والإقليمية. وأن أوروبا هذه في أبعادها المنظمة رسمياً هي حالياً ذات قدرة أقل بكثير من قدرتها الفعلية. وإن العديد من دول أوروبا الوسطى المستقرة سياسياً والأكثر تقدماً، علماً أنهـا تـشكل كلها جزءاً من التقاليد البطرسية الغربية، ولاسيما جمهورية التشيك، وبولونيا، وهنغاريا، وربمـا سلوفينيا أيضاً، هو مؤهل ومتشوق للانضمام إلى العضوية فـي "أوروبـا" وعلاقتهـا الأمنيـة عبر الأطلسي.

وفي الظروف الراهنة، فإن توسيع الناتو ليشمل بولونيا وجمهورية التشيك، وهنغاريا، ربما في العام ١٩٩٩، يبدو محتملاً. وبعد هذه الخطوة الأولية، والهامة، يحتمل أن يكون أي توسـع لاحق للحاف اما متوافقاً أو متزامناً مع توسع الاتحاد الأوروبي أو يأتي بعـده،. فهـذا الأخيـر ينطوي على عملية أكثر تعقيداً، سواء في عدد المراحل المؤهلة أو في تلبية متطلبات العضوية. وهكذا، فحتى أول عمليات دخول إلى الاتحاد الأوروبي من أوروبا الوسطى ليست محتملة قبـل العام ٢٠٠٢ أو ربما في وقت لاحق وبرغم ذلك، فبعد أن ينضم أول ثلاثة أعضاء جـدد مـن

الناتو إلى الاتحاد الاوروبي، فإن كلا التنظيمين أي الاتحاد الأوروبي والناتو، سوف يـضطران إلى معالجة مسألة توسيع العضوية إلى جمهوريات البلطيق، وسلوفينيا، ورومانيـا، وبلغاريـا، وسلوفاكيا، وربما إلى أوكرانيا، أيضاً، في نهاية المطاف .

تجدر الإشارة إلى إمكانية العضوية الفعلية أصبحت تمارس تأثيراً فـي شـؤون وسـلوك الأعضاء العتيدين. وهكذا فإن المعرفة عن عدم رغبة الاتحاد الاوروبي والناتو بأن يحملا عبء نزاعات إضافية متعلقة إما بحقوق الأقليات أو بادعاءات إقليمية بين الأعـضاء (المثـال عـن الوقوف تركيا ضد اليونان هو اكثر من كاف) كانت قد أعطـت فعـلاً سـلوفاكيا، وهنغاريـاً، ورومانيا، الحافز اللازم لكي تتوصل إلى تسويات تلي المتطلبات القياسية التي وضعها مجلـس أوروبا. والأمر ذاته صحيح عن المبدأ العام القائل بأن الـدول الديمقراطيـة وحـدها مؤهلـة للعضوية. وإن للرغبة في عدم البقاء خارجاً تأثيراً مهماً في الدول الديمقراطية الجديدة. وفي أي حال، يجب أن يؤخذ مبدأ كون الوحدة السياسية والأمن لأوروبا غي قابلين للتجزئة على أنه أمر بديهي. وفي الحقيقة، يصعب عملياً أن نفكر في أوروبا الموحد فعلاً دون مراعاة ترتيب أمنـي من الآن فصاعداً إلى الدول التي هي في وضع البدء في إجراء مفاوضات الدخول مع الاتحـاد الاوروبي، وتكون مدعوة لذلك، بوصفها ستخضع فعلاً لحماية الناتو المفترضة.

عضوية الاتحاد الأوروبي: تقديم طب للدخول

تقدم الدولة الأوروبية المعنية طلباً من اجل العـضوية فـي مجلـس الاتحـاد الأوروبـي (المجلس)

يطلب المجلس إلى اللجنة أن تقدم رأيها عن الطلب

اللجنة تقدم رأيها عن الطلب إلى المجلس

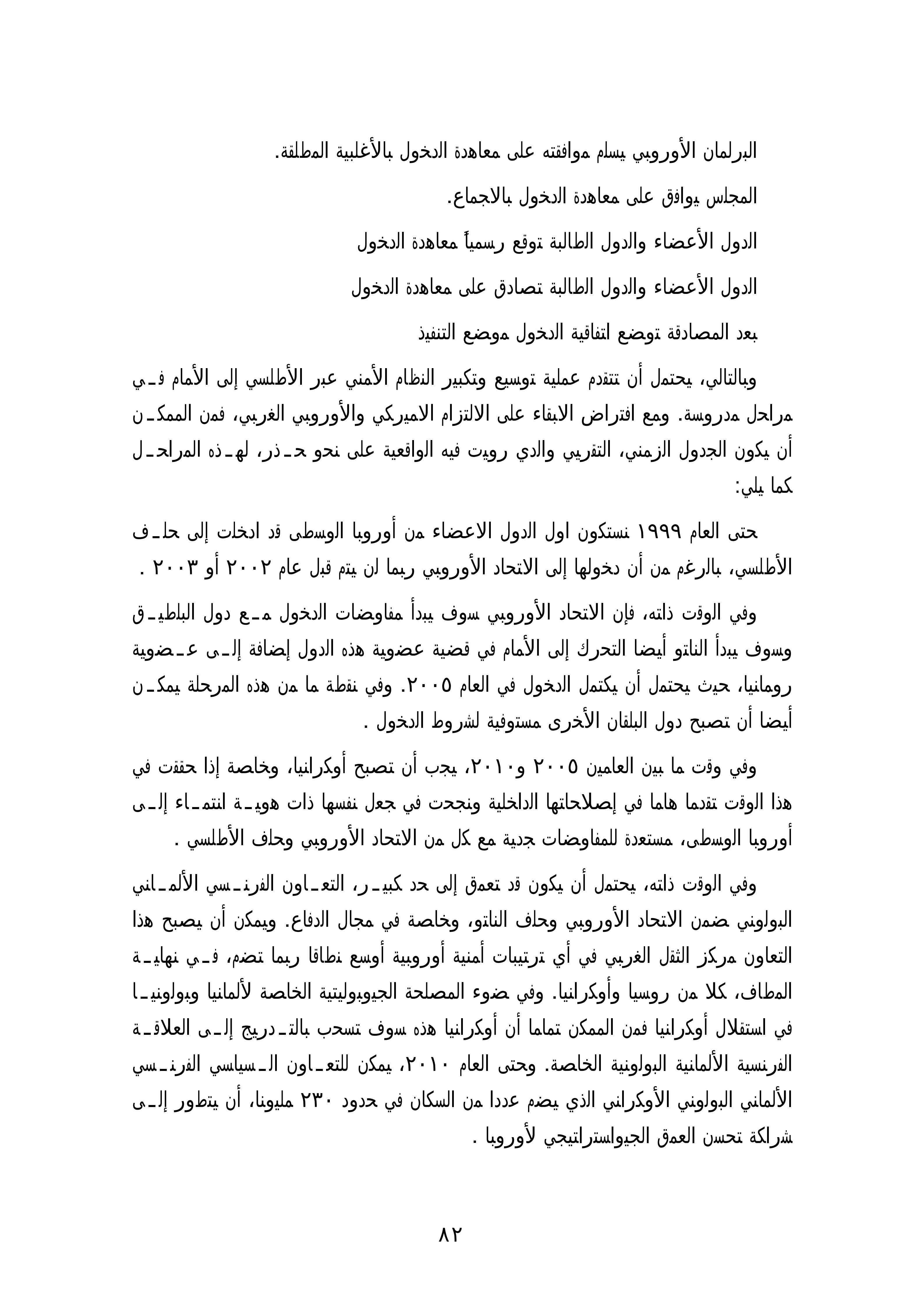
المجلس يقرر بالإجماع بدء المفاوضات من اجل الدخول

اللجنة تقترح، والمجلس يتبنى بالإجماع، الأوضاع التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار من قبل الاتحاد، في ما يتعلق بمقدمي الطلبات، في مفاوضات الدخول.

يقوم الاتحاد ممثلاً برئيس المجلس، بالتفاوض مع الدولة مقدمة الطلب.

تتم كتابة الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الاتحاد والدولة المعنية في مسودة معاهدة عـن الدخول.

تقدم معاهدة الدخول إلى المجلس والبرلمان الأوروبي



البرلمان الأوروبي يسلم موافقته على معاهدة الدخول بالأغلبية المطلقة.

المجلس يوافق على معاهدة الدخول بالاجماع.

الدول الأعضاء والدول الطالبة توقع رسمياً معاهدة الدخول

الدول الأعضاء والدول الطالبة تصادق على معاهدة الدخول

بعد المصادقة توضع اتفاقية الدخول موضع التنفيذ

وبالتالي، يحتمل أن تتقدم عملية توسيع وتكبير النظام الأمني عبر الأطلسي إلى الأمام في مراحل مدروسة. ومع افتراض الابقاء على الالتزام الاميركي والأوروبي الغربي، فمن الممكن أن يكون الجدول الزمني، التقريبي والدي رويت فيه الواقعية على نحو حذر، لهذه المراحل كما يلي:

حتى العام ١٩٩٩ نستكون اول الدول الاعضاء من أوروبا الوسطى قد ادخلت إلى حلف الأطلسي، بالرغم من أن دخولها إلى الاتحاد الأوروبي ربما لن يتم قبل عام ٢٠٠٢ أو ٢٠٠٣ .

وفي الوقت ذاته، فإن الاتحاد الأوروبي سوف يبدأ مفاوضات الدخول مع دول البلطيق وسوف يبدأ الناتو أيضا التحرك إلى الأمام في قضية عضوية هذه الدول إضافة إلى عضوية رومانيا، حيث يحتمل أن يكتمل الدخول في العام ٢٠٠٥. وفي نقطة ما من هذه المرحلة يمكن أيضا أن تصبح دول البلقان الأخرى مستوفية لشروط الدخول .

وفي وقت ما بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٠، يجب أن تصبح أوكرانيا، وخاصة إذا حققت في هذا الوقت تقدما هاما في إصلاحاتها الداخلية ونجحت في جعل نفسها ذات هوية انتماء إلى أوروبا الوسطى، مستعدة للمفاوضات جدية مع كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي .

وفي الوقت ذاته، يحتمل أن يكون قد تعمق إلى حد كبير، التعاون الفرنسي الألماني البولوني ضمن الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وخاصة في مجال الدفاع. ويمكن أن يصبح هذا التعاون مركز الثقل الغربي في أي ترتيبات أمنية أوروبية أوسع نطاقا ربما تضم، في نهاية المطاف، كلا من روسيا وأوكرانيا. وفي ضوء المصلحة الجيوبوليتية الخاصة لألمانيا وبولونيا في استقلال أوكرانيا فمن الممكن تماما أن أوكرانيا هذه سوف تسحب بالتدريج إلى العلاقة الفرنسية الألمانية البولونية الخاصة. وحتى العام ٢٠١٠، يمكن للتعاون السياسي الفرنسي الألماني البولوني الأوكراني الذي يضم عددا من السكان في حدود ٢٣٠ مليونا، أن يتطور إلى شراكة تحسن العمق الجيواستراتيجي لأوروبا .

ثمة أهمية كبيرة تبدو إذا كان السيناريو المذكور أعلاه سيظهر إلى الوجود بشكل معتدل أو في سياق اشتداد التوترات مع روسيا. ويجب أن تتم طمأنة روسيا باستمرار عن كـون أبـواب أوروبا مفتوحة، شأنها شأن الأبواب المؤدية إلى اشتراكها الفعلي بنظـام أمنـي موسـع عبـر الأطلسي وربما، في نقطة ما (زمن ما) من المستقبل، بالنظام الأمني عبر الأوراسي. ولاعطـاء المصداقية إلى هذا الضمانات يجب أن يرفع مستوى الارتباطات التعاونية المختلفة، على نحـو مدروس جدا، بين روسيا وأوروبا، وذلك في جميع المجالات. (سوف تنـاقش علاقـة روسـيا بأوروبا، ودور أوكرانيا في هذا المجال ، على نحو أكثر تفصيلا في الفصل الرابع).

إذا نجحت أوروبا في التوحيد والتوسيع، وإذا أخذت روسيا، في الوقت ذاته، على عاتقهـا، بتضامن ديمقراطي ناجح وتحديث اجتماعي، فإنها، أي روسيا، تستطيع هي الأخرى، أن تصبح، في وقت ما مستوفية لشروط إقامة علاقة أكثر عضوية بأوروبا. وهـذا، بـدوره، يمكـن مـن الاندماج الفعلي بين النظام الأمني عبر الأطلسي والنظام الأوراسي عبر القاري. ومهما يكن من أمر، فإن مسألة العضوية الرسمية لروسيا، من حيث كونها حقيقة عملية، لن تظهر على المسرح إلا بعد وقت ربما يطول إلى حد ما، وهذا يعتبر، اذا تحقق، سببا آخر لعدم إغلاق الأبواب، على نحو يتسم بالحماقة، أمامها .

ولكنني ننهي الكلام هنا نقول إنه مع ذهاب أوروبا "يالطا" (التي حدد مصيرها فـي مـؤتمر يالطا السابق)، إلى غير رجعة، فمن الضروري ألا تكون ثمة عودة إلى أوروبا "فرساي". وأن نهاية تقسيم أوروبا يجب ألا تسرع العودة إلى أوروبا الدول ـ الأمم (الدول القومية) المتنازعة، بل يجب أن تكون نقطة الانطلاق لتشكيل أوروبا أكبر وذات تكامل متزايـد، ومعـززة بحلـف الأطلسي الموسع والتي جعلت أكثر أمنا تعلاقة أمنية بناءة مع روسيا. ومن هنا، فـإن الهـدف الجيواستراتيجي الرئيس لأميركا في أوروبا يمكن أن يلخص ببساطة تامة: فيقال لعنه عنه أنـه متمثل في التعزيز، عبر شراكة حقيقة فعلا عبر الأطلسي، لرأس الجسر الأميركي فـي القـارة الأوراسية. بحيث يمكن لأوروبا الموسعة أن تصبح نقطة انطلاق قابلـة للحيـاة لنقـل النظـام الديمقراطي والتعاوني الدولي إلى أوراسيا .

الفصل الرابع

الثقب الأسود

كان انهيار أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، في نهاية العام ١٩٩١، قد خلـق "ثقبـا أسود" في مركز أوراسيا. وحدث ذلك كما لو أن "قلب" الجغرافيا السياسية أنتـزع فجـأة مـن خريطة العالم.

وبالنسبة إلى أميركا، فإن هذا الوضع الجغرافي السياسي الجديد والمحير خلق تحديا حرجا. وفهم عموما، أن المهمة الفورية يجب أن تكون متمثلة في الإقلال من احتمال حـدوث فوضـى سياسية أو العودة إلى نظام ديكتاتوري معاد في دولة منهارة لا تزال تملك ترسانة نووية قويـة. ولكن المهمة الطويلة الأمد تبقى معمولا بها وهي: كيف نشجع على التحول الديمقراطي لروسيا وعلى استعادتها لوضع اقتصادي معافي مع تجنب إعادة ظهور إمبراطورية أوراسية تستطيع أن تعيق الهدف الجيواستراتيجي الأميركي المتمثل في تشكيل نظام أوروبي أطلـسي أكبـر يمكـن لروسيا أن تربط به على نحو مستقر ومأمون .

الوضع الجيوبوليتي (الجغرافي السياسي) الجديد لروسيا

كان انهيار الاتحاد السوفييتي هو المرحلة النهائية في التشظي المستمر للكتلـة الـشيوعية الصينية السوفييتية الواسعة التي ضاهت خلال فترة قـصيرة، وحتـى تجـاوزت فـي بعـض المجالات، حجم مملكة جنكيز خان. ولكن هذه الكتلة الأوراسية عبر القارية الأكثر حداثة لم تدم إلا لوقت قصير، حيث ظهرت الردة الأولى من قبل يوغسلافيا تيتو وظهر التمرد الأول من قبل الصين الماوية، مما اعتبر من المؤشرات المبكرة الدالة على نقطـة ضـعف أو عـدم مناعـة المعسكر الشيوعي إزاء الطموحات القومية التي أثبتت أنه أقوى مـن الـروابط الايديولوجيـة. استمرت الكتلة الصينية السوفييتية نحو عشر سنوات، واستمر الاتحاد السوفيتي نحو سبعين سنة.

ومهما يكن من أمر، فقد كان الأمر الأهـم علـى الـصعيد الجيوبـوليتي هـو انحـلال الإمبراطورية الروسية العظمى التي حكمتها موسكو بعد أن عمرت قرونا. وقد تسرع تفتت هذه الإمبراطورية بسبب الفشل الاجتماعي الاقتصادي والسياسي العام للنظام السوفييتي، بالرغم من أن الكثير من مساوئه كان قد أخفى حتى النهاية تقريبا بوساطة السرية الشاملة والانعزال الذاتي. وبالتالي، فقد ذهل العالم بالسرعة الظاهرية للتدمير الذاتي للاتحاد السوفييتي. فخلال أسـبوعين قصيرين في شهر كانون الأول من العام ١٩٩١ أعلن أولا وبجرأة عن حل الاتحاد الـسوفييتي

من قبل رؤساء الجمهوريات الروسية، والأوكرانية، والبيلاروسية، تم استبدال رسميا بكيان أكثر غموضا دعى رابطة الدول المستقلة التي كل الجمهوريات الـسوفييتية مـا عـدا جمهوريـات البلطيق؛ ثم استقال الرئيس السوفييتي مكروها وأنزل العلم السوفييتي للمرة الأخيرة، عن بـرج الكرملين، وأخيرا، ظهر الاتحاد الروسي، الذي هو حاليا دولة قومية روسية تضم ١٥٠ مليـون نسمة، بوصفة الخلفية الفعلي للاتحاد السوفييتي السابق، بينما أكدت الجمهوريات الأخرى، التـي تضم ١٥٠ مليون نسمة أيضا، وبدرجات مختلفة، سيادتها المستقلة .

أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى فوضي جيوبوليتية بارزة فخلال أسبوعين فقط، اكتـشف فجأة الشعب الروسي، الذي كان عموما، أقل إحساسا من العالم الخارجي بالخطر الـذي شـكله اقتراب تفتت الاتحاد السوفييتي، أنه لم يعد سيد الإمبراطورية عبر القارية، وأن حـدود روسـيا تراجعت إلى ما كانت عليه في القوقاز في العقد الأول من القرن التاسـع عـشر، وفـي آسـيا الوسطى إلى ما كانت عليه في منتصف القرن التاسع عشر أيضا، إضافة إلـى الأمـر الأكثـر مأساوية وألما، وهو تراجع هذه الحدود في الغرب إلى ما كانت عليه في العام ١٦٠٠ تقريبا، أي بعد حكم ايفان الرهيب مباشرة. وعموما، فإن فقدان القوقاز أعاد إحياء المخاوف الاسـتراتيجية من النفوذ التركي المستبعد لنشاطه؛ وولد فقدان آسيا الوسطى إحساسا بالحرمان مـن مـصادر الطاقة والمصادر المعدنية الكبيرة جدا في هذه المنطقة إضافة إلى القلق إزاء التحدي الإسـلامي المحتمل؛ وكذلك فإن استقلال أوكرانيا تحدى جوهر الزعم الروسي القائل بأنها، أي روسيا، هي الحاملة الشرعية للهوية السلافية المشتركة الممنوحة إليها بقدسية خاصة. إن المساحة التي كانت تمثلها الإمبراطورية القيصرية خلال قرون من الزمن، والتي احتلها الاتحاد الـسوفييتي الـذي تحكمه روسيا، لثلاثة أرباع القرن أصبحت الآن مشغولة من قبل اثنتي عشرة دولـة، علمـا أن معظم هذه الدول (ما عدا روسيا) ليست مهيأة إلا بصعوبة للسيادة الحقيقية، وهي تتـراوح فـي الحجم بين دولة أوكرانيا الكبيرة نسبيا التي يبلغ عدد سكانها ٥٢ مليون نسمة ودولة أرمينيا التي يبلغ عدد سكانها ٣٠٥ مليون نسمة فقط. وبدا أن قابليتها للحياة غير مؤكدة، بينما كانت رغبـة موسكو في الاستيعاب الدائم للواقع الجديد أمر لا يمكن التنبؤ به. وكانت الصدمة التاريخية التي عانى منها الروس قد ضخمت بالحقيقة المتمثلة بأن نحو ٢٠ مليون شخص ممن يتكلمون اللغـة الروسية أصبحوا الآن مواطنين في دول أجنبية محكومة سياسيا من قبل نخـب (جمـع نخبـة) حاكمة ذات اتجاهات قومية متنامية ومصممة على تأكيد هوياتها بعد عقود من محاولات إضفاء الطابع الروسي عليها بدرجة أكبر أو أقل من القسر .

خلق انهيار الإمبراطورية الروسية فراغاً في القوة في قلب أوراسيا.فلم يكن ثمـة ضـعف وفوضى فقط في الدول المستقلة حديثاً،بل إن الاضطراب في روسيا ذاتها خلق أزمـة شـاملة، وخاصة إذا علما أن هذا الاضطراب ترافق بمحاولـة متزامنـة لحـل النمـوذج الاجتمـاعي الاقتصادي السوفييتي. وساءت الأساة القومية إلى حد أكبر بسبب التورط العسكري لروسيا في طاجكستان مدفوعة بمخاوف من استلام المسلمين لهذه الدولة المستقلة حديثا. ثم ازداد الوضـع سوءاً بسبب التدخل الروسي المأساوي، والوحشي، والمكلف جداً على الـصعيدين الاقتـصادي والسياسي، وفي تشيشينيا. وكان الأمر الأكثر ايلاماً هو تراجع الموقف أو الهيبة الدولية لروسيا إلى حد كبير، فبعد أن كانت إحدى القوتين العظميين في العالم، أصبحت الآن في نظر الكثيرين في موقع لا يزيد كثيراً عن قوة إقليمية في العالم الثالث بالرغم من امتلاكها لترسانة نووية هامة ولكنها تتقادم على نحو متزايد.

تضخم الفراغ الجيوبوليتي بسبب ازدياد أبعاد الأزمة الاجتمـاعي فـي روسـيا. فـالحكم الشيوعي الذي استمر ثلاثة أرباع القرن كان قد سبب أذى بيولوجيـاً غيـر مـسبوق للـشعب الروسي. فقد تم قتل أو موت نسبة كبيرة جداً من الأفراد الموهوبين والـشجعان فـي الغـولاغ (معسكرات العمل الجماعي)، وذلك بأعداد تعد بالماليين. وبالإضافة إلى ذلك، فخلال هذا القرن، عانت هذه البلاد أيضاً من الخراب الذي ألحقته بها الحرب العالمية الأولى، ومـن القتلـى فـي حرب اهلية طويلة الأمد، ومن وحشية الحرب العالمية الثانية وما رافقها من حرمانـات. وقـد فرض النظام الشيوعي معتقدات عقائدية خانقة، بينما عزلت البلاد عن سائر دول العالم، وكانت سياستها الاقتصادية منفصلة كلياً عن اهتماماتها الايكولوجية، وبالتالي فإن البيئـة مـن ناحيـة، وصحة الناس من ناحية ثانية، عانتا الكثير بسبب ذلك. فوفقاً للإحصاءات الروسـية الرسـمية، كانت نسبة المولودين الجدد الذين يتمتعون بصحة جيدة في أعوام التسعينيات في حدود ٤٠ في المئة فقط، بينما عاني نحو ٢٠ في المئة من التلاميذ الروس في الصفوف الابتدائية من نوع مـا من التأخر العقلي. ونقص متوسط العمر لدى الذكور إلى ٥٧٠٣ سنة، كما أن عدد الوفيات زاد على عدد الولادات. وهكذا، فإن الشروط الاجتماعية في روسيا كانت، في الحقيقة، مماثلة علـى نحو نموذجي، لما هي عليه في دولة متوسطة التصنيف من العالم الثالث.

لا يمكن للمرء أن يبالغ في وصف حالات الرعب والبلايا التي عانى منها الشعب الروسي في هذا القرن، فمن الصعب تقريباً أن نجد عائلة روسية واحدة أتيحت لها الفرصـة لأن تعـيش حياة حضارية عادية. ولنأخذ في الاعتبار التأثيرات الاجتماعية لتسلسل الأحداث التالية:

. الحرب الروسية اليابانية في العام ١٩٠٥، التي انتهت إلى هزيمة مذلة لروسيا.

. الثورة"البروليتارية" الأولى في العام ١٩٠٥، التي أشعلت نيران عنـف حـضري (فـي المدن) واسع النطاق.

. الحرب العالمية الأولى في الاعوام ١٩١٤ -١٩١٧، مـع ملايـين القتلـى والجرحـى والاضطراب الاقتصادي الشامل.

. الحرب الأهلية في الأعوام ١٩١٨-١٩٢١، التي استهلكت ثانية عدة ملاين مـن البـشر ودمرت الأرض بما فيها.

. الحرب الروسية البولونية عامي ١٩١٩-١٩٢٠، التي انتهت بهزيمة روسيا.

. بدء معسكرات العمل الجماعي في بداية أعوام العشرينيات، بما في ذلك إهـلاك القـسم الاعظم من النخبة التي وجدت قبل الثوة وخروجها على نطاق واسع من روسيا دون عودة.

. ممارسات العمل في التصنيع والمزارع الجماعية في بداية ومنتصف اعوام الثلاثينيـات التي أدت مجاعات شاملة وإلى موت الملايين في أوكرانيا وكازخستان.

. أعمال التطهير والرعب الكبرى في منتصف ونهاية اعوام الثلاثينيات، مع حجر الماليين في معسكرات العمل وإعدام حتى مليون شخص وموت حتى عدة ملايين من سوء المعاملة.

. الحرب العالمية الثانية في الأعوام ١٩٤١-١٩٤٥ ،التي ادت إلى قتل وجـرح عـشرات الماليين من العسكريين والمدنيين والى دمار اقتصادي واسع.

. إعادة فرض الرعب الستاليني في نهاية اعوام الأربعينيات، ومـرة ثانيـة شـمل ذلـك الاعتقالات على نطاق واسع والإعدامات المتكررة.

. سياق التسلح الذي استمر ٤٠ سنة مع الولايات المتحدة، وذلك من أعوام الأربعينيات إلى أعوام الثمانينيات، وما ترك من تأثيرات اجتماعية مفقرة.

. الحرب المضعفة أو حرب الإنهاك في أفغانستان من العام ١٩٧٨حتى العام ١٩٨٩؛

. التحطم الفجائي للاتحاد السوفييتي، وما تبعه من اضطرابات مدنية، وأزمـة اقتـصادية مؤلمة، وحرب دموية ومذلة ضد تشيشينيا.

لم يكن الأزمة في الشروط الداخلية لروسيا وفقدانها لهيبتها الدولية مهما فقد السببان اللـذان أديا إلى الإحساس بالقلق والضيق، ولا سيما لدى النخبة السياسية الروسـية، بـل إن الوضـع الجيوبوليتي لروسيا كان قد تاثر سلبيا أيضاً. ففي غرب البلاد وبنتيجة تفتت الاتحاد الـسوفيتي،

تغيرت حدود روسيا على نحو مؤلم جداً، وتقلص مجال نفوذها الجيوبوليتي علـى نحـو حـاد. وكانت دول البلطيق تخضع للسيطرة الروسية منذ بداية القرن الثامن عشر، كما أن فقدان مرفاي ريغا وتالين جعل وصول روسيا إلى بحر البلطيق محدوداً بدرجة أكبر وخاضعاً للتجمد الشتوي. وبالرغم من أن موسكو حاولت أن تبقي على وضع مسيطر سياسياً في جمهوريـة بيلاروسـيا المستقلة حديثاً من الناحية الرسمية، والتي أضفي عليها الطابع الروسي بدرجة عالية، فلم يكـن مؤكداً أن الفئة القومية (الراغبة في البقاء مع الاتحاد الروسي) لا تملك فعلاً اليد العليات في هذه الدولة أيضاً. وفي مما وراء حدود الاتحاد السوفييتي السابق، فإن انهيار حلف وارسو كان يعني أن دول أوروبا الوسطى التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفييتي، ولا سيما بولونيا، أصبحت تنجذب بسرعة نحو حلف الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي.

كان الأمر الأكثر ازعاجاً هو فقدان أوكرانيا. فظهور دولة أوكرانية مستقلة لم يكن تحـدياً فقط لكل الروس بحيث يجعلهم يعيدون التفكير في طبيعة هويتهم السياسية والاتنية، ولكنه مثـل أيضاً انتكاسة جيوبوليتية للدولة الروسية. وإن رفض الاعتراف بأكثر من ثلاثمئـة سـنة مـن التاريخ الإمبريالي الروسي كان يعني خسارة اقتصاد زراعي وصناعي غني جداً و٥٢ مليـون إنسان ارتبطوا بعلاقة وثيقة بشكل كاف اتنياً ودينياً بالروس ليجعلوا من روسيا دولة امبراطورية كبيرة وموثقة فعلاً. وهكذا، فإن استقلال أوكرانيا حرم روسيا أيضاً من وضعها المسيطر علـى البحر الأسود حيث كانت أوديسا باباً حيوياً لروسيا تتاجر من خلاله مع حوض البحر المتوسـط والعالم الذي يقع وراءة.

وكذلك، فقد كانت خسارة أوكرانيا بالغة الأهمية جيوبوليتياً، لأنها جعلت خيـارات روسـيا الجيواستراتيجية محدودة. وحتى بدون دول البلطيق وبولونيا، فإن روسيا كانت ستظل تسعى، لو أبقت سيطرتها على أوكرانيا، إلى أن تكون قائدة لامبراطورية أوراسية حاسمة، تستطيع روسيا فيها أن تحكم غير السلافيين في جنوب، وجنوب شرق الاتحاد السوفييتي السابق. ولكن، فبـدون أوكرانيا وسكانها السلافيين البالغ عددهم ٥٢ مليوناً، فإن أي محاولة من قبل موسكو لإعادة بناء الإمبراطورية الأوراسية يحتمل أن تجعل روسيا متورطة وحدها في نزاعات طويلة الأمد مـع غير السلافيين الذين أُوقظت فيهم النزعات القومية والدينية، والحرب مع تشيشينيا ربما تكـون، ببساطة، اول الأمثلة على ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإذا أخذنا في الاعتبـار تراجـع معـدلات الولادة فيروسيا، ومعدلات الولادة المتزايدة بشكل حاد بين سكان آسيا الوسطى، نجد أن أي كيان أوراسي جديد يعتمد على القوة أو الدولة الروسية وحدها، وبدون أوكرانيا، سوف يصبح حتماً ذا طابع أوروبي أقل وذا طابع آسيوي اكثر مع كل سنة تمر.

لم يكن فقدان أوكرانيا بالغ الأهمية على الصعيد الجيوبوليتي فحسب، بل كان أيضاً حـافزاً للآخرين عل التشبه به وعلى الصعيد الجيوبوليتي أيضاً. وهكذا، فـإن الأعمـال الأوكرانيـة، كإعلان أوكرانيا عن استقلالها في كانون الأول ١٩٩١، وإصرارها في المفاوضات الحرجة في بيلا فيجا على أنه يجب استبدال الاتحاد السوفييتي برابطة دول مستقلة أقل أرتباطاً مما كان عليه الامر سابقاً، والفرض المفاجئ،بما يشبه الانقلاب العسكري، لممارسة القيادة الأوكرانيـة علـى وحدات الجيش السوفييتي المتوضعة على الأراضي الأوكرانية، مما منع رابطة الدول المـستقلة من أن تصبح مجرد اسم جديد لاتحاد سوفييتي أكثر كونفدرالية. وقد أدهـش تقريـر المـصير السياسي لأوكرانيا، موسكو وأصبح مثالاً يحتذى به في الجمهوريات السوفييتية الأخرى، بالرغم من أن إتباع هذا الاتجاه كان في بداية يتسم بخوف أكبر مما حدث في ما بعد.

تكرر فقدان روسيا لموقعها المسيطر في بحر البلطيق وفي البحر الأسود، ولم يكـن ذلـك بسبب استقلال أوكرانيا فحسب، بل لأن دول القوقاز التي استقلت هي الأخرى أيضاً (جورجيـا، وأرمينيا، وأذربيجان) حسنت الفرص لتركيا كي تعيد ممارسة نفوذها، الذي فقدته في يوم ما في الماضي، على هذه المنطقة. وقبل العام ١٩٩١، كان البحر الأسود يشكل نقطة الانطلاق لنقـل القوات البحرية الروسية إلى البحر المتوسط. أما في منتصف أعوام التسعينات فقد ترك لروسيا شريط ساحلي صغير على البحر الأسود واستمر النقاش دون حل مع أوكرانيا في شان حقـوق التوضع في القرم لبقايا أسطول البحر الأسود السوفييتي، بينما روقبت، في الوقت ذاته وبإثـارة واضحة، مناورات الناتو وأوكرانيا المشتركة البحرية والتي تم فيها أيضاً الإنزال على الشوطئ، إضافة إلى تنامي الدول التركي في منطقة البحر الأسود. وقد تطرق الشك أيضاً لـدى روسـيا إزاء تقديم تركيا لمساعدة فعالة إلى المقاومة التشيشانية.

وفي مكان ابعد باتجاه الجنوب الشرقي، أدى الجيشان (الثوران) الجيوبوليتي إلى تغيير هام مماثل في الموقف في حوض بحر قزوين وفي آسيا الوسطى عمومـا. فقبـل انهيـار الاتحـاد السوفييتي كان بحر قزوين، فعليا، بحيرة روسية ، مع وجود قطاع جنوبي صغير ضمن محـيط أو حدود إيران. ولكن، فمع ظهور أذربيجان المستقلة، ذات الاتجاه القومي القوي، والتي عـزز موقفها بتدفق أصحاب رؤوس الأموال الغربيين المتشوقين إلى توظيف أمـوالهم فـي الـنفط، وظهور كازاخستان وتوركمنستان المستقلتين أيضا، أصبحت روسيا واحدا فقـط مـن خمـسة مطالبين بثروات حوض قزوين. ولم يعد بإمكانها بأن تفترض بثقة أنها تستطيع التصرف بهـذه الموارد لصالحها .

على ظهور دول آسيا الوسطى المستقلة أن الحدود الجنوبية الشرقية لروسـيا أرجعـت أو دفعت إلى الخلف باتجاه الشمال في بعض الأماكن لمسافة تزيد على ألف ميـل (١٦٠٠ كيلـو متر). وأصبحت الدول الجديدة تسيطر على مخزونات معدنية ومخزونات طاقة كانت دائمـا ولا تزال تجتذب المصالح الأجنبية. وهكذا، فقد أصبح أمرا محتما تقريبا إن الأمر لم يعـد يقتـصر على النخب (جمع نخبه) الحاكمة فقط ، بل ويشمل شعوب هذه الدول، فـي أن تـصبح، هـي وشعوبها، ذوي مشاعر قومية أقوى، وربما ذوي نظرة إسلامية متزايـدة الـشدة أيـضا. ففـي كازاخستان، التي هي دولة واسعة تضم موارد طبيعية كبيرة جدا، ويسكن فيها نحو ٢٠ مليـون إنسان نصفهم تقريبا من الكازاخستانيين والنصف الآخـر مـن الـسلافيين، يحتمـل أن تـشتد الاحتكاكات اللغوية والقومية . وإن أوزبكستان، بسكانها الأكثر تجانسا علـى الـصعيد الاثنـي والبالغ عددهم ٢٥ مليون وبقادتها الذين يشددون على الأمجاد التاريخية لبلادهم، أصبحت حازمة على نحو متزايد في تأكيد الموقع بعد الكولونيالي (الاستعماري) الجديـد لهـذه المنطقـة. أمـا توركمنستان المحمية جغرافيا بكازاخستان من أي تماس مباشر بروسيا، فقـد طـورت ايجابيـا روابط جديدة بإيران بغية الإقلال من اعتمادها السابق على منظومة الاتصالات الروسـية مـن أجل الوصول إلى الأسواق العالمية.

كانت ولا تزال دول آسيا الوسطى، وفي ظل دعمها من الخارج من قبل تركيـا وإيـران، والباكستان، والمملكة العربية السعودية، غير ميالة إلى المساومة على سيادتها السياسية الجديـدة حتى ولو كان ذلك مقابل تكاملها الاقتصادي المفيد مع روسيا، حسبما لا يزال يأمل الكثير مـن الروس في أن تفعل هذه الدول ذلك

١ ـ فقدان السيطرة الإيديولوجية والتوضع الإمبريالي .

٢ ـ فقدان الممتلكات الأرضية .

٣ ـ فقدان السيطرة الإيديولوجية.

وعلى الأقل، لا يمكن تجنب بعض التوتر والعداء في علاقات هذه الدول بروسـيا، بينمـا توحي السوابق مع تشيشينيا وطاجكستان أنه لا يمكن الاستبعاد كليا لأن يحدث شيء ما أسـوأ. وبالنسبة إلى الروس، فإن مجال النزاع المحتمل مع الدول الإسلامية على امتداد كـل المجنبـة الجنوبية لروسيا (التي تضم اذا أضفنا اليها تركيا، وإيران، والباكستان أكثر مـن ٣٠٠ مليـون إنسان) يجب أن تكون مصدر اهتمام جدي .

وأخيرا، ففي الوقت الذي انحلت فيه الإمبراطورية الروسية، كانت روسـيا تواجـه أيـضا وضعا جيوبوليتيا جديدا منذرا بالسوء في الشرق الأقصى، حتى بالرغم من أنه لـم تحـدث أي تغيرات اقليمية (أرضية) أو سياسية. فلعدة قرون كانت الصين أضعف وأكثر من روسـيا، وإن على الأقل في المجالات السياسية ـ العسكرية. ولا يستطيع أي روسي مهـتم بمـستقبل بـلاده ومحتار ازاء التغيرات الدرامية في هذا العقد، أن يتجاهل الحقيقة المتمثلة بأن الصين هـي فـي الطريق الى أن تصبح دولة أكثر تقدما، وأكثر دينامية، وأكثر نجاحا مـن روسـيا. وأن القـوة الاقتصادية للصين، مضافة الى الطاقة الدينامية لمليار ومئتي مليون إنـسان، تعكـس أو تقلـب المعادلة التاريخية بين الدولتين، مع الأخذ في الاعتبار، أن المساحات الفارغة في سيبيريا تغري تقريبا باستعمارها (احتلالها) من قبل الصين. كان لا بد لهذا الواقع المضطرب الجديد أن يـؤثر في الإحساس الروسي بالأمن في المنطقة الواقعة في الشرق الأقصى، وبالمصالح الروسية فـي آسيا الوسطى أيضا. وقبل زمن طويل كان يمكن لهذا التطور أن يلقـي ظـلا علـى الأهميـة الجيوبوليتية لفقدان روسيا لأوكرانيا. وقد عبر فلاديمير لوكين، أول سفير لروسيا عـين، بعـد العهد الشيوعي، في الولايات المتحدة، وترأس مؤخرا لجنة الشؤون الخارجية في الـدوما، عـن المضامين والتأثيرات الاستراتيجية لهذا الفقدان بقوله .

"في الماضي، رأت روسيا نفسها تسير أمام آسيا بسرعة أكبر بكثير... ولا نجد أنفسنا الآن بين "أوروبا العصرية "وآسيا المتخلفة"، بل نشغل، فعـلا، مكانـا متوسـطا غريبـا مـا بـين "الأوروبيتين[١]".

وباختصار، فإن روسيا، التي كانت حتى وقت قريب صانعة إمبراطورية إقليمية عظمـى، وقائدة لكتلة إيديولوجية من دول تدور في فلكها وتمتد إلى قلب أوروبا ذاته، وفي نقطة ما إلـى بحر الصين الجنوبي، أصبحت الآن دولة قومية مضطربة، دون ممرات جغرافية سـهلة إلـى العالم الخارجي، وربما غير منيعة إزاء النزاعات الموهنة مع جيرانها في المجنبـات الغربيـة والجنوبية والشرقية. وإن مناطقها الشمالية غير المسكونة والتي يصعب الوصول إليها، والمجمدة على نحو دائم تقريبا، هي وحدها التي تبدو آمنة من الناحية الجيوبوليتية.

---

[١] جاء ذلك في مقال، مأزقنا الأمني في مجلة السياسة الخارجية العدد ٨٨، خريف ١٩٩٢: الصفحة ٦٠ .

وهكذا، لم يكن ممكنا تجنب فترة الفوضى التاريخية في روسيا مـا بعـد الإمبراطوريـة. فالانهيار المروع للاتحاد السوفييتي، ولا سيما التفتت المذهل وغير المتوقع عموما للإمبراطورية الروسية العظمى خلق في روسيا حجما كبيرا من التفتيش عن الذات ونقاشا واسع النطـاق فـي شأن ما يجب أن يكون عليه تحديد الذات التاريخي الراهن لروسيا، وجدلا شديدا عاما وخاصـا في شأن أسئلة لا تثار عادة في معظم الدول الكبرى، والتي هي من نوع: ما هي روسيا؟ وأيـن هي روسيا؟ وماذا تعني روسيا بالنسبة إلى الإنسان الروسي؟.

ليست هذه الأسئلة مجرد أسئلة نظرية: فأي جواب يحتوي مضموناً جيولوجياً هاماً. فالسؤال: هل روسيا دولة قومية؟ يعتمد بشكل واضح على الاثنية الروسية، أو هل روسيا بالتعريف شيء ما أكثر من ذلك (على غرار قولنا إن بريطانيا هي اكثر من إنكلترا) وبالتالي معدة لأن تكون دولة إمبراطورية؟ وما هي- تاريخياً، واستراتيجياً، واثنياً – الحدود الصحيحة لروسيا؟ وهل يجب أن ينظر إلى أوكرانيا المستقلة بوصفها ضلالاً أو انحرافاً مؤقتاً عندما تُقيم بمثل هذه التعابـير التاريخية، والاستراتيجية، والاثنية؟ (يميل الكثير من الروس إلى الإحساس بهذه الطريقة.) ولكي يكون الإنسان يجب عليه أن يكون روسياً، اثنياً (على الصعيد الاثني)، أو يستطيع أن يكون روسياً، سياسياً (على الصعيد السياسي) ولكن ليس اثنياً (أي أن يكون مواطناً روسياً، أو ما يعادل المواطن البريطاني، ولكن ليس "الإنكليزي"! وعلى سبيل المثال، فإن يلستين وبعض الروس أكدوا جدلاً (مع نتائج مأساوية) أن التشيشانيين يستطيعون، وفي الواقع يجب عليهم، أن يعتبروا روساً.

كان أحد القوميين الروس، وهو من القلائل الذين رؤوا أن النهاية تقترب، قد صرخ قـائلاً في نوع من اليأس، وذلك قبل سنة من موت الاتحاد السوفييتي:

"اذا حدثت فعلاً الكارثة المخيفة، التي لايمكن التفكير فيها من قبل الشعب الروسي، وتمزقت الدولة إلى أشلاء، وانتهى الشعب، الذي سرق، وخُدع بتاريخه الذي يعود إلى ألف سنة، عل نحو مفاجىء، وأخذ "أخوته" الجدد ما يخصهم من ممتلكات واختفوا في "مراكب إنقاذهم القومية، وأبحروا بعيداً عن الباخرة الأساسية- حسناً، فماذا نفعل نحن، وليس لدينا مكان نذهب إليه... إن ألمواطنية الروسية التي تجسد " الفكرة الروسية"، سياسياً، واقتصادياً، وروحياً ، سوف تبنى مع جديد. وسوف تجمع كل ما يمثل الأفضل من المملكة التي عمرها ألف سنة ومن التاريخ

السوفيتي خلال سنواته السبعين التي مرت في لحظة[1]. ولكن كيف؟ إن صعوبة تحديد جواب يكون مقبولاً للشعب الروسي، ويكون واقعياً أيضاً، تعقدت بالأزمة التاريخية للدولة الروسية ذاتها. وخلال تاريخها كله تقريباً فإن هذه الدولة كانت دائماً أداة توسع إقليمي وتطور اقتصادي. وكانت أيضاً دولة لم تعمد باختيارها إلى أن تكون مجرد أداة قومية، بالمعنى التقليدي الأوروبي الغربي، بل حددت لنفسها أن تكون منفذة لمهمة فوق قومية خاصة، في ضوء "الفكرة الروسية" المحددة على نحو مختلف في كل من الشروط الدينية، أو الجيوبوليتية، أو الإيديولوجية. أما الآن، وبشكل مفاجئ، فقد أصبحت هذه المهمة مرفوضة عندما تقلصت الدولة إقليميا إلى بعد إتني واحد كبير.

وفضلاً عن ذلك، فإن أزمة الدول الروسية في فترة ما بعد العهد الـسوفييتي (وخاصـة إذا تكلمنا عن "جوهرها")، تعقدت فعلاً بسبب الحقيقة القائلة إن روسيا لم تواجه فقط بالتحدي المتمثل بكونها حرمت فجأة من مهمتها الإمبريالية، ولكن، فلكي تغلق الثغرة المتوسـعة بـين تخلفهـا الاجتماعي وتقدم الأجزاء الأخرى من أوراسيا، فقد أصبحت الآن تتعرض بـضغط المحـدثين (القائمين بالتحديث) الداخليين (ومستشاريهم الغربيين) لكي تنسحب مـن دورهـا الاقتـصادي التقليدي بوصفها صاحبة الرأي، والمالكة والمتصرفة بالثروة الاجتماعية، ولم يدع ذلك إلى اقـل من تحديد ثوري على الصعيد السياسي للدورين الدولي والداخلي للدولة الروسية. وكـان ذلـك مدمراً بعمق للنماذج الأكثر استقراراً في الحياة الداخلية الروسية وبالتالي أسهم في خلق شـعور مسبب للخلاف والشقاق إزاء سوء التوجه الجيوبوليتي ضمن النخبة السياسية الروسية.

وفي هذا الوضع المحير، وكما يمكن أن يتوقع المرء، فإن السؤال: "إلى أين تسير روسيا وما هي روسيا؟ كان يحث على مجموعة مختلفة من الاجوبة. كان التوضع الأوراسي الواسع لروسيا قد جعل هذه النخبة تفكر منذ أمد طويل بالشروط الجيوبوليتية. وكان أول وزير خارجية لروسيا ما بعد العهد الامبراطوري والعهد الشيوعي، أندريه كوزيريف، قد أكد ثانية أسلوب التفكير المعمول به وذلك في إحدى محاولاته المبكرة التي أراد فيها أن يحدد كيف يجب على روسيا أن تتصرف أو تسلك ذاتياً على المسرح الدولي. وما كاد يمر شهر واحد على حل الاتحاد السوفييتي حتى قال: "في تخلينا عن الفكر العقائدي يجب أن نمهد للأخذ بالمذهب الذرائعي (العملي أو الواقعي)... وسرعان ما أصبحنا نفهم أن الجيوبوليتكا (علم السياسة الطبيعية أو دراسة تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية في سياسة الدولة الخارجية خاصة أو السياسة الحكومية المبنية على أساس هذا العلم – المترجم)... تحل مكان الايديولوجيا." وعموما، يمكن القول إن

[1] الكسندر بروخانوف في مقال"مأساة المركزية" في مجلة روسيا، كانون الثاني، ١٩٩٠ الصفحتان ٤-٥.

ثلاثة خيارات واسعة ومتداخلة جزئياً من المنظور الجيواستراتيجي، وكل منها متعلق فعلاً بانشغال روسيا بموقفها في مواجهة أميركا، كما أن كلاً منها أيضاً يحتوي على بعض الحالات الداخلية المعنية، كانت قد ظهرت كرد فعل على انهيار الاتحاد السوفييتي. ويمكن تصنيف هذه المدارس الفكرية المتعددة كما يلي.

١ ـ أفضلية "الشراكة الاستراتيجية الناضجة" مع أميركا، التي كانت فعـلاً، بالنـسبة إلـى بعض أنصارها شرطاً مبدئياً للسيادة المشتركة العالمية.

٢ ـ التشديد على "العالم الخارجي القريب" بوصفة محط اهتمام مركزي لروسيا، مع بعض التأييد لشكل ما من التكامل الاقتصادي الذي تحكمه روسيا، ولكن مع آخرين ممن يتوقعون أيضاً استعادة فعلية لإجراء ما من إجراءات السيطرة الإمبراطورية وبالتالي خلق قوة تكون أكثر قدرة على التوازن مع أميركا وأوروبا .

٣ ـ تحالف مضاد يضم نوعا ما من الائتلاف الاوراسي المضاد لأميركا والمعد للإقلال من التفوق الأميركي في أوراسيا.

وبالرغم من أن الخيار الأول مما تقدم كان مسيطراً في البداية بين الفريق الحاكم الجديـد للرئيس يلتسين، فإن الخيار الثاني لم يلبث أن برز في المسرح السياسي بعد فترة قصيرة، وذلك لأسباب تعود جزئياً إلى كونه أفضلية حرجة من افضليات يلتسين الجيوبوليتية؛ اما الخيار الثالث فقد فرض نفسه إلى حد ما في وقت لاحق، أي حوالي منتصف أعوام التسعينيات، وذلـك كـرد فعل على الإحساس الذي انتشر آنذاك عن أن الجيواستراتيجيا الروسية في فترة ما بعـد العهـد الشيوعي كانت غير واضحة من ناحية وفاشلة من ناحية ثانية. وكما يحدث عادة، فقد أثبتت هذه الخيارات الثلاثة كلها كونها متسمة بالحماقة تاريخياً ومشتقة أو نابعة من وجهات نظر تكتنفهـا الأوهام فعلاً عن القوة الراهنة لروسيا، وعن قدرتها الدولية، ومصالحها الأجنبية. وفـي الفتـرة المباشرة التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي، فإن وضع يلتـسين الأولـي مثـل ذروة المفهـوم "الغربي" التقديم، وإن لم يكن ناجحاً قط، في الفكر السياسي الروسي، والذي يـرى: أن روسـيا تنتمي إلى الغرب، ويجب أن تكون جزءا من هذا الغرب، ويجب عليها أن تقلد بقدر ما تستطيع، الغرب في تطورها الداخلي. تمسك بهذه الفكرة. يلتسين نفسه ووزير خارجيته، علماً أن يلتـسين هذا كان صريحاً تماماً في إنكار الإرث الامبراطوري الروسي. وفي خطاب له في كييـف فـي ١٩ تشرين الثاني، ١٩٩٠، وبكلمات استطاع الأوكرانيون والتشيشانيون في ما بعد أن يحولوهـا ضده، أعلن يلتسين ببلاغة:

"لا تطمح روسيا إلى أن تصبح مركزاً لأي نوع من الامبراطوريات الجديـدة... وروسـيا تفهم اكثر من الآخرين ضرر هذا الدور، لانها كانت قد أدت هذا الدور لزمن طويل قبلاً. فمـاذا ربحت من ذلك؟ وهل أصبح الروس أكثر حرية بنتيجة ذلك؟ أم هل اصبحوا أكثر غنى؟ أم أكثر سعادة؟... وقد علمنا التاريخ أن الشعب الذي يحكـم الآخـرين لايـستطيع أن يكـون سـعيداً أو محظوظاً."

كان الموقف الودي الذي اختير بترو من قبل الغرب، ولا سيما من قبل الولايات المتحـدة، إزاء القيادة الروسية الجديدة مصدراً لتشجيع مجسدي الفكر الغربي أو مؤيدي الأسلوب الغربـي الذين برزوا، بعد العهد السوفييتي، في مؤسسة السياسة الخارجية الروسية. فقـد عملـت هـذه المؤسسة على تعزيز ميولها الاميركية وأغوت أعضاءها العاملين فيها شخصياً. فالقـادة الجـدد تعرضوا للإطراء ورفع الكلفة من قبل صانعي السياسة لدى القوة العظمى الوحيدة فـي العـالم علماً أنه كان من السهل أن ينخدع هؤلاء القادة وبالتالي يفكرون بانهم هم أنفـسهم قـادة لقـوة عظمى أيضاً. وعندما أطلق الأميركيون شعار "العلاقة الاستراتيجية الناضـجة" بـين واشـنطن وموسكو، فقد بدا للروس كما لو أن علاقة مشتركة ديمقراطية أميركية روسية جديـدة اكتـسبت قدسية ما لتحل مكان النزاع السابق.

وستكون هذه العلاقة المشتركة ذات أبعاد عالمية. وبالتالي، فإن روسيا لن تكـون الخليفـة الشرعية للاتحاد السوفييتي السابق فحسب،بل ستكون أيضا الشريك الفعلي في التسوية العالميـة المعتمدة على مساواة حقيقية. وبما أن القادة الروس لم يتعبوا قط من تأكيد ذلك، فإنه كان يعنـي أنه لايجب أن يعترف سائر العالم بأن روسيا مساوية لأميركا فحسب، بل أنه لن يتم التعامل مع أو الحل لأي مشكلة عالمية دون اشتراك روسيا و/أو بإذن منها. وبالرغم من أن ذلك لم يعلـن عنه بصراحة، فإن الأمر الواضح في هذا الوهم كان يتمثل أيضاً في الفكرة القائلـة إن أوروبـا الوسطى يجب أن تبقى بشكل ما، أو يمكنها حتى أن تختار بأن تبقى منطقة جـوار أو تقـارب سياسي خاص لروسيا. وكذلك فإن حل حلف وارسو والكوميكون لن يتبعه انجـذاب أعـضائها السابقين سواء إلى حلف الأطلسي أو حتى إلى الاتحاد الأوروبي.

إن المساعدة الغربية، في الوقت ذاته، سوف تمكن الحكومة الروسية من القيام بإصـلاحات داخلية تؤمن إخراج الدولة من الضائقة الاقتصادية وتسمح لها بتعزيز المؤسسات الديمقراطيـة. وهكذا، فإن الانتعاش الاقتصادي لروسيا، ووضعها أو موقفها الخاص كشريك مساو لأميركـا، وجاذبيتها، سوف تشجع الدول المستقلة حديثاً في رابطة الدول المستقلة، مـع الملاحظـة بـأن روسيا الجديدة لا تهدد أو لا تشكل خطراً على هذه الدول التي تعي على نحو متزايـد، عندئـذ،

فوائد إقامة شكل ما من أشكال الاتحاد مع روسيا، على الدخول في تكامل اقتصادي أوثـق مـن السابق، وثم في تكامل سياسي معها الأمر الذي يعزز عندئذ نفوذها (أي نفوذ روسيا) وقوتها.

إن المشكلة المتعلقة بهذا الأسلوب هي أنها كانت خالية من الواقعية الدولية والداخلية. وبينما نجد أن مفهوم "الشراكة الاستراتيجية الناضجة" كان يتسم بالتملق، نجد أيضاً أنـه كـان يتـسم بالخداع. فأميركا لم تكن ميالة إلى مشاطرة روسيا في القوة العالمية، ولم تكن تستطيع أن تفعـل ذلك، حتى لو أنها أرادت أن تفعل. وروسيا الجديدة كانت، ببساطة ضعيفة جداً، ومدمرة إلى حد كبير بعد ثلاثة أرباع قرن من الحكم الشيوعي، ومتخلفة جداً اجتماعيا لدرجة لم تكن معها مؤهلة لأن تصبح شريكاً عالمياً حقيقياً. ومن منظور واشنطن، فإن ألمانيا، واليابان، والـصين، كانـت كلها لا تقل أهمية وتأثيراً عن روسيا. وفضلا عن ذلك، ففي بعض القـضايا الجيواسـتراتيجية المركزية ذات المصلحة القومية لأميركا، في أوروبا، والشرق الأوسط، والشرق الأقـصى، لـم تكن الطموحات الأميركية الروسية متماثلة، إن لم تكن حتى بعيدة جدا في المنحى والهدف. وما أن بدأت الاختلافات تطفو على السطح على نحو لا يمكن تجنبه، حتى بدأ عدم التناسب في القوة السياسية والنفوذ المالي، والابتكار التكنولوجي، والجاذبية الثقافية يجعل "الشراكة الاسـتراتيجية الناضجة" تبدو جوفاء، وقد دهش الكثير من الروس، وعلى نحو متزايد يوماً بعد يـوم، مـن أن هذه الشراكة كانت معدة عمداً لخداع روسيا. ربما كان من الممكن تجنب هذا الإحبـاط لـو أن أميركا عملت في وقت مبكر، في أثناء شهر العسل الأميركي الروسي، على الأخذ بمفهوم توسيع الناتو، وقدمت في الوقت ذاته إلى روسيا "صفقة لا يمكنها أن ترفـضها" وهـي، أي الـصفقة، تحديداً، علاقة تعاونية خاصة بين روسيا والناتو. ولو أخذت أميركا على نحو واضـح وحاسـم بفكرة توسيع الحلف، ومع اشتراط وجوب انضمام روسيا إليه، فربما كان يمكن تجنب إحـساس موسكو اللاحق بالاحباط إزاء "الشراكة الناضجة" وإزاء الضعف المتزايـد للوضـع الـسياسي لحاملي لواء الغرب في الكرملين .

إن لحظة فعل ذلك كانت في النصف الثاني من العام ١٩٩٣، أي مباشرة بعد موافقة يلتسين العامة والصريحة في آب على رغبة بولونيا في الانضمام إلى الحلف عبر الأطلسي، واعتبـار هذه الرغبة منسجمة مع "مصالح أو اهتمامات روسيا". وعوضاً عن ذلك، فإن إدارة كلينتـون ، التي كانت لا تزال آنذاك تأخذ بسياسة "روسيا أولاً "، ماطلت لمدة سنتين، غير الكرملين خلالها لهجته وأصبح معاديا على نحو متزايد للمؤشرات الظاهرة، وإن بـشكل متـردد، عـن النيـة الأميركية في توسع الناتو. وعندما قررت أميركا أخيراً في العام ١٩٩٦ أن تجعل توسع النـاتو هدفا مركزياً في سياستها الهادفة إلى تشكيل مجتمع أوروبي أطلسي أكبر وأكثـر أمنـا، كـان

الروس قد انغلقوا على أنفسهم وأظهروا معارضة صلبة. ولذا يمكن النظر إلى العام ١٩٩٣ بوصفة العام الذي فقدت فيه الفرصة التاريخية .

ولكن لا بد من الاعتراف أن الاهتمامات الروسية المتعلقة بتوسيع الناتو لم تكن كلها تفتقر إلى المشروعية كما لم تكن نابعة من حوافز سيئة النيات. فبعض الخصوم وخاصة بين العسكريين الروس، تناولوا الأمر بالعقلية التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة، ونظروا إلى توسع الناتو لا بوصفه جزءاً مكملاً لنموا أو توسع أوروبا، بل باعتباره اقترابا نحو روسيا من قبل حلف تقوده أميركا ولا يزال ذا طابع عدائي. واستمر بعض افراد نخبة السياسة الخارجية الروسية، علماً أن معظمهم كانوا بالفعل مسؤولين سوفييت سابقين في الأخذ بالنظرة الجيواستراتيجية القائمة منذ أمد طويل عن أنه لا يوجد مكان لأميركا في أوراسيا، وإن توسع الناتو كان مدفوعاً إلى حد كبير برغبة أميركا في زيادة مجال نفوذها. وكان بعض معارضتهم نابعاً أيضاً من الأمل بأن أوروبا الوسطى غير الملحقة (أو المنفصلة) ستعود يوما ما إلى مجال النفوذ الجيوبوليتي لموسكو بمجرد أن تسترد روسيا عافيتها .

ولكن الكثيرين من الديمقراطيين الروس خشوا أيضا من أن توسيع الناتو سوف يعني أن روسيا سوف تترك خارج أوروبا، وتنبذ سياسيا وتعتبر غير مستحقة لعضوية الاطار المؤسساتي للحضارة الأوروبية فانعدام الأمن الثقافي عقد المخاوف السياسية جاعلاً توسيع الناتو يبدو كما لو أنه تتويج أو دروة للسياسة الغربية القائمة منذ زمن طويل والمعدة لعزل روسيا، وتركها وحيدة في العالم وغيره منيعة إزاء مختلف أعدائها. وفضلاً عن ذلك، فإن الديمقراطيين الروس لم يستطيعوا فهم الأمور الأكثر عمقا سواء أكانت متعلقة بامتعاض سكان أوروبا الوسطى من تحكم موسكو الذي استمر أكثر من نصف قرن أو برغبتهم (رغبة هؤلاء الديمقراطيين الروس) في أن يكونوا جزءاً من منظومة أوروبية أطلسية أكبر .

وفي المقابل، فربما لم يكن ممكناً تجنب الإحباط أو الإضعاف لمؤيدي الغرب من الروس . ولسبب واحد، فإن النخبة الحاكمة الروسية الجديدة، المقسمة من الداخل، وغير القادرة سواء مع رئيسها أو مع وزير خارجيتها على تأمين قيادة جيواستراتيجية منسجمة، لم تستطع أن تحدد بوضوح ماذا تريد روسيا الجديدة من أوروبا، ولا استطاعت أيضاً أن تقيم واقعياً التقييدات أو التحديدات المفروضة على وضع روسيا الذي جرى إضافة. أما ديمقراطيو موسكو الذين خسروا المعركة سياسياً فلم يستطيعوا الوقوف في موقع من يعلن بجرأة أن روسيا الديمقراطية تعارض توسيع المجتمع الدولي الديمقراطي عبر الأطلسي، ناهيك بكونها ترغب في أن تنضم إلى هذا المجتمع أيضاً. وأن وهم الموقف العالمي الذي تشترك فيه روسيا وأميركا جعل من الصعب على النخبة السياسية في موسكو أن تتخلى عن فكرة الوضع الجيوبوليتي المتميز (يملك امتيازات)

لروسيا، وذلك ليس فقط في منطقة الاتحاد السوفييتي السابق ذاتها بل وفي منطقة دول أوروبـا الوسطى التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفييتي أيضاً .

وسرعان ما انتقلت كرة اللعب بهذه التطورات إلى أيدي القوميين، الذين بدؤوا منـذ العـام ١٩٩٤ يستعيدون أصواتهم ومعهم العسكريون الذين أصبحوا آنذاك في عدد المؤيدين المهمـين جداً ليلتسين في الداخل. ولكن أصواتهم العالية وردود فعلهم الخطرة أحيانـاً، علـى طموحـات سكان أوروبا الوسطى لم تعمل إلا على زيادة حدة تصميم الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفييتي السابق، وفي ظل وعيها وإدراكها العميقين لتحررها الذي أنجز مؤخراً مـن الحكـم الروسي، على أن تربح أو تهرع إلى سماء الناتو الآمنة .

اتسع الخلاف (الثغرة) بين واشنطن وموسكو أكثر فأكثر بسبب عدم رغبة الكـرملين فـي إدانة فتوحات ستالين. فالرأي العام الغربي، وخاصة في اسكندينافيا وفي الولايات المتحدة أيضاً، كان منزعجاً بشكل خاص بسبب غموض الموقف الروسي إزاء جمهوريات البلطيق. فبـالرغم من الاعتراف باستقلال هذه الدول وعدم الإصرار على عضويتها في رابطة الـدول المـستقلة، نجد أنه حتى القادة الروس الديمقراطيين لجؤوا مؤقتاً إلى التهديدات لكي يحصلوا على معاملـة تفضيلية للمجموعات الكبيرة من الاستعماريين الروس الذين كانوا قد استقروا باختيارهم في هذه البلدان في أثناء السنوات الستالينية. وأصبح الجو أكثر تلبداً بالغيوم بسبب عدم رغبة الكـرملين المشار إليها آنفاً في شحب الاتفاقية النازية السوفيتية السرية لعام ١٩٣٩ التي كانت قـد عبـدت الطريق إلى الضم القسري لهذه الجمهوريات إلى الاتحاد السوفييتي. وحتى بعد خمـس سـنوات من انهيار الاتحاد السوفييتي، أصر الناطق باسم الكرملين (في بيان رسمي بتـاريخ ١٠ أيلـول ١٩٩٦،) أن دول البلطيق "انضمت طوعاً في العام ١٩٤٠ إلى الاتحاد السوفييتي. كانت النخبـة الحاكمة الروسية في العهد ما بعد السوفييتي قد توقعت أيضاً، وبشكل واضح، أن الغرب سـوف يساعد في، أو على الأقل لن يعيق، استعادة الدور الروسي المركزي في الفترة ما بعـد العهـد السوفييتي. ولذا فقد أمتعضت هذه النحبة من رغبة الغرب في مساعدة الدول التي استقلت حديثاً بعد العهد السوفييتي على دعم وتعزيز وجودها السياسي المنفصل. وحتى عندما حذر المحللـون الروس الكبار للسياسة الخارجية الأميركية من أن "المواجهة مع الولايات المتحدة ... هي خيار يجب تجنبه "، فقد أكدوا، في الوقت ذاته، (ولم يكن ذلك كله غير صحيح) أن الولسايات المتحدة كانت تسعى إلى إعادة تنظيم العلاقات بين الدول في أوراسيا كلها ... حيث لم تكن توجد دولـة بارزة أو قيادية في القارة، بل وجدت عدة دول متوسطة ومستقرة نسبياً، وبعـض الـدول ذات

القوة المعتدلة... ولكنها أقل قوة بالضرورة من الولايات المتحدة من حيث امكاناتها المنفـردة أو حتى الجماعية "[١] .

وفي هذا المجال، فقد كان وضع أوكرانيا حرجا. فالميل الأميركي المتنامي، وخاصة فـي العام ١٩٩٤، إلى إعطاء أفضلية عالية للعلاقات الأميركية الأوكرانية ولمساعدة أوكرانيـا فـي المحافظة على حريتها القومية الجديدة كان قد نظر إليه من قبل الكثيرين في موسكو، وحتى من قبل "مؤيدي الغرب" بوصفه سياسة موجهة ضد المصلحة الروسية الحيوية التي تـستهدف فـي نهاية المطاف إعادة أوكرانيا إلى الحظيرة العامة. أما كون أوكرانيا ستندمج ثانية "في يوم ما مع روسيا، فهو أمر لا يزال موضع إيمان به بين الكثير من النخبة السياسية الروسية. وبنتيجة ذلك، فإن التساؤل الجيوبوليتي والتاريخي لروسيا عن الموقف المنفصل لأوكرانيا تصادم وجهاً لوجـه مع وجهة النظر الأميركيـة القائلـة إن روسـيا الإمبرياليـة لا تـستطيع أن تكـون روسـيا ديموقراطية.[٢] وبالإضافة إلى ذلك، فقد وجـدت أسـباب داخليـة صـرفة لكـون "الـشراكة الاستراتيجية" بين "الديمقراطية " أثبتت أنها مجرد أوهام. فروسيا كانت متخلفة جداً ومدمرة جداً من قبل الحكم الشيوعي لكي تكون أو تقبل بوصفها شريكاً ديموقراطياً قـابلاً للاسـتمرار مـع الولايات المتحدة. ولم يكن ممكناً التعتيم على هذه الحقيقة المركزية (الرئيسة) بالخطـب (جمـع خطبة) ذات الصوت العالي أو بالكلام المنمق عن الشراكة. وفضلاً عن ذلك، فإن روسيا ما بعد العهد السوفييتي لم تقطع علاقاتها إلا جزئيا بالماضي. فكل قادتها "الديمقراطيين" تقريباً، وحتـى لو كانوا غير حاملين للأوهام عن الماضي السوفييتي، لم يكونوا فعلاً من نتاج النظام السوفييتي فقط، بل كانوا أيضا أعضاء مهمين سابقين في النخبة الحاكمة لهذا النظام. ولم يكونوا منـشقين سابقين على غرار ما هو عليه الأمر في بولونيا أو في جمهورية التشيك فالمؤسـسات الرئيـسة للسلطة السوفييتية، وبالرغم من أنها أضعفت وخفضت معنوياتها، وأفـسدت، فإنهـا لا تـزال

---

[١] بوغاتوروف وف. كريمينيون (وكلاهما من العلماء الكبار في معهد الولايات المتحدة وكندا) في مقال بعنوان "الأميركيون أنفسهم سوف لن يتوقفوا أبدا "في "المجلة الروسية المستقلة بتاريخ ٢٨ حزيران ،١٩٩٦.

[٢] على سبيل المثال فحتى كبير مستشاري يلتسين، ديمتري ريوريكوف، ذكر عنه من قبل "أنتر فاكس "(٢٠ تشرين الثاني ،١٩٩٦)، أنه في المستقبل المنظور يمكن للأحداث في شرق أوكرانيا أن تواجه روسيا بمشكلة صعبة جدا. فالمظاهرات الشعبية الجماعية المعبرة عن السخط ... سوف تترافق بدعوات إلى روسيا، أو حتى بطلبات صريحة بأن تستلم المنطقة. وإن عدداً قليلا من الناس في موسكو سيكونون جاهزين لدعم مثل هذه الخطط. وهكذا، لم تهدأ الاهتمامات الغربية القلقة إزاء النيات الروسية بسبب المطالبات الروسية بالقرم وسيفاستيبول، أو إزاء تلك التصرفات الاستفزازية كالادخال المتعمد في نهاية العام ١٩٩٦ لمدينة سيفاستيبول في نشرة التنبؤات المسائية عن الطقس التي تبث من التلفزيون الروسي عن المدن الروسية .

موجودة. وأن الرمز عن هذه الحقيقة وعن التمسك بالماضي الشيوعي هو الـصرح التـاريخي لموسكو: أي الوجود الذين لا زال مستمرا لضريح لينين. والأمر أشبه أو هو على غرار كـون ألمانيا ما بعد النازية لا تزال محكومة من قبل "الهتاريين" النازيين من ذوي المستوى المتوسـط الذين لا يزالون يرددون ببلاغة شعارات ديمقراطية، مع بقاء ضريح هتلر قائماً في وسط برلين.

إن الضعف السياسي للنخبة الديمقراطية الجديدة تعقد بالحجم الكبيـر للأزمـة الاقتـصادية الروسية. فالحاجة إلى إصلاحات شاملة، ولدت توقعات مبالغ بها المساعدة الغربيـة، وخاصـة الأميركية. وبالرغم من أن هذه المساعدات، وخاصة من ألمانيا وأميركا وصلت بنـسب كبيـرة وبالتدريج، فحتى في أحسن الظروف لم تستطع أن تعمل علـى اسـتعادة العافيـة الاقتـصادية بسرعة. وبالتالي، فإن السخط الاجتماعي الناجم عن ذلك قدم شحنة إضافية إلى الجوقة المتنامية التي تضم نقاداً محبطين ممن ادعوا أن الشراكة مع الولايات المتحدة كانت خدعة مفيدة لأميركا ولكنها مدمرة لروسيا .

وباختصار، فلم توجد الشروط الذاتية أو الموضوعية لشراكة عالمية فعالة في السنوات التي جاءت مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. أما مؤيدو الغرب "الديمقراطيون فقد كانوا يريـدون أشياء كثيرة ولكنهم لم يستطيعوا أن يقدموا إلا القليل. فهم رغبوا في شراكة متعادلة، أو في إقامة سيادة مشتركة مع أميركا (جنباً إلى جنب)، وأن تكون لهم اليد العليا نسبيا ضمن رابطة الـدول المستقلة، وأرضا محرمة في أوروبا الوسطى. ومع ذلك، فإن ازدواجيتهم فـي شـأن التـاريخ السوفييتي وافتقارهم إلى الواقعية في ما يتعلق بالقوة العالمية، وعمق الأزمة الاقتصادية، وغياب الدعم الاجتماعي على نطاق واسع كان كله يعني أنهم لم يستطيعوا تأمين الاسـتقرار أو خلـق روسيا ديمقراطية فعلاً يؤمن وجودها تطبيق مفهوم الشراكة المتعادلة. وكان علـى روسـيا أن تخضع لعملية إصلاح سياسي طويلة الأمد، لا تقل من حيث طول المدة عن عمليـة الاسـتقرار الديمقراطي، وحتى إلى عملية أطول من التحديث الاجتماعي الاقتصادي، على أن تقـوم لاحقـاً بالانتقال من التفكير الإمبريالي أو الإمبراطوري إلى العقلانية القومية في ما يتعلـق بالحقـائق الجيوبوليتية الجديدة ليس فقط في أوروبا الوسطى بل وبـشكل خـاص ضـمن الإمبراطوريـة الروسية السابقة قبل أن تستطيع إقامة شراكة مع أميركا يمكنها أن تصبح خياراً جيوبوليتياً قابلاً للحياة (الاستمرار).

وفي ظل هذه الظروف، ليس مدهشاً أن أفضلية "الخارج القريب" أصـبحت موضـع نقـد رئيس بالنسبة إلى الخيار المؤيد للغرب، إضافة إلى كونها بديلاً بكراً للسياسة الخارجيـة. وقـد اعتمدت على الجدل القائل بأن مفهوم "الشراكة " تجاهل ما يجب أن يكـون ذا أهميـة قـصوى

لروسيا: أي علاقاتها مع الجمهوريات السوفييتية السابقة. وهكذا جاء "الخارج القريـب" ليكـون صياغة مختصرة للدفاع عن السياسة التي ستشدد بصورة رئيسة على الحاجة إلى إعادة بناء نوع ما من إطارات العمل القابلة للحياة، على أن تكون موسكو في مركز اتخاذ القرار، بالنسبة إلـى المجال (أو المساحة) الجيوبوليتية التي كان يشغلها الاتحاد السوفييتي. وحسب هذه المقدمة، فقـد وجد اتفاق واسع النطاق عن أن سياسة التركيز على الغرب، وخاصة على أميركا، كانت تقـدم القليل وتكلف الكثير جداً. وببساطة فقد جعلت من الأسهل على الغرب ان يستغل الفرص التـي أوجدها انهيار الاتحاد السوفييتي.

ومهما يكن من أمر فإن المدرسة الفكرية عن "الخارج القريب" كانت مظلة واسـعة أمكـن تجميع عدة مفاهيم جيوبوليتية مختلفة تحتها. فهي لم تضم فقط المنتفعين الاقتصاديين، والقدريين بمن فيهم "مؤيدو الغرب" الذين اعتقدوا أن رابطة الدول المستقلة تستطيع أن تتطور إلى نمـوذج مقاد من قبل موسكو ومماثل للاتحاد الأوروبي، بل ضمت أيضاً آخرين ممن رؤوا في التكامـل الاقتصادي واحداً من عدة أدوات لاستعادة النظام الامبراطوري الذي يستطيع ان يعمل إما تحت مظلة رابطة الدول المستقلة أو عبر ترتيبات خاصة (صيغت في العـام ١٩٩٦) بـين روسـيا وبيلاروسيا أو بين روسيا وبيلاروسيا، وكازاخستان، وكورغوستان، وشمل أيضاً الرومانـسيين المحبين للسلافية الذين دافعوا عن اتحاد سلافي يضم روسيا، وأوكرانيا، وبيلاروسـيا، وأخيـرا أنصار فكرة الأوراسية، الغريبة إلى حد ما، وبوصـفها تعريفـاً ملموسـاً للمهمـة التاريخيـة الدائمة لروسيا.

شملت أفضلية "الخارج القريب" في أضيق أشكالها، الاقتراح العقلاني جداً عن أنـه يجـب على روسيا أن تركز على العلاقات مع الدول المستقلة حديثا وخاصة لأن كل هذه الدول بقيـت مرتبطة بها من خلال حقائق السياسة الروسية التي تمت رعايتها على نحو متعمد بغية تطـوير اعتماد اقتصادي متبادل في ما بينها. وكان لذلك هدف أو معنى اقتـصادي وجيوبـوليتي معـاً. "فالمجال الاقتصادي المشترك" الذي تكلم عنه القادة الروس مراراً، كان حقيقة لا يمكن تجاهلهـا من قبل قادة الدول المستقلة حديثاً. فالتعاون وحتى التكامل إلـى حـد مـا، كانـا ضـرورتين اقتصاديتين. وهكذا فلم يكن أمراً عادياً فقط، بل مرغوبا فيه، أن تطور مؤسسات مـشتركة فـي رابطة الدول المستقلة بغية عكس (تغيير اتجاه) التمزق والتشظي الاقتصاديين اللذين نجما عـن الانقسام السياسي للاتحاد السوفييتي .

وبالنسبة إلى بعض الروس، فإن تطوير التكامل الاقتصادي، كان بالتالي، رد فعل مـسؤولاً سياسياً، وفعالاً وظيفياً، على ما كان قد حدث. وأن التشابه مع الاتحاد الأوروبي كان قـد ذكـر

غالباً على أنه أمر يتعلق بالوضع ما بعد السوفييتي. وعموما فإن استعادة الإمبراطورية كان قـد رفض بوضوح من قبل المدافعين الأكثر اعتدالاً عن التكامل الاقتصادي. وعلى سـبيل المثـال، فإن التقرير المؤثر عن الاستراتيجية المعدة لروسيا" والذي كان قد أصدر في شهر آب من العام ١٩٩٢ من قبل مجلس السياستين الخارجية والدفاعية، والذي هو مجموعـة مـن المـسؤولين الحكوميين والشخصيات البارزة، كان قد دافع على نحو حاد جداً عن التكامل المشرق في فتـرة ما بعد العهد الإمبراطوري "بوصفه برنامجاً صحيحاً"للمجال الاقتصادي المشترك" في فترة مـا بعد العهد السوفييتي .

ومهما يكن من أمر، فإن التشديد على "الخارج القريب" لم يكن مجرد عقيدة جيدة سياسياً أو تعاونا اقتصادياً إقليمياً. فمحتواه الجيوبوليتي كان ذا معان إمبراطورية او إمبريالية. وحتى تقرير عام ١٩٩٢ المعتدل نسبياً تكلم عن روسيا التي استعادت عافيتها والتي سوف تقيم فعلاً شـراكه استراتيجية مع الغرب، حيث سيكون لها دور"منظم الوضع في أوروبا الشرقية وآسيا الوسـطى، "والشرق الأقصى". وثمة مدافعون آخرون عن هذه الأفضلية كانوا أقل ارتباكاً أو خجـلاً فـي التكلم بوضوح عن "الدور الحصري" لروسيا في المجال ما بعد السوفييتي وفي اتهـام الغـرب بالانخراط في سياسة مضادة للروس من خلال تقديمه المساعدة إلى أوكرانيا والـدول الأخـرى المستقلة حديثاً .

إن المثال النموذجي، وإن لم يكن قصرياً هو الجدل الذي أثاره ي. امبرتـسيموف، رئـيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية والمدافع السابق عن أفضلية الشراكة، الذي أكد بـصراحة أن المجال السوفييتي السابق كان مجال نفوذ جيوبوليتي سوفييتي حصراً. وفـي كـانون الثـاني، ١٩٩٤، كرر هذا الكلام وزير الخارجية أندريه كوزيريف، الذي كان آنذاك مدافعاً نشيطاً عـن أفضلية الانحياز إلى الغرب،حيث أعلن أنه يجب على روسيا أن تحافظ على وجودها العـسكري في المناطق التي كانت ضمن مجال اهتمامها لقرون مضت". وفي الحقيقـة، كتبـت صـحيفة" الازفستيا" في ٨ نيسان ١٩٩٤، أن روسيا كانت قد نجحت في الإبقاء على ما لا يقل عـن ٢٨ قاعدة عسكرية في أراضي الدول المستقلة حديثاً، وأن الخط الذي رسم على الخريطـة ويـربط القوات العسكرية الروسية المنتشرة في كالينينغراد، ومولدوفا، والقرم وأرمينيا، وطاجاكـستان، وجزر الكوريل، سوف ينطبق تقريباً على الحدود الخارجية للاتحاد السوفييتي السابق.

وفي أيلول ١٩٩٥، أصدر الرئيس يلتسن وثيقة رسمية عن السياسة الروسية إزاء رابطـة الدول المستقلة حدد فيها الأهداف الروسية كما يلي:

"إن الهدف الرئيسي لسياسة روسيا إزاء رابطة الدول المستقلة هو خلق اتحاد دول متكامـل سياسياً واقتصادياً وقادر على المطالبة بمكانه الصحيح في المجتمع العالمي... وعلى دعم روسيا بوصفها القوة القائدة في تشكيل منظومة جديدة من العلاقات الاقتـصادية والـسياسية بـين دول الرابطة وعلى أرض المجال ما بعد السوفييتي."

١ ـ القواعد العسكرية الروسية في المجال السوفييتي السابق.

٢ ـ قواعد في حوافي الحدود السوفييتية.

يجب أن نلاحظ التشديد على البعد السياسي للجهد، وعلى الإشـارة إلـى الكيـان الوحيـد المطالب "بمكانه" في النظام العالمي، وكذلك على الدور الحاسم لروسيا ضمن الكيان الجديد. وقد أصرت موسكو،من خلال المحافظة على هذا التشديد، على أن تعزز أيضاً الـروابط الـسياسية والعسكرية بين روسيا ورابطة الدول المستقلة المنشأة حديثاً؛ وعلى أن تكون الحدود "الخارجية" لدول هذه الرابطة خاضعة لسيطرة مركزية (المقصود سيطرة موسكو)؛ وكذلك على أن تلعـب القوات الروسية دوراً حاسماً في أي أعمال تهدف إلى حفظ السلام ضمن الرابطة التي يجـب أن تتوضع مؤسساتها الرئيسة في موسكو (وليس في مينسك كما اتفق سـابقا فـي العـام ١٩٩١)، إضافة إلى أن الرئيس الروسي هو الذي يرأس اجتماعات القمة لرابطة الدول المستقلة.

ولم يكن ذلك كل شيء. فقد أعلن في وثيقة أيلول أيضاً أنه:

"يجب أن يضمن البث التلفزيوني والإذاعي الروسي في الخارج القريب، كما يجب أن يدعم توزيع الصحف الروسية في المنطقة ويجب أيضاً أن تدرب روسيا الكوادر الوطنية لدول رابطة الدول المستقلة .

ويجب أن يعار اهتمام خاص إلى استعادة وضع روسيا بوصفها المركز الثقافي الرئيس في المجال ما بعد السوفييتي، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تعليم وتثقيف جيل الشباب في دول رابطة الدول المستقلة بوحي من العلاقات الودية بروسيا".

وإذ عكس مجلس الدوما الروسي هذا المزاج، فقد ذهب في بداية العام ١٩٩٦ إلى أبعد من ذلك ليعلن أن حل الاتحاد السوفييتي لم يكن مشروعاً. وفضلاً عن ذلك، ففي ربيع نفـس العـام وقعت روسيا اتفاقيتين عن إقامة تكامل اقتصادي وسياسي أوثق بين روسيا والأعـضاء الأكثـر تكيفاً في رابطة الدول المستقلة. وهكذا وقعت إحداهما في جو احتفالي، وأمنت إقامة اتحاد بـين روسيا وبيلا روسيا ضمن مجتمع جمهوريات ذات سيادة"جديد عـرف بـالحروف المختـصرة (SSSR) علماً أن رمز الاتحاد السوفييتي السابق كان (SSSR) وكازاخستان وكورغوسـتان،

حيث تم الاتفاق على خلق"مجتمع دول متكاملة "طويل الأمد". وقد أشارت المبادرتان إلى عـدم الصبر إزاء التقدم البطيء في التكامل ضمن رابطة الدول المستقلة وإلى تصميم روسـيا علـى الاستمرار في تطويره.

إن تشديد الخارج القريب على تعزيز آليات العمل المركزية لرابطة الدول المستقلة، وذلـك بالجمع بين بعض عناصر الاعتماد على الحتمية الاقتصادية الموضوعية من ناحية وبين جرعة قوية من التصميم الإمبراطوري الذاتي من ناحية ثانية. ولكن أياً منهما لم يقدم جواباً يتسم بدرجة أكبر من الفلسفة والسياسة الطبيعية على السؤال الذي لا يزال يسبب الإزعاج وهو"ما هي روسيا وما هي مهمتها الحقيقية وحجمها (أبعادها) الصحيحة؟".

كان هذا هو الفراغ الذي حاولت عقيدة الأوراسية الجذابة على نحو متزايـد، وبتركيزهـا أيضاً على الخارج القريب، أن تملأه. وكانت نقطة الانطلاق لهذا التوجه، والتي عرفت بتعـابير ثقافية وحتى غامضة هي الفرضية القائلة إن روسيا ليست على الصعيدين الجيوبوليتي أو الثقافي أوروبية تماماً ولا آسيوية تماماً، وأنها، بالتالي، ذات هوية أوراسية متميزة. وهذه الهوية موروثة عن السيطرة المكانية الفريدة في نوعها لروسيا على الكتلة البرية الكبيـرة جـداً بـين أوروبـا الوسطى وشواطئ المحيط الهادي، وموروثة أيضاً عن الدولة الإمبراطورية التي أقامتها موسكو خلال أربعة قرون في اتجاه التوسع الشرقي. وكان هذا التوسع قد ضم إلى روسيا سـكاناً غيـر روس وغير أوروبيين مما خلق بذلك، شخصية أوراسية. ذات طابع سياسي وثقافي متميز .

إن الظاهرة الاوراسية بوصفها عقيدة، لم تنشأ في العهد بعد السوفييتي. ولكنها طفت إلـى السطح لأول مرة في القرن التاسع عشر، ولكنها أصبحت أكثر انتشاراً في القـرن العـشرين، وذلك بوصفها بديلاً واضحاً للشيوعية السوفييتية ورد فعل على الانحطاط المزعـوم للغـرب. وكان المهاجرون الروس نشيطين بشكل خاص في نشر العقيدة بوصفها بديلاً للمذهب السوفييتي، بعد أن تأكدوا من أن ضعف المشاعر القومية لدى غير الروس ضمن الاتحاد السوفييتي تطلـب أو احتاج إلى، عقيدة فوق قومية قوية، لئلاً يؤدي سقوط الشيوعية في نهاية المطاف إلى تفتـت الإمبراطورية الروسية الكبرى القديمة.

وفي نحو منتصف العشرينيات من هذا القرن جرى توضيح هذه الحالة على نحو مقنع مـن قبل الأمين،. س تروبتسكوي، أحد الأنصار البارزين للمذهب الاوراسي، حيث كتب قائلاً:

"كانت الشيوعية في الحقيقة أنموذجا مموهاً للمذهب الأوروبي في تدمير الأسس الروحيـة والوجدانية القومية في الحياة الروسية، حيث أنها نشرت هذا الإطار المادي المرجعي الذي كـان يحكم فعلاً كلاً من أوروبا وأميركا...

وأن مهمتنا هي خلق ثقافة جديدة كلياً، هي ثقافتنا الخاصة، والتـي لـن تـشبه الحـضارة الأوروبية عندما تتوقف روسيا عن أن تكون انعكاساً مشوهاً للحضارة الأوربية... وعندما تصبح مرة أخرى هي ذاتها" أي روسيا اوراسيا، التي هي الوريث الواعي، والحامل، لإرث جنكيزخان الكبير" [١] .

وجدت وجهة النظر هذه اتباعاً متشوقين في الوضع بعد السوفييتي المشوش. فمن ناحيـة، أدينت الشيوعية بوصفها خداعاً للأرثوذكسية (المعتقدات القومية) الروسية و"للفكـرة الروسـية" الصوفية الخاصة؛ ومن ناحية ثانية، رفض مؤيدو الغرب لأن هذا الغرب، وخاصة أميركا، كان ينظر إليه بوصفه فاسداً، معادياً للثقافة الروسية، ويميل إلى أن ينكر على روسـيا ادعاءهـا ذا الجذور التاريخية والجغرافية في السيطرة حصراً على الكتلة البرية الاوراسية.

كان المذهب الاوراسي قد أعطي تفسيرا أكاديمياً في كتابات ليف غوميليف التـي تقتـبس كثيراً، وهذا الرجل هو مؤرخ، وجغرافي، وعالم في علم الإنسان الوصفي، كما ان كتبه" روسيا القرون الوسطى والسهل الكبير" و "ثائر أوراسيا" و "جغرافيا الاثنية والقومية في الزمن القديم"، قدمت حجة قوية للاقتراح القائل إن اوراسيا هي الموقع الجغرافي الطبيعي "للاثنية والقوميـة". اللتين تميز بهما الشعب الروسي، وجاءتا بنتيجة التعايش التاريخي بين السكان الـروس وغيـر الروسي في السهول المفتوحة مما خلق كياناً اوراسيا روحياً وثقافياً فريداً في نوعه. وقد حـذر غوميليف من أن التكيف مع الغرب لن يعني شيئاً للشعب الروس أقـل مـن فقدانـه "الاثنيـة والقومية والروح".

وجدت وجهات النظر هذه تجاوباً معها، وإن بصورة أكثر بدائية، من قبل مجموعة متنوعة من السياسيين القوميين الروس. وعلى سبيل المثال، فالنائب السابق ليلتسين، الكسندر روتسكوي، أكد "أنه من الواضح من النظر إلى الوضع الجيوبوليتي للبلاد أن روسيا تمثل الجسر الوحيد بين آسيا وأوروبا. فأي شخص يسيطر على هذا المجال الجغرافي سوف يسيطر على العالم"[١] أمـا المتحدي الشيوعي ليلتسين، غينادي زوغانوف، وبالرغم من عقيدته الماركسية اللينينية، فقد تقبل

---

[١] ن، س تروبتسكوي ف "ارث جنكيزخان، في مجلة التيارات الصليبية" العدد ٩عام ١٩٩٠، الصفحة ٦٨.

[١] مقابلة مع مجلة "ليكسيريسو" (روما ـ ١٥ تموز ١٩٩٤).

التشدد الصوفي في المذهب الاوراسي على الدور الروحي والتبشيري الخاص للشعب الروسـي في المجالات (المساحات) الواسعة من اوراسيا مؤكداً أن روسيا وهبت في هذا الـسياق موهبـة ثقافية فريدة في نوعها وقاعدة جغرافية ملائمة بشكل خاص لممارسة الزعامة العالمية .

وقد قدم أيضا الأنموذج البراغماتي (الواقعي) و الأكثر رزانة للمذهب الاوراسي من قبل زعيم كازاخستان نور سلطان نازار باييف. فعندما واجه في بلاده انشقاقا شبه ديموغرافي بين مواطنيه الكازاخيين والمستوطنين الروس، وإذ سعى إلى إيجاد صيغة تخفف إلى حد ما من الضغوط التي مارستها موسكو من أجل التكامل السياسي، عمل على نشر مفهوم "الاتحاد الأوراسي" بوصفه بديلاً لرابطة الدول المستقلة غير الفعالة والتي تكاد تكون ملامح. وبالرغم من أن هذا الأنموذج افتقر إلى المحتوى الصوفي للتفكير الاوراسي التقليدي ولم يقدم بالتأكيد أي دور تبشيري خاص إلى اوراسيا، فقد اشتق من الفكرة القائلة أن اوراسيا المعرفة جغرافياً بتعابير مماثلة لتلك التي عرف بها الاتحاد السوفييتي، شكلت وحدة كاملة عضوية يجب أن تملك أيضاً بعداً سياسياً .

وإلى درجة ما، فقد بررت محاولة إعطاء "الخارج القريب" أعلـى أفـضلية فـي التفكيـر الجيوبوليتي الروسي في السياق أو المعنى القائل إن نوعاً ما من النظام والتكيف بين روسيا مـا بعد العهد الإمبراطوري من ناحية، وبين الدول المستقلة حديثاً من ناحية ثانيـة كـان ضـرورة مطلقة من حيث الشروط الأمنية والاقتصادية. ومهما يكن من أمر، فالذي أعطى لمسة سـريالية أو فوق واقعية إلى الكثير من النقاش الدائر حول هذا الموضوع هو الفكرة المترددة القائلة إنـه بشكل ما أو بآخر، وسواء أجاء التكامل السياسي للإمبراطورية السابقة طوعياً (بسبب الاقتصاد) أو بنتيجة استعادة روسيا ،في نهاية المطاف، لقوتها الضائعة ودون أن نتحدث عن مهمة روسيا السلافية أو الاوراسية الخاصة، فإنه، أي هذا التكامل، مرغوب فيه وممكن .

وفي هذا السياق فإن المقارنة التي تثار مراراً مع الاتحاد الأوروبي تهمل ميـزة حـساسة هي: أن الاتحاد بالنفوذ الأوروبي، حتى مع السماح الخاص لألمانيا، لا يحكم من قبل قوة واحدة تلقي ظلاً على كل الأعضاء الآخرين، سواء من حيث الدخل القومي السنوي، أو تعداد السكان، أو مساحة الأرض. ولن يكون الاتحاد الأوروبي خليفـة لإمبراطوريـة قوميـة، وخاصـة لأن الأعضاء المحررين يملكون شكوكاً عميقة الجذور بأن "التكامل" هو كلمة السر للتبعية المتجددة. وحتى في هذه الحال يستطيع المرء بسهولة أن يتخيل ماذا كان يمكن أن يكون رد فعـل الـدول الأوروبية لو أن ألمانيا كانت قد أعلنت رسمياً أن هدفها هو تعزيز وتوسيع دورها القيادي فـي الاتحاد الأوروبي إلى الخطوط التي أعلنتها روسيا في أيلول ١٩٩٥، والتي ذكـرت سـابقاً. إن

التشبيه بالأتحاد الأوروبي يعاني من نقطة ضعف أخرى أيضاً. فالاقتصاديات الاوروبية الغربية المفتوحة والمتطورة نسبياً كانت جاهزة للتكامل الديمقراطي، وقد لاحـظ معظـم الأوروبيـين الغربيين وجود فوائد اقتصادية وسياسية ملموسة في هذا التكامل. وحتى الدول الأوروبية الغربية الأفقر استطاعت أيضاً أن تستفيد من مساعدات مالية ملموسة. وفي المقابل، فإن الدول المستقلة حديثاً نظرت إلى روسيا بوصفها غير مستقرة سياسياً، ناهيك بكونها لا تزال تمتلك طموحات في السيطرة، وإضافة إلى كونها، على الصعيد الاقتصادي، تشكل عائقا لاشتراك هذه الـدول فـي الاقتصاد العالمي وفي الوصول إلى توظيف رؤوس الأموال الأجنبية التي تمس الحاجة إليها .

إن المعارضة لأفكار موسكو عن "التكامل " كانت قوية بشكل خاص في أوكرانيا. فسرعان ما أدرك قادتها أن مثل هذا التكامل وخاصة في التحفظات الروسية المتعلقة بشرعية الاسـتقلال الأوكراني، سوف يؤدي في نهاية المطاف، إلى فقدان السيادة القومية. وفضلاً عن ذلـك، فـإن المعاملة الروسية الثقيلة اليد للدولة الأوكرانية الجديدة، وعدم رغبة روسيا في الاعتراف بحـدود أوكرانيا، وتساؤلها (أي روسيا) عن حق أوكرانيا في القرم، وإصرارها على السيطرة المتخطية للحدود على ميناء سيفاستيبول، أعطت كلها للقومية الأوكرانية حداً أو سلاحاً مميزاً ضد الروس. وان التحديد أو التعريف الذاتي للقومية (الوطن) الأوكراني، في أثناء مرحلة التشكل الحرجة في تاريخ الدولة الجديدة، كان قد صرف عن التوجه التقليدي المعادي لبولونيا أو المعادي لرومانيا، وأصبح مركزاً عوضا عن ذلك على معارضة أي اقتراحات روسية لرابطة الدول المستقلة التي تكون أكثر تكاملاً، ولأي مجتمع سلافي خاص (مع روسيا وبـيلا روسـيا)، أو مـع الاتحـاد الاوراسي، معتبراً إياها تكتيكات إمبريالية روسية .

وعموماً فإن تصميم أوكرانيا على المحافظة على استقلالها كان قد شجع بـدعم خـارجي. وبالرغم من أن الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، كان قد تأخر في البداية في إدراك الأهميـة الجيوبوليتية لدولة أوكرانية منفصلة، ففي منتصف أعوام التسعينيات أصبحت أميركا وألمانيا من الداعمين الأقوياء لهوية كييف المنفصلة. وفي شهر تموز ١٩٩٦أعلن وزير الدفاع الأمريكي ما يلي: "لا أستطيع المبالغة في تقدير أهمية أوكرانيا بوصفها دولة مستقلة لأمـن واسـتقرار كـل أوروبا"، بينما ذهب المستشار الألماني في شهر أيلول، وبالرغم من دعمه القوي ليلتـسن، إلـى ابعد من ذلك عندما أعلن أن "المكان الثابت لأوكرانيا في أوروبا لم يعد قابلاً للتحدي من قبل أي شخص... وأن أحداً لن يكون قادراً بعد الآن أن يناقش استقلال أوكرانيا وسيادتها على أرضها". وعمل صانعو السياسة الأميركيون أيضاً على وصف العلاقة الأميركية الأوكرانية بأنها" شراكة استراتيجية مستخدمين عن عمد نفس الجملة المستخدمة في وصف العلاقة الأميركية الروسية.

وبدون أوكرانيا كما لا حظنا سابقاً، فإن استعادة السيطرة الإمبراطورية على أساس رابطة الدول المستقلة أو على أساس المذهب الاوراسي لم تكن خياراً قابلاً للحياة. فـأي إمبراطوريـة دون أوكرانيا سوف تعني فعلاً دولة روسيا التي ستصبح أكثر "أسينة" (ذات طابع آسيوي) وأكثر بعداً عن أوربا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المذهب الأوراسي لم يكن جذاباً أيضاً ولا سيما لسكان آسيا الوسطى المستقلة حديثاً، علماً أن قلة منهم كانت متشوقة للاتحاد ثانية مع موسـكو. وقـد أصبحت اوزبكستان حازمة بشكل خاص في دعم اعتراضات أوكرانيا على أي رفـع لرابطـة الدول المستقلة إلى كيان متخط للحدود القومية، وفي معارضة أي مبادرات روسية معدة لتعزيز هذه الرابطة (CIS) .

كانت دول أخرى من رابطة الدول المستقلة، حذرت أيضاً من نيـات موسـكو، وبالتـالي رغبت هذه الدول في التجمع حول أوكرانيا وأوزبكستان في معارضة أو تجنب ضغوط موسكو من أجل خلق تكامل سياسي وعسكري أوثق. وفضلاً عن ذلك، فإن الإحساس بالوعي القـومي كان يتعمق في دول رابطة الدول المستقلة كلها تقريباً، علماً أن هذا الوعي تركـز علـى نحـو متزايد على اعتبار أن الخضوع الماضي لموسكو هو نوع من الاسـتعمار وعلـى استئـصال مختلف مخلفاته الموروثة. وهكذا فحتى كازاخستان غير المنيعة اثنياً انضمت إلـى دول آسـيا الوسطى الأخرى في التخلي عن الأبجدية السلافية القديمة لتحل مكانها الأحرف اللاتينية علـى غرار ما تم استخدامها وتكيفها سابقاً من قبل تركيا. وفي الواقع، ففي منتصف أعوام التسعينيات ظهرت رسمياً كتلة مقادة من قبل أوكرانيا ومؤلفة من اوزربكستان، وتوركمانستان وأذربيجـان، وأحياناً أيضاً من كازاخستان وجورجيا، ومولدافيا، لكي تعارض الجهود الروسية الهادفـة إلـى استخدام رابطة الدول المستقلة بوصفها أداة للتكامل السياسي .

كان للإصرار الأوكراني على تكامل اقتصادي في معظمة ومحدود فقط تأثير لاحـق فـي حرمان فكرة "الاتحاد السلافي" من أي معنى عملي. وإذ نشرت هذه الفكرة من قبل محبي النزعة السلافية، وأعطيت بروزاً بسبب دعم الكسندر سولجنتسين لها، فإنها أصـبحت أتوماتيكيـاً دون معنى على الصعيد الجيوبوليتي بمجرد رفضها من قبل أوكرانيا. وهكذا فإنها تركت بيلاروسـيا وحدها مع روسيا؛ واقتضت أيضاً تقسيما ممكنا لكازاخستان، على أن تشكل مناطقهـا الـشمالية التي يقطنها سكان روس جزءا محتملا من قبل هذا الاتحاد. وقد فهم أن مثل هذا الخيار لم يكـن مطمئنا لحكام كازاخستان الجدد، وعمل فقط على تقوية اندفاع نزعتهم القومية في اتجـاه معـاد للروس. وفي بيلاروسيا، كان الاتحاد السلافي دون أوكرانيا لا يعني شيئاً أقل من الانضمام إلى روسيا، مما يلهب أيضاً مشاعر الامتعاض القومي على نحو أكثر حدة .

عززت هذه العوائق الخارجية لسياسة "الخارج القريب" بقيد داخلي هام هو مزاج الـشعب الروسي. فبالرغم من الإثارة الكلامية والسياسية بين النخبة السياسية في مـا يتعلـق بالمهمـة الخاصة لروسيا في مجال (مساحة) الإمبراطورية السابقة، فإن الشعب الروسي، ولأسباب تعـود جزئياً إلى كونه شعر بالتعب فعلاً، ناهيك بتأثير مشاعره العامة، لم يظهر سـوى القليـل مـن الحماس لأي برنامج طموح يهدف إلى استعادة الإمبراطورية الروسية. وقد فضل الناس الحدود المفتوحة، والتجارة الحرة، وحرية الحركة، والموقع الخاص للغـة الروسـية ولكـن التكامـل السياسي، وخاصة إذا كان ينطوي على تكاليف اقتصادية أو يتطلب إراقة دماء، لم يثر إلا القليل من الحماس. كان الناس قد أسفوا لتفكك "الاتحاد" ويفضلون استعادته، ولكن رد فعل الجمهـور على الحرب في تشيشينيا أشار إلى أن أي سياسة تذهب إلى أبعد من استخدام الفعالية أو القـوة الاقتصادية و/أو الضغط السياسي سوف تفتقر إلى الدعم والتأييد الشعبيين .

وباختصار فإن عدم الملاءمة الجيوبوليتية الجوهرية لأفضلية "الخارج القريب" جاءت مـن كون روسيا غير قوية سياسيا بما فيه الكفاية لفرض إرادتها وليست جذابة اقتـصادياً بمـا فيـه الكفاية لأن تكون قادرة على إغراء الدول الجديدة. ولم تؤد الضغط الروسي إلا إلى جعل هـذه الدول تسعى إلى مزيد من الارتباطات الخارجية وبالدرجة الأولى مع الغـرب، وفـي بعـض الحالات مع الصين والدول الإسلامية الرئيسة الموجودة في الجنوب أيضاً. وعندما هددت روسيا بتشكيل كتلتها العسكرية الخاصة بها رداً على توسيع الناتو، فإنها التمست الإجابة عن الـسؤال "مع من" والتمست حتى الإجابة الأكثر إيلاماً: وفي أحـسن الحـالات، ربمـا مـع بيلاروسـيا وطاجاكستان .

كانت الدول الجديدة عموماً، تميل على نحو متزايد إلى عدم الثقة حتى بالأشكال المشروعة تماماً واللازمة من التكامل الاقتصادي مع روسيا، لأنها تخشى نتائجه السياسية المحتملة. وفـي الوقت ذاته، فإن الأفكار عن المهمة الاوراسية المزعومة لروسيا والصوفية السلافية عملت فقط على عزل روسيا أكثر فأكثر عن أوروبا، وبدرجة أكبر عن الغرب، الأمـر الـذي أدى إلـى استمرار أزمة العهد ما بعد السوفييتي وتأخير التحديث اللازم والتغريب (إضفاء الطابع الغربي) للمجتمع الروسي على امتداد الخطوط التي كان كمال أتاتورك قد أخذ بها في تركيا غداة انهيـار الإمبراطورية العثمانية. وهكذا فإن خيار الخارج القريب لم يقدم إلى روسيا حلاً جيوبوليتياً بـل وهماً جيوبوليتياً.

إذا لم يكن ثمة سيادة مشتركة مع أميركا ولم يكن يوجد "خارج قريب" أيضاً، فما هو الخيار الاستراتيجي المتاح لروسيا؟ وإن فشل التوجه الغربي في خلق المساواة العالمية المرغوبة بـين

أميركا "وروسيا ديمقراطية"، وهي التي كانت، أي المساواة، مجرد شعار اكثر مما هي حقيقـة، سبب تباطؤاً بين الديمقراطيين حيث أن الاعتراف على مضض بـأن إعـادة تكامـل أو دمـج إمبراطورية قديمة كان في أحسن الحالات احتمالاً بعيداً مما أغرى بعض الجيوبوليتيين الـروس على مقاربة فكرة الأخذ بنوع ما من التحالفات المضادة الموجهة ضد وضع الهيمنة الأميركيـة في اوراسيا.

وفي وقت مبكر من العالم ١٩٩٦ أبدل يلتـسن وزيـر خارجيتـه ذي التوجـه الغربـي كوزيريف، بالاختصاصي الدولي والشيوعي المتـشدد الـسابق وذي الخبـرة الأكثـر يفغينـي بريماكوف، الذي كان اهتمامه منذ زمن طويل يوجه إلى إيران والصين. وقد فكر بعض المعلقين الروس ان توجه بريماكوف يمكن أن يسرع الجهد الهادف إلى صـنع ائـتلاف جديـد"مـضاد للهيمنة"، حيث يشكل حول القوى الثلاث مع أكبر رهان جيوبوليتي على الإقلال مـن الـسيادة الأميركية في اروراسيا . وهكذا، فإن يعض أسفار (رحلات) وتعليقـات بريمـاكوف الأوليـة عززت هذا الانطباع. وفضلاً عن ذلك، فإن العلاقة الصينية الإيرانية الراهنة في تجارة السلاح والميل الروسي إلى التعاون مع جهود إيران الهادفة إلى زيادة إمكانية وصـولها إلـى الطاقـة النووية بديا كأنهما يقدمان أرضية كاملة (ملائمة تماماً) لحوار سياسي أوثق ولتحالف فعلي فـي نهاية المطاف. ويمكن للنتيجة، أن تجمع، وإن نظرياً على الأقل، القوة السلافية الأبرز في العالم والقوة الإسلامية الأكثر روحاً قتالية في العالم، والقوة الآسيوية القوية والأكثر سكاناً في العـالم، يخلق، عندئذ ائتلافاً قوياً .

إن نقطة الانطلاق الضرورية لأي خيار مماثل ومضاد للتحالف تشمل تجديد العلاقة الثنائية الطرف الصينية الروسية، والاعتماد على الامتعاض بين النخبتين السياسيتين في كلا الـدولتين من ظهور أميركا كقوة عظمى عالمية وحيدة. ففي وقت مبكر من العام ١٩٩٦، سافر يلتسن إلى بكين ووقع بياناً استنكرت فيه على نحو واضح اتجاهات "الهيمنة" العالمية، الأمر الذي اقتـضى أن تتحالف الدولتان ضد الولايات المتحدة. وفي كانون الأول، رد رئيس الوزراء الـصيني لـي بينغ الزيارة، وكرر الطرفان معارضتهما للنظام الدولي "المسيطرة عليه"من قبـل قـوة واحـدة ولكنهما وافقا على تعزيز التحالفات الراهنة. ورحب المعلقون الروس بهذا التطور ونظروا إليـه بوصفه تغيراً إيجابياً في العلاقة الدولة للقوة، ورداً ملائماً على رعاية أميركـا لتوسـيع حلـف الأطلسي (الناتو). وحتى ان البعض بدا فرحاً لأن التحالف الصيني الروسي سوف يعطي أميركا ما تستحقه من عقاب .

ومهما يكن من أمر، فإن الائتلاف الذي يجمع روسيا مع كل من الصين وإيران لا يمكن أن يتطور إلا إذا كانت الولايات المتحدة قصيرة النظر بما فيه الكفاية بمعاداة الصين وإيران في آن. وبالتأكيد فإن هذا الاحتمال لا يمكن استبعاده، كما أن السلوك الأميركي فـي العـامين ١٩٩٥-١٩٩٦ بدا منسجماً تقريباً مع الفكرة القائلة إن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى علاقة عدائيـة مع كل من طهران وبكين. ومهما يكن الأمر، فلا إيران أو الصين كانتا مستعدتين لأن تدفعاً ثمنا كبيراً لتقرير فرصتهما على الصعيد الاستراتيجي مع روسيا التي كانت غير مستقرة وضعيفة في آن. وقد تأكدت هاتان الدولتان من أي ائتلاف من هذا النوع سـوف يعـرض للخطر،بمجـرد تجاوزه لنوع ما من التنسيق التكتيكي العرضي، وصولهما إلى العالم الأكثر تقدماً وإلى قدرتـه المتميزة في التوظيف المالي، وكذلك إلى ما يمتلكه من تكنولوجيـا عاليـة تحتاجـان إليهمـا. وروسيا، في المقابل، لا تملك سوى القليل لكي تقدمه ويجعلها شريكاً يستحق المشاركة فعلاً فـي ائتلاف ضد الهيمنة.

وفي الحقيقة فإن هذا الائتلاف الذي يفتقر إلى أي ايديولوجية مشتركة، والذي ينطلـق مـن مجرد عواطف أو مشاعر ضد الهيمنة، سوف يكون بصورة أساسية تحالفاً لجـزء مـن العـالم الثالث ضد معظم الأقسام المتقدمة من العالم الأولى. وإن أياً من أعـضائه لـن يـربح كثيـراً، فالصين بشكل خاص سوف تخاطر بفقدان تدفق التوظيفات المالية الكبيرة جداً إليها. وبالنسبة إلى روسيا أيضاً، فإن شبح التحالف الروسي الصيني.... سوف يزيد على نحو حـاد مـن احتمـال حرمانها، أي روسيا، من التكنولوجيا ورأس المال الغربيين، حسبما قـال أحـد الجيوبـوليتيين الروس المهمين[1]. إن التحالف سوف يدين في نهاية المطاف، كل المشتركين فيه، سواء أكـانوا اثنين أو ثلاثة يجعلهم معزولين لوقت طويل ومشتركين أيضاً في التخلف .

وفضلاً عن ذلك، فإن الصين ستكون العضو الأقدم في أي جهد روسي جدي يهـدف إلـى بلورة مثل هذا الائتلاف المعادي للهيمنة. وبما أن الصين هي الأكثر تعداداً من حيث الـسكان، والأكثر نشاطاً صناعياً والأكثر ابتكاراً، والأكثر دينامية، وتضم بعض النيـات المحتملـة إزاء أراض معينة في روسيا، فهي حتماً سوف تجعل روسيا في موقف الشريك الأصغر، بينما تفتقر في الوقت ذاته، إلى الوسائل (ربما إلى أي رغبة حقيقية) لمساعدة روسيا بالتغلب على تخلفهـا. وهكذا سوف تصبح روسيا مخفف صدمة بين أوروبـا المتوسـعة والـصين المتطلعـة إلـى توسع إقليمي.

---

[1] ألكسي وغاتروف في "العلاقات الراهنة والآفاق المستقبلية للتفاعل بين روسيا والولايات المتحدة" المجلة المستقلة حزيران ١٩٩٦.

وأخيراً فقد استمر بعض خبراء الشؤون الخارجية الروسية في مداعبة الأمل بـأن يـسود مأزق ما في التكامل الأوروبي، بما في ذلك ربما الخلافات الغربية الداخلية فـي شـأن الـشكل المستقبلي للناتو، والتي يمكنها أن تخلق على الأقل فرصاً تكتيكية لعزل روسي ألماني أو روسي فرنسي، حيث يحدث، في أي من الحالتين، أذى لعلاقات أوروبا عبر الأطلسي بأميركا. ولم يكن هذا الاحتمال جديداً لأن موسكو، حاولت في أوقات مختلفة في أثناء الحرب الباردة لعب الورقـة الألمانية أو الفرنسية. ومع ذلك فلم يكن أمراً غير معقول لبعض جيوبوليتيي موسكو أن يحسبوا أن المأزق في الشؤون الأوروبية يستطيع أن يخلق ثغرات تكتيكيـة يمكـن أن تـستغل لغيـر صالح أميركا.

ولكن ذلك هو كل ما كان يمكن تحقيقه بهذه الوسيلة: أي مجرد خيارات تكتيكية. فلا فرنسا ولا ألمانيا يمكن أن تتخليا عن العلاقة الأميركية. أما الغزل العرضي، وخاصة مع الفرنـسيين، والذي تركّز على قضية ضيقة، فلا يمكن استبعاده، ولكن العكس الجيوبوليتي للتحالفات يجب أن يسبق بجيشان أو ثوران شامل في الشؤون الأوربية، كان يحدث انهيار في التوحيـد الأوروبـي وفي الارتباطات عبر الأطلسي. وحتى عندئذ، لا يحتمل أن تصبح الدول الأوربيـة ذات نزعـة لتحقيق تحالف جيوبوليتي شامل مع روسيا التي فقدت توجهها .

وهكذا، فإن أيا من الخيارات المضادة للتحالف لا يقدم في نهاية المطاف، بديلاً قابلاً للحياة فالحل للمآزق الجيوبوليتية الجديدة لروسيا لن يوجد في التحالف المضاد، ولا يتحقق من خـلال الوهم أو الانخداع بشراكة استراتيجية متعادلة مع أميركا أو الجهد الهادف إلى خلق نوع ما مـن البنى الجديدة المتكاملة "سياسياً واقتصادياً في المجال (المساحة) التـي كـان يـشغلها الاتحـاد السوفييتي السابق. فكل هذه الخيارات تتجنب الخيار الوحيد المتاح في الحقيقة لروسيا .

مأزق البديل الوحيد

إن الخيار الجيواستراتيجي الحقيقي الوحيد لروسيا، أو الخيار الذي يستطيع أن يعطيها دوراً دولياً حقيقيا، ويجعل فرصة تحويلها اجتماعياً وتحديثاً لذاتها متاحة بأقصى حد، هـو أوروبـا. وليس أي أوروبا، بل أوروبا عبر الأطلسي التي يتوسع فيها الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلـسي (الناتو). وأن أوروبا هذه تتشكل الآن، كما رأينا في الفصل الثالث من هذا الكتاب، ومن المحتمل أيضاً أن تبقى مرتبطة على نحو وثيق بأميركا. وهذه هي أوروبا التي يجـب أن تقـيم روسـيا علاقة معها، إذا أرادت أن تتجنب عزلة جيوبوليتية خطيرة .

وبالنسبة إلى أميركا فإن روسيا ضعيفة جداً إذا أرادت أن تكون شريكاً، ولكنها تبقى قويـة جداً إذا أرادت ببساطة أن تكون مريضاً تعنى به أميركا. ويحتمل أن تصبح مشكلة بحد ذاتها، ما

لم ترعى أميركا وضعاً يساعد على إقناع الروس بأن الخيار الأفضل لبلادهم هو تقوية العلاقـة العضوية مع أوروبا عبر الأطلسي (أوروبا الأطلسية). وبالرغم من أن التحالف الروسي الصيني الطويل الأمد و التحالف الاستراتيجي الروسي الإيراني غير محتملين، فـالمهم بـشكل واضـح لأميركا هو أن تتجنب السياسات التي يمكن أن تبعد روسيا عن الأخـذ بالخيـار الجيوبـوليتي اللازم. وضمن المدى الممكن، يجب بالتالي، أن تصاغ العلاقات الأميركية بالصين وإيران مـع إبقاء تأثيرها في الحسابات الجيوبوليتية الروسية في الذهن. وعموماً فـإن اسـتمرار الأوهـام الخادعة المتعلقة بالخيارات الجيواستراتيجية الكبيرة، لا يمكنه إلا تأخير الخيار التاريخي الـذي يجب على روسيا أن تأخذ به لكي تنهي الضيق العميق الذي تعاني منه .

إن روسيا التي ترغب في قبول الحقائق الجديدة عن أوروبا، سـواء أكانـت اقتـصادية أم جيوبوليتية، هي وحدها التي ستكون قادرة على الاستفادة داخليا من الحجـم الموسـع للتعـاون الأوروبي عبر الأطلسي في التجارة والاتصالات، والتوظيف المـالي، والثقافـة. وإن اشـتراك روسيا في مجلس أوروبا سيكون خطوة جيدة في الاتجاه الصحيح. وسيكون ذلك دلالـة علـى الارتباطات المؤسسية الأخرى بين روسيا الجديدة وأوروبا المتنامية. ويقتضي ذلك أيضا أنه إذا اتبعت روسيا هذه المسلك، فلن يكون أمامها أي خيار غير أن تحاكي، في نهاية المطاف، المنهج التي اختارته تركيا ما بعد العهد العثماني عندما قررت هذه الأخيرة أن تتخلى عـن طموحاتهـا الإمبريالية وتسير متعمدة على طريق التحـدث والأخـذ بـالنهج الأوروبـي، والتحـول إلـى الديمقراطية.

لا يمكن لأي خيار آخر أن يقدم إلى روسيا الفوائد التي يمكن أن تقدمها أوروبـا الحديثـة، والغنية والديمقراطية المرتبطة بأميركا. فأوروبا وأميركا لا تشكلان خطراً على روسيا عنـدما تكون دولية ديمقراطية وليس لديها نزعة قومية توسعية. وليس لهـاتين القـارتين، أي أوروبـا وأميركا أطماع اقليمية في روسيا، على غرار ما وجد لدى الصين في يوم مـا، ولا تـشتركان معها في حدود غير آمنة أو يحتمل أن يسودها العنف في أي وقت، والأمر يختلف بالتأكيد عمـا هو عليه الحال بالنسبة إلى روسيا وحدودها غير الواضحة اتنياً وإقليمياً (برياً) مع الدول المسلمة في الجنوب. وعلى العكس، فبالنسبة إلى أوروبا وأميركـا أيـضاً، نجـد أن روسـيا القوميـة والديمقراطية هي كيان مرغوب فيه جيوبوليتيـاً، وهـي مـصدر للاسـتقرار فـي المركـب الاوراسي الهش .

وبالتالي تواجه روسيا المأزق المتمثل في أن الخيار لصالح أميركا وأوروبا، يتطلب لكـي يمكنه تقديم فوائد ملموسة، بالدرجة الأولى، وعداً بالتخلي عن الماضي الإمبريـالي، وبالدرجـة

الثانية، عدم مواربة إزاء توسيع روابط أوروبا السياسية و الأمنية بأميركا. فالمطلب الأول يعني التكيف مع التعددية الجيوبوليتية التي أصبحت سائدة في كل مجالات (أراضي) الاتحاد السوفييتي السابق. وأن هذا التكيف لا يستبعد التعاون الاقتصادي، وخاصة حسب النموذج السائد في منطقة التجارة الحرة الأوروبية القديمة ،ولكنه لا يستطيع أن يشمل قيوداً على السيادة السياسية للـدول الجديدة، وذلك لسبب بسيط هو أنها لا ترغب في هذه القيود. والأمر الأهم في هذا الخـصوص هو الحاجة إلى قبول واضح وخال من الغموض من قبل روسيا لوجود أوكراني منفـصل عـن حدودها وعن كيانها القومي المتميز .

يمكن للمطلب الثاني أن يكون أكثر صعوبة في القبول. فالعلاقة التعاونيـة الحقيقيـة مـع مجتمع عبر الأطلسي لا يمكن أن تعتمد على الفكرة القائلة إن هذه الدول الديمقراطية في أوروبا التي ترغب في أن تكون جزءاً منها يمكن أن تستثني أو تستبعد إذا أراد الروس ذلك، وأن توسع هذا المجتمع من الدول يحتاج إلى تسريع، وبالتأكيد لا يجب أن يطور بناءً على الطرح المعادي للروس. ولكن لايمكن أن يوقف ولا يجب أن يوقف بسبب صياغة سياسية تعكس بـذاتها فكـرة تقادم عليها الزمن عن العلاقات الأمنية الأوروبية. وعموما يجـب علـى أوروبـا المتوسـعة والديمقراطية أن تكون عملية تاريخية مفتوحة الطرف، وأن لا تخضع لحدود جغرافية اعتباطية من الناحية السياسية .

وبالنسبة إلى كثير من الروس فإن مأزق البديل الواحد يمكن أن يكون في البداية ولـبعض الزمن اللاحق صعب الحل وسوف يحتاج إلى حجم كبير من الإدارة السياسية وربما يحتاج أيضاً إلى قائد بارز وقادر على الاختبار وإلى توضيح الرؤية المستقبلية عن روسيا ديمقراطية وقومية وأوروبية وحديثة فعلاً. وربما لن يحدث ذلك خلال بعض الوقت. فالتغلب على الأزمـات فـي العهد بعد الشيوعي وبعد الإمبراطوري لا يحتاج إلى وقت أكثر مما احتاج إليه الأمر في التحول بعد العهد الشيوعي لأوروبا الوسطى فحسب، بل يحتاج أيضاً إلى ظهور قيادة سياسية مـستقرة وبعيدة النظر. ولا يوجد أتاتورك روسي الآن في المدى المنظور. وبرغم ذلك يجب على الروس أن يدركوا في نهاية المطاف أن إعادة التحديد القومية لروسيا ليست عملية استسلام بـل عمليـة تحرير[1]. وسوف يضطرون لقبول ما كان يلتسن قد قاله في كييف عام ١٩٩٠ على أن المستقبل غير الأمبريالي لروسيا هو الذي يخطط له على نحو مطلق وإن روسيا غير الإمبريالية سـوف تبقى قوة كبرى تتجاوز اوراسيا التي هي أكبر وحدة إقليمية في العالم حتى الآن. وفي أي حـال

[1] في بداية العام ١٩٩٦ نشر الجنرال الكسندر ليبد مقالاً جيداً بعنوان (تلاشي الإمبراطورية والميلاد الجديد لروسيا في مجلة"اليوم" بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٩٦) وقد ذهب بعيداً في التهيئة لهذه الحالة.

فإن إعادة تحديد ما هي روسيا وأين هي فربما سوف تحدث على مراحل فقط، وسوف تحتـاج إلى وضع موقف غربي ثابت وحكيم. ويجب على أوروبا وأميركا أن تساعدا في هذا المجال.

وبالتالي يجب أن تقدما إلى روسيا ليس مجرد معاهدة خاصة أو ميثاقاً مع الناتو بل يجـب أيضاً أن تبدأ في عملية اكتشاف مع روسيا لتشكيل النظام القاري الفعلي المتعلق بالأمن والتعاون والذي يذهب إلى أبعد من البنية غير المتماسكة لمنظمة الأمن والتعاون فـي أوربـا (OSCE). وإذا عززت روسيا مؤسساتها الديمقراطية الداخلية وحققت تقدماً ملموساً في التطوير الاقتصادي المعتمد على السوق الحرة، فإن ارتباطها الأوثق من أي وقـت مـضى مـع النـاتو والاتحـاد الأوروبي يجب ألا يستبعد. وفي الوقت ذاته، فالأمر الذي لا يقل أهمية عن ذلك بالنـسبة إلـى الغرب. ولاسيما إلى أميركا، هو اتباع سياسات تؤدي إلى استمرار مأزق البديل الوحيد لروسيا. فالاستقرار السياسي والاقتصادي لدول ما بعد العهد السوفييتي الجديدة هو عامل رئيسي في جعل إعادة التحديد الذاتي التاريخية لروسيا ضرورة لابد منها. وبالتالي فإن الدعم لدول ما بعد العهـد السوفييتي الجديده من أجل تحقيق التعددية الجيوبوليتية في الحيز الذي كانت تشغله الإمبراطورية السوفييتية السابقة، يجب أن يكون جزءاً مكملاً للسياسة المعدة لحث روسيا على ممارسة خيارها الأوروبي على نحو غير غامض. ويوجد بين هذه الدول ثلاث ذات أهمية خاصة مـن الناحيـة الجيوبولوتية هي أذربيجان واوزبكستان وأوكرانيا .

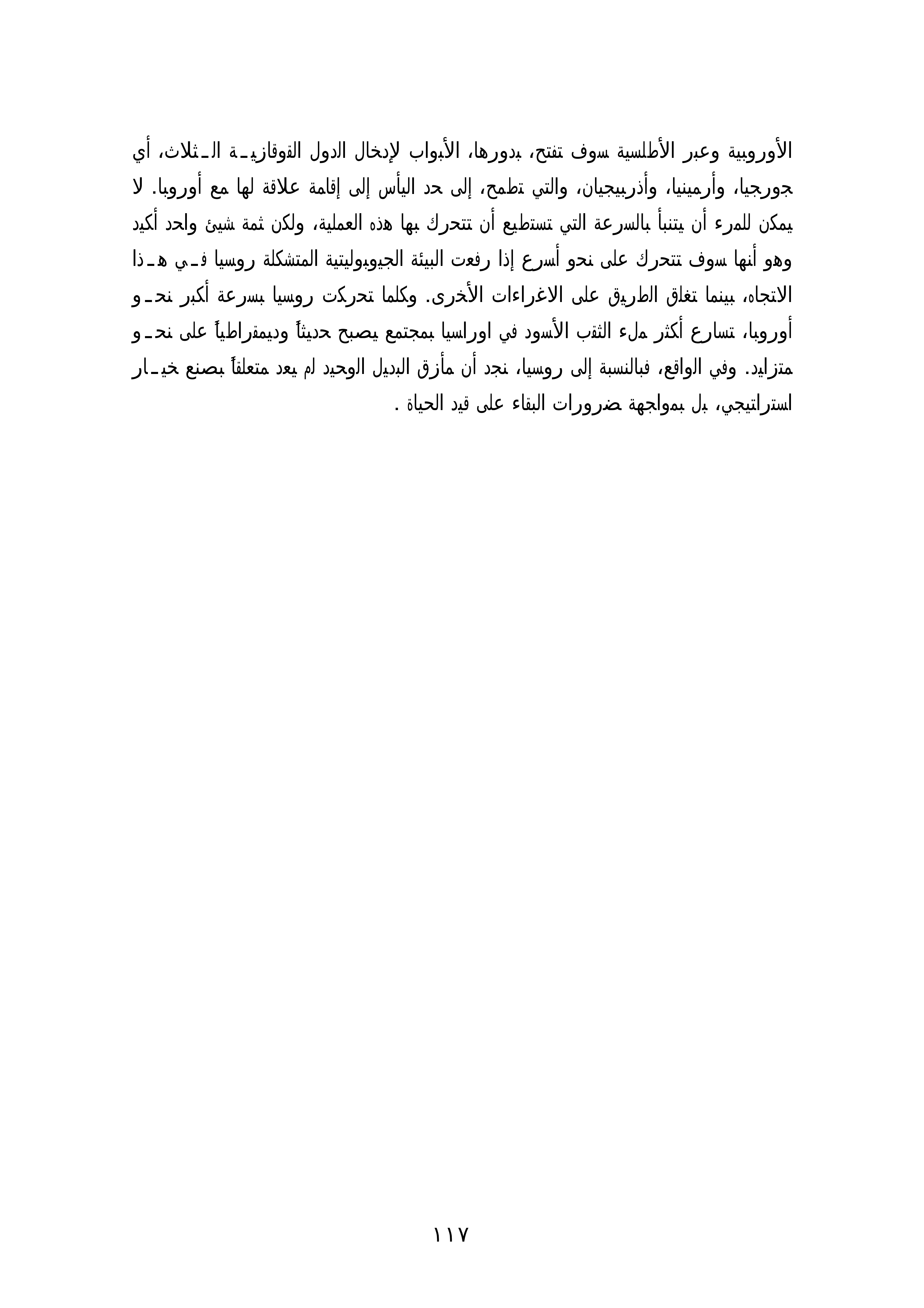
تستطيع أذربيجان المستقلة، أن تخدم بوصفها ممرا "للوصول الغربي إلـى حـوض بحـر قزوين وآسيا الوسطى الغنيين بالطاقة. وعلى العكس فإن أذربيجان غير المستقلة أو الخاضـعة للغير سوف تعني أنه يمكن فصل آسيا الوسطى عن العالم الخارجي وبالتالي جعلها غير منيعـة سياسيا" إزاء الضغط الروسي الهادف إلى إعادة التكامل (الدمج). وكذلك فإن اوزبكستان التـي هي الأكثر حيوية على الصعيد القومي والأكثر سكانا"ضمن دول آسيا الوسـطى، تمثـل عقبـة رئيسة أمام أي سيطرة روسية جديدة على المنطقة، واستقلالها حرج وحساس لاستمرار وجود أو بقاء الدول الأخرى في آسيا الوسطى وهي الأقل مناعة إزاء الضغوط الروسية .

ومهما يكن الأمر، فالدولة الأكثر أهمية هي أوكرانيا وعندما يتوسـع الاتحـاد الأوروبـي وحلف الناتو، سوف تصبح أوكرانيا فعلاً "في وضع يجب أن تختار فيه ما إذا كانت ترغب فـي أن تكون جزءا" من أي هذين التنظيمين. ومن المحتمل أن ترغب أوكرانيا، وبغية تعزيز موقفها المفضل في الانضمام إلى كليهما، بمجرد أن يصبح هذان التنظيمان على حدودها وعندما تبـدأ عملية تحولها الداخلي الهادفة إلى جعلها مؤهلة للعضوية فيهما. ومع أن ذلك سوف يأخذ وقتـا"، فليس الوقت مبكراً جداً للغرب الذي يحسن ويعزز ارتباطاتـه الاقتـصادية والأمنيـة بكييـف

(عاصمة أوكرانيا) ليبدأ بتحديد العقد بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٥ على أنـه الإطـار الزمنـي المعقول لبدء الضم التدريجي لأوكرانيا، مما يقلل المخاطرة المتمثلة بأن الأوكرانيين يمكـن أن يخشوا من ان توسع أوروبا سوف يتوقف عند الحدود البولونية الأوكرانيـة. يحتمـل أن تقبـل روسيا بالرغم من احتجاجاتها بتوسيع حلف الناتو في العام ١٩٩٩ لكي يشمل عدة بلـدان مـن أوروبا الوسطى، لأن الثغرة الثقافية والاجتماعية بين روسيا وأوروبا الوسطى اتسعت كثيرا"منذ سقوط الشيوعية. وفي المقابل، فإنها سوف تجد الامر أكثر صعوبة، وعلى نحو لا يقـارن فـي شأن قبولها بدخول أوكرانيا إلى حلف الأطلسي (الناتو) لأنها إذا فعلت ذلك فإنـه يعنـي أنهـا تعترف بأن مصير أوكرانيا لم يعد مرتبطاً عضوياً بمصير روسيا.ومع ذلك فـإذا كـان علـى أوكرانيا أن تستمر في الوجود كدولة مستقلة فلابد أن تصبح جزءاً من أوروبا الوسطى وعندئـذ سوف يترتب عليها أن تنتقل كلياً من ارتباطاتها بأوروبا الوسطى إلى الناتو والاتحاد الأوروبي. وإن قبول روسيا بهذه الارتباطات سوف يحدد عندئذ قرارها بأن تكون فعلاً جزءاً من أوروبـا. وكذلك فإن رفض روسيا سيكون معادلاً لرفض أوروبا فـي مـا يتعلـق بهويـة ووجـود "أو راسيين"منفردين.

إن النقطة الرئيسة التي لا يمكن أن تغرب عن الذهن هي أن اوراسيا لا تستطيع أن تكـون في أوروبا بدون أن تكون أوكرانيا في هذه الأخيرة أيضاً، بينما تستطيع أوكرانيا أن تكون فـي أوروبا دون أن تكون روسيا فيها، وإذا افترضنا أن روسيا قررت أن تترك ذلك ليتقرر عرضياً، فسنجد في نهاية المطاف انه سيكون في مصلحتها (أي روسيا) أن يتم شمول أوكرانيا في البنـى الأوروبية المتوسعة. وفي الواقع، فإن علاقة أوكرانيا بأوروبا يمكن أن تكون نقطة الانعطـاف لروسيا ذاتها. ولكن ذلك يعني أيضاً أن لحظة تحطم الحسم لعلاقة روسيا بأوروبا لا تزال علـى مسافة زمنية ما، علماً أن الحسم هنا استخدم بمعنى أن خيار أوكرانيا لصالح أوروبا سوف يحدد قرار روسيا في ما يتعلق بالمرحلة التالية من تاريخها: فإما أن تكون جزءاً من أوروبا أيضاً أو تصبح دولة أوراسية منبوذة، فلا هي من أوروبا ولا هي من آسيا، بل تغوص في وحل نزاعات "الخارج القريب".

يجب أن يؤمل أن تستطيع العلاقة التعاونية بين أوروبا المتوسعة وروسيا، التحـرك مـن الارتباطات الثنائية الطرف الرسمية إلى الارتباطات الاقتصادية والـسياسية والأمنيـة الأكثـر عضوية وتماسكاً. وبذلك، وفي أثناء العقدين الأولين من القرن القادم، تستطيع روسيا أن تـصبح أكثر فأكثر جزءاً مكملاً لأوروبا التي لا تضم أوكرانيا فحسب، بل تصل أيـضاً إلـى الاورال وحتى إلى ما وراء ذلك. وان الجمع وحتى العضوية بشكل ما أو آخـر لروسـيا فـي البنـى



الأوروبية وعبر الأطلسية سوف تفتح، بدورها، الأبواب لإدخال الدول القوقازيـة الـثلاث، أي جورجيا، وأرمينيا، وأذربيجيان، والتي تطمح، إلى حد اليأس إلى إقامة علاقة لها مع أوروبا. لا يمكن للمرء أن يتنبأ بالسرعة التي تستطيع أن تتحرك بها هذه العملية، ولكن ثمة شيئ واحد أكيد وهو أنها سوف تتحرك على نحو أسرع إذا رفعت البيئة الجيوبوليتية المتشكلة روسيا فـي هـذا الاتجاه، بينما تغلق الطريق على الاغراءات الأخرى. وكلما تحركت روسيا بسرعة أكبر نحـو أوروبا، تسارع أكثر ملء الثقب الأسود في اوراسيا بمجتمع يصبح حديثاً وديمقراطياً على نحـو متزايد. وفي الواقع، فبالنسبة إلى روسيا، نجد أن مأزق البديل الوحيد لم يعد متعلقاً بصنع خيـار استراتيجي، بل بمواجهة ضرورات البقاء على قيد الحياة .

الفصل الخامس

دول البلقان الأوراسية

في أوروبا نجد أن كلمة"البلقان" تنطوي على صور مـن النزاعـات الأثنيـة والمنافـسات الإقليمية بين قوى عظمى. وأوراسيا لها أيضاً "بلقانها"، ولكن البلقان الأوراسـية أكبـر بكثيـر، وأكثر سكاناً، وحتى أقل تجانساً دينياً واثنياً. وتقع هذه البلقان الأوراسية ضمن مستطيل جغرافي كبير يفصل بين المنطقة المركزية لعدم الاستقرار العالمي التي عرفت في الفصل الثاني من هذا الكتاب من ناحية، وبين تلك المنطقة التي تضم أقساماً من أوروبا الجنوبيـة الـشرقية، وآسـيا الوسطى وأجزاء من جنوب آسيا، ومنطقة الخليج [الفارسي] العربي، والشرق الأوسط.

تشكل البلقان الاوراسية القلب الداخلي لهذا المستطيل الكبير، وهي تختلف عـن منطقتهـا الخارجية بشيء واحد مهم على نحو خاص هو أنها، أي هذه البلقان، هي فراغ خال من القـوة. وبالرغم من أن أغلب الدول الموجودة في الخليج [الفارسي] والشرق الأوسط ليـست مـستقرة أيضاً، فإن القوة الأميركية هي الحكم النهائي في هذه المنطقة. وهكذا، فإن المنطقة غير المستقرة في المنطقة الخارجية هي منطقة لهيمنة قوة واحدة وبالتالي فهي تقوى بهذه الهيمنة.وفي المقابل، فإن البلقان الأوراسية هي ما تبقى فعلاً من البلقان الأقدم والأكثر تآلفاً في جنوب شرق أوروبـا: وليس فقط أن كيانها السياسي غير مستقر بل أنها تحث على، وتدعو إلى، إدخال المزيـد مـن الجيران الأقوياء، على أن كلا من هؤلاء مصمم على معارضة السيطرة على المنطقة من قبـل أي طرف آخر. وإن هذا الجمع المألوف بين فراغ القوة وامتصاص القوة هو الذي يبرر التسمية الحالية أي "البلقان الأوراسية".

مثل البلقان التقليدي جائزة جيوبوليتية محتملة في الصراع على السيادة الأوروبية. فالبلقـان الأوراسي الذي يضم شبكة المواصلات المتشكلة على نحو لا يمكن تجنبـه، والمعـدة للـربط المباشر بين الأطراف الغربية والشرقية الأكثر غنى والأكثر نشاطاً في أوراسيا، يعتبـر مهمـاً أيضاً من الناحية الجغرافية. وفضلاً عن ذلك، فهو، أي البلقان الأوراسي، مهـم مـن منظـور الطموحات الأمنية والتاريخية بالنسبة إلى ثلاث دول مجاورة تعتبر الأقـوى والأقـرب وهـي روسيا، وتركيا، وإيران، إضافة إلى الصين التي تلمح أيضاً إلى مصلحتها السياسية المتزايدة في المنطقة. ولكن البلقان الأوراسي هو حتماً أكثر أهمية بوصفه جائزة اقتصادية محتملة أيـضاً: إذ

يوجد تركيز كبير جداً من الغاز الطبيعي والاحتياطات النفطية في هذه المنطقـة، إضـافة إلـى معادن مهمة، بما فيها الذهب.

سوف يزيد إلى حد كبير استهلاك العالم من الطاقة في العقدين أو الثلاثة عقـود المقبلـة. وتتوقع تقديرات وزارة الطاقة الأميركية أن الاحتياج العالمي سوف يرتفع بأكثر مـن ٥٠ فـي المئة بين العامين ١٩٩٣و٢٠١٥، علماً أن أكبر زيادة في الاسـتهلاك سـتكون فـي الـشرق الأقصى. فالقوة الدافعة في التطور الاقتصادي لآسيا تولد فعلاً ضغوطاً قومية من أجل اكتـشاف واستثمار موارد جديدة للطاقة، علماً أنه من المعروف أن منطقة آسيا الوسطى وحـوض بحـر قزوين يحتويان على احتياطات من الغاز الطبيعي والنفط تقزم ما يوجد منها فـي الكويـت، أو خليج المكسيك، أو بحر الشمال.

إن الوصول إلى هذه الموارد ومشاطرة الثروة المحتملة فيها تمثل أهدافاً تحرك الطموحات القومية، وتحفز على إيقاظ المصالح المشتركة، وتعيد إشعال أو إثارة المطالب التاريخية، وتحيي ثانية الطموحات الإمبريالية، وتسخن التزاحم الدولي، وكذلك، فالوضع يصبح كله أكثر هـشاشة بسبب الحقيقة المتمثلة بأن المنطقة لا تعاني من فراغ القوة فحسب، بل ومن عـدم الاسـتقرار الداخلي أيضاً. ويعاني كل من بلدانها من صعوبات داخلة جدية وخطرة، ولكل من هذه الـدول حدود هي إما موضع مطالبة من قبل دول مجاورة أو مناطق امتعاض وغيظ اتنيـين، وقلمـا توجد فيها دول متجانسة، كما أن بعضها أصبح منخرطاً في عنف إقليمي (يتعلق بـالأرض)، أو اتني، أو ديني.

المرجل الإتني

يشمل البلقان الأوراسي تسع دول تنطبق مواصفاتها بشكل ما أو بآخر على ما جاء أعـلاه، ودولتين أخريين تعتبران مرشحتين محتملتين في هذه السياق. فالدول التسع هـي كازاخـستان، وقيرغيزيا، وطاجكستان، وتوركمنستان، وأوزبكستان، وأذربيجان، وأرمينيا، وجورجيا، [علمـاً أن كل هذه الدول كانت تشكل سابقاً جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق] وأفغانستان. أما الدولتان المرشحتان إلى هذه اللائحة أيضاً فهما تركيا وإيران، حيث أن كلتيهما تتمتعان بظروف سياسية واقتصادية تجعلهما أكثر قابلية للحياة والاستمرار من الدول الأخرى، وكلتاهما تعتبران منافستين نشيطتين على النفوذ الإقليمي ضمن البلقان الأوراسي، وبالتالي فهما لاعبـان جيواسـتراتيجيان مهمان في المنطقة. وفي الوقت ذاته، فكلتاهما غير منيعتين غالباً إزاء النزاعات الاتنية الداخلية.

وإذا كانت إحداهما أو كلتاهما ستصبحان غير مستقرتين، فإن المـشكلات الداخليـة فـي المنطقة سوف تصبح غير قابلة للسيطرة عليها، بينما يمكن أن تكون الجهود الهادفة إلى الحد من السيطرة الإقليمية من قبل روسيا على هذه المنطقة،عقيمة.

إن دول القوقاز الثلاث، أي أرمينيا، وجورجيا، وأذربيجان، يمكن أن يقال عنها إنها معتمدة على عشائر أو شعوب تاريخية فعلية. ونتيجة لذلك، فإن الاتجاهات القومية فيها تميـل إلـى أن تكون سائدة وقوية، وكذلك، فإن النزاعات الداخلية فيها كانت ولا تزال تميل إلى أن تكون تحدياً رئيساً لازدهارها ورفاهيتها. وفي المقابل، فإن الدول الخمس الجديدة في آسيا الوسطى يمكن أن يقال عنها إنها لا تزال فعلاً في مرحلة بناء الدولة، وبالتالي لا تزال الهويات القبلية والاثنية قوية فيها، مما يجعل من الخلاف أو الشقاق الداخلي صعوبة رئيسة. وفي أي نوع من هـذه أو تلـك الدول، نجد أن نقاط الضعف المذكورة أغرت الدول المجاورة لها، والتي هي أكثـر قـوة وذات تفكير إمبريالي، باستغلالها.

ليس البلقان الاوراسي فسيفساء اثنياً، فحدود دوله كانت قد رسمت اعتباطياً من قبل رسامي الخرائط السوفييت في اعوام العشرينيات والثلاثينيات، عنـدما أقيمـت رسـمياً الجمهوريـات السوفييتية المعنية. (أما افغانستان التي لم تكن قط جزءاً من الاتحاد السوفييتي، هي الاسـتثناء). وكانت حدود هذه الدول قد حددت غالباً حسب مبدأ اثني، ولكن هـذه الحـدود عكـست أيـضاً مصلحة الكرملين في المحافظة على المنطقة الجنوبية من الامبراطورية الروسية مقسمة داخلياً، وبالتالي أكثر خضوعاً.

١- الجماعات الإتنية الرئيسة في آسيا الوسـطى ٢- أوزبكـستانيون ٣- كـازاخيون ٤- طاجيكيون ٥- روس أوكرانيون ٦- توركمان ٧- (قيرغيزيـون) ٨- بحـر قـزوين ٩- توركمنستان١٠- أوزبكستان ١١- طاجكستان١٢ - كازاخستان١٣- قيرغيزيا١٤- بحر أورال

	أفغانستان	أرمينيا	أذربيجان	جورجيا	كازاخستان	قيرغيزيا	طاجكستان	توركمنستان	أوزبكستان
	٢١٠٣	٣٠٦	٧٠٨	٥٠٧	١٧٠٤	٤٠٨	٦٠٢	٤٠١	٢٣٠١
	٤٥٠٤	٧٢٠٤	٧١٠١	٧٣٠١	٦٨٠٣	٦٨٠١	٦٩	٦٥٠٤	٦٨٠٨
	باشتون (٣٨%)طاجيك (٢٥%) هازاريون ١٩% أوزبكستانيون ٦%	أرمن ٩٣% أزريون (٣%) روس ٢% آخرون ٢%	أزريون(٩٠ %) داغستانيون ٣٠٢ روس ٢٠٥% أرمن ٢٠٣% أخرون ٢%	جيورجيون ٧٠١% أرمن ٨٠١% روس ٦٠٣% أزريون ٥٠٧% أوسياتنيون ٣% أبخازيون ١٠٨% آخرون ٥%	كازاخستانيون ٤١٠٩% % روس ٣٧% أوكرانيون ٥٠٢% ألمانيون ٤٠٧ % أوزبكستان ٢٠١% تتريون ٢% آخرون ٧%	قيرغيزيون ٢٠٤% روس ٢١٠٥ % أوزبكستانيون ١٢٠٩ % أوكرانيون ٢٠٥% ألمانيون ٢٠٤% آخرون ٨٠٣%	طاجيكستانيون ٦٤٠٩% أوزبكستانيون ٢٥% روس ٣٠٥ % آخرون ٢%	توركمانيون ٧٣٠٣ % روس ٩٠٨% أوزبكستانيون ٩% كازاخستانيون ٢% آخرون ٥٠٩%	أوزبكستانيون ٧١٠٤% روس ٨٠٣% طاجيكستانيون ٤٠٧% كازاخستانيون ٤٠١% تترون ٢٠٤% كاراكالباكيون ٢٠١% آخرون ٧%
	غير معروف	٨٠١	١٣٠٨	٦	٥٥٠٢	٨٠٤	٨٠٥	١٣٠١	٥٤٠٥
(بمليارات الدولارات									
الصادرات الرئيسية	قمح دواجن فواكه سجاد صوف أحجار كريمة (جواهر)	ذهب ألمنيوم معدات نقل معدات كهربائية	نفط، غاز مواد كيمياوية معدات لحقول النفط أقمشة قطن	عصير فواكه شاي خمور معدات ميكانيكية معادن حاوية على الحديد معادن غير حاوية على الحديد	نفط معادن حاوية على الحديد معادن غير حاوية على الحديد مواد كيميائية حبوب صوف لحم فحم	صوف مواد كيميائية قطن معادن حاوية على الحديد معادن غير حاوية على الحديد أحذية معدات ميكانيكية تبغ	قطن ألمنيوم فواكه زيت نباتي أقمشة (منسوجات)	غاز طبيعي قطن (**) منتجات بترولية (**) كهرباء أقمشة (منسوجات) سجاد	قطن ذهب طبيعي أسمدة معادن على أقمشة (منسوجات) منتجات غذائية

(×) معادل القوة الشرائية: ١٩٤٤، حسب تقدير مؤسسة البنك الدولي للعام ١٩٩٢.

(××) إنى توركمنستان هي عاشر أكبر منتج عاشر للقطن في العالم، ولديها خامس أكبـر احتياطات من الغاز الطبيعي والاحتياطات النفطية الهامة الأخرى.

وهكذا، رفضت موسكو اقتراحات القوميين في آسيا الوسطى عن جمع مختلف شعوب آسيا الوسطى (لم تكن توجد لدى معظمهم آنذاك حوافز قومية) في وحدة أو كيان سياسي واحد، على أن يدعى، "توركستان" مفضلة، عوضاً عن ذلك، أن تخلق خمس "جمهوريات" منفصلة، يكـون لكل منها اسم جديد مميز وحدود متشابكة. ويفترض انطلاقاً من حساب مماثـل، أن الكـرملين تخلى عن خطط إقامة اتحاد قوقازي موحد. وبالتالي، فليس مدهشاً أنه لدى الانهيار السوفيتي، لم يكن أي من الدول الثلاث في القوقاز أو من الدول الخمس في آسيا الوسطى مستعداً كلياً لموقف أو حالة الاستقلال الجديدة ولا للتعاون الإقليمي اللازم.

ففي القوقاز سرعان ما تورطت أرمينيا التي يقل عدد سكانها عن أربعـة ملايـين إنـسان وأذربيجان التي يزيد عد سكانها على ثمانية ملايين إنسان في حرب مفتوحـة (معلنـة) بـسبب منطقة ناغورنو ـ كاراباخ، التي تقع ضمن أذربيجان ولكن تقطنها أغلبية أرمينية. وأدى النزاع

إلى القيام بأعمال تطهير اثنية واسعة النطاق حيث هرب مئات آلاف اللاجئين والمطرودين في كل الإتجاهات. وإذا أخذنا في الاعتبار الحقيقة المتمثلة بأن أرمينيا مسيحية وأذربيجان مسلمة، يمكن أن ننظر إلى هذا النزاع بوصفه ذا طابع ديني. وجعلت هذه الحرب المدمرة اقتصادياً من الصعب جداً على أي من الدولتين أن تؤسس نفسها كدولة مستقلة مستقرة. ودفعت أرمينيا إلى أن تعتمد بدرجة أكبر على روسيا التي قدمت إليها مساعدة عسكرية هامة،بينما اضطرت أذربيجان إلى القبول أو التراضي بالحصول على الاستقلال والاستقرار الداخلي مقابل فقدان ناغورنو-اراباخ.

تركت عدم مناعة أذربيجان تأثيرات إقليمية واسعة لأن موقع هذه الدولة يجعلها ذات أهمية جيوبوليتية. ويمكن أن توصف بأنها "السدادة" الهامة حيوياً والمسيطرة على عنق الزجاجة التي تحتوي على ثروات حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى. وهكذا، فإن أذربيجان المستقلة، والناطقة باللغة التركية، والحاوية على خطوط أنابيب النفط الذاهبة منها إلى دولة تركيا التي ترتبط بها اثنياً وتدعمها سياسياً، سوف يمنع روسيا من ممارسة احتكار الوصول إلى المنطقة وبالتالي سوف يحرمها من الفعالية (النفوذ) السياسي الحاسم على سياسات الدول الجديدة في آسيا الوسطى. ومع ذلك، فإن أذربيجان معرضة كثيراً للضغوط من روسيا القوية في الشمال ومن إيران في الجنوب. ويوجد عدد من الأذريين يبلغ ضعف ما هو موجود منهم في أذربيجان، وثمة من يقدر هذا العدد بعشرين مليوناً، في شمال غرب إيران. وإن هذه الحقيقة تجعل إيران خائفة من ظهور حركة انفصالية محتملة بين سكانها الأذريين وبالتالي فهي تشعر بازدواجية وتناقض إزاء سيادة أذربيجان بالرغم من أن الدولتين تدينان بالدين الإسلامي. ونتيجة لذلك، فقد أصبحت أذربيجان هدفا للضغوط الروسية والإيرانية الهادفة إلى الحد من تعاملها مع الغرب .

وخلافا لأرمينيا وأذربيجان، للتين تعتبران متجانستين تماماً ضمن كل منهما على الصعيد الاثني، فإن نحو ٣٠ في المئة من سكان جورجيا البالغ عددهم ستة ملايين إنسان هم من الأقليات.

وفضلاً عن ذلك، إن هذه المجتمعات الصغيرة التي هي ذات طابع قبلي في التنظيم والهوية تشعر بامتعاض قوي إزاء السيطرة الجورجية. لدى حل الاتحاد السوفييتي، ستفاد الأوسيتيانيون والأبخازيون من النزاع السياسي الداخلي في جورجيا وحاولوا الانفصال عنها كما أن روسيا دعمتهم بهدوء لكي تجبر جورجيا على الاستجابة للضغوط الروسية الهادفة إلى إبقائها ضمن رابطة الدول المستقلة (التي أرادت جورجيا في البداية أن تنسحب منها) ولكي تقبل بالقواعد العسكرية الروسية على الأرض الجيورجية بغية إحكام إغلاق المنطقة في وجه تركيا .

وفي آسيا الوسطى، انت العوامل الداخلية أكثر أهمية في تفاقم عدم الاستقرار. من الناحيتين الثقافية واللغوية، انت أربع دول من الدول المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى جزءاً مـن العـالم التوركي (وليس التركي، أن التوركي يتعلق بأسرة من اللغات تـشمل التركيـة والأذربيجانيـة والتركمانية، والقيرغيزية الخ ... لمترجم). طاجكستان هي لغوياً وثقافياً فارسية، ينما أفغانستان (وهي خارج الاتحاد السوفييتي السابق) هي باتانية، طاجيكية، وباشتونية، ضافة إلى الفسيفـساء الأثنية الفارسية وكل الدول الست تدين بالإسلام. قد كان أغلب هذه الدول، بر الـسنين ،تحـت تأثير النفوذ العابر (المتتالي) للإمبراطوريات الفارسية، التركية، الروسية، لكن هذه التجربة لـم تخدم تربية روح المصلحة الإقليمية المشتركة بينها. على العكس، إن التركيب الاثني المختلـف لهذه الدول يجعلها غير منيعة إزاء النزاعات الداخلية والخارجية ممـا يغـري بتـدخل الـدول المجاورة الأكثر قوة .

ومن الدول الخمس المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى، عتبر كازاخستان وأوزبكستان الدولتين الاكثر أهمية. على الصعيد الإقليمي، إن كازاخستان هي الدرع وأوزبكستان هي الروح بالنـسبة إلى حركات اليقظة القومية المختلفة في المنطقة. المساحة الجغرافيـة لكازاخـستان وموقعهـا يحميان الدول الأخرى من الضغط الفعلي الروسي المباشر، ما دامت كازاخستان تملك وحـدها حدوداً مشتركة مع روسيا. مهما يكن الأمر فإن سكانها البالغ عددهم نحو ١٨ مليونـاً يـضمون نحو ٣٥ % من الروس (لكن تعداد السكان الروسي في المنطقة كلها يتناقص باستمرار) ونحـو ٢٠% أيضاً من غير الكازاخستانيين، تلـك حقيقـة جعلـت الأمـور صـعبة علـى الحكـام الكازاخستانيين الجدد، الذين هم أنفسهم ذوو نزعات قومية متنامية ولكنهم لا يمثلون سوى نصف عدد السكان الإجمالي في البلاد تقريباً في متابعة هدف بناء الدولة على أساس الاثنية واللغة .

إن الروس القاطنين في الدولة الجديدة ممتعضون من القيادة الكازاخستانية الجديدة، بما أنهم كانوا يشكلون الطبقة الاستعمارية الحاكمة سابقاً، لكونهم أفضل ثقافة واستقراراً، هـم يخـشون فقدان امتيازاتهم. فضلاً عن ذلك، هم يميلون إلى أن ينظروا إلى القومية الكازاخستانية الجديـدة بازدراء من الناحية الثقافية لا يمكن اخفاؤه غالباً. ومع كون كلا المنطقتـين الـشمالية الغربيـة والشمالية الشرقية من كازاخستان محكومتين بكثافة مـن قبـل الاسـتعماريين الـروس ،فـإن كازاخستان هذه سوف تواجه خطـر الانفـصال الإقليمـي (التقـسيم) إذا سـاءت العلاقـات الكازاخستانية الروسية إلى حد خطر. في الوقت ذاته، فإن بضع مئات الآلاف من الكازاخستانيين يقطنون في الجانب الروسي من حدود الدولة وفي أوزبكستان الشمالية الشرقية، أي الدولة التـي ينظر إليها الكازاخستانيون بوصفها المنافس الرئيسي لهم على قيادة آسيا الوسطى.

إن أوزبكستان، هي في الحقيقة، المرشح الرئيسي للقيادة الإقليمية في آسيا الوسطى. بالرغم من كونها أصغر حجماً وأقل امتلاكاً للموارد الطبيعية من كازاخستان، لديها تعـداد أكبـر مـن السكان (نحو ٢٥ مليوناً)، ما أن الأهم من ذلك بكثير هو وجود تجانس سكاني لديها أكبر بكثيـر مما هو عليه في كازاخستان. مع وجود معدل ولادات محلي أكبر من معدل الخروج التـدريجي للروس الذين كانوا مسيطرين سابقاً، سرعان ما سيصبح نحو ٧٥ في المئة مـن سـكانها مـن الأوزبكستانيين، ع بقاء أقلية روسية غير كبيرة فقط ولا سيما في العاصمة طشقند .

بالإضافة إلى ذلك، إن النخبة السياسية في البلاد تحدد عمداً هوية الدولة الجديدة على أنهـا تنحدر مباشرة من أمبراطورية تيمورلانك الواسعة الأرجاء التي وجدت في القـرون الوسـطى (١٣٣٦ـ١٤٠٤) التي كانت عاصمتها، سمرقند، قد أصبحت مركزاً إقليمياً مـشهوراً لتـدريس الدين، الفلك والفنون. وإن هذا الإرث يضفي على أوزبكستان الحديثة طابعاً مـن الاسـتمرارية التاريخية ومن حمل المهام التاريخية أعمق مما هو لدى جيرانها. في الواقع، فإن بعض القـادة الأوزبكستانيين يرون في يرون في دولتهم مركزاً قوميا لكيان آسيوي متوسط واحد، ع افتراض كون طشقند عاصمة له. على نحو يفوق أي دولة أخرى في آسـيا الوسـطى، جـد أن النخبـة السياسية في أوزبكستان، مع شعب هذه الأخيرة أيضاً، دأت تعمل فعلاً علـى تحـديث دولتهـا القومية وهي مصممة، الرغم من الـصعوبات الداخليـة علـى عـدم العـودة إلـى الوضـع الاستعماري السابق .

إن هذا الشرط يجعل أوزبكستان قائداً يرعى مشاعر القومية الحديثة ما بعد الاثنية، إضـافة إلى أنها تصبح هدفاً لبعض الاضطراب وعدم الاستقرار بين جيرانها. ولكن، فحتى عندما يسرع قادة أوزبكستان الخطى (جمع خطوة) في بناء الدولة والدفاع عن الوصول إلى درجة أكبر فـي الاكتفاء الذاتي الإقليمي، نجد أن التجانس القومي الأكبر نسبيا فيها، والوعي القومي الأكثر قـوة لديها، يوحيان بالخوف بين حكام تركمانستان، وقيرغيزيا، وطاجاكستان، وحتى كازاخستان، من أن تستطيع القيادة الإقليمية الأوزبكستانية من التطور إلى السيطرة الإقليمية. وإن هذا القلق يمنع التعاون الإقليمي بين الدول الجديدة ذات السيادة، والذي لا يشجعه الروس في أي حال، وبالتالي تستمر عدم المناعة الإقليمية. وعموماً، فإن أوزبكستان، شأنها شأن الـدول الأخـرى، ليـست متحررة كلياً من التوتر الأتني. فثمة أجزاء من جنوب أوزبكستان، وخاصـة حـول مركـزي سمرقند وبخاري المهمين تاريخياً وثقافياً، توجد فيها تجمعات سكانية كبيرة من الطاجاكـستانيين الذين لا يزالون مستائين من الحدود التي كانت موسكو قد رسمتها. ولعل ما يعقد الأمور أكثـر فأكثر هو وجود الأوزبكستانيين في طاجاكستان الغربية، ووجود كـل مـن الأوزبكـستانيين و الطاجاكستانيين في وادي فرغانة الهام اقتصاديا في قيرغيزيا (حيث نشب عنف اتني دموي فـي السنوات الأخيرة)، ناهيك بوجود الأوزبكستانيين في شمال أفغانستان .

وفي الدول الثلاث الأخرى في آسيا الوسطى التي خرجت من الحكم الاستعماري الروسي، وهي قيرغيزيا، وطاجاكستان، وتركمانستان، نجد أن الثلث فقط متماسك نسبيا علـى الـصعيد الاثني. وإن نحو ٧٥ % من عدد السكان البالغ ٤٠٥ مليونا هم من التركمان، علماً أن الـروس والأوزبكستانيين يشكل كل منهما أقل من ١٠% وعموماً، فـإن الموقـع الجغرافـي المحمـي لتركمانستان يجعلها بعيدة نسبيا من روسيا، علما أن أوزبكستان وإيران تشكلان صلة جغرافيـة أكبر بمستقبل هذه الدولة. وما أن يتم تمديد أنابيب النفط في المنطقة، حتـى يمكـن القـول إن احتياطات تركمنستان الكبيرة فعلا من الغاز الطبيعي تعد بمستقبل مزدهر لشعب هذه الدولة .

إن سكان قيرغيزيا البالغ عددهم ٥ ملايين نسمة هم أكثر تنوعا إلى حد كبير. فالقيرغيزيون أنفسهم يشكلون نحو ٥٥% من إجمالي السكان، و الأوزبكستانيون يشكلون نحو ١٣% ، علماً أن الروس انخفض عددهم مؤخرا من ٢٠% إلى ما يزيد قليلاً على ١٥% . أما قبل الاستقلال، فقد كان الروس يؤلفون النخبة التقنية الهندسية المثقفة، وبالتالي فإن خروجهم من البلاد سبب ضررا لاقتصادها. وبالرغم من كون قيرغيزيا غنية بالمعادن وتتمتع بجمال طبيعة اخاذ دعا الكثيـرين إلى تسميتها بسويسرا آسيا الوسطى (وهكذا يحتمل أن تصبح قبلـة للـسواح)، فـإن موقعهـا الجيوبوليتي الذي تنحصر فيه بين الصين وكازاخستان، يجعلها معتمدة إلى حد كبير على الدرجة التي يمكن فيها لكازاخستان نفسها أن تنجح في المحافظة على استقلالها .

ولكن طاجاكستان أكثر تجانساً إلى حد ما على الصعيد الاثني. فمن سكانها البـالغ عـددهم ٦،٥ مليوناً، ثمة أقل من الثلثين من الطاجاكستانيين وأكثر من ٢٥% من الأوزبكستانيين (الذين ينظر إليهم بشيء من العداء من قبل الطاجاكستانيين) بينما يشكل الروس الباقون نحو ثلاثة فـي المئة فقط. ومهما يكن الأمر، وعلى غرار ما هو عليه الحال في الأماكن الأخرى، نجد أنه حتى المجتمع الأثني المسيطر (الذي يشكل الأكثرية) مقسم على نحو حاد وحتى علـى نحـو متـسم بالعنف، على امتداد الخطوط القبلية علما أن القومية المعاصرة يقتصر وجود أنـصارها غالبـاً على النخبة السياسية في المدن. ونتيجة لذلك، فالاستقلال لم يخلق صراعاً مدنيا فحسب بل خلق أيضاً عذراً لروسيا كي تستمر في نشر جيشها في البلاد. والوضع الأثني يصبح أكثـر تعقيـداً أيضا بسبب الوجود الكثيف للطاجاكستانيين عبر الحدود، في شـمال شـرق أفغانـستان. وفـي الحقيقة، فهناك عدد من الطاجاكستانيين الأثنيين الذين يعيشون في أفغانستان يعادل من يعيـشون منهم في طاجاكستان، علماً أن ذلك يشكل عاملاً آخر لصالح نسف الاستقرار الإقليمي.

إن حالة الفوضى الراهنة في أفغانستان هي إرث سوفييتي أيضاً بالرغم من أن هذه الـبلاد ليست جمهورية سوفييتية سابقة. فبعد أن تشظت أو تجزأت بسبب الاحتلال السوفييتي وحـرب

العصابات الطويلة الأمد، لم تعد أفغانستان دولة أمة أو دولة قومية إلا بالإسم فقط. فسكانها البالغ عددهم ٢٢ مليوناً أصبحوا مقسمين على نحو حاد على امتداد الخطـوط الأثنيـة مـع تنـامي الانقسامات بين الباشتونيين، والطاجاكستانيين، والهازاريين. وفي الوقت ذاته، فإن الجهاد ضـد المحتلين الروس جعل الدين بعداً حاسماً في الحياة السياسية للبلاد، حيث أدخل الحمى العقائديـة إلى لخلافات السياسية الحادة أصلاً. ولذا يجب ألا ينظر إلى أفغانستان بوصفها جزءاً من اللغـز أو المشكلة المحيرة الاثنية في آسيا الوسطى فحسب، بل بوصفها جزءاً هامـا علـى الـصعيد السياسي من البلقان الأوراسي أيضاً .

وبالرغم من أن كل دول آسيا الوسطى السوفييتية سابقا، بمـا فيهـا أذربيجـان، يـسكنها المسلمون غالبا، فإن النخب (جمع نخبة) السياسية فيها، والتي لا تزال غالبا مـن نتـاج الفتـوة السوفييتية، هي غير متدينة تقريبا من حيث المظهر كما أن الدول تعتنق العلمانية رسميا. ومهما يكن الأمر، فبما أن سكان هذه الدول انتقلوا سابقا من الهوية العشائرية أو القبلية التقليدية بصورة رئيسية إلى الوعي القومي الأكثر حداثة، فمن المحتمل أن يصبحوا الآن مشردين فـي الـوعي الإسلامي المتنامي الشدة. وفي الحقيقة فإن الإحياء أو الانتعاش الإسلامي، الذي حرض عليه من الخارج ، ليس من قبل إيران فحسب، بل ومن قبل المملكة العربية السعودية أيضاً، يحتمـل أن يصبح الحافز المحرك للنزعات القومية الجديدة التي تنتشر على نحو متزايد والمـصممة علـى معارضة أي تكامل أو دمج جديد تحت السيطرة الروسية، وبمعنى آخر السيطرة الملحدة .

وفي الواقع، فإن عملية الأسلحة يحتمل أن تثبت كونها معدية أيضاً للمسلمين الـذين بقـوا ضمن روسيا نفسها. فتعدادهم يبلغ ٢٠ مليون إنسان، أي أكثر بمرتين من عدد الـروس غيـر المتأثرين (نحو ٩٠٥ مليوناً) الذين يستمرون في العيش تحت الحكم الأجنبـي فـي دول آسـيا الوسطى المستقلة. وإن المسلمين الروس الذين يشكلون نحو ١٣% من سكان روسيا، وإنه لأمر حتمي تقريبا أنهم سيصبحون أكثر جزما في مطالبتهم بحقوقهم في هوية دينية وسياسية متميزة. وحتى إذا لم تأخذ هذه المطالبة شكل السعي إلى الاستقلال الكامل، على غرار مـا حـدث فـي تشيشينيا، فهي سوف تتداخل مع الأزمات التمثلة في أن روسيا، سوف تستمر، في ضوء تورطها الإمبريالي الذي حدث مؤخراً ووجود أقليـات روسـية فـي الـدول الجديـدة فـي مواجهـة آسيا الوسطى.

إن الأمر المؤدي إلى تزايد خطر في عدم استقرار البلقان الأوراسي وجعل الوضع أكثـر تفجيراً فيه هو لحقيقة المتمثلة بوجود دولتين قوميتين متجاورتين، لكل منهما اهتمامات إمبريالية، وثقافية، واقتصادية عبر التاريخ في المنطقة هما تركيا وإيران، تتسمان بكونهما تعانيـان مـن

الهشاشة في توجههما الجيوبوليتي ناهيك بكونهما غير منيعتين داخلياً. وإذا ما أصـبحت هاتـان الدولتان غير مستقرتين، فمن المحتمل تماماً أن المنطقة كلها سوف تغرق فـي فوضـى كثيفـة شاملة، مع خروج النزاعات الاثنية والإقليمية الراهنة عن السيطرة، ناهيك بما حدث فعـلا مـن خلل حاد في توازن القوى الهش أصلاً في المنطقـة. فتركيـا وإيـران ليـستا فقـط لاعبـين جيواستراتيجين هامين، بل هما محوران جيوبوليتيان أيضاً، حيث أن ظروفهما الداخلية الخاصة، تعد بالغة الأهمية لمصير المنطقة. وكلتاهما قوتان متوسطتا الحجم، ولديهما طموحـات إقليميـة قوية وإحساساً بأهميتهما التاريخية. ومع ذلك، فإن التوجه الجيوبوليتي المستقبلي وحتى التماسك القومي لكلا هاتين الدولتين لا يزالان غير أكيدين.

إن تركيا، التي هي دولة ما بعد إمبريالية، لا تزال في طور إعادة تحديد هويتها، وبالتـالي فهي تتعرض للجذب إلى ثلاثة اتجاهات: فمؤيدو التحديث فيها يودون أن تصبح دولة أوروبيـة ولذا فهم يتطلعون إلى الغرب، والإسلاميون يميلون في اتجـاه الـشرق الأوسـط؛ والمجتمـع الإسلامي ولذا فهم يتطلعون إلى الجنوب؛ والقوميون ذوو الفكر التاريخي يرون في الشعوب التو ركية، (سبق أن ذكرنا أن هذه الشعوب تضم الأتراك والأذربيجانيين والتركمان والقيرغيزيين.. الخ... المترجم) لحوض بحر قزوين وآسيا الوسطى مهمة جداً لتركيا المسيطرة إقليمياً وبالتالي، فهم يتطلعون إلى الشرق. وهكذا فإن كلا من وجهات النظر هـذه تفتـرض أو تحـدد محـوراً استراتيجياً مختلفاً، وإن الصراع أو الصدام بينهما يثير أو يدخل، لأول مرة منذ الثورة الكمالية، درجة أو مقداراً ما من الشك إلى الدور الإقليمي لتركيا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تركيا نفسها يمكن أن تصبح على الأقل ضحية جزئية للنزاعـات الاثنية في المنطقة. وبالرغم من أن معظم سكانها البالغ عددهم ٦٥ مليوناً هم من الأتراك، مـع كون نحو ٨٠% من هؤلاء ينتمون إلى الاثنيات التوركية، بالرغم من وجود مجموعة مختلفة من الجر كس، والألبانيين والبوسنيين، والبلغاريين والعرب بينهم)، فإن ٢٠% أو ربما أكثر هم مـن الأكراد. وإذ يتركز الأكراد الأتراك في المناطق الشرقية من تركيا، فقد جذبوا على نحو متزايـد إلى الصراع من أجل الاستقلال القومي الذي يقوده الأكراد العراقيون والإيرانيون. وعموماً، فإن أي حالات توتر داخلية ضمن تركيا في ما يتعلق بالاتجاه العام في البلاد سوف تـشجع بـدون شك، الأكراد على الضغط بعنف أكثر من أجل الحصول على وضع قومي شرعي منفصل.

إن التوجه المستقبلي لإيران يتسم بكونه أكثر إشكالية وتعقيداً. فالثورة الـشيعية الأصـولية التي انتصرت في نهاية أعوام السبعينيات يمكن أن تدخل أو هي دخلت فعلاً مرحلة "الاعتـدال النسبي"، الأمر الذي يعزز الشك في ما يتعلق بالدور الجيواستراتيجي لإيران. فمن ناحية أولـى،

نجد أن انهيار الاتحاد السوفييتي الملحد فتح الباب أمام دول الجوار المستقلة حديثاً والموجودة في شمال إيران، إلى الهداية الدينية، ولكن نجد أيضاً، من ناحية ثانية، أن عـداء إيـران للولايـات المتحدة جعل إيران تميل إلى التبني وإن تكتيكياً على الاقل، للتوجه المؤيد لموسكو، والذي تعزز باهتمامات إيران المتعلقة بتأثير استقلال أذربيجان مؤخرا في تماسكها الداخلي.

وقد نجم هذا الاهتمام من عدم مناعة إيران إزاء حالات التوتر الاتني. فمن سكانها البـالغ عددهم ٦٥ مليوناً (وهو رقم مماثل تقريباً لعدد، سكان تركيا)، يوجد أكثر من النصف بقليل مـن الفرس، ونحو الرابع تقريباً من الأذريين،بينما يتوزع الباقون بين الأكراد، والتركمان، والعرب، والبالوشيين (baluchis)، وقبائل أخرى. وباستثناء الأكراد والأذريين، فإن الآخرين لا يملكـون القدرة على تهديد السيادة القومية لإيران، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار الدرجـة العاليـة مـن الوعي القومي وحتى الإمبريالي بين الفرس. ولكن ذلك يمكن أن يتغير بسرعة، ولا سـيما فـي حال حدوث أزمة سياسية جديدة في الاتجاهات الإيرانية الراهنة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحقيقة ذاتها المتمثلة بوجود عدة دول مستقلة حديثاً في المنطقـة، وأن مليون تشيشاني استطاعوا أن يدافعوا بحزم عن طموحاتهم السياسية، تـرتبط بكونهـا ذات تأثير معدي على الأكراد وعلى كل الأقليات الاتنية الأخرى في إيران. وإذا نجحت أذربيجان في التطور السياسي والاقتصادي المستقر، فربما سوف يصبح الأذريون ملتزمين، على نحو متزايد، بفكرة أذربيجان الكبرى. وهكذا، يمكن لعدم الاستقرار السياسي والانقسامات فـي طهـران أن تتوسع وتقوى لتصبح تحدياً لتماسك الدولة الإيرانية، مما يوسع أيضاً، وعلى نحو حـاد، حجـم وقوة الرهانات على ما يحدث في البلقان الاوراسي .

الصراع المتعدد الأطراف

كان البلقان التقليدي في أوروبا قد أثار تنافساً حاداً بين ثلاثـة متنافـسين إمبريـاليين هـم الإمبراطورية العثمانية، والإمبراطورية النمساوية الهنغارية، والإمبراطورية الروسـية. وكـان يوجد أيضاً ثلاثة مشتركين غير مباشرين ممن شعروا بـالقلق إزاء احتمـال تـأثر مـصالحهم الأوروبية سلبياً بانتصار خصوم معينين لهم: فألمانيا خشيت مـن القـوة الروسـية، وفرنـسا عارضت النمسا، هنغاريا، وبريطانيا العظمى فضلت رؤية سـيطرة الإمبراطوريـة العثمانيـة الضعيفة على الدردنيل، على ظهور أي من المتصارعين الرئيسيين الآخرين في موقع السيطرة على البلقان. وفي أثناء القرن التاسع عشر، عملت هذه القوى على احتواء النزاعات البلقانية دون إيذاء المصالح الحيوية لأي منها، ولكنها، أي هذه القوى، فشلت أن تفعل ذلك في العـام ١٩١٤، مما أدى إلى نتائج كارثية على الجميع.

وإن التنافس الحالي ضمن البلقان الأوراسي يضم أيضاً وعلى نحو مباشـر ثـلاث قـوى متجاورة هي"روسيا وتركيا وإيران بالرغم من أن الصين يمكن أن تصبح فعلاً خصماً رئيـسياً أيضاً. وكذلك انخرط في التنافس ولكن من مكان أبعد، كل من أوكرانيـا والباكـستان والهنـد وأمريكا البعيدة. ولم يكن كل من هؤلاء المتصارعين الثلاثة الرئيسيين والمشتبكين علـى نحـو مباشر في الصراع مدفوعاً بما يرغب فيه من فوائد جيوبوليتية واقتصادية مستقبلية فحسب، بـل كانت تحثه على ذلك دوافع تاريخية قوية أيضاً. كان كل منهم إما قوة مسيطرة سياسـياً أو قـوة مسيطرة ثقافياً في المنطقة. وكان كل منهم ينظر بشيء من الشك إلى الآخرين. وبالرغم من عدم احتمال نشوب حرب مباشرة بين الأطراف، فإن التأثير التراكمي لتنافسهم الخـارجي يمكـن أن يسهم في خلق الفوضى في المنطقة.

وبالنسبة إلى الروس، فإن موقفهم المعادي للأتراك يميل إلى الإفـراط. فوسـائل الإعـلام الروسية تصور الأتراك على أنهم يريدون السيطرة على المنطقة، بوصفهم مثيـري المقاومـة المحلية لروسيا (مع بعض التبرير في حالة تشيشينيا) وباعتبارهم مهددين لأمن روسيا لدرجـة يخرج فيها التهديد عن حده قياساً بالإمكانات الفعلية لروسيا. ويرد الأتراك بالمثل فينظرون إلـى دورهم بوصفه دور من يحرر أخوته من الاضطهاد الروسي الطويل الأمد. وكذلك، فقـد كـان الأتراك والإيرانيون (الفرس) متنافسين تاريخيين في المنطقة، كما أن هذا التنـافس عـاد إلـى الساحة في السنوات الأخيرة، في ظروف حملت فيها تركيا صورة البديل العلمـاني والحـديث للمفهوم الإيراني عن المجتمع الإسلامي. وبالرغم من أنه يمكن القول عن كل من هذه الأطراف الثلاثة وانه يسعى على الأقل إلى تحقيق مجال ما من النفوذ، ففي حالة روسيا، نجد أن طموحات موسكو تملك اندفاعاً أوسع بكثير بسبب ذكرياتها الجديدة نسبياً عن السيطرة الإمبريالية، ووجود بضعة ملايين روسي في المنطقة ورغبة الكرملين في إعادة جعل روسيا قوة عالميـة رئيـسية. وعموماً، فإن بيانات السياسة الخارجية لموسكو أوضحت أنها تنظر إلـى المجـال (المـسلحة) الكاملة للاتحاد السوفييتي السابق بوصفها منطقة اهتمام جيواستراتيجي خاص للكرملين، وبالتالي يجب أن يستبعد منها أي نفوذ خارجي سياسي، أو حتى اقتصادي. وفي المقابل، فبالرغم من أن الطموحات التركية إلى النفوذ الإقليمي تنطوي على بعض آثار ماض إمبريالي، وإن كان مغرقاً في القدم، (وصلت الإمبراطورية العثمانية إلى الذروة في العام ١٥٩٠ باستيلائها على القوقـاز واذربيجان، بالرغم من أنها لم تكن تضم آسيا الوسطى)، فهي، أي هذه الطموحات، أكثر تجذراً في الجانب الاثني اللغوي من الهوية الذاتية للشعوب التوركية. ومع الأخذ في الاعتبار للقـوتين العسكرية والسياسية المحدودتين لتركيا، يمكن القول ببساطة إن مجال النفوذ الـسياسي الـشامل

لهذه الدولة لا يمكن تحقيقه. وفي الواقع فإن تركيا ترى نفسها قائداً محتملاً للمجتمع الهش الـذي يتكلم اللغات التوركية، وتستفيد حتى النهاية من حداثتها الجذابة نسبياً، ومن صـلاتها اللغويـة، ووسائل اقتصادها القادرة على جعلها القوة الأكثر نفوذاً في عمليات بناء الدول التي تنشط حاليـاً في المنطقة.

أما طموحات إيران فهي أكثر غموضاً، ولكنها ليست في المدى الطويل أقل خطـراً مـن طموحات روسيا. فالإمبراطورية الفارسية بعيدة جداً في الذاكرة. وفي ذروتها،أي في نحو العالم ٥٠٠ قبل الميلاد، كانت تضم الأراضي الحالية للدول القوقازية الـثلاث، أي توركمانـستان و أوزبكستان وطاجاكستان، إضافة إلى أفغانستان وتركيا والعراق وسـورية ولبنـان، وإسـرائيل (يقصد المؤلف فلسطين .... المترجم). وبالرغم من أن الطموحات الجيوبوليتية الراهنة لإيـران هي أضيق من طموحات تركيا، إذ تشير بصورة رئيسية إلى أذربيجان وأفغانستان فقط، فإن كل السكان المسلمين في المنطقة، حتى ضمن روسيا ذاتها هم هدف الاهتمام الديني الإيراني. وفـي الواقع، فإن إحياء الإسلام في آسيا الوسطى أصبح جـزءاً عـضوياً مـن طموحـات الحكـام الحاليين لإيران .

إن الاهتمامات التنافسية لروسيا وتركيا وإيران ممثلة على الخريطة: ففي حالـة الانـدفاع الجيوبوليتي لروسيا نرى السهمين الموجهين مباشرة إلى جنوب أذربيجان وكازاخـستان، وفـي حالة تركيا نرى سهماً واحداً موجهاً نحو الشرق عبر أذربيجان وبحر قزوين في آسيا الوسـطى وفي حالة إيران نرى سهمين مسددين إلى الشمال في أذربيجان وإلـى الـشمال الـشرقي فـي توركمانستان وأفغانستان وطاجاكستان. وأن هذه الأسهم ليـست مائلـة فقـط، بـل يمكـن أن تتقاطع أيضا.

المنطقة الإثنية اللغوية التوركية

١ ـ روسيا ٢ ـ البحر الأسود ٣ ـ بحر قزوين ٤ ـ تركيا ٥ ـ إيران

\- -

وفي هذه المرحلة، فإن دور الصين محدود جداً وأهدافها أقل وضوحاً. وهي تبرر ذلك في أنها تفضل مواجهة مجموعة من دول مستقلة نسبياً في الغرب على مواجهة إمبراطورية روسية. ففي الحد الأدنى تخدم الدول الجديدة بوصفها مخففات صدمة، ولكن الصين قلقة أيـضا مـن أن أقلياتها التوركية في مقاطعة كسينجيانغ يمكنها أن تنظر إلى الدول المستقلة حـديثا فـي آسـيا الوسطى بوصفها مثالا جذابا يحتذى به. ولهذا السبب، فقد سعت الصين إلـى ضـمانات مـن

كازاخستان بأن نشاط الأقلية عبر الحدود سوف يقمع. وفي المدى الطويل، فإن مصادر الطاقة في المنطقة ستكون موضع اهتمام خاص من قبل بكين، كما أن الوصول المباشر إلى هذه المصادر غير الخاضعة لسيطرة موسكو يجب أن يكون هدفاً رئيساً للصين. وهكذا، فإن الاهتمام الجيوبوليتي الشامل للصين يميل إلى التصادم مع سعي روسيا إلى دور حاسم وهو مكمل للطموحات التركية و الإيرانية .

وبالنسبة إلى أوكرانيا، فإن قضاياها الرئيسة هي الطابع المستقبلي لرابطة الدول المستقلة والوصول الأسهل إلى مصادر الطاقة، الأمر الذي سيقلل اعتمادها، أي أوكرانيا، على روسيا. وفي هذا الخصوص فإن علاقات أوثق لأوكرانيا بكل من أذربيجان وتركمانستان، وأوزبكستان أصبحت هامة لكييف (عاصمة أوكرانيا)، علما أن الدعم الأوكراني للدول الأكثر استقلالاً في التفكير هو امتداد لجهود أوكرانيا الهادفة إلى تعزيز استقلالها عن موسكو. وبالتالي نجد أن أوكرانيا كانت ولا تزال تدعم جهود جورجيا لكي تصبح الطريق الغربي لصادرات النفط الأذري. وقد تعاونت أوكرانيا أيضاً مع تركيا لكي تضعف النفوذ الروسي في البحر الأسود ودعمت الجهود التركية الهادفة إلى توجيه تدفق النفط من آسيا الوسطى إلى الموانئ التركية .

إن تورط الباكستان والهند لا يزال بعيداً جداً، ولكن أياً من هاتين الدولتين لا يظهر عدم مبالاة إزاء ما يمكن أن يحدث في دول البلقان الأوراسية الجديدة. فبالنسبة إلى الباكستان، نجد أن الاهتمام الرئيسي هو كسب عمق جيواستراتيجي عبر النفوذ السياسي في أفغانستان، ومنع إيران من ممارسة مثل هذا النفوذ في أفغانستان وطاجاكستان والاستفادة في نهاية المطاف من بناء أي خط أنابيب نفطي يربط آسيا الوسطى بالبحر العربي. أما الهند، وفي رد فعلها على الباكستان وربما بسبب اهتمامها بالنفوذ الطويل الامد للصين في المنطقة، فإنها تنظر على نحو أكثر إيجابية إلى النفوذ الايراني في أفغانستان وإلى وجود روسي أكبر في الاراضي السوفييتية السابقة. وبالرغم من بعد الولايات المتحدة، ومع رهانها على صيانة التعددية الجيوبوليتية في أوراسيا ما بعد السوفييتية، فهي تبدو في الخلفية كلاعب مهم ذي أهمية متزايدة، وإن بشكل غير مباشر، علماً بأن هذا اللاعب ليس مهماً بتطوير مصادر المنطقة فحسب، بل وفي منع روسيا من الإستئثار في السيطرة على المجال الجيوبوليتي لهذه المنطقة أيضاً. وإذ تفعل أميركا ذلك فهي لا تتابع أهدافها الجيواستراتيجية الأوراسية الكبرى فحسب، بل تمثل أيضاً مصلحتها الاقتصادية المتنامية إضافة لمصلحة أوروبا والشرق الأقصى في كسب أو تأمين وصول غير محدود إلى هذه المنطقة التي كانت مغلقة حتى الآن. وهكذا ففي الرهان في هذه المشكلة المحيرة، توجد قوة جيوبوليتية، ووصول إلى ثروة كبيرة كامنة، وإنجاز لمهام قومية، أو دينية،

وأمن. ومهما يكن الأمر فإن التركيز في هذا الصراع هو على الوصول. فحتى انهيار الاتحـاد السوفييتي، كان الوصول إلى هذه المنطقة حكراً على موسكو. فكل خطـوط الـسكك الحديديـة وأنابيب نقل الغاز والنفط، وحتى السفر جواً، كانت توجه أو تقاد عبر المركز. وبطبيعة الحـال فإن الجيوبوليتيين الروس يفضلون أن تبقى كذلك، ماداموا يعرفون ان أي طرف يسيطر ويتحكم بالوصول إلى المنطقة هو الطرف الذي يحتمل أن يربح الجائزة الجيوبوليتية والاقتصادية .

إن هذا الاعتبار هو الذي جعل قضية أنابيب النفط مركزية وهامة جداً لمستقبل حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى. فإذا استمرت خطوط النفط الرئيسية إلى المنطقة في المرور عبر أراضي روسية إلى مخرج روسي على البحر الأسود في نوفوراسيسك، فسوف تجعل النتائج الـسياسية لهذا الشرط الآخرين يشعرون بها، حتى بدون أن تلعب القوى الروسـية المكـشوفة أي لعبـة. وستبقى المنطقة غير مستقرة سياسياً، مع كون موسكو في موقع قوى تقرر منه كيف يتم تقاسـم الثروة الجديدة للمنطقة. وفي المقابل، فإذا عبر خط نفطي آخر بحر قزوين إلى أذربيجان، وثـم إلى البحر المتوسط عبر تركيا، وذهب خط آخر إلى البحر العربي عبر أفغانستان فلن تكن قوة واحدة حكراً على الوصول. إن الحقيقة المقلقة هي أن بعض العناصر فـي النخبـة الـسياسية الروسية تتصرف كما لو أنها تفضل ألا تطور أبداً مصادر المنطقة إذا لم تملك روسيا سـيطرة كاملة على الوصول. فلتبق الثروة غير مستثمرة إذا كان البديل هو أن توظيف الأموال الأجنبية سوف يؤدي إلى وجود مباشر أكثر اتساعاً للمصالح الاقتصادية الأجنبيـة، وبالتـالي للمـصالح السياسية الأجنبية أيضاً. وعموماً فإن موقف التملك هذا متجذر في التاريخ، وسوف يحتاج الأمر إلى وقت وضغوط خارجية حتى يمكن تغييره.

إن التوسع القيصري إلى القوقاز، وآسيا الوسطى، حدث خلال فترة زمنية امتدت نحو ٣٠٠ سنة، ولكن انتهاء هذا التوسع الذي تم مؤخراً كان مفاجئاً على نحو مـروع. فعنـدما تراجعـت حيوية الإمبراطورية العثمانية، اندفعت الإمبراطورية الروسية إلى الجنوب، على امتداد شواطئ بحر قزوين باتجاه بلاد فارس "إيران" فاحتلت خانات استراخان عام ١٥٥٦، ثم وصـلت بـلاد الفرس عام ١٦٠٧. واستولت على القرم في الفترة ١٧٧٤-١٧٨٤، ثم احتلت مملكة جورجيـا عام ١٨٠١ وقهرت القبائل المنتشرة في سلسلة جبـال القوقـاز (لقيـت مقاومـة عنيـدة مـن قبل التشيشانيين وحدهم) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ثم أكملت احتلال أرمينيا فـي العام ١٨٧٨ .

كان احتلال آسيا الوسطى مسألة تتعلق بالتغلب على إمبراطورية منافسة أكثـر ممـا هـو إخضاع، بصورة رئيسة، لخانات (جمع خانة وهي منطقة يحكمها الخان-كمـا يحكـم الأميـر

الإمارات - المترجم) وإمارات قادرة على إظهار مقاومة مؤقتة ومعزولة فقـط. وقـد احتلـت أوزبكستان وكاراخستان عبر سلسلة من الحملات العسكرية في فترة الأعوام مـا بـين ١٨٠١-١٨٨١ مع اقتحام تركمانستان وإشراكها في حملات استمرت من عام ١٨٧٣ إلى عام ١٨٨٦. ومهما يكن من أمر، ففي العام ١٨٥٠ اكمل بصورة رئيسة الاستيلاء على معظم آسيا الوسطى، بالرغم من أنه حدثت فتـرات دوريـة مؤقتـة مـن المقاومـة المحليـة حتـى فـي أثنـاء المرحلة السوفييتية.

أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى تراجع تاريخي درامي. فخلال أسابيع قليلة فقط من شهر كانون الأول عام ١٩٩١ تقلصت مساحة روسيا الآسيوية بنحو ٢٠ في المئة، وانخفـض عـدد السكان الذين تسيطر عليهم روسيا في آسيا من ٧٥ مليوناً إلى نحو ثلاثين مليون فقط. وفـضلاً عن ذلك، فثمة ١٨ مليون قاطن في القوقاز فصلوا أيضاً عن روسيا. ولعـل مـا جعـل هـذه التراجعات أكثر إيلاماً للنخبة السياسية الروسية هو إدراكها أن القدرة الاقتصادية لهذه المنـاطق أصبحت الآن موجهة من قبل مصالح أجنبية وبوسائل مالية معـدة للتوظيـف فـي التطـوير، والاستثمار للموارد التي كانت حتى وقت قريب تحت تصرف روسيا أو متاحة لها وحدها.

ومع ذلك فإن روسيا تواجه مأزقاً هو أنها ضعيفة جداً من الناحية السياسية ولا تستطيع أن تغلق المنطقة كلياً على الخارج، وفقيرة جداً من الناحية المالية ولا تستطيع أن تطور هذه المنطقة بإمكاناتها فقط. وفضلاً عن ذلك، فقد تأكد القادة الروس ذوي الحـساسية الدقيقـة أن الانفجـار الديمغرافي (السكاني) في الدول الجديدة يعني ان فشلهم في المحافظة على النمـو الاقتـصادي سوف يخلق في نهاية المطاف وضعاً متفجراً على امتداد كل الحدود الجنوبية لروسيا. ويمكـن لتجربة روسيا في أفغانستان وتشيشينيا أن تتكرر على امتداد كل خط الحدود الذي يـصل بـين البحر الأسود ومنغوليا، خاصة مع الأخذ في الاعتبار الانبعاث الثوري القومي والإسلامي الذي يحدث الآن بين الشعوب التي كانت تخضع للحكم الروسي سابقاً. وهكذا يجب على روسـيا أن تجد طريقة ما للتكيف مع الواقع بعد الإمبريالي الجديد، بينما تسعى إلى احتواء الوجودين التركي والإيراني، وإلى منع انجذاب الدول الجديدة إلى منافسيها الرئيسيين، وإلى عدم تـشجيع تـشكيل تعاون إقليمي مستقل فعلاً في آسيا الوسطى، وإلى الحد من النفوذ الجيوبوليتي الأمريكـي فـي العواصم التي استعادت سيادتها. ولم تعد القضية تتعلق باستعادة النظام الإمبريالي، التي سـتكون مكلفة جداً وسوف تقاوم بشراسة، ولكنها تنطوي، عوضاً عن ذلك على خلق شبكة من العلاقات التي ستقيد الدول الجديدة وتحافظ على الوضع الروسي المسيطر جيوبوليتياً واقتصادياً.

إن الإدارة المختارة لإنجاز هذه المهمة كانت بصورة رئيسة، رابطة الدول المستقلة، بالرغم من الاستعمال، في بعض الأماكن للقوة العسكرية الروسية، كما أن الاستخدام الماهر للدبلوماسية

الروسية المعروفة بـ"قسم واحكم" خدم مصالح الكرملين أيضاً، واستخدمت موسكو نفوذها أيضاً لكي تحصل من الدول الجديدة على أقصى درجة من التقيد برؤيتها أو وجهة نظرها عن "رابطة الدول " المتكاملة على نحو متزايد، وضغطت من أجل نظام سيطرة موجه مركزيا على الحـدود الخارجية لرابطة الدول المباشرة، ومن أجل تكامل عسكري أوثق ضمن إطار عمـل الـسياسة الخارجية المشتركة! ومن أجل توسيع لاحق لشبكة خطوط أنابيب النفط (كانت السوفييتية أصلاً) لكي تشمل أي خطوط جديدة يمكن أن تمد خارج روسيا. وعموماً، فـإن التحلـيلات الـسياسية أوضحت أن موسكو تنظر إلى المنطقة بوصفها مجالها الجيوبوليتي الخاص، حتى بالرغم مـن أنها لم تعد جزءاً مكملاً لإمبراطوريتها .

ثمة مؤشر إلى نيات جيوبوليتية روسية يظهر في أجزاء الكرملين على إبقاء وجود عسكري روسي في أراضي الدول الجديدة. وقد استفادت موسكو مـن الحركـة الانفـصالية الأبخاريـة لتحصل على حقوق توضع لقواتها في جورجيا، كما أضفت الشرعية على وجودها العسكري في أراضي أرمينيا باستغلال حاجتها إلى الدعم في الحرب ضد أذربيجـان، واسـتخدمت ضـغطاً سياسياً ومالياً لكي تحصل على موافقة كازاخستان على القواعد الروسية، وبالإضافة إلى ذلـك، فإن الحرب الأهلية في طاجاكستان مكنت من استمرار وجود الجيش السوفييتي فيها.

استمرت موسكو من خلال تحديد سياستها، في التوقع الواضح بأن شبكة علاقاتها بعد العهد الإمبريالي بآسيا الوسطى سوف تقوي نسيج سيادة وعلاقة الدول الجديدة الضعيفة على المستوى الفردي (الأحادي)، وأن هذه الشبكة سوف تضع هذه الدول في موقع تبعية أو إلحـاق بـالمركز القيادي لرابطة الدول المستقلة "المتكاملة "أو المدمجة. و لإنجاز هذا الهدف، فإن روسيا لم تشجع الدول الجديدة على خلق (تشكيل) جيوشها المنفصلة الخاصة بها، وعلى تعزيز استخدام صـفاتها الأصلية المميزة (التي تستبدل فيها بالتدريج الأبجدية السلافية بالأبجدية اللأتينية)، وعلى تنميـة ارتباطات وثيقة بالأجانب، وعلى تطوير (مد) خطوط أنابيب نفطية جديدة تصل مباشـرة إلـى البحرين العربي والمتوسط وإذا نجحت هذه السياسة، فإن روسـيا تـستطيع أن تـسيطر علـى علاقاتها الأجنبية وتقرر مشاطرة أو تقاسم العائدات .

وفي متابعة هذا الهدف فإن الناطقين باسم الهيئات الروسية الرسمية يستشهدون غالباً، كمـا رأينا في الفصل الرابع، بالاتحاد الأوروبي الذي يعتبرونه مثالاً على ذلك. وفي الحقيقـة، فـإن السياسة الروسية عموماً إزاء دول آسيا الوسطى والقوقاز تـذكرنا بـدول المجتمـع الأفريقـي الفرانكفوني (الناطقة باللغة الفرنسية)، حيث تقرر الوحدات العـسكرية الفرنـسية والمـساعدات المقدمة من فرنسا إلى ميزانيات هذه الدول وفق سلوكها وسياستها في الفترة ما بعد الاستعمارية.

وبينما نجد أن استعادة أقصى درجة ممكنة من النفوذ السياسي والاقتصادي الروسي في المنطقة هو الهدف العام، وإن تعزيز رابطة الدول المستقلة هي الآلية الرئيسة لتحقيق هذا الهدف. ونجد أيضاً أن الأهداف الجيوبوليتية الرئيسية لموسكو في عملية الإلحاق السياسية تبدو مركزة على دولتي أذربيجان وكازاخستان. ولكي يكون الهجوم المعاكس السياسي لموسكو ناجحاً يجب عليها أن تغلق الوصول إلى المنطقة، ولكن يجب أيضاً في الوقت ذاته أن تخترق درعها الجغرافي .

وبالنسبة إلى روسيا، فقد كانت ولا تزال أذربيجان هدفاً مفضلاً. فإلحاقها سوف يساعد في فصل أو قطع آسيا الوسطى عن الغرب، وخاصة عن تركيا، مما يزيد عندئذ، نفوذ روسيا مقابل أوزبكستان وتركمانستان المتمردتين عليها والرافضتين لأي تحكيم من هذا القبيل. ولذا فإن التعاون التكتيكي مع إيران في ما يتعلق بتلك القضايا المثيرة للجدل مثل كيفية تقسيم التنازلات المتعلقة بالحفر في قاع بحر قزوين يخدم الهدف العام المتمثل في إجبار باكو على التكيف مع رغبات موسكو. وكذلك، فإن أذربيجان الخاضعة لموسكو سوف تسهل أيضاً تعزيز الموقع الروسي المسيطر في كل من جورجيا وأرمينيا .

إن كازاخستان تعتبر هدفاً رئيساً مغرياً بشكل خاص أيضاً لأن عدم مناعتها الاثنية تجعل من المستحيل على حكومة كازاخستان أن تتغلب على المواجهة المكشوفة مع موسكو، وتستطيع موسكو أن تستغل أيضاً مخاوف الكازاخستانيين من دينامية الصين المتنامية، ناهيك عن احتمال تنامي أشياء هؤلاء الكازاخستانيين من إضفاء الطابع الصيني على مقاطعة كسينجيانغ المجاورة في الصين. وسيكون الإلحاق التدريجي لكازاخستان تأثير جيوبوليتي يتمثل بالجذب الأتوماتيكي تقريبا لقيرغيزيا وطاجاكستان إلى مجال سيطرة موسكو، بينما يتم أيضاً تعرض كلاً من أوزبكستان وتوركمانستان إلى مزيد من الضغط الروسي المباشر .

ومهما يكن من أمر، فإن الاستراتيجية الروسية تسير في عكس اتجاه طموحات كل الدول الموجودة في آسيا الوسطى تقريباً، وإن النخب (جمع نخبة) السياسة في هذه الدول لن تسلم طوعا القوة والامتيازات التي اكتسبتها بنتيجة الاستقلال. وإذ يتخلى الروس المحليون بالتدريج عن مواقعهم المتميزة سابقاً، فإن النخب الجديدة تزداد اهتماماً بالغاً في السيادة، التي هي عملياً دينامية، ومعدية (ناقة للعدوى) اجتماعياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السكان الذين كانوا سلبيين سياسياً في يوم ما يصبحون الآن أكثر قومية، خارج جورجيا وأرمينيا، وأكثر إحساساً أيضاً بهويتهم الإسلامية .

أما في ما يتعلق بالشؤون الخارجية، فإن كلا الدولتين جورجيا وأرمينيا (وبالرغم من اعتماد الأخيرة على الدعم الروسي في حربها مع أذربيجان) سوف تودان أن تصبحا بالتدريج على علاقة أقوى بأوروبا. وكذلك فإن دول آسيا الوسطى الغنية بالموارد، بالإضافة إلى أن

أذربيجان، سوف تود أن تزيد إلى اقصى حد على أراضيها من الوجـود الاقتـصادي المتمثـل برأس المال الأوروبي والياباني، ومؤخرا الكوري، آملة بذلك أن تسرع إلى حد كبير تطورهـا الاقتصادي، وتعزز استقلالها. ولذا، فهي ترحب أيضا بزيادة دور تركيا وإيران حيث ترى فـي هاتين الدولتين قوة موازنة للقوى الروسية وجسراً إلى العالم الإسلامي الكبير في الجنوب .

وهكذا لم ترفض أذربيجان، بتشجيع من كلا الدولتين تركيا وأميركا، الطلبات الروسية مـن أجل إقامة قواعد عسكرية فحسب، بل تحدت أيضاً الطلبات الروسية من أجل تمديد خط أنابيـب نفطي واحد إلى مرفأ روسيي على البحر الأسود، مختارة، عوضاً عن ذلك، حلاً مزدوجاً يشمل خط أنابيب ثانياً عبر جورجيا إلى تركيا. (ثمة خط أنابيب نحو الجنوب عبر إيران يمول من قبل شركة أميركية كان لا بد من التخلي عنه بسبب المقاطعة المالية الأميركية للصفقات مع إيران). وفي العام ١٩٩٥ ووسط كثير من التبجح افتتح خط حديدي يربط بين توركمانستان وإيران مما مكن أوروبا من المتاجرة مع آسيا الوسطى عبر خط حديدي متجنبة روسيا كلها. وقـد وجـدت لمسة من الدراما الرمزية في إعادة الافتتاح هذه لطريق الحرير القديم، حيث لم تعد روسيا قادرة على فصل أوروبا عن آسيا.

أصبحت أوزبكستان أيضاً حازمة على نحو متزايد في معارضتا لجهود روسيا الهادفة إلـى "التكامل". وقد أعلن وزير خارجيتها بصراحة في آب عام ١٩٩٦ أن أوزبكستان تعارض خلـق مؤسسات متخطية للحدود القومية في رابطة الدول المستقلة، حيث يمكن، اسـتخدامها بوصـفها أدوات للسيطرة المركزية. وقد أثار موقفه ذو الطابع القومي القوي استنكار الصحافة الروسـية :"ثمة توجه متشدد مؤيد للغرب في الاقتصاد، كالطعن القاسي بمعاهدات التكامل الملائمـة جـداً ضمن رابطة الدول المستقلة، والرفض الحاسم للإنضمام حتى إلى الاتحاد الجمركي، والـسياسة القومية المبرمجة المعادية للروس حتى رياض، (جمع روضة) الأطفال التـي تـستخدم اللغـة الروسية يتم إغلاقها).... فإن هذا الوضع جذاب جداً بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي تمـارس في منطقة آسيا سياسة إضعاف روسيا[١]".

وحتى كازاخستان أصبحت تفضل، في رد فعلها على الضغوط الروسية، طريقاً ثانياً غيـر روسي لتـدفق نفطهـا. وقـد عبـر ذلـك أومـر سـيريك كـازينوف، مستـشار الـرئيس الكازاخستاني، بقوله:

---

[١] زافترا ٢٨ (حزيران ١٩٩٦)

ثمة حقيقة هي أن تفتيش كازاخستان عن خطوط نفطية بديلة، جـاء رداً علـى تـصرفات روسيا التي شملت الحد من الشحن بحراً لنفط كازاخستان إلى نوفوراسيسك ولنفط تيومين إلـى مصفاة بافلودار. وإن جهود توركمنستان الهادفة إلى إقامة خط أنابيب لنقل الغـاز إلـى إيـران تعزى في جزء منها إلى الحقيقة المتمثلة في أن دول رابطة الدول المستقلة تدفع ٦٠% فقط من السعر العالمي أو لا تدفع شيئاً[1] إن توركمانستان، ولنفس السبب، كانت ولا تزال تكتشف آفـاق إقامة خط أنابيب نفطي عبر أفغانستان والباكستان إلى البحر العربي، بالإضافة إلى بنـاء فعـال لخطوط حديدية جديدة تربطها بكازاخستان وأوزبكستان في الشمال وبـإيران وأفغانـستان فـي الجنوب. وقد دارت محادثات تمهيدية واستكشافية بين الكازاخستانيين، والصينيين، واليابانيين في شأن مشروع خط أنابيب طموح يمتد من آسيا الوسطى إلى بحر الصين .

وهكذا، فمع وجود التزامات غربية طويلة الأمد عن توظيف أموال في الغاز والنفط تـصل في أذربيجان إلى نحو ١٣مليار دولار وفي كازاخستان إلى ما يزيد على ٢٠ مليار دولار (أرقام عام ١٩٩٦)، ونجد أن الطرف أن طوق العزلة الاقتصادية والسياسية لهذه المنطقة ينكسر فـي وجه الضغوط الاقتصادية العالمية والخيارات المالية الروسية المحدودة .

كان للخوف من روسيا تأثير في دفع دول آسيا الوسطى إلى تعاون إقليمـي أكبـر مـدى. فالاتحاد الاقتصادي في آسيا الوسطى الذي شكل في كانون الثاني ١٩٩٣، وعانى في البداية من الركود ، لم يلبث أن استعاد نشاطه وفعاليته بالتدريج .

١ ـ خطوط أنابيب تصدير النفط الممتدة إلى بحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط

٢ ـ الطرق المأخوذة في الاعتبار أو التي هي قيد الإنشاء

٣ ـ البحر العربي ٤- الهند ٥- الباكستان - خط أنابيب أتو كال ٦- نيبال ٧- الصين ٨- أفغانستان ٩- كابول ١٠- طاجاكستان ١١- دوشانبية ١٢- قيرغيزيا ١٣- بخارى ١٤- ألماآتا ١٥- طشقند ١٦- أوزباكستان ١٧- شاردذو ١٨- اشغابات ١٩- توركمانـستان ٢٠- بحـر قزوين ٢١- إيران ٢٢- خط أنابيب إيراني عراقي ٢٣- طهران ٢٤- العراق ٢٥- المملكـة العربية السعودية ٢٦- مصر ٢٧- إسـرائيل ٢٨- لبنـان ٢٩- بغـداد ٣٠- سـوريا ٣١- كيهان ٣٢- تركيا ٣٣- انقرة ٣٤- استنبول ٣٥- البحر الأسود ٣٦- البوسفور ٣٧- أذربيجان ٣٨- خط أنابيب أزري ٣٩- أذربيجان ٤٠- بحر قزوين ٤١- خط أنابيب تشيشينيا ٤٢- خط

---

[1] "ماذا تريد روسيا في منطقة عبر القوقاز وآسيا الوسطى" "المجلة المستقلة" ٢٤كانون الثاني ،١٩٩٥.

أنابيب نوفاراسيسك ٤٣- أوكرانيا ٤٤- بيلاروسيا ٤٥- روسيا ٤٦- حقل نفـط تنغيـز ٤٧- كازاخستان ٤٨- بحر آرال ٤٩- هيران ٥٠- الأردن ٥١- نوفاراسيسك .

وحتى الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نازارباييف، كان يدافع في البداية عـن "الاتحـاد الأوراسي" الجديد، ثم تحول بالتدريج إلى الأفكار عن إقامة تعاون آسيوي مركزي أوثق، وتعاون عسكري متزايد بين دول المنطقة، ودعم لجهود أذربيجان الهادفة إلى تمرير نفط بحـر قـزوين وكازاخستان عبر تركيا، والانضمام إلى معارضة الجهود الروسية والإيرانية الهادفة إلـى منـع التقسيم القطاعي (حسب قطاعات أو نسب معينة) للموارد المعدنية في الجـرف القـاري لبحـر قزوين بين الدول الموجودة على سواحله.

ومع الأخذ في الاعتبار للحقيقة المتمثلة في أن حكومات المنطقة تميل إلى أن تكـون ذات طابع استبدادي في الحكم، فربما يتمثل الأمر الأكثر أهمية هنا في ما تـم مـن مـصالحات أو تسويات شخصية بين القادة الرئيسين. فقد كان مألوفاً ومعروفاً للجميع أن رؤساء كازاخـستان، وأوزبكستان وتوركمانستان، ما كانوا يحبون أحدهم الآخر (وهو ما أصبح واضحاً تماماً للزوار الأجانب)، كما أن الخصومات الشخصية كانت قد سهلت على الكرملين أن يجعل احدهم يلعـب ضد الآخر. وفي منتصف أعوام التسعينات، تأكد لهؤلاء الرؤساء الثلاثة أن التعاون الأوثق فـي ما بينهم كان ضرورياً للمحافظة على ما تحقق لهم من استقلال وسيادة، وبالتـالي بـدؤوا فـي الانخراط في مشاهد او عروض ذات طابع جماهيري حاد يعربون فيها عن علاقات وثيقة حسب زعمهم، ويشددون على أنهم سيعملون لاحقاً على تنسيق سياساتهم الخارجية .

ولكن الأمر الأكثر أهمية لا يزال متمثلاً في ظهور ائتلاف غير رسمي ضمن رابطة الدول المستقلة تقوده أوكرانيا وأوزبكستان، وتمليه فكرة رابطة الدول "المتعاونة" و "وغير المتكاملـة". ولذا، فإن أوكرانيا وقعت اتفاقيات عن التعاون العـسكري مـع أوزبكـستان، وتوركمنـستان، وجورجيا؛ وفي أيلول من العام١٩٩٦، انخرط وزير خارجية اوكرانيا، وأوزبكستان حتـى فـي العمل الرمزي جداً الذي تمثل في إصدار بيان يطلبان فيه بألا تنعقد مؤتمرات قمة رابطة الدول المستقلة برئاسة الرئيس الروسي حصراً، وبالتالي يجب أن تكون هذه الرئاسة دورية .

كان للمثل أو السابقة التي وضعتها أوكرانيا وأوزبكستان تأثير حتى على القادة الذين كانوا أكثر احتراماً للاهتمامات المركزية لموسكو. ولا بد ان الكرملين كان منزعجاً بشكل خـاص إذ سمع كلا من رئيس كازاخستان نور سلطان نازارباييف ورئيس جورجيـا إدوارد شـيفاردنادزة يعلنان في أيلول ١٩٩٦ أنهما سوف يتركان رابطة الدول المستقلة "إذا تهدد اسـتقلال بلـديهما. وعموماً، وفي مواجهة سلبية لرابطة الدول المستقلة، نجد أن دول آسيا الوسـطى، وأذربيجـان، رفعت مستوى نشاطها في منظمة التعاون الاقتصادي التي هي تجميع آخر أقل تماسـكاً نـسبياً

للدول الإسلامية في المنطقة، بما فيها تركيا، وإيران، والباكستان، ومعدة لتعزيز الروابط المالية والاقتصادية والنقلية بين أعضائها. وكانت موسكو قد انتقدت علناً هذه المبـادرات حيـث رأت فيها، وهي محقة تماماً في ذلك، عامل إضعاف لعضوية الدول المعنية في رابطة الدول المستقلة.

وفي اتجاه مماثل، كان ثمة تحسن متزايد في الارتباطات بتركيا وإلى حـد أقـل بـإيران. فالدول الناطقة باللغة التوركية قبلت بتشوق عروض تركيا عن التـدريب العـسكري لكـوادر الضباط الوطنيين الجدد، ومخططاتها لاستقبال نحو ١٠ آلاف طالب. وهكذا، فإن مؤتمر القمـة الرابع للدول الناطقة باللغة التوركية والذي عقد في طـشقند فـي تـشرين الأول ١٩٩٦ وتـم التحضير له بمساندة تركيا ركز كثيراً على تحسين ارتباطات النقل وزيادة التجارة، وكذلك على المستويات الثقافية المشتركة، والتعاون الثقافي مع تركيا. وكانت كلا الـدولتين إيـران وتركيـا ناشطتين بشكل خاص في مساعدة الدول الجديدة في البرمجة التلفزيونية، مما سـيترك تـأثيراً مباشراً في جمهور كبير من المشاهدين.

أما الاحتفال الذي أقيم في ألما آتا، عاصمة كازاخستان، في كانون الأول ١٩٩٦، فقد كـان يرمز بصورة خاصة إلى ارتباط تركيا عاطفياً باستقلال دول المنطقة. وفـي مناسـبة الـذكرى الخامسة لاستقلال كازاخستان، وقف الرئيس التركي سليمان ديميريـل إلـى جانـب الـرئيس نازاربابيف وأماطا اللثام عن عمود مطلي بالذهب يبلغ ارتفاعه ٢٨ متراً ومتوج بصورة محارب أسطوري كارزاكي- توركي يمتطي حيوانا أسطوريا نصفه نسر ونصفه الآخر أسد.

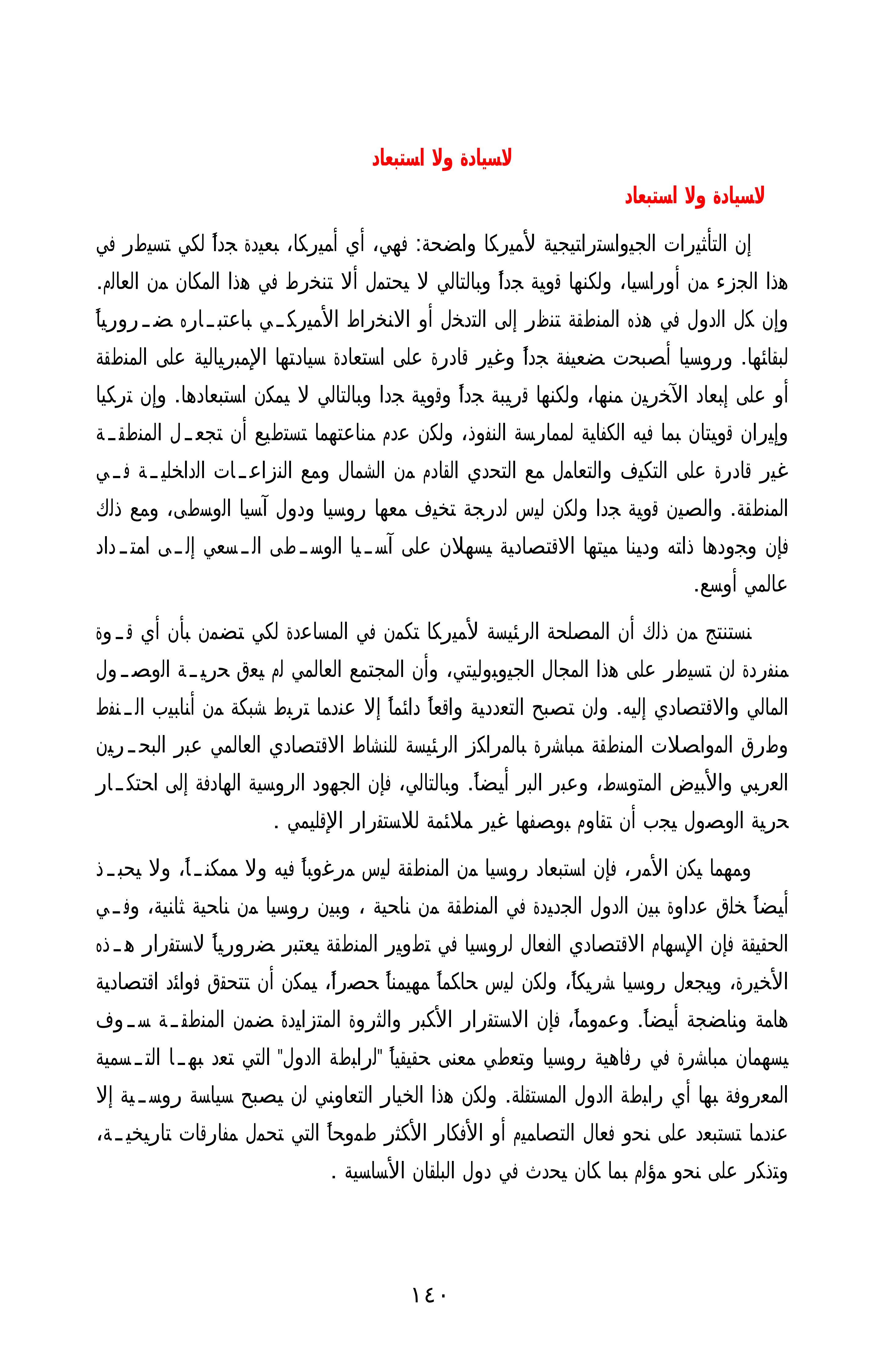
وفي هذه المناسبة حيث كازاخستان تركيا "لوقوفها معها في كل خطوة من تطورها كدولـة مستقلة"، ورد الأتراك التحية بان منحوا كازاخستان اعتماداً مصرفياً بقيمة ٣٠٠ مليـون دولار أميركي. إضافة للتوظيف المالي التركي الخاص الذي بلغ نحو ١٢٠٠ مليون دولار أيضاً.

وإذا لم تكن تركيا أو إيران تملكان الوسائل لاستبعاد روسيا من ممارسة النفوذ الإقليمي في هذه المنطقة، فإن تركيا (وبدرجة أقل إيران) عملتا على تعزيز إرادة وقدرة الدول المستقلة فـي مقاومة إعادة التكامل مع جارتهم الشمالية، وسيدتهم السابقة. وإن ذلك سوف يساعد بالتأكيد فـي المحافظة على إبقاء المستقبل الجيوبوليتي للمنطقة مفتوحاً.

- - - - - - - - - - - - - - -

- - - - - - - - -

- - - - - -



لاسيادة ولا استبعاد

إن التأثيرات الجيواستراتيجية لأميركا واضحة: فهي، أي أميركا، بعيدة جداً لكي تسيطر في هذا الجزء من أوراسيا، ولكنها قوية جداً وبالتالي لا يحتمل ألا تنخرط في هذا المكان من العالم. وإن كل الدول في هذه المنطقة تنظر إلى التدخل أو الانخراط الأميركي باعتباره ضرورياً لبقائها. وروسيا أصبحت ضعيفة جداً وغير قادرة على استعادة سيادتها الإمبريالية على المنطقة أو على إبعاد الآخرين منها، ولكنها قريبة جداً وقوية جدا وبالتالي لا يمكن استبعادها. وإن تركيا وإيران قويتان بما فيه الكفاية لممارسة النفوذ، ولكن عدم مناعتهما تستطيع أن تجعل المنطقة غير قادرة على التكيف والتعامل مع التحدي القادم من الشمال ومع النزاعات الداخلية في المنطقة. والصين قوية جدا ولكن ليس لدرجة تخيف معها روسيا ودول آسيا الوسطى، ومع ذلك فإن وجودها ذاته ودينا ميتها الاقتصادية يسهلان على آسيا الوسطى السعي إلى امتداد عالمي أوسع.

نستنتج من ذلك أن المصلحة الرئيسة لأميركا تكمن في المساعدة لكي تضمن بأن أي قوة منفردة لن تسيطر على هذا المجال الجيوبوليتي، وأن المجتمع العالمي لم يعق حرية الوصول المالي والاقتصادي إليه. ولن تصبح التعددية واقعاً دائماً إلا عندما تربط شبكة من أنابيب النفط وطرق المواصلات المنطقة مباشرة بالمراكز الرئيسة للنشاط الاقتصادي العالمي عبر البحرين العربي والأبيض المتوسط، وعبر البر أيضاً. وبالتالي، فإن الجهود الروسية الهادفة إلى احتكار حرية الوصول يجب أن تقاوم بوصفها غير ملائمة للاستقرار الإقليمي .

ومهما يكن الأمر، فإن استبعاد روسيا من المنطقة ليس مرغوباً فيه ولا ممكناً، ولا يحبذ أيضاً خلق عداوة بين الدول الجديدة في المنطقة من ناحية ، وبين روسيا من ناحية ثانية، وفي الحقيقة فإن الإسهام الاقتصادي الفعال لروسيا في تطوير المنطقة يعتبر ضرورياً لاستقرار هذه الأخيرة، ويجعل روسيا شريكاً، ولكن ليس حاكماً مهيمناً حصراً، يمكن أن تتحقق فوائد اقتصادية هامة وناضجة أيضاً. وعموماً، فإن الاستقرار الأكبر والثروة المتزايدة ضمن المنطقة سوف يسهمان مباشرة في رفاهية روسيا وتعطي معنى حقيقياً "لرابطة الدول" التي تعد بها التسمية المعروفة بها أي رابطة الدول المستقلة. ولكن هذا الخيار التعاوني لن يصبح سياسة روسية إلا عندما تستبعد على نحو فعال التصاميم أو الأفكار الأكثر طموحاً التي تحمل مفارقات تاريخية، وتذكر على نحو مؤلم بما كان يحدث في دول البلقان الأساسية .

إن الدول التي تستحق أقوى دعم جيوبوليتي من قبل أميركا هي أذربيجان، وأوزبكستان، و(من خارج المنطقة)، أوكرانيا، علماً أن هذه الدول الثلاثه تعتبر كلها محورية أو بالغة الأهمية جيوبوليتياً. وفي الوقت ذاته، فإن كازاخستان تستحق أيضاً، إذا أخذنا في الاعتبار مساحتها، وقدرتها الاقتصادية، وموقعها المهم جغرافيا، مساندة دولية عقلانية، ولا سيما في مجال المساعدة الاقتصادية الدائمة. ومع مرور الزمن، فإن النمو الاقتصادي في كازاخستان يمكنه أن يساعد في جر الخلافات الاثنية التي تجعل هذا "الدرع" الآسيوي الأوسطي غير منيع إزاء الضغط الروسي.

وفي هذه المنطقة، تتقاسم أميركا الاهتمام المشترك ليس فقط مع تركيا المستقرة وذات النزعة الغربية، ولكن مع إيران والصين أيضاً. وإن تحسناً تدريجياً في العلاقات الأميركية الإيرانية سوف يزيد كثيراً من حرية الوصول العالمي إلى هذه المنطقة، ويقلل على نحو أكثر تخصيصاً من التهديد الفوري لبقاء أذربيجان. وإن الوجود الاقتصادي المتنامي للصين في هذه المنطقة ورهانها السياسي على استقلال هذه الأخيرة يتوافقان أيضاً مع مصالح أميركا. وكذلك، فإن مساندة الصين لجهود الباكستان في أفغانستان سوف تجعل حرية الوصول الدولي إلى توركمنستان ممكنة بدرجة أكبر،مما يساعد بالتالي في تعزيز هذه الدولة وكذلك أوزبكستان أيضاً (في حال اضطرت كازاخستان لمعاناة الاضطراب).

يحتمل أن يكون تطور تركيا وتوجهها حاسمين بشكل خاص بالنسبة إلى مستقبل دول القوقاز. وإذا استطاعت تركيا أن تشق طريقها إلى أوروبا، ولم تغلق هذه الأخيرة أبوابها أمامها (تركيا)، فلا يحتمل أن تنجذب دول القوقاز إلى المدار الأوروبي، علماً أن هذه الدول ترغب على نحو محموم في أن يتحقق ذلك. ولكن إذا توقفت عملية "أوربة" تركيا، سواء لأسباب داخلية أو خارجية، فلن يكون، عندئذ، أي خيار أمام جورجيا وارمينيا سوى التكيف مع نزعات روسيا. وسوف يصبح مستقبل هاتين الدولتين مرتبطاً بعلاقة روسيا المتطورة بأوروبا المتوسعة، سواء للخير أو للشر.

يحتمل أن يكون دور إيران أكثر إشكالية. فالعودة إلى الوضع المؤيد للغرب سوف تسهل بالتأكيد استقرار وتعزيز المنطقة، وبالتالي فمن المرغوب فيه استراتيجياً أن تشجع أميركا هذا التحول في سلوك إيران. ولكن، إلى أن يحدث ذلك، يحتمل أن تلعب إيران دوراً سلبياً، يؤثر على نحو غير ملائم في توقعات أذربيجان، حتى ولو اتخذت (أي إيران) مواقف إيجابية كجعل تور كمنستان تنفتح على العالم وتعزيز إحساس سكان آسيا الوسطى بإرثهم الديني، بالرغم من الأصولية الراهنة السائدة فيها.

وأخيراً، يحتمل أن يتشكل مستقبل آسيا الوسطى من خلال مجموعة من الظـروف تعتبـر أكثر تعقيداً، إضافة إلى تقرير مصير دولها من خلال التفاعل المعقد بين المـصالح الروسـية، والتركية، والإيرانية، والصينية، وإلى الدرجة التي تكيف فيها الولايات المتحدة علاقاتها بروسيا في ضوء احترم هذه الأخيرة لاستقلال الدول الجديدة. وإن حقيقة هـذا التفاعـل تـستثني إمـا الإمبراطورية أو الاحتكار بوصفهما هدفاً ذا معنى ومجدياً لأي من اللاعبين الجيواسـتراتيجيين المشتركين في اللعبة. وفي الواقع، فإن الخيار الأساسي هو بين التوازن الإقليمي الحساس، الذي سوف يسمح بالإدخال التدريجي للمنطقة في الاقتصاد العالمي الجديد بينما تعـزز دول المنطقـة نفسها وربما تمتلك أيضاً هوية إسلامية أكثر وضوحاً من ناحية، وبين النزاع الإثني، والتـشظي (الانقسام) السياسي، وربما حتى الممارسات القتالية العدائية على امتداد الحدود الجنوبية لروسيا من ناحية ثانية. وعموماً، فإن تحقيق ودعم التوازن الإقليمي يجب أن يكوناً هدفاً رئيساً فـي أي استراتيجية طبيعية (جيواستراتيجية) أميركية شاملة معدة لأجل أوراسيا.

الفصل السادس

المرتكز الشرق أقصوي

يجب أن تملك السياسية الأميركية الفعالة إزاء أوراسيا مرساة شرق أقصوية.ولن تلب هـذه الحاجة إذا استبعدت أميركا أو أبعدت نفسها عن الأرض الأسيوية المركزية. فالعلاقة الوثيقة مع اليابان البحرية ضرورية لسياسة أميركا العالمية، ولكن العلاقة التعاونية مع البر الـصيني هـي أمر واجب للجيواستراتيجيا الأوراسية لأميركا. وإن تأثيرات هذه الحقيقة تحتاج إلى مواجهة لأن التفاعل المستمر في الشرق الأقصى بين القوى الرئيسة الثلاث أي أميركا، والصين، واليابـان، تخلق مشكلة إقليمية محيرة وخطرة، ومن المؤكد تقريباً أنها تولد تغييرات تكتونية (متعلقة بتشوه يغير قشرة الأرض) جيوبوليتياً.

وبالنسبة إلى الصين، فإن أميركا عبر الأطلسي يجب أن تكون حليفاً طبيعياً ما دامت أميركا هذه لا تملك مخططات مرسومة عن البر الرئيسي الأسيوي، كما كانت قد عارضت تاريخياً التعديات الروسية واليابانية على الصين الأضعف. أما بالنسبة إلى الصينيين، فقد كانت اليابان العدو الرئيس خلال القرن الماضي؛ وكذلك، لم تكن ثمة ثقة بروسيا التي تعرف باللغة الصينية بأنها "الأرض الجائعة"؛ وتبدو الهند أيضاً في الأفق كأنها منافس محتمل. وهكذا فإن المبدأ القائل إن جار "جاري" هو حليفي يلائم العلاقة الجيوبوليتية والتاريخية بين الصين وأميركا.

ومهما يكن من أمر، فلم تعد أميركا خصماً لليابان عبر المحيط، ولكنها الآن متحالفة علـى نحو وثيق مع هذه الأخيرة. ولأميركا روابط قوية بتايوان وبعدة دول في جنوب شـرق آسـيا. والصينيون حساسون أيضاً إزاء التحفظات العقائدية لأميركا في ما يتعلق بالطابع الداخلي للنظام الصيني الراهن. وهكذا، فإنه ينظر ايضاً إلى أميركا على أنها عائق رئيس أمام سعي الصين لا إلى أن تصبح بارزة عالمياً فحسب،بل وحتى لأن تصبح بارزة إقليمياً أيضاً. فهل الـصدام بـين أميركا والصين، هو بالتالي، حتمي؟

وبالنسبة إلى اليابان، كانت أميركا المظلة التي استطاعت هذه الدولة أي اليابان، أن تـسترد في ظلها عافيتها بعد هزيمة مدمرة، وأن تستعيد قوة دفعها الاقتصادية، وأن تصل بالتدريج، في هذا السياق، إلى موقعها الحالي بوصفها إحدى القوى الرئيسة في العالم. ولكن الحقيقة هـي أن هذه المظلة تفرض حدوداً على حرية اليابان في العمل، مما يخلق وضعاً متناقضاً لقـوة تعتبـر عالمية من ناحية، ومع ذلك لا تزال محمية في الوقت ذاته، من ناحية ثانية.

وكذلك، فبالنسبة إلى اليابان، فإن أميركا تستمر في كونها شريكاً حيوياً في عمليـة ظهـور اليابان كقائد دولي. ولكن أميركا هي أيضاً السبب الرئيس وراء افتقار اليابـان المـستمر إلـى الاعتماد على الذات قومياً في مجال الأمن. فكم من الزمن يمكن أن يستمر هذا الوضع؟

وبتعبير آخر، ففي المستقبل المنظور نجد أن قضيتين جيوبوليتيتين، ومتفـاعلتين مباشـرة أيضاً، سوف تحددان دور أميركا في الشرق الأقصى الاوراسي وهما:

١ ـ ما هو التعريف العملي، وما هو الحجم المقبول، من وجهة نظـر أميركـا، للظهـور المحتمل للصين بوصفها قوة إقليمية مسيطرة وطموحاتها المتنامية إلى موقع القوة العالمية؟

٢ ـ إذا كانت اليابان تسعى إلى تحديد دور عالمي لنفسها، فكيف ستعالج أميركـا النتـائج الإقليمية للتراجع الحتمي في درجة قبول اليابان بموقعها كمحمية أميركية؟

يتميز حالياً المشهد الجيوبوليتي في شرق آسيا بعلاقات قوة شبه مـستقرة. ويـشمل شـبه الاستقرار هذا شرطاً للصلابة الخارجية، وإن كانت مرونته قليلة نسبياً، الأمـر الـذي يـذكرنا بالحديد أكثر من الفولاذ. وهو غيـر منيـع إزاء رد فعـل تسلـسلي مـدمر تولـده ضـربة ارتجاجية قوية.

وعموماً، فإن الشرق الأقصى الآن يمارس دينامية اقتصادية أكثر من عادية إلى جانب حالة الشك السياسي المتنامية. ويمكن للنمو الاقتصادي الآسيوي في الحقيقة أن يسهم في هـذا الـشك لأن الرفاهية تموه أو تعتم على نقاط الضعف السياسية في المنطقة، بينمـا تقـوي الطموحـات القومية وتوسع التوقعات الاجتماعية .

إن كون آسيا تمثل نجاحاً اقتصادياً لا نظير له في التطور البشري هو أمر لا يحتـاج إلـى إثبات. وإن مجرد إحصاءات أساسيه قليلة تلقي الضوء على نحو درامي على هذه الحقيقة. فقبل أقل من اربعة عقود كان شرق آسيا (بما فيه اليابان) لا يشكل سوى ٤ في المئة فقـط أو شـيء قريب من ذلك، من الدخل القومي السنوي الإجمالي للعالم. بينما وصل هذا الدخل في أميركا إلى نحو ٣٥ ـ ٤٠ في المئة؛ وفي منتصف أعوام التسعينات كانت المنطقتان متساويتين تقريباً (فـي حدود ٢٥ في المئة). وفضلاً عن ذلك؛ فإن وتيرة النمو في آسيا كانت غير مسبوقة تاريخياً. وقد لاحظ الاقتصاديون أن بريطانيا العظمى احتاجت، في مرحلة الإقلاع في التصنيع، إلى أكثر من خمسين سنة، واحتاجت أميركا إلى أقل بقليل من خمسين سنة أيضاً، لكي تضاعف كـل منهمـا دخل الفرد، بينما حققت كلا الدولتين الصين وكوريا الجنوبية مضاعفة هذا الـدخل خـلال ١٠ سنوات فقط تقريباً .

ومع تجاوز بعض حالات التمزق الإقليمي فمن المحتمل أن آسيا سوف تتجاوز، خلال ربع قرن، كلاً من أميركا وأوروبا في الدخل القومي السنوي الإجمالي .

ومهما يكن من أمر، فبالإضافة إلى أن آسيا ستصبح مركز الجاذبية الاقتصادية للعالم، فهي تشكل أيضاً بركاناً سياسياً محتملاً. وبالرغم من أنها تتجاوز أوروبا في التطور الاقتصادي، فإنها لا تزال تفتقر، على المستوى الفردي، أو مستوى كل دولة على حدة، إلـى التطـور الـسياسي الإقليمي. وهي تفتقر عموماً إلى البنى التعاونية المتعددة الأطراف التي تحكم أو تـسيطر عـادة على النشاطات السياسية الأوروبية، والتي تضعف، وتمتص، وتحتوي النزاعات القومية، والإثنية والإقليمية التقليدية في أوروبا. ولا يوجد أي شيء مماثل في آسيا لأي من الاتحاد الأوروبـي أو حلف الأطلسي (الناتو). وإن أياً من التجمعات الإقليمية الثلاثة، التي تضم الاسيان (تجمـع دول جنوب شرق آسيا) وندوة ARF (الندوة الإقليمية الأسيوية التي تشكل منصة للحـوار الـسياسي الأمني) ومجموعة APEC (مجموعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية، لا يشبه تقريباً، ولو من بعيد، شبكة الارتباطات التعاونية الإقليميـة المتعـددة الأطـراف التـي تـربط بـين دول أوروبا كلها.

وفي المقابل، فإن آسيا هي اليوم مقر أكبر تركيز في العالم للقوميات الثائرة الشاملة التـي استيقظت مؤخراً، وقويت بسبب الوصول المفاجئ إلى الاتصالات الجماعية، ونشطت من خلال توسيع التوقعات الاجتماعية التي ولدتها الرفاهية الاقتصادية المتنامية واتساع الفروق في الثروة الاجتماعية. وجعلت أكثر حساسية للتعبئة السياسية بسبب الزيادة المتفجرة في الـسكان وانتقـال الناس إلى المدن. وقد تفاقمت هذه الشروط بسبب ازدياد حجم التسلح في آسيا. ففي العام ١٩٩٥، أصبحت المنطقة، حسب معطيات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجي، أكبر مستورد للأسلحة في العالم ، متجاوزة بذلك أوروبا والشرق الأوسط .

وباختصار، فإن شرق آسيا تغلي بنشاط دينامي كان حتى الآن يوجه في اتجاهـات سـلمية بسبب وتيرة النمو الاقتصادي السريعة في المنطقة. ولكن صمام الأمان هذا يمكن أن يفشل فـي منطقة ما بسبب النزعات السياسية غير المقيدة، وذلك بمجرد تفجرها في نقطة ملتهبة ما، حتـى وإن كانت هذه النقطة تافهة. وإن احتمال وجود هذه النقطة الملتهبة يكمن في عـدد كبيـر مـن القضايا المتنازع عليها، علما أن كلاً منها يشكل نقطة ضـعف غيـر منيعـة إزاء الاسـتغلال الديماغوجي (الغوغائي) وبالتالي يحتمل حدوث التفجر في أي لحظة:

ـ إن استياء الصين من موقف تايوان الانفصالي يزداد حدة في الوقت الذي تزداد فيه قوة الصين، كما أن تايوان التي تزدهر على نحو متزايد بدأت تتصرف من خلال موقـف منفـصل رسمياً بوصفها دولة أمة (أي دولة قومية).

ـ إن جزر (جزائر) باراسيل وسبراتلي في بحر الصين الجنوبي تـشكل خطـر حـدوث تصادم بين الصين وعدة دول في جنوب شرق آسيا بسبب الرغبة في وصول كـل مـن هـذه الأطراف إلى مصادر الطاقة الغنية المحتمل وجودها في قاع هذا البحر، علماً أن الصين تنظر، عبر خلفية إمبريالية، إلى بحر الصين الجنوبي على أنه يقع ضمن منـاطق سـيادتها القوميـة المشروعة.

ـ يتم النزاع على جزر سنكاكو بين الصين واليابان (مع كون الغريمين تـايوان والـصين متفقين تمامـاً إزاء هذه القضية)، وبالتالي، فإن التنافس التاريخي على البروز الإقليمـي بـين الصين واليابان يشحن هذه القضية بجرعة من الأهمية الرمزية أيضاً .

ـ إن تقسيم كوريا وعدم الاستقرار السائد في كوريا الشمالية، ازداد خطراً بسبب سعي هذه الأخيرة إلى امتلاك قدرة نووية، وبالتالي نتج عن ذلك خطر التفجير المفاجئ لحرب تنشب فـي شبه جزيرة كوريا، مما سيجر الولايات المتحدة إلى التورط في هذه الحرب، ناهيك بتورط غير مباشرة لليابان فيها أيضاً.

ـ إن قضية جزر الكوريل الواقعة في أقصى الجنوب، والتي تم الأستيلاء عليها من قبـل الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٤٥، تستمر في إحداث الشلل في العلاقـات الروسـية اليابانيـة، وفي تسميمها.

ـ ثمة نزاعات إقليمية إثنية كائنة أخرى، تثير قضايا حدودية بين روسيا والصين، وبـين الصين وفيتنام، وبين اليابان وكوريا، وبين الصين والهند؛ وهناك اضطراب إثني فـي مقاطعـة كسينجيانغ؛ وخصومات ومشاحنات صينية أندونيسية على الحدود المحيطية (انظر الخريطة).

١ ـ المطالبة الصينية ٢ ـ المطالبة الهندية ٣ ـ المطالبة الصينية

٤ ـ الاحتكاك الحدودي بين الصين وفيتنام ٥ ـ جزر باراسيل ٦ ـ جزر سـبراتلي ٧ ـ ـ جزيرة براتاس ٨ ـ جزر سنكاكو/ ديايو ـ يو ـ تاي ٩ ـ صخورليانكورت ١٠ ـ خط الفـصل ١١ ـ الأراضي الشمالية ١٢ ـ المحيط الهندي ١٣ ـ المحيط الهادي .

ليس توزيع القوة في المنطقة متوازياً أيضاً. فالصين بترسانتها النووية وقواتهـا المـسلحة الكبيرة، هي القوة العسكرية المسيطرة بشكل واضح (انظر الجدول). وقد تبنت البحرية الصينية عقيدة استراتيجية هي "الدفاع الفعال عن المناطق البحرية البعيدة نسبياً عن الشواطئ، في سـعي منها إلى امتلاك قدرة على "السيطرة الفعالة على البحار ضمن سلسلة الجزر الأولى" مما يعنـي شمول مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي. وبالتأكيد فإن القدرة العسكرية لليابان تتزايد أيضاً،

ومن حيث النوعية ليس لهذه القدرة نظير إقليمي. ومهما يكن من أمر ففي الوقت الراهن، ليست القوات المسحلة اليابانية أداة للسياسة الخارجية اليابانية، ولكن ينظر إليها غالباً على أنها امتـداد للوجود العسكري الأميركي في المنطقة .

إن بروز الصين جعل جيرانها في الجنوب الشرقي يحترمون على نحو متزايد الاهتمامات المقلقة الصينية. والجدير بالذكر أنه في أثناء الأزمة الصغيرة في بداية العـام ١٩٩٦ المتعلقـة بتايوان (والتي انخرطت فيها الصين في بعض المناورات العسكرية الخطرة (المهددة) ومنعـت الوصول بحراً وجواً إلى منطقة قرب تايوان، مسرعة بـذلك الانتـشار التظـاهري للبحريـة الأميركية)، أعلن وزير خارجية تايلاند بسرعة أن هذا المنع طبيعي، كما أوضح أيضاً نظيـره الأندونيسي أن ذلك هو شأن صيني صرف، وكذلك أعلنت الفيليبين وماليزيا عن سياسة محايـدة إزاء هذه القضية .

إن غياب توازن القوة الإقليمي في السنوات الأخيرة دفع بدولتي أستراليا وأندونيسيا، اللتين كانتا حتى هذا الوقت حذرتين إحداهما من الأخرى، إلى بدء تنسيق عسكري متنام بينهما. ولـم تتكتم كلا هاتين الدولتين على قلقهما إزاء التوقعات على المدى الطويل عن السيطرة العـسكرية الإقليمية الصينية وإزاء بقاء قوة الولايات المتحدة بوصفها ضامن للأمن في المنطقة. وكان هذا القلق قد جعل سنغافورة أيضاً تعمل على إقامة تعاون أمني أوثق مع هذه الدول. وفي الحقيقـة، ففي المنطقة كلها، نجد أن السؤال المركزي لدى الاستراتيجيين، والذي لا توجد إجابـة عنـه، أصبح كما يلي: "إلى متى يستطيع السلام في المنطقة الاكثر كثافة سكانية والأكثر تـسلحاً فـي العالم أن يضمن بوساطة مئة ألف جندي أميركي، وإلى متى يحتمل أن يبقـى هـؤلاء الجنـود عموماً ؟".

وفي هذا الوضع الهش الذي تزداد فيه النزعات القومية حدة، ويتزايد عدد السكان، وتنمـو الرفاهية، وتتفجر التوقعات، وتتداخل طموحات القوة، نجد أنه تحدث تغيرات تكتونية حقيقية في المشهد أو المسرح الجيوبوليتي لشق آسيا .

ـ إن الصين، ومهما كانت آفاقها النوعية وتوقعاتها، هي قوة صاعدة ويحتمـل أن تكـون مسيطرة .

ـ إن دور أميركا الأمني يصبح على نحو متزايد معتمداً على التعاون مع اليابان .

ـ إن اليابان تتطلع إلى دور سياسي أكثر تحديداً واستقلالية .

ـ تراجع كثيراً دور روسيا، بينما أصبحت آسيا الوسطى التي كانت محكومة سابقاً من قبل روسيا هدفاً للتنافس الدولي .

ـ لم يعد الدفاع عن تقسيم كوريا أو الإبقاء عليه ممكناً مما يجعل من التوجه المستقبلي لهذه الدولة مسألة تتعلق بالاهتمام الجيواستراتيجي المتزايد لجيرانها الرئيسيين .

وهكذا، فإن هذه التغيرات التكتونية تعطي بعداً إضافياً مهماً إلى قضيتين مركـزيتين جـاء ذكرهما في بداية هذا الفصل .

القوات المسلحة الأسيوية

الدول	تعـداد القـوة البشرية (الأفراد)	عدد الدبابات	عدد الطائرات المقاتلة	عدد سفن السطح	عدد الغواصات
الصين	٣٠٣٠٠٠٠	٩٤٠٠ (٥٠٠)	٥٢٢٤ (١٢٤)	٥٧(٤٠)	٥٣(٧)
الباكستان	٥٧٧٠٠٠	١٨٩٠(٤٠)	٣٣٦(١٦٠)	١١(٨)	٦(٦)
الهند	١١٠٠٠٠٠	٣٥٠٠ (٢٧٠٠)	٧٠٠(٣٧٤)	٢١(١٤)	١٨(١٢)
تايلاند	٢٩٥٠٠٠	٦٣٣(٣١٣)	٧٤(١٨)	١٤(٦)	٠(٠)
سنغافورة	٥٥٥٠٠	٣٥٠(٠)	١٤٣(٦)	٠(٠)	٠(٠)
كوريا الشمالية	١١٢٧٠٠٠	٤٢٠٠(٢٢٢٥)	٧٣٠(١٣٦)	٣(٠)	٢٣(٠)
كوريا الجنوبية	٦٣٣٠٠٠	١٨٦٠(٤٥٠)	٣٣٤(٤٨)	١٧(٩)	٣(٣)
اليابان	٢٣٧٧٠٠	١٢٠٠(٩٢٩)	٣٢٤(٢٣١)	٦٢(٤٠)	١٧(١٧)
تايوان(*)	٤٤٢٠٠٠	١٤٠٠(٠)	٤٦٠(١٠)	٣٨(١١)	٤(٢)
فييتنام	٨٥٧٠٠٠	١٩٠٠(٤٠٠)	٢٤٠(٠)	٧(٥)	٠(٠)
ماليزيا(**)	١١٤٥٠٠	٢٦(٢٦)	٥٠(٠)	٢(٠)	٠(٠)
الفيليبيين	١٠٦٥٠٠	٤١(٠)	٧(٠)	١(٠)	٠(٠)
أندونيسيا	٢٧٠٩٠٠	٢٣٥(١١٠)	٥٤(١٢)	١٧(٤)	٢(٢)

(ملاحظة: إن الأرقام الموجودة ضمن أقواس تـشير إلـى عـدد المنظومـات الـسلاحية المتطورة)

(*) إن تايوان متعاقدة على شراء ١٦٠ طائرة ف ١٦ و٦٠ ميراج و١٣٠ طائرة مقاتلـة أخرى كما أن لديها بضعة مراكب بحرية قيد الصنع .

(**) تشتري ماليزيا حالياً ٨ طائرات ف ١٨ وربما ١٨ طائرة ميغ ٢٩.

ملاحظة: إن تعداد القوة البشرية أو تعداد الأفراد يعني كـل القـوات العاملـة (الدائمـة)؛ والدبابات تعني مجموع دبابات القتال الرئيسة والخفيفة؛ والطائرات المقاتلة تعني طائرات القتال الهجومية جو- جو، وطائرات الهجوم الأرضي؛ وسفن الـسطح تعنـي حـاملات الطـائرات، المدمرات، والفرقاطات، والطرادات؛ والغواصات تعني كل الأنواع الموجـودة. والمنظومـات المتطورة تعني أنها مصممة بعد منتصف أعوام الستينات على الأقل ومجهزة بمعدات تكنولوجية متطورة، كالليزر ومقاييس المسافات في الدبابات .

المصدر: تقرير مكتب المحاسبة العام ،"تأثير التحديث العسكري في الصين علـى منطقـة المحيط الهادي "، حزيران ١٩٥٥ .

الصين ليست عالمية بل إقليمية

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

الصين: ليست عالمية بل إقليمية

إن تاريخ الصين هو تاريخ عظمة قومية. فالقومية الناشطة حالياً لدى الشعب الصيني ليست جديدة إلا في قدرتها على الانتشار اجتماعياً، ولأنها تشغل التحديد الذاتي للهوية والعواطف لعدد لم يسبق له نظير من الصينيين. ولم تعد ظاهرة مقتصرة في معظمها على الطلاب الذين شكلوا ، في السنوات الأولى من هذا القرن، طليعة للكيومنتانغ والحزب الشيوعي. وهكذا، فـإن القوميـة الصينية هي الآن ظاهرة شاملة، تحدد الاتجاه الفكري للدولة الأكثر سكاناً في العالم .

ولهذا الاتجاه الفكري جذور تاريخية عميقة. فالتاريخ هيأ النخبة الصينية لتفكر في الـصين على أنها المركز الطبيعي للعالم. وفي الحقيقة، فإن كلمة "الصين "تعنـي فـي اللغـة الـصينية "المملكة الوسطى "أو شونغ كيو"، وكلا هذين التعبيرين يحملان فكرة مركزية الصين في الشؤون العالمية وتعيد تأكيد أهمية الوحدة القومية. وإن هذا المفهوم يعني أيضاً إشعاعاً ذا تسلسل هرمي للنفوذ من المركز إلى الأطراف المحيطة، وهكذا فـإن الـصين، كمركـز، تتوقـع الاحتـرام من الآخرين.

وفضلاً عن ذلك، فمن زمن مغرق في القدم، كانت الصين؛ بعدد سـكانها الكبيـرة، مثـل حضارة متميزة، وموضع فخر بحد ذاتها. وكانت هذه الحضارة متقدمة جداً في كل المجـالات: كالفلسفة، والثقافة، والفنون، والمهارات الاجتماعية، والقدرة التقنية علـى الاختـراع، والقـوة السياسية. ويتذكر الصينيون أنهم كانوا حتى العام ١٦٠٠ تقريباً يقودون العـالم فـي الإنتـاج، والاختراعات الصناعية، ومستوى المعيشة. ولكن، وخلافاً للحضارتين الأوروبية، والإسـلامية، اللتين خلفتا أو أوجدتا نحو ٧٥ دولة غير كاملة، فإن الصين بقيت في معظـم تاريخهـا دولـة واحدة، وكانت تضم، عندما أعلن استقلال أميركا، أكثر من ٢٠٠ مليون إنساناً، كما كانت القوة الصناعية الأولى في العالم .

ومن هذا المنظور، فإن سقوط الصين مع موقع العظمة أو السنوات المئة والخمسين التـي مورس فيها الإذلال لهذه الدولة، هو انحراف عن القاعدة، أو انتهاك لقدسية النوعيـة الخاصـة بالصين، وبتعبير آخر، فهو إهانة شخصية لكل فرد صيني. ويجب أن يمحى ذلك، كما أن منفذيه يستحقون العقاب .

وهؤلاء الذين ارتكبوا هذه الأعمال المشينة، وبدرجات مختلفة كانوا أربعة بصورة رئيـسة هم: بريطانيا العظمى واليابان، وروسيا، وأميركا؛ فبريطانيا متهمة بسبب حرب الأفيـون ومـا تلاها من إذلال مشين للصين وحط من قدرها؛ واليابان متهمة بسبب حروب النهب والسلب التي خاضتها ضد الصين في القرن الماضي، مؤدية إلى إيقاع مرعب (لم يعبر عن الندم إزاءها حتى الآن) للمعاناة على الشعب الصيني؛ وروسيا متهمة بسبب اعتـداءاتها الطويلـة الأمـد علـى الأراضي الصينية في الشمال، وبسبب النزعة الاستبدادية المتسمة بعدم الإحساس وعدم المراعاة للاحترام الذاتي الصيني من قبل ستالين وأخيراً أميركا المتهمة بأنها وقفـت، بـسبب وجودهـا الآسيوي ودعمها لليابان، في وجه الطموحات الخارجية للصين .

وحسب وجهة النظر الصينية، فإن اثنتين من هذه الدول الأربع عوقبتا حتى الآن، ولنقـل، من قبل التاريخ. فبريطانيا العظمى لم تعد إمبراطورية، كما أن تخفيض رافعة الاتحاد في هونغ كونغ تخفيضاً أبدياً يغلق هذا الفصل المؤلم بشكل خاص. وروسيا تبقى في الباب المجاور، وإن كانت قد تراجعت كثيراً في موقعها، وهيبتها، ومساحة أرضها. وأمـا أميركـا واليابـان فهمـا الدولتان اللتان تثيران أكثر المشكلات خطراً بالنسبة إلى الصين، وفي سياق هذا التفاعل معهمـا سوف يتحدد على نحو ملموس الدور الإقليمي والدور العالمي للصين .

ومهما يكن من أمر، فإن هذا التعريف سوف يعتمد بالدرجة الأولى علـى كيفيـة تطـوير الصين لنفسها، وعلى مدى ما ستصبح عليه من قوة اقتصادية وعسكرية. وفي هذا السياق، فـإن تشخيص ماهية الصين هو عموماً واعد، بالرغم من أن ذلك لن يخلـو مـن بعـض الـشكوك والمواصفات الهامة. وهكذا، فإن كلا السمتين المتمثلين في وتيرة النمو الاقتـصادي الـسريعة، وحجم التوظيف المالي الأجنبي في الصين، وكل منهما تقع بين النسب الأعلى في العالم، تقدمان أساساً إحصائياً للتشخيص التقليدي على نحو يمكن القول معه إن الصين سوف تـصبح خـلال عقدين من الزمن تقريباً قوة عالمية، وعلى مستوى قريب من الولايات المتحدة وأوروبـا (مـع افتراض أن هاتين الأخيرتين تتحدان وتتوسعان أكثر).

ويمكن أن تصبح الصين آنذاك ذات دخل قومي سنوي يزيد إلى حد كبير عن الدخل المماثل في اليابان علماً أنها تزيد الآن عن روسيا بهامش كبير. وعموماً، فإن هذا الاندفاع الاقتـصادي يجب أن يسمح للصين بأن تمتلك قوة عسكرية على مستوى سـيكون مروعـاً أو مخيفـاً لكـل جيرانها، وربما حتى للخصوم الأكثر بعداً من الناحية الجغرافية الذين لا ينظرون بارتياح إلـى طموحات الصين. وإذ ازدادت الصين قوة بانضمام هونغ كونغ وما كاو، وربما أيضاً وفي وقت لا حق بالإلحاق السياسي لتايوان عليها، فإنها سوف لن تصبح دولة مسيطرة في الشرق الأقصى فحسب، بل ستصبح ايضاً قوة عالمية من المرتبة الأولآ.

ومهما يكن الأمر، فإنه توجد نقاط ضعف في أي تشخيص من هذا النوع للإنبعاث الحتمـي "للملكة الوسطى" لتصبح قوة عالمية مركزية، ولعل الأكثر وضوحاً مـن هـذه النقـاط تتعلـق بالاعتماد الميكانيكي على الإسقاط (التفكير) الإحصائي. وإن هذا الخطأ عينه كان قد ارتكب في وقت ليس بعيداً من قبل أولئك الذين تنبأوا بأن اليابان سوف تتجاوز الولايات المتحدة في قيـادة الاقتصاد العالمي، وإن اليابان هذه كانت معدة لأن تصبح الدولة العظمى الجديدة. وقد فشل هـذا التنبؤ في الأخذ في الحسبان كلاً من عامل عدم المناعة الاقتـصادية لليابـان، ومـشكلة عـدم الاستمرارية السياسية، وكذلك فإن الخطأ ذاته يرتكب حالياً من قبل أولئك الذي يعلنون، ويخشون أيضاً، من البروز الحتمي للصين كقوة عالمية .

فمن ناحية أولى، يستبعد جداً أن تتمكن الصين من المحافظة على معدلات النمو المتفجـرة الحالية خلال العقدين القادمين. ولا يمكن استبعاد حدوث تباطؤ اقتصادي، علماً أن ذلك بحد ذاته سوف يدخل الشك إلى التشخيص التقليدي. وفي الحقيقة، فلكي يمكـن المحافظـة علـى هـذه المعدلات خلال فترة طويلة من الزمن لا بد من الجمع الملائم على نحو غير عادي بـين قيـادة وطنية فعالة، وهدوء سياسي، وانضباط اجتماعي داخلي، ومعدلات توفير عالية، وتدفق عال جداً ومستمر للأموال الأجنبية الموظفة في هذه البلاد، واستقرار إقليمي. ولكن الجمع علـى المـدى الطويل بين هذه العوامل الإيجابية سيكون إشكالياً وصعباً .

وبالإضافة إلى ذلك، فمن المحتمل أن تؤدي وتيرة النمو السريعة للصين إلى تأثيرات جانبية سياسية يمكنها أن تحد من حرية العمل .وإن استهلاك الصين للطاقة بدأ يزداد بمعدل يزيد عـن الإنتاج المحلي. وسوف تتسع هذه الزيادة في أي حال، ولا سيما إذا استمر معـدل النمـو فـي الصين في مستوى عال. ويصح الشيء ذاته على الطعام. فحتى مع الأخذ في الاعتبار لإبطـاء النمو الديموغرافي (السكاني) في الصين، فإن تعداد السكان فيها لا يزال يزداد بأرقـام كبيـرة، حيث تصبح مستوردات الطعام أكثر ضرورة للرفاهية الداخليـة وللاسـتقرار الـسياسي. وإن الاعتماد على المستوردات لن يضع أعباء على الموارد الاقتصادية الـصينية بـسبب التكـاليف العالية فحسب، بل سوف يجعل الصين أيضاً أقل مناعة للضغوط الداخلية .

وعلى الصعيد العسكري، يمكن أن تصنف الصين جزئياً كقوة عالمية، ما دام الحجم الكبير لاقتصادنا، وما دامت معدلات النمو العالية لديها تمكن حكامها من تخصيص نسبة كبيـرة مـن الدخل القومي السنوي لإجراء توسيع وتحديث رئيسيين للقوات المسلحة الصينية، بما فـي ذلـك بناء ترسانة نووية استراتيجية. ومهما يكن من أمر، فإذا كان هذا الجهد مفرطاً (حـسب بعـض التقديرات الغربية، فإن الصين كانت تستهلك في منتصف أعوام التسعينات نحو ٢٠ في المئة من

دخلها القومي السنوي لهذا الغرض)، فربما سيكون له نفس التأثير السلبي في النمو الاقتـصادي البعيد الأمد للصين الذي مارسته المحاولة الفاشلة للاتحاد السوفييتي في دخوله التنافس في سباق التسليح مع الولايات المتحدة، على الاقتصاد السوفييتي. وفضلاً عن ذلك، يحتمل أن يسرع الجهد الصيني الرئيس في هذا المجال عملية التسليح الياباني الموازية، مما سيؤدي إلى الحرمان مـن بعض الفوائد السياسية للبراعة العسكرية المتنامية للصين. ولا ينبغي للمرء أن يتجاهل الحقيقـة المتمثلة بأن الصين يحتمل أن تفتقر، خارج نطاق القوات النووية، إلى الوسائل اللازمـة لنقـل قواتها العسكرية إلى ما وراء حدودها الإقليمية .

يمكن لحالات التوتر ضمن الصين أن تشتد، بنتيجة عدم التـساوي الحتمـي فـي النمـو الاقتصادي المتسارع جداً، والمدفوع بقوة بوساطة الاستغلال غير المحظر للفـرص الهامـشية. فالجنوب والشرق الساحليان، ومراكز المدن الرئيسة التي يـسهل وصـول الأمـوال الأجنبيـة الموظفة والتجارة من ما وراء البحار إليها، حصلت حتى الآن على الحصص الكبرى من النمو الاقتصادي الكبير للصين. وفي المقابل، فإن مناطق الجزر الريفية عمومـاً، وبعـض المنـاطق البعيدة تخلفت عن الركب (مع وجود نحو مئة مليون ريفي عاطل عن العمل فيها).

وهكذا، فإن الاستياء الناجم عن عدم المساواة الإقليمية يمكن أن يبدأ في التفاعل مع الغضب الناجم عن عدم المساواة الاجتماعية. وإن النمو السريع للصين يوسع الثغـرة الاجتماعيـة فـي توزيع الثروة. وفي نقطة ما، ولأسباب تعود إما إلى أن الحكومة يمكن أن تسعى إلى الحد مـن هذه الفروق، أو إلى لاستياء الاجتماعي للذين يعيشون في المستويات الدنيا، يمكن لعدم المساواة الإقليمية وللثغرة الاجتماعية أن تؤثرا، بدور هما،في الاستقرار السياسي للبلاد.

والسبب الثاني للشك الحذر إزاء التنبؤات الواسعة الانتشار عن بروز الصين فـي الربـع الأول من القرن القادم كقوة مسيطرة في الشؤون العالمية، هو، في الحقيقـة، سياسـة الـصين. فالطابع الديناميكي للتحول الاقتصادي غير المسيطر عليه من قبل الدولة في الصين، بما في ذلك الانفتاح الاقتصادي على سائر دول العالم، ليس ملائماً على نحو متبادل مـع الآخـرين وعلـى المدى الطويل، إذا استمرت الدكتاتورية الشيوعية المتشددة بيروقراطياً والمغلقة نسبياً. وعموماً، فإن الشيوعية المعلن عنها في هذه الدكتاتورية تصبح بالتدريج مسألة أقـل ارتباطـاً بـالالتزام/ لإيديولوجي وأكثر تمسكاً بالمصلحة البيروقراطية الراسخة. وتبقى النخبـة الـسياسية الـصينية منظمة كفئة حاكمة ذاتية الأضواء صلبة، ومنضبطة، وغير متسامحة احتكارياً كما تظل متمسكة طقوسياً بأمانتها للعقيدة التي يقال عنها إنها تبرر سلطة هذه النخبة،التي لم تعد تنفذها (العقيـدة) اجتماعياً. وفي نقطة ما، فإن هذين البعدين الحياتيين سوف يتصادمان وجهاً لوجه، ما لـم تبـدأ السياسية الصينية بالتكيف تدريجياً مع الضرورات الاجتماعية لاقتصادات الصين.

وهكذا، فإن الأخذ بالنظام الديموقراطي في الصين لا يمكن تجنبه إلى أمد غير محدود، ما لم تعمد هذه الدولة إلى اتخاذ نفس القرار الذي كانت اتخذته في العام ١٤٧٤: وهو عزل نفسها عن العالم، على غرار ما تفعل حالياً كوريا الشمالية. ولكي تفعل ذلك، فعليها، أي الصين، أن تستدعي أكثر من ٧٠ ألف طالب صيني يدرسون في الولايات المتحدة، وتطرد رجال الأعمال الأجانب، وتغلق أجهزتها الكومبيوترية، وتدمر صحون استقبال المحطات التلفزيونية الفضائية في ملايين المنازل الصينية. وسيكون ذلك عملاً جنونياً، يذكر بالثورة الثقافية. وربما يحدث ولفترة قصيرة، وفي سياق الصراع الداخلي على السلطة، أن يحاول جناح متشدد عقائدياً من الحزب الشيوعي الصيني الحاكم، وإن كانت مثل هذه الأجنحة في طريق التلاشي تقليد كوريا الشمالية، ولكن ذلك لا يمكن أن يكون إلا ظاهرة استثنائية مؤقتة. والأكثر احتمالاً في هذه الحال هو أن هذا التصرف سوف يؤدي إلى الكساد الاقتصادي، وبالتالي يسبب انفجاراً سياسياً.

وفي أي حال، فإن العزل الذاتي سوف يعني نهاية أي طموحات صينية جدية ليس فقط بأن تصبح قوة عالمية بل وحتى في الوصول إلى السيادة الإقليمية أيضاً. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه البلاد تملك فرصة كبيرة للوصول إلى عالم اليوم، علماً أن هذا العالم يختلف عن عالم العام ١٤٧٤، في أنه اقتحامي جداً ولا يمكن الاستغناء عنه عموماً. ولذا، فلا يوجد أي بديل مثمر اقتصادياً، وقابل للحياة سياسياً، للصين عن الاستمرار في الانفتاح على العالم.

وهكذا، فإن التحول إلى الديموقراطي سوف يبرز على نحو متزايد في الصين. ولا يمكن تجنب هذا التحول والمسألة المتعلقة بحقوق الإنسان ذات الصلة الوثيقة به لزمن طويل. فالتقدم المستقبلي للصين، وظهورها كقوة رئيسة، سوف يعتمدان إلى حد كبير على كيفية تعامل النخب (جمع نخبة) الصينية الحاكمة مع المشكلتين المتعلقتين بانتقال السلطة من جيل الحكام الحالي إلى فريق أصغر سناً وبالتكيف مع التوتر المتنامي بين النظامين الاقتصادي والسياسي في البلاد .

يمكن أن ينجح القادة الصينيون في تحقيق انتقال بطئ وتطوري إلى نظام انتخابي محدود يستمر فيه إخضاع الفرد للدولة من ناحية، ويراعي فيه إعطاء هامش من الحرية السياسية من ناحية ثانية، على أن يتم بعد ذلك الانتقال إلى تعددية سياسية حقيقية إلى حد ما، بما في ذلك التشديد بدرجة أكبر على حكم دستوري أولي. وسيكون هذا الانتقال المسيطر عليه أكثر تلاؤماً مع ضرورات الدينامية الاقتصادية المتزايدة الانفتاح في البلاد من استمرار الإبقاء على احتكار الحزب حصراً للسلطة السياسية.

ولإنجاز هذا التحول المسيطر عليه إلى الديموقراطية، فسوف يترتب على النخبة السياسية الصينية أن تقاد بمهارة استثنائية، وبتوجيه من الحس العام الذرائعي (الواقعي)، وأن تبقى موحدة نسبياً وراغبة في تسليم جزءا من احتكارها للسلطة (ومن الامتيازات الشخصية)، بينما يترتب

على معظم السكان أن يكونوا صبورين وغير ملحين في مطالبهم. وأن هذا الجمـع للظـروف الملائمة يمكن أن يثبت انه صعب التحقيق. فالخبرة تعلم أن الضغوط من أجـل التحـول إلـى الديموقراطية التي تأتي من تحت، سواء أكان ذلك من أولئك الذين سـعروا بـأنهم مقموعـون سياسياً (المثقفون والطلاب) أو المستغلون اقتصادياً (فئة العمال الجديدة فـي المـدن، وفقـراء الريف)، تميل عموماً إلى تجاوز رغبة الحكام في التنازل. وفي نقطة ما، فإنه يحتمل أن تنـضم الفئة الساخطة سياسياً واجتماعياً إلى القوى الأخرى المطالبة بمزيد من الديموقراطيـة، وحريـة التعبير، واحترام حقوق الإنسان. وعموماً، فإن ذلك لم يحدث من ميـدان تيانـامين فـي العـام ١٩٨٩، ولكن يمكن أن يحدث في المرة القادمة.

وبالتالي، فليس من المحتمل أن الصين سوف تكون قادرة على تجنب مرحلـة اضـطراب سياسي. فمع الأخذ في الاعتبار بحجمها، وحقيقة الظروف الإقليمية المتنامية، وإرث له ٥٠ سنة من الديكتاتورية العقائدية فإن هذه المرحلة يمكن أن تكون ذات طابع فوضوي وممـزق لنـسيج المجتمع على الصعيدين السياسي والاقتصادي. ويبدو أنه حتى القادة الصينيين أنفسهم يتوقعـون تلك، علماً أن دراسات داخلية أجراها الحزب الشيوعي في بداية أعوام التسعينات تنبأت باحتمال حدوث اضطراب سياسي خطر[1]. وعموماً، فقد تنبأ بعض الخبراء الصينيين أن الصين يمكـن أن تنجرف إلى واحدة من المراحل التاريخية للتشظي الداخلي،مما يؤدي عندئذ إلى توقف كلـي لمسيرتها نحو العظمة. ولكن احتمال حدوث مثل ذلك يقل بسبب التـأثير المـزدوج للمـشاعر القومية و الاتصالات الحديثة، علماً أن كلاً منهما يعمل لصالح دولة صينية موحدة .

يوجد أخيراً، سبب ثالث للشك المتعلق بالتوقعات عن بروز الصين في السنوات العـشرين القادمة كقوة عالمية رئيسة فعلاً، وبالنسبة إلى الأميركيين، كقوة أصبحت منذ الآن تشكل خطـراً أو إذا استطاعت إلى حد ما أن تؤمن استمرار معدلات نموها الاقتصادي الاستثنائية خلال ربـع قرن، وفي الحالتين يقترن الكلام بـ "لو" أو "إذا" الشرطيتين، فإنها سوف تبقى، بالرغم من ذلك، فقيرة جداً نسبياً. وحتى مضاعفة الدخل القومي السنوي للصين ثلاث مرات سوف تترك سكانها في المستويات الدنيا، من حيث الدخل الفردي السنوي، بين دول العالم، ناهيك بالفقر الفعلي لقسم كبير من شعبها. وكذلك، فإن موقفها في امتلاك الأفراد للهواتف والسيارات وأجهزة الكومبيوتر، (محسوبة بالعدد من كل منها لكل فرد)، وإذا لم نأخذ في الحسبان السلع الاستهلاكية الأخـرى، يعتبر منخفضاً جداً.

---

[1] "الوثيقة الرسمية تتوقع الفوضى في أثناء فترة ما بعد دانغ"، لشانغ يبغ (هونغ كونغ)، ١ شباط،١٩٩٥، وهي تضم ملخصاً مفصلاً عن تحليلين حضرتهما قيادة الحزب في ما يتعلق بمختلف أشكال الاضطراب المحتمل. وثمة وجهة نظر عربية عن نفس الموضوع في مقال ريتشارد باوم. "الصين بعد دانغ: عشرة سيناريوهات في التفتيش عن الحقيقة"، مجلة"الصين الربعية" (آذار ١٩٩٦).

ولنجمل ذلك بالقول إنه حتى في العام ٢٠٢٠، لن يحتمل حتى في أحسن الظروف أن تصبح الصين منافسة حقيقية في الأبعاد الرئيسة للقوة العالمية. ومهما يكن الأمر، فحتى في هذه الحالة، نجد أن الصين هي في الطريق إلى أن تصبح القوة الإقليمية المتفوقة في شرق آسيا. وقد أصبحت فعلاً سيطرة جيوبوليتياً في القسم الرئيس من آسيا. فقوتها العسكرية والاقتصادية تقزم جيرانها المباشرين، باستثناء الهند. وبالتالي، فالأمر الطبيعي هو أن تؤكد الصين ذاتها، وعلى نحو متزايد، إقليمياً، ولا سيما في المحافظة على ما يمليه عليها تاريخها، وجغرافيتها، واقتصادها.

يعرف الطلاب الصينيون الذين يدرسون تاريخ بلادهم أن إمبراطورية الصين كانت تمتد في العام ١٨٤٠ عبر جنوب شرق آسيا، وصولاً إلى مضيق مالاقا، بما في ذلك بورما وأجزاء من بنغلادش الحالية، ونيبال، وأجزاء من كازاخستان الحالية، وكل منغوليا، والمنطقة التي تعرف حالياً بالمقاطعة الروسية الشرق أقصوية في جنوب المكان الذي يتدفق فيه نهر آمور إلى المحيط. وقد كانت هذه المناطق إما تقع تحت نوع ما من السيطرة الصينية أو تدفع جزية إلى الصين. وما لبث التوسع الاستعماري الفرنسي البريطاني أن طرد النفوذ الصيني من جنوب شرق آسيا في السنوات ١٨٨٥- ١٨٩٥، بينما فقدت الصين، بموجب معاهدتين فرضتهما روسيا في العامين ١٨٥٨، و١٨٦٤، أراضٍ في الشمال الشرقي والشمال الغربي. في العام ١٨٩٥، وبنتيجة الحرب الصينية اليابانية، فقدت الصين تايوان أيضاً .

وثمة أمر مؤكد تقريباً هو أن التاريخ والجغرافيا سوف يجعلان الصينيين ملحين على نحو متزايد، وحتى مشحونين عاطفياً، في ما يتعلق بضرورة إعادة ضم تايوان إلى الوطن الأم، ومن المعقول أيضاً أن نفترض أن الصين سوف تجعل من هذا الهدف، كلما ازدادت قوتها، أمراً رئيساً في أثناء العقد الأول من القرن القادم، وذلك بعد الاستيعاب الاقتصادي والهضم السياسي لهونغ كونغ: ويمكن أن تصبح إعادة الضم أو التوحيد سلمية، وربما بموجب صيغة "دولة واحدة وعدة أنظمة "(حالة من الشعار الذي طرحه دانغ كيوبينغ في العام ١٩٨٤، "بلد واحد، ونظامان") جذابة لتايوان ولن تقاوم من قبل أميركا، ولكن ذلك يحدث فقط إذا نجحت الصين في المحافظة على تقدمها الاقتصادي وفي تبنيها إصلاحات ديمقراطية هامة. وإلا، فحتى الصين المسيطرة إقليمياً يحتمل أن تظل مفتقرة إلى وسائل عسكرية لفرض إرادتها، وخاصة في وجه المعارضة الأميركية، علماً أن القضية مرتبطة في هذه الحالة بالاستمرار في تلميع صورة القومية الصينية في الوقت الذي تؤدي فيه إلى تردي العلاقات الأميركية الصينية .

والجغرافيا هي أيضاً عامل مهم في دفع الاهتمام الصيني إلى إقامة تحالف مع الباكستان وإقامة وجود عسكري في بورما. وفي كلا الحالتين، نجد أن الهند هي هدف جيواستراتيجي.

فالتعاون العسكري الوثيق مع الباكستان يزيد من حدة الأزمات الأمنية للهند ويحد من قدرة الهند على جعل نفسها دولة مهيمنة إقليمياً في جنوب آسيا، ومنافساً جيوبوليتياً للصين. وكذلك، فإن التعاون العسكري مع بورما يحقق حرية وصول الصين إلى المنشآت البحرية لعدة جزر بورمية بعيدة نسبياً عن الشاطئ في المحيط الهندي، مما يؤمن بالتالي بعض النفوذ الاستراتيجي الإضافي في جنوب شرق آسيا. وعموماً، وفي مضيق مالاقا خصوصاً. وإذا استطاعت الصين أن تسيطر على مضيق مالاقا وعلى نقطة الاختناق الجيواستراتيجية في سنغافورة، فهي بذلك تسيطر على حرية وصول اليابان إلى نفط الشرق الأوسط وإلى الأسواق الأوروبية. ثم أن الجغرافيا، معززة بالتاريخ، تملي أيضاً اهتمام الصين بكوريا. ففي وقت كانت هذه الدولة تدفع الجزية إلى الصين، ولكن كوريا المعاد توحيدها (إذا حدث ذلك) وبوصفها امتداداً للنفوذ الأميركي (وبشكل غير مباشر أيضاً للنفوذ الياباني) لن تكون مقبولة أو يمكن تحملها من قبل الصين. وفي الحد الأدنى، سوف تصر الصين على أن تأخذ كوريا المعاد توحيدها دور مخفف صدمة بين الصين واليابان، كما سوف تتوقع الصين أيضاً أن العداوة الكورية ذات الجذور التاريخية نحو اليابان سوف تجذب ذاتياً كوريا إلى مجال النفوذ الصيني. ومهما يكن الأمر، ففي الوقت الراهن، نجد أن كوريا المقسمة تناسب الصين أكثر، وبالتالي يحتمل أن تفضل الصين استمرار وجود النظام الكوري الشمالي الحالي .

إن الاعتبارات الاقتصادية ستؤثر أيضاً في مدى حدة الطموحات الإقليمية للصين. وفي هذا الخصوص، فإن الطلب المتنامي بسرعة على موارد طاقة جديدة جعل الصين تصر على دور مسيطر في أي استثمار إقليمي لما يوجد من هذه الموارد في قاع بحر الصين الجنوبي. ولهذا السبب ذاته، نجد أن الصين بدأت تظهر اهتمام متزايد باستقلال دول آسيا الوسطى الغنية بالطاقة. ففي شهر نيسان من العام ١٩٩٦، وقعت الصين وكازاخستان، وقيرغيزيا، وطاجاكستان اتفاقية أمن مشتركة؛ وفي أثناء زيارة الرئيس جيانغ زيمين إلى كازاخستان في تموز من العام ذاته، ذكر إن الجانب الصيني قدم ضمانات من الصين "للجهود الكازاخستانية الهادفة إلى الدفاع عن استقلال بلادهم؛ وسيادتها وسلامة أراضيها". وكان ذلك مؤشراً واضحاً إلى انخراط الصين المتنامي في النشاطات الجيوبوليتية لآسيا الوسطى.

يتآزر التاريخ والاقتصاد أيضاً في العمل على زيادة اهتمام الصين الأكثر قوة إقليمياً في الشرق الأقصى الروسي. والأول مرة منذ أن شاطرت الصين روسيا في حدود رسمية، نجد أن الصين أصبحت الطرف الأكثر دينامية اقتصادياً والأقوى سياسياً. وهكذا، فإن التسلسل إلى المنطقة الروسية من قبل مهاجرين وتجار صينيين أصبح يشكل نسبة كبيرة. كما أن الصين أصبحت أكثر فعالية في تطوير تعاون اقتصادي في شمال شرق آسيا يشمل أيضاً اليابان وكوريا. وفي هذا التعاون، تمسك روسيا بالورقة الأضعف، بينما يصبح الشرق الأقصى الروسي أكثر اعتماداً، في المجال الاقتصادي، على ارتباطات أوثق مع منشوريا الصينية. وتنشط قوى

اقتصادية مماثلة أيضاً في فلك روسيا، علما ان الصين اعترفت باستقلال منغوليا رسـمياً عـن غير رغبة.

وهكذا يتشكل مجال النفوذ الإقليمي الصيني. ومهما يكن الأمر، فإن هذا المجال، ينبغـي أن يميز عن منطقة السيطرة السياسية من النوع الذي مارسه الاتحاد السوفييتي في أوربا الـشرقية. فهو ذو طابع أكثر نفوذية على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي، ذو طابع احتكاري أقل حدة على الصعيد السياسي. وبرغم ذلك، فإنه، أي هذا المجال يقتضي وجود مجال جغرافي تعير فيه دوله المختلفة، عندما تصيغ سياساتها، احتراماً خاصاً إلى المصالح، ووجهات النظر، وردود الفعـل المتوقعة، للدولة المسيطرة إقليمياً. وباختصار، يمكن أن يحدد مجال النفوذ الصيني، وربمـا إذا قلنا مجال الاحترام نكون أكثر دقة في التعبير بوصفه ذلك المجال الذي يكون فيـه أول سـؤال يسأل في مختلف العواصم في ما يخص أي قضية مفترضة هو: "ما هي وجهـة نظـر بكـين عن ذلك؟".

إن الخريطة المبينة في الصفحة التالية تحدد المدى المحتمل خلال الربع التالي من القـرن القادم للصين المسيطرة إقليمياً وكذلك للصين كقوة عالمية، وذلك في الحال التـي تـصبح فيـه الصين، بالرغم من العوائق الداخلية والخارجية التي ذكرت قبلاً، قوة عالمية فعلاً. وعموماً، فإن الصين الكبرى المسيطرة إقليمياً، التي سوف تعبئ الدعم السياسي لأفراد الشتات القوي اقتصادياً والغني جداً من سكانها المنتشرين في سنغافورا وبانكوك، وكوالا لامبور و مانيلا، وجاكرتا، إذا لم نذكر أيضاً الموجودين في تايوان وهونغ كونغ (انظر الملاحظة أدناه من بعـض المعطيـات المذهلة)[1] والذين سوف يدخلون إلى كل من آسيا الوسطى والشرق الأقصى الروسـي، سـوف

[1] إن الممتلكات الإجمالية للشركات الخمسمائة الكبرى التي يملكها صينيون في جنوب شرق آسيا، بلغت قيمتها ٥٤٠ مليار دولار، حسب يازو زوكان في مجلة "آسيا ويك" الصادرة بتاريخ ٢٥أيلول، ١٩٩٤. وثمة تقديرات أخرى عن أرقام أعلى: فمجلة"الاقتصاد الدولي "الصادة في تشرين ثاني/ كانون أول ١٩٩٦كتبت عن أن الدخل السنوي للصينيين الموجودين في ما وراء البحار والذين يزيد عددهم عن ٥٠ مليون إنسان هو أكبر من الرقم المذكور أعلاه، وبالتالي يساوي تقريباً الدخل القومي السنوي للوطن الأم. وقد قيل إن الصينيين في ما وراء البحار يسيطرون على نحو ٩٠% من أقتصاد أندونيسيا، و٧٥% من اقتصاد تايلاند، و ٥٠ – ٦٠% من اقتصاد ماليزيا، وعلى كل اقتصاد تايوان، وهونغ كونغ، وسنغافورة. وإن القلق إزاء هذا الوضع كان قد جعل السفير الأندونيسي السابق في اليابان يحذر أمام الجمهور من أن "التدخل الاقتصادي الصيني في المنطقة"، يمكن ألا يستغل مثل هذا الوجود الصيني فحسب بل يمكن حتى أن يؤدي إلى تشكيل"حكومات من الدمى "برعاية صينية. (سايديمان سوريو هادبروجو"، كيف يتم التعامل مع الصين وتايوان "أساهي شيمبون" [طوكيو] ٢٣، أيلول، ١٩٩٦).

تقترب (أي الصين الكبرى) في قطرها الجديد هذا من حجم الإمبراطورية الـصينية قبـل بـدء ضعفها وانحطاطها أو تراجعها، منذ قبل ١٥٠ سنة، وحتى من توسيع مداها الجيوبوليتي عبـر تحالفها مع الباكستان. ومع صمود الصين في القوة والهيبة، فمن المحتمل أن الصينيين الأغنيـاء الموجودين في ما وراء البحار سوف يتعاطفون أكثر فأكثر مع طموحات الصين وبالتالي سوف يصبحون طليعة قوية لقوة الاندفاع الإمبريالية الصينية. وربما تجد دول جنوب شرق آسـيا،أنه من الحكمة أن تحترم الحساسيات السياسية والمصالح الاقتصادية للصين، علماً أن هؤلاء يفعلون ذلك فعلاً وبصورة متنامية[1]. وعلى نحو مماثل،فإن الدول الجديدة في آسيا الوسطى تنظر أكثر فأكثر إلى الصين كقوة لها رهان على استقلال هذه الدول وعلى دورها كمخففات صـدمة بـين الصين وروسيا.

١ ـ نزاعات القوة المحتملة ٢- الصين الكبرى المسيطرة إقليميا ٣- للصين الكبرى كقـوة عالمية ٤- المحيط الهندي ٥- البحر العربي ٦- الهنـد ٧- الباكـستان ٨- أوزباكـستان ٩- كازاخستان ١٠- روسيا ١١- منغوليا ١٢- الصين ١٣- المحيط الهادي الشمالي ١٤- اليابـان ١٥– ١٦ ماليزيا ١٧- أندونيسيا ١٨- بورما ١٩- لاوس ٢٠- تايلانـد ٢١- كمبوديـا ٢٢- فيتنام ٢٣- أفغانستان ٢٤- قيرغيزيا ٢٥- طاجاكستان .

إن وضع الصين بوصفها قوة عالمية سوف يتضمن غالباً بروزاً جنوبياً أعمـق إلـى حـد كبير، مع اضطرار كلا دولتي أندونيسيا والفلبين للتكيف مع الواقع الفعلـي للبحريـة الـصينية بوصفها قوة مسيطرة في بحر الصين الجنوبية. وإن مثل هذه الدولة الصينية يمكن أن تتعـرض لإغراء حل قضية تايوان بالقوة، وبغض النظر عن موقف أميركا. وفي الغـرب، فـإن دولـة أوزبكستان ، وهي الدولة الأكثر تصميماً، في آسيا الوسطى، على مقاومة الاعتداءات الروسـية على أراضيها التي كانت سابقاً جزء من الإمبراطورية الروسية، يمكنها أن تفضل عقد تحـالف مع الصين يحقق لها التوازن، شأنها شأن تركمانستان وكذلك يمكن للصين أن تصبح أكثر حزماً في ما يتعلق بكازاخستان المقسمة أثنياً و بالتالي غير المنيعة قومياً. ويمكن أيضا للـصين التـي تصبح فعلاً عملاقاً سياسياً واقتصادياً أن تمارس مزيداً من النفوذ السياسي المكشوف في الشرق الأقصى الروسي، بينما ترعى في الوقت ذاته توحيد كوريا بإشرافها (انظر الخريطة).

---

[1] إن ما كان بارزاً في هذا المجال هو التقرير الذي نشر في الصحيفة اليومية التي تحرر باللغة الإنكليزية في بانكوك والمسماة" زي نيشن (The Nation) "(١٧آذار،١٩٩٧)عن زيارة رئيس وزراء تايلاند شافاليت يونغ تشاي يود إلى بكين. إن الهدف من الزيارة كان قد حدد على أنه إقامة تحالف استراتيجي مع "الصين الكبرى" وقيل إن قيادة تايلاند "اعترفت بالصين كقوة عظمى لها دول عالمي"، وبأنها ترغب في أن تقوم بدور "الوسيط (الجسر) بين الصين ورابطة آسيا". وذهبت سنغافورة إلى أبعد من ذلك في التشديد على ارتباطها بالصين.

ولكن هذه الصين المنتفخة الأوداج سوف تواجه غالباً معارضة خارجية قويـة. وتوضـح الخريطة السابقة إن دولتي الهند وروسيا، في الغرب، ستكون لديهما أسباب جيوبوليتية قوية لكي تتحالفا معاً سعياً إلى الرد على تحدي الصين. ويحتمل أن يركز التعاون بينهما بصورة رئيـسية على آسيا الوسطى و الباكستان حيث ستهدد الصين مصالحهما بأقصى درجة. وفـي الجنـوب ستكون المعارضة في أقوى حد لها من الفيتنام وأندونيسيا (وربما ستدعم هذه المعارضة من قبل أوستراليا) أما في الشرق، فإن أميركا، التي ربما تدعم من قبل اليابان، وسوف تتصرف بعـداء إزاء أي جهود صينية هادفة إلى تحقيق السيطرة على كوريا وإلى ضم تايوان بالقوة، علمـاً أن هذه الأعمال سوف تضعف الوجود السياسي الأميركي في الشرق الأقصى ليصبح غير مـستقر غالباً ومقتصراً على مكان واحد في اليابان .

وأخيراً، فإن احتمال حدوث أي من السيناريوهات المخططة على الخرائط لا يعترض على كيفية تطوير الصين لنفسها فحسب، بل وعلى السلوك والضغط الأميركيين أيضاً. فأميركا غير المشغولة في أماكن أخرى سوف تجعل السيناريو الثاني أكثر احتمالاً، ولكـن فحتـى الظهـور الشامل للسيناريو الأول سوف يتطلب بعض التكيف الأميركي وشيئاً مـن ضـبط الـنفس. إن الصينيين يعرفون ذلك، ولذا يجب أن تركز السياسة الصينية بصورة رئيسية على تأثير في كـل من السلوك الأميركي، والعلاقة الأميركية اليابانية الحرجة أو الحساسة بشكل خاص، علـى أن تتم معالجة علاقات الصين الأخرى تكتيكياً مع إبقاء ذلك الاهتمام الاستراتيجي المذكور سابقاً في الذهن.

إن معارضة الصين الرئيسية لأميركا لا يتعلق بما تقوم به أميركا فعلاً بقدر ما يتعلق بمـا هي أميركا عليه في الوقت الراهن وبالمكان الذي تشغله. فالصين تنظر إلى أميركـا بوصـفها الدولة المهيمنة حالياً على العالم، ومن منظور كون وجودها ذاته في هذه المنطقـة مـن العـالم والمتوضع في موقعه المسيطر في اليابان، يعمل على احتواء نفوذ الصين. وحسب قول محلـل صيني يعمل في فرع الأبحاث من وزارة الخارجية الصينية: "فإن الهدف الاستراتيجي الأميركي هو السعي إلى الهيمنة على العالم كله، وأميركا لا تستطيع تحمل ظهور أي قـوة كبـرى فـي القارتين الأوربية والآسيوية تشكل تهديد أو خطراً على موقعها القيادي"[1]. ومن هنا، وبمجـرد

---

[1] سونغ ييمين "مناقشة تقسيم وتجميع القوات في العالم بعد نهاية الحرب الباردة"، الدراسات الدولية (معهد الصين للدراسات الدولية، بكين) ٦-٨(١٩٩٦)-١٠٠. وإن كون هذا التقييم لأميركا يمثل وجهة نظر القيادة العليا للصين مشار إليه في الحقيقة المتمثلة في أن نموذجاً أقصر من هذا التحليل ظهر في صحيفة الحزب الشيوعي الصيني الواسعة الانتشار، "رينمين ريباو" (صحيفة الشعب اليومية)، الصادرة في ٢٩نيسان ١٩٩٦.

تكون أميركا في ما هي عليه الآن وفي المكان الذي توجد فيه حالياً، يجعل منهـا عـدواً غيـر مقصود للصين أكثر مما هي حليف طبيعي لها.

وبالتالي، فإن مهمة السياسة الصينية، إذا أرادت الأخذ بالحكمة الاستراتيجية القديمة "صـن تسو"، تتمثل في استخدام القوة الأميركية لدحر الهيمنة الأميركية سلمياً، ولكن بـدون أي إثـارة للطموحات اليابانية الإقليمية الكامنة. ولذا يجب على الجيواستراتيجية الصينية أن تحقق أو تسعى إلى هدفين في آن، حسبما حدد ذلك على نحو غامض إلى حد ما من قبل دانغ كسيوبينغ في آب ١٩٩٤، وهما أولاً معارضة الهيمنة وسياسة القوة إنقاذ السلام العالمي، وثانياً بناء نظام سياسـي واقتصادي دولي جديد". فالأول يستهدف بوضوح، الولايات المتحدة وهو ذو هدف متمثـل فـي إضعاف التفوق الأميركي، بينما يتم تجنب الصدام العسكري بكثير من الحذر لأنه سوف ينتهـي اندفاع الصين إلى القوة الاقتصادية، والثاني يسعى إلى إعادة النظر في توزيع القـوة العالميـة، بالاعتماد على الاستياء في بعض الدول الرئيسة من نظام القضم العالمي الراهن، الذي تقف فيه الولايات المتحدة على القمة، مدعومة من قبل أوربا (أو ألمانيا) في أقصى الغرب من أوراسـيا، ومن قبل اليابان في أقصى الشرق وعموماً، فإن الهدف الثاني للصين حث بكـين علـى أخـذ بجيواستراتيجية إقليمية تسعى إلى تجنب أي نزاعات خطرة مع جيرانها المباشرين، حتى عندما تكون مستمرة في السعي إلى تحقيق التفوق الإقليمي. وهكذا، نجد أن التحـسن التكتيكـي فـي العلاقات الصينية الروسية يأتي فعلاً في حينه، ولاسيما أن روسيا هي الآن أضعف من الصين. وبالتالي، ففي نيسان من العام ١٩٩٧، اشتركت الدولتان في استنكارهما "للهيمنة" وفي الإعـلان عن أن توسع الناتو "غير مسموح به" ومهما يكن الأمر، فليس محتملا أن تأخذ الصين جدياً فـي اعتبارها أي تحالف روسي صيني شامل وطويل الأمد ضد أميركا فذلك سوف يـؤدي تعميـق وتوسع أبعاد التحالف الأميركي الياباني الذي تريد الصين أن تصفعه ببطء كما سـوف يعـزل الصين عن مصادر هامة جداً للتكنولوجيا الحديثة وراس المال.

وعلى غرار العلاقات الصينية الروسية، فإن الصين يلائمها أن تتجنب أن صدام مباشر مع الهند، حتى عندما تكون مستمرة في المحافظة على تعاونها العسكري الوثيـق مـع الباكـستان وبورما. وسيكون لسياسة العداء المكشوف تأثير سلبي في تعقيد تكيف الصين تكتيكياً مع روسيا، وذلك في الوقت الذي تندفع فيه الصين نفسها نحو علاقات تعاونية أقوى مع أميركـا. وضـمن المدى الذي تشاطر فيه الهند الاستعداد للوقوف ضد "الهيمنة" العالمية الحالية نجد أن أي إضعاف أو تخفيض في حالات التوتر الصينية الهندية يكمن أيـضاً فـي مـشاطرة الـصين لتركيزهـا الجيواستراتيجي الأوسع .

تنطبق نفس الاعتبارات عموماً على علاقات الصين الحالية بجنوب شـرق آسـيا. فحتـى عندما يؤكد الصينيون من طرف واحد مطالبتهم ببحر الصين الجنوبي، نجد أنهم يعملـون فـي الوقت ذاته على مراعاة قادة جنوب شرق آسيا (باستثناء القادة الفيتناميين الذين يعتبرون في حالة عداء تاريخي معهم)، مستغلين المشاعر الأكثر وضوحاً في العداء للغرب (ولا سيما في قـضية القيم الغربية وحقوق الإنسان) الذي بدا واضحاً في السنوات الأخيرة لدى قادة ماليزيا وسنغافورة .فقد رحب هؤلاء على نحو خاص بالخطاب الشديد اللهجة المعادي للأميركيين الذي ألقاه رئيس وزراء ماليزيا داتوك مهاتير، الذي تساءل فيه جهاراً في ندوة عقدت في طوكيو في أيار ١٩٩٦ حتى عن الحاجة أصلاً إلى معاهدة الأمن المعقودة بين الولايات المتحدة واليابـان، مطالبـاً أن يعرف هوية العدو الذي يفترض أن يدافع هذا التحالف ضده، ومؤكداً أن ماليزيا لا تحتاج حلفاء. ويحسب الصينيون بوضوح أن نفوذهم في هذه المنطقة من العالم سوف يتحسن أتوماتيكياً كلمـا ضعف موقف أميركا فيها .

وعلى نحو مماثل نجد أن ضغط المريض يبدو ناجحاً عن سياسـة الـصين الراهنـة إزاء تايوان. فبينما يتبنى القادة الصينيون وضعاً يتسم بالتصلب إزاء الوضع الدولي لتايوان، وإلى حد يبدو فيه أنهم راغبون في أن يختلقوا عمداً توترات دولية لكي ينقلوا عبرها جدية الـصين إزاء هذه المسألة (كما حدث في آذار ١٩٩٦)، نجد بالتالي أنهم متأكدون، تخمينـاً، مـن اسـتمرار افتقارهم في الوقت اللازم إلى القوة اللازمة لفرض حلٍ مرضٍ. وهم متأكدون أيضاً أن اعتمادهم قبل الأوان على القوة لن يؤدي إلا إلى تعجيل الصدام المدمر ذاتياً مع أميركا، وعلى تقوية دور أميركا بوصفها الضامن الإقليمي للسلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصينيين أنفسهم يعترفون بأن مدى استيعابهم الجيد والفعال لهونغ كونغ سوف يقرر إلى حد كبير الآفاق المـستقبلية لظهـور الصين العظمى .

إن التكيف الذي كان يحدث في العلاقات الصين بكوريا الجنوبية هو جزء مكمـل لـسياسة تدعيم مجنباتها لكي تكون قادرة على التركيز بفعالية أكبر على الهدف المركزي. وإذا أخذنا في الاعتبار تاريخ كوريا مشاعرها العامة نجد أن التكيف الصيني الكوري بحد ذاتـه يـسهم فـي إضعاف الدور الإقليمي المحتمل لليابان، ويهيئ الظروف أو الخلفية اللازمة لظهور علاقـة ذات طابع تقليدي أكثر حدة بين الصين وكوريا (إما المعاد توحيدها أو التي لا تزال مقسمة) ثانية .

والأهم من ذلك، هو أن التحسن السلمي للموقف الإقليمي للصين سوف يسهل متابعة الهدف المركزي، الذي كان الاستراتيجي الصيني القديم "صن تسو" قد صاغه كما يلي" "أن يتم إضعاف القوة الإقليمية الأميركية إلى الحد الذي تصبح فيه أميركا المضعفة بحاجة إلى الصين المسيطرة

إقليمياً بوصفها حليفاً لها وحتى في نهاية المطاف إلى الصين القوية عالمياً شريكاً لها". وعموماً، يجب أن يتم السعي إلى هذا الهدف وتحقيقه بطريقة لا تسرع التوسع الدفاعي في مجال التحالف الأميركي الياباني ولا تسرع أيضاً الاستبدال الإقليمي لقوة أميركا بقوة اليابـان. ولكـي تحقـق الصين الهدف المركزي في المدى القريب، فإنها تسعى إلى منع تعزيز وتوسع التعاون الأمنـي الأميركي الياباني. وقد خشيت الصين بشكل خاص الزيادة الفعلية في بداية العام ١٩٩٦ في مدى التعاون الأمني الأميركي الياباني من "الشرق الأقصى" الأضيق إلى "آسيا الباسيفيكية" الأوسـع، معتبرة أن ذلك لا يشكل خطراً مباشراً على المصالح الصينية فحسب، بل نقطة انطـلاق أيـضاً لمنظومة أمنية آسيوية تخضع لسيطرة أميركية وتهدف إلى احتواء الصين (والتي ستكون اليابان فيها المحور الأساسي الحيوي[1]، شأنها شأن ألمانيا في الناتو في فترة الحرب البـاردة). وقـد نظر إلى الاتفاقية عموماً في بكين على أنها تسهل البروز الفعلي لليابان كقوة عسكرية رئيـسة، وربما قادرة حتى على الاعتماد على القوة في حل النزاعات الاقتـصادية أو البحريـة البـارزة بنفسها. وهكذا يحتمل أن تعمل الصين بقوة على إثارة المخاوف الآسيوية التي لا تزال قوية من أي دور عسكري. ياباني مهم في هذه المنطقة من العالم، بغية تقييد أميركا وترويع اليابان .

ومهما يكن الأمر، ففي المدى الطويل، وحسب الحسابات الاستراتيجية للصين، فإن الهيمنة الأميركية لا تستطيع أن تستمر. وبالرغم من أن بعض الصينيين، ولا سيما العـسكريين مـنهم، يميلون إلى انظر إلى أميركا بوصفها العدو الحقود والعنيد للصين، كما أن التوقع السائد في بكين هو أن أميركا سوف تصبح أكثر عزلة إقليمياً بسبب اعتمادها المبالغ فيه على اليابان، وبالتـالي فإن اعتماد أميركا على اليابان سوف يزداد أكثر، ولكن ستزداد أيـضاً التناقـضات الأميركيـة اليابانية والمخاوف الأميركية الأميركية عن النزعة العسكرية اليابانية. وسوف يجعل ذلك، عندئذ من الممكن للصين أن تدفع أميركا واليابان إلى أن تلعبا إحداهما ضد الأخرى، على غـرار مـا فعلت الصين في وقت سابق مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وحسب وجهة نظر بكين،

---

(١) إن تدقيقاً مفصلاً لنية أميركا المزعومة عن بناء مثل هذه المنظومة الآسيوية المضادة للصين جاء في مقال وانغ شونيين، التطلع إلى الأمام إلى الأمن الآسيوي الباسيفيكي في بداية القرن الحادي والعشرين . وقد أكد معلق صيني آخر إن الترتيبات الأمنية الأميركية اليابانية كانت قد غيرت من "درع دفاعي "يهدف إلى احتواء القوة السوفييتية إلى "رمح هجومي"مسدد إلى الصين (يانغ بيجيانغ، "مضامين الإعلان الأمني الياباني الأميركي "في مجلة [العلاقات الدولية المعاصرة]، ٢٠ حزيران ،١٩٩٦). وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٩٧ ، نشرت الصحيفة اليومية الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الصيني "رينمين ريباو" مقالاً بعنوان :" تقوية الحلف لا تتوافق مع الاتجاهات السائدة حالياً" حيث استنكرت فيه إعادة تحديد حجم التعاون العسكري الأميركي الياباني معتبرة إياه "خطوة خطرة ".

فسوف يأتي الوقت الذي تتأكد فيه أميركا من أنها لكي تبقى قوة آسيوية باسيفيكية مـؤثرة، فلـن يكون لها أي خيار سوى أن تتحول إلى شريكها الطبيعي في الأرض الأم الآسيوية .

اليابان: ليست إقليمية بل دولية

إن كيفية تطور العلاقة الأميركية اليابانية هي بعد حرج في المستقبل الجيوبوليتي للـصين. فمنذ انتهاء الحرب الأهلية الصينية في العام ١٩٤٩، كانت ولا تزال سياسة أميركا في الـشرق الأوسط معتمدة على اليابان. وإذا كانت اليابان في البداية قد شكلّت موقعاً فقـط لتوضـع القـوة العسكرية الأميركية المحتلة، فإنها لم تلبث أن أصبحت قاعدة للوجود السياسي العسكري لأميركا في المنطقة الآسيوية الباسيفيكية، وحليفاً عالمياً ذا أهمية رئيسة لأميركا، ومحمية أمنية أيـضا . ومهما يكن الأمر، فإن ظهور الصين على المسرح أثار فعلا السؤال عمـا إذا كانـت العلاقـة الأميركية اليابانية الوثيقة سوف تستمر في السياق الإقليمي المتغير، ولأي هدف. وعموماً، فـإن دور اليابان في تحالف مضاد للصين سوف يكون واضحاً؛ ولكن ماذا يجب أن يكون دور اليابان إذا جرى استيعاب نهوض أو صعود الصين بشكل ما أو بآخر وحتـى إذا كـان هـذا الـدور سيضعف سيادة أميركا في هذه المنطقة ؟

إن اليابان هي، شأنها شأن الصين، دولة قومية ذات إحساس متجذر بعمق بطابعها الفريـد في نوعه وبموقعها الخاص. وإن تاريخها المنفصل أو المتسم بالعزلـة، وحتـى ميتولوجيتهـا الإمبراطورية، عملاً على تهيئة الشعب الياباني المجد (الكادح) والمنضبط لرؤية نفسه بوصـفه ممنوحاً تلك الطريقة المتميزة والمتفوقة في الحياة، والتي دافعت عنها اليابان في البداية بالعزلـة الرائعة ثم بالتقليد، عندما فرض العالم نفسه في القرن التاسع عشر، للإمبراطوريات الأوروبيـة في السعي إلى خلق إمبراطورية خاصة بها في الأرض الأم الآسيوية. ولم تلبث كارثة الحـرب العالمية الثانية أن جعلت الشعب الياباني يركز على الهدف ذي البعد الواحد في استعادة العافيـة الاقتصادية، ولكنها، أي هذه الكارثة، تركت هذا الشعب في حالة من عدم اليقـين إزاء المهمـة الأوسع نطاقاً لبلاده .

إن المخاوف الراهنة لأميركا من الصين المسيطرة هي بقايا للهوس الأميركي الحديث نسبياً من اليابان. فقبل عقد واحد من الزمن، كانت التنبؤات عن البروز الحتمـي والوشـيك لليابـان "كدولة عظمى" في العالم، قد أثارت الخوف ليس من خلع أميركا عن عرش العالم، بل (وحتـى عن طردها خارج المسرح) فحسب، بل ومن احتمال فرض نوع ما من "السلام الأميركي" على هذا العالم، وبالتالي، فإن هذه التنبؤات أصبحت الشغل الشاغل للمعلقين والسياسيين الأميـركيين.

ولكن ذلك لم يحدث بين الأميركيين فقط. فاليابانيون أنفسهم سرعان ما أصبحوا مقادين متشوقين إلى التفوق، مع سلسلة من السلع الأكثر مبيعاً في اليابان عززت المقولة بأن قدر اليابان هـو أن تتفوق في التنافس على التكنولوجيا العالمية مع الولايات المتحدة، وأنها، أي اليابان سرعان مـا ستصبح مركز "إمبراطورية المعلومات" العالمية، بينما تنزلق أميركا، حسب الزعم الياباني، إلى الوراء بسبب تعبها التاريخي وانغماسها الذاتي الاجتماعي في الملذات والأهواء .

عملت هذه التحليلات السهلة على التعتيم على الدرجة التي كانت اليابان فيهـا، ولا تـزال، دولة غير منيعة. فهي غير منيعة إزاء أخف حالات التمزق أو الاختلال فـي التـدفق العـالمي المنتظم للموارد والتجارة، هذا إذا لم نذكر الاستقرار العالمي عموماً، وهي تغلق أيـضاً بـسبب نواحي الضعف الداخلي التي تظهر على السطح، بما فيها النواحي الديموغرافية، والاجتماعية ، والسياسية. فاليابان هي غنية، وديناميكية، وقوية اقتصادياً، في آن، ولكنها معزولة إقليمياً، ومقيـدة سياسياً بسبب اعتمادها الأمني على حليف قوي يعتبر، مصادفة، الحـافظ الـرئيس للاسـتقرار العالمي (تعتمد اليابان عليه كثيراً)، وفي الوقت ذاته يعتبر المنافس الاقتـصادي الرئيـسي لهـا (لليابان) أيضاً .

ولا يحتمل أن يبقى الوضع الراهن لليابان، الذي هو محطة طاقة اقتصادية محترمة عالميـاً من ناحية، وامتداد جيوبوليتي للقوة الأميركية من ناحية ثانية، مقبولاً من قبل الأجيـال اليابانيـة الجديدة، التي لم تعد تشعر بعمق المأساة والعار اللذين خلفتهما تجربة الرحب العالمية. ولأسباب تتعلق بالتاريخ واحترام الذات معاً، فإن اليابان هي بلد ليس راضياً كلياً عـن الوضـع العـالمي الراهن، وإن كان ذلك يعبر عنه بأسلوب أكثر استسلاماً مما هو عليه الأمر بالنسبة إلى الصين. فهي، أي اليابان، تشعر، مع شيء من التبرير، أنها تستحق أن يعترف بها كقوة عالمية، ولكنهـا حذرة وتعي أيضاً أن أعتمادها الأمني المفيد إقليمياً (والمطمئن أيضاً لجيرانها الآسيويين) علـى أميركا يمنع هذا لاعتراف .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن القوة المتنامية للصين على الأرض الأم في آسيا، وإلـى جانـب الاحتمال بأن نفوذها يمكنه أن يشع حالاً إلى المناطق البحرية ذات الأهمية الاقتصادية لليابـان، تعمل على تقوية الإحساس الياباني بالغموض في ما يتعلق بالمستقبل الجيوبوليتي لهـذه الـبلاد. فمن ناحية أولى، يوجد في اليابان تعاطف ثقافي وعاطفي قوي مع الصين إضافة إلى إحـساس كامن بالهوية الآسيوية المشتركة. ويمكن لبعض اليابانيين أن يشعروا أيضاً بأن ظهـور دولـة صينية أقوى يمكن أن يكون له تاثير ملائم في تحسين أو تعزيز أهمية اليابان للولايات المتحـدة في الوقت الذي تضعف فيه السلطة العليا الإقليمية لأميركا. ومن ناحية ثانية، فإن الصين هـي،

بالنسبة إلى الكثير من اليابانيين، منافس تقليدي، وعدو سابق، وخطر محتمـل علـى اسـتقرار المنطقة. وهذا يجعل الارتباط الأمني مع أميركا أهم من السابق، حتى ولو زاد اسـتياء بعـض اليابانيين الأكثر تشدداً على الصعيد القومي من القيود المزعجـة علـى الاسـتقلال الـسياسي والعسكري لليابان .

يوجد تشابه ظاهري بين وضع اليابان في الشرق الأقصى الأوراسي وألمانيا فـي الغـرب الأقصى الأوراسي. فكلا هاتين الدولتين من الحلفاء الإقليميين الرئيسيين للولايات المتحدة. وفي الواقع، فإن القوة الأميركية في أوروبا وآسيا مشتقة مباشرة من التحالف الوثيـق مـع هـاتين الدولتين. وكلتاهما تملكان مؤسسات عسكرية محترمة، ولكن أيا منهما لا تملك استقلالية في هذا المجال: فألمانيا مقيدة بالتكامل العسكري مع حلف الأطلسي (الناتو)، بينما تقيد اليابان بتحديداتها الدستورية (وإن كانت من تصميم أميركي) وبمعاهدة الأمن الأميركية اليابانيـة. وكـذلك، فـإن هاتين الدولتين هما محطتا طاقة تجارية ومالية، ومسيطرتان إقليمياً، وبارزتان في التفوق علـى الصعيد العالمي. ويمكن تصنيفهما كقوتين شبه عالميتين، كما أن كلتيهما غاضبتان من الاستمرار في تجاهلهما وعدم الاعتراف رسمياً بهما من خلال إعطائهما مقعـدين دائمـين فـي مجلـس الأمن الدولي.

ولكن الاختلافات في شروطهما الجيوبوليتية لا تزال جلي، وقد تكون لهما نتائج محتملـة هامة. وإن العلاقة الفعلية لألمانيا بالناتو تضع البلاد في موقـع مـساوٍ لحلفائهـا الأوروبيـين الرئيسيين، وتحت مظلة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)، كما أن لألمانيا التزامات دفاعية متبادلة رسمية مع الولايات المتحدة.

وعموما، فإن المعاهدة الأمنية الأميركية اليابانية تشترط التزامات أميركيـة للـدفاع عـن اليابان، ولكنها لا تشترط (حتى وإن رسمياً فقط) أن تستخدم القوات العسكرية اليابانية للدفاع عن أميركا. فالمعاهدة في الواقع تنظم علاقة وقائية.

وبالإضافة إلى ذلك،فلم يعد أحد ينظر إلى ألمانيا، ومن خلال عضويتها الناشطة في الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي (الناتو) بوصفها خطراً، وخاصة أولئك الجيران الـذين كـانوا فـي الماضي ضحايا لعدوانها، ولكن أصبح الجميع ينظرون إليها من زاوية أخرى حيث يعتبرونهـا شريكاً اقتصادياً وسياسياً مرغوباً فيه. وثمة من يرحبون بالظهور المحتمل لأوروبـا الوسـطى المقادة من قبل ألمانيا،حيث ينظر إليها كقوة إقليمية معتدلة. وهذا يختلف كثيراً عن حال الجيران الآسيويين لليابان، الذين لا يزالون يكنون عداوة إزاءها تعتبر من بقايا الحرب العالمية الثانيـة.

وثمة عامل يسهم في استياء الجيران هو تقييم الين (وحدة العملة اليابانية) الذي لـم يثـر فقـط شكاوى مرة بل أعاق أيضاً إجراء تسويات مع ماليزيا، وأندونيسيا، والفليبين، وحتى الـصين، علماً أن ٣٠ في المئة من الديون الكبيرة والطويلة الأمد لهذه الدول، والمستدانة مـن اليابـان، هي بالين.

لا يوجد لليابان في آسيا معادل لفرنسا إزاء ألمانيا: فهذه شريك إقليمي معادل بدرجة أقل أو أكثر.، ولكن يوجد جذب ثقافي قوي ومعترف به نحو الصين، وربما يختلط هذا الجذب بإحساس بالذنب، ولكنه متسم بالغموض سياسياً من حيث أن طرف لا يثق بالآخر، كما أن أياً منهما ليس مستعداً لقبول القيادة الإقليمية للآخر. ولا يوجد لليابان أيضاً معادل لبولندا إزاء ألمانيـا: فهـذه الدولة أضعف بكثير ولكنها تعتبر من الناحية الجيوبوليتية جاراً مهماً يمكن أن تـصبح التـسوية معه أو حتى التعاون واقعاً ملموساً. وربما يمكن لكوريا أن تـصبح، وخاصـة بعـد التوحيـد المحتمل، هذا المعادل، ولكن العلاقات اليابانية الكورية ليست جيدة إلا على الـصعيد الرسـمي، لأن الذكريات الكورية عن التحكم الياباني في الماضي وعن الإحساس بـالتفوق الثقـافي لـدى اليابانيين يعيق أي تسوية اجتماعية حقيقية[1]. وأخيراً، فإن علاقات اليابان بروسـيا كانـت ولا تزال أكثر برودة من علاقاتها بألمانيا. فروسيا لا تزال تحتفظ بجزر الكوريل الجنوبية بـالقوة، علماً أنها كانت قد احتلات قبل نهاية الحرب العالمية الثانية مما جمد العلاقة الروسـية اليابانيـة. وباختصار، فإن اليابان معزولة سياسياً في منطقتها، بينما لا تعاني ألمانيا من هذه الظاهرة .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ألمانيا تشاطر وجيرانها كلاً من المبـادئ الديمقراطيـة العامـة والإرث المسيحي الأوسع نطاقاً لإوروبا. وهي تسعى أيضاً إلى تحديد هويتها وتعمل حتى علـى تصعيد نفسها ضمن كيان وقضية هما أكبر من نفسها، ونعني بذلك "أوروبا". وفي المقابل، فـلا توجد "آسيا" منافسة. ففي الواقع، فإن ماضي اليابان المتسم بالعزلة، وحتى نظامها الـديمقراطي الراهن، يميلان إلى فصلها عن سائر المنطقة، بالرغم من ظهور الديمقراطيـة فـي الـسنوات الأخيرة في عدة بلدان آسيوية. ينظر الكثيرون من الآسيويين إلى اليابان ليس بوصـفها أنانيـة قومياً، فحسب، بل بوصفها أيضاً مقادة للغرب وغير راغبة في الانضمام إليهم في التساؤل عـن وجهات نظر الغرب عن حقوق الإنسان وأهمية الظاهرة الفردية. وهكذا، ينظر إلى اليابان مـن قبل الكثيرين من الآسيويين على أنها ليست آسيوية فعلاً، علماً أن الغرب ذاته يتـساءل أحيانـاً، وبشيء من الحيرة عن مدى تحول اليابان فعلاً إلى دولة ذات مفاهيم غربية .

---

[1] كانت "زي جابان دايجست"الصادر في ٢٥ شباط، ١٩٩٧، قد ذكرت أنه بموجب استفتاء حكومي، وجد أن ٣٦ في المئة فقط من اليابانيين يحملون مشاعر ودية إزاء كوريا الجنوبية .

وفي الواقع، فإن اليابان ليست آسيوية بشكل مريح، بالرغم من أنها موجودة في آسيا. وإن هذا الشرط يحد إلى حد كبير من خياراتها الجيواستراتيجية. فالخيار الإقليمي الحقيقي، والمتمثل في وجود دولة يابانية متفوقة إقليمياً وتبرز الصين في هذا المجال، وحتى لو لم تعد معتمد على السيطرة اليابانية، ولكن على التعاون الإقليمي المقاد من قبلها، لا يبدو قـابلا للحيـاة لأسـباب تاريخية، وسياسية، وثقافية قوية. وفضلاً عن ذلك، فاليابان لا تـزال معتمـدة علـى الحمايـة العسكرية الأميركية وعلى الرعاية الدولية. فالإلغاء، أو حتى الإضـعاف التـدريجي للمعاهـدة الأمنية الأميركية اليابانية سوف يجعل اليابان غير منيعة فوراً للتمزقات أو الاضطرابات التـي يمكن أن تنتج عن أي ظهور جدي لاضطراب إقليمي أو عالمي. وسوف تكون البدائل الوحيـدة عندئذ متمثلة إما في قبول السيطرة الإقليمية للصين أو في الأخذ ببرنامج إعادة تسلح عـسكري كثيف وشامل، الأمر الذي لن يكون مكلفاً جداً فحسب، بل وخطراً جداً أيـضاً. ومـن المفهـوم تماماً، أن الكثير من اليابانيين يجدون أن الوضع الراهن لبلادهم، والذي تعتبر فيه اليابـان قـوة شبه عالمية، ومحمية أمنية في الوقت ذاته، هو وضع شاذ. ولكن البدائل الدرامية، والقابلة للحياة للترتيبات الموجودة حالياً، ليست واضحة بحد ذاتها. وإذا أمكـن القـول إن الأهـداف القوميـة للصين، وبالرغم من التنوع الذي لا يمكن تجنبه في وجهات نظر الاستراتيجيين الصينيين عـن ملامح معينة، هي واضحة بشكل مبرر وإن الاندفاع الإقليمي للطموحات الجيوبوليتيـة للـصين يمكن التنبؤ به نسبياً، فإن الرؤية الجيواستراتيجية لليابان تميل إلى كونها ضبابية أو عاتمة نسبياً، ناهيك بكون المزاج العام الياباني متسماً بدرجة أكبر من الغموض.

إن معظم اليابانيين متأكدون من أن أي تغيير مفاجئ ومهم اسـتراتيجياً لمـنهج عملهـم أو مسارهم السياسي يمكن أن يكون خطراً.فهل تستطيع اليابان أن تصبح قوة إقليمية في منطقـة لا تزال هدفاً للاستياء، وحيث تظهر الصين كقوة بارزة إقليمياً، ومع ذلك فهل يجب على اليابان أن تقبل ببساطة بهذا الدور الصيني؟ ثم هل تستطيع اليابان أن تصبح قوة عالمية شاملة حقيقية (بكل أبعادها) دون أن تعرض للخطر الدعم الأميركي ودون أن تثير مزيداً من العداوة الإقليمية؟ وهل سوف تبقى أميركا، في أي حال، مسمرة في مكانها ولا تأتي بحركـة فـي آسـيا، وإذا فعلـت ذلك،فكيف سيكون رد فعلها على تأثير النفوذ المتنامي للصين في الأفضلية التي كانت حتى الآن معطاة إلى العلاقة الأميركية اليابانية؟ لم يثر أي من هذه الأسئلة في معظم فترة الحرب الباردة. واليوم، أصبحت هذه الأسئلة بارزة استراتيجياً، وتثير نقاشاً حياً على نحو متزايد في اليابان.

كانت السياسة الخارجية اليابانية ولا تزال، منذ أعوام الخمسينات توجـه بأربعـة مبـادئ أساسية صاغها رئيس وزراء اليابان شيغيرو يوشيدا الذي وصل إلى هذا المنصب بعد الحـرب

العالمية الثانية. وقد طالبت عقيدة يوشيدا بأنه يجب أولاً أن يكون الهدف الرئيس لليابان متمثلاً في التطور الاقتصادي، وأن تتسلح اليابان ثانياً على نطاق ضيق أو خفيف عموماً وتتجنب التورط في النزاعات الدولية، وأن تسير ثالثاً على هدى القيادة السياسية الأميركية وتقبل بحماية عسكرية من الولايات المتحدة، وأن تكون الدبلوماسية الأميركية رابعاً غير إيديولوجية كما يجب التركيز على التعاون الدولي. ومهما يكن من أمر، وبما أن الكثير من اليابانيين شعروا أيضاً بعدم ارتياح إزاء مدى تورط اليابان في الحرب الباردة، فإن الفكرة الخيالية عن ما يعرف بشبه الحياد كانت قد لقيت الرعاية اللازمة في الوقت ذاته. وفي الواقع، ففي العام ١٩٨١ اضطر وزير الخارجية اليابانية مازايوشي للإستقالة لأنه سمح باستعمال كلمة "التحالف" في وصف العلاقات الأميركية اليابانية.

إن هذا كله هو من الماضي فقط. وقد كانت اليابان آنذاك تستعيد عافيتها، وكانت الصين معزولة ذاتياً، كما كانت أوراسيا مستقطبة. وبالمقارنة، يجد أن النخبة السياسية في اليابان تشعر الآن بأن اليابان الغنية والمنخرطة اقتصادياً في العالم، لم تعد تستطيع أن تحدد الغنى الذاتي بوصفه هدفاً قومياً مركزياً دون إثارة الاستياء الدولي.

وفضلاً عن ذلك، فإن اليابان القوية اقتصادياً، وخاصة تلك التي تنافس أميركا، لا تستطيع ببساطة أن تكون مجرد امتداد للسياسة الخارجية الأميركية بينما تتجنب في الوقت ذاته أي مسؤوليات سياسية دولية وعموماً، فإن اليابان المؤثرة سياسياً بدرجة أكبر، وخاصة تلك التي تسعى إلى اعتراف عالمي بها (وعلى سبيل المثال، حيازتها على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي)، لا تستطيع أن تتجنب اتخاذ مواقف معينة في القضايا الأمنية الأكثر حساسية أو في القضايا الجيوبوليتية المؤثرة في السلام العالمي.

ونتيجة لذلك، فإن السنوات الأخيرة شهدت انتشاراً لدراسات وتقارير خاصة لمجموعات متنوعة من الهيئات العامة والخاصة اليابانية، إضافة إلى عدد كبير جداً من الكتب المثيرة للجدل غالباً لسياسيين وأساتذة كبار ومعروفين جيداً، حيث حددت فيها مهام جديدة لليابان في فترة ما بعد الحرب الباردة[1]. وقد احتوى الكثير من هذه الكتب على أفكار متعلقة بإمكانية استمرار

---

[1] نذكر على سبيل المثال، لجنة هيغوشي، وهي هيئة استشارية لرئاسة الوزارة، كانت قد لخصت "الأعمدة الثلاثة للسياسة الأمنية اليابانية" في تقرير صدر في صيف العام ١٩٩٤، وشددت على أفضلية الارتباطات الأمنية الأميركية اليابانية، ولكنها دافعت أيضاً عن الحوار الأمني الآسيوي المتعدد الأطراف؛ وتقرير لجنة أوزاوا للعام ١٩٩٤، بعنوان "برنامج عمل ليابان جديدة". وملخص ياميوري شيمبون عن "السياسة الأمنية الشاملة" المؤرخ في أيار ١٩٩٥، والذي يدافع، بين أشياء أخرى، عن الاستخدام الخارجي للقوات العسكرية

و(بالرغبة في استمرار) التحالف الأمني الأميركي الياباني، كما دافع أصحابها عـن دبلوماسـية يابانية أكثر نشاطاً وفعالية، وخاصة نحو الصين، أو عن دور عسكري ياباني أكثر دينامية فـي هذه المنطقة من العالم. وإذا كان على المرء أن يحكم على حالة الارتباط الأميركيـة، اليابانيـة على أساس الحوار العام، فسيجد مبرراً للاستنتاج بأن العلاقات بين هاتين الدولتين سوف تـدخل مرحلة التأزم في منتصف أعوام التسعينات.

ومهما يكن من أمر، ففي مستوى السياسة العامة، كانت التوصيات التي نوقـشت بجديـة، عموماً، رزينة نسبياً، ومحددة الأبعاد، ومعتدلة. فالخيارات القصوى، أي تلـك التـي تحمـل الطابع السلمي الصحيح (والتي صيغت بلهجة (لغة) معادية للولايات المتحدة) أو المتعلقة بإعادة التسلح الرئيسـة والأحادية الطرف (التي تتطلب إعادة النظر بالدستور والمتبعة تخميناً في ضوء تحدي رد فعل إقليمي وأميركي معادٍ) استقطبت الآن عدداً قليلاً من المؤيدين. وعمومـاً، فـإن الجاذبية الجماهيرية للنزعة السلمية، إن وجدت، أصبحت في حالة تلاشي في السنوات الأخيرة، وكذلك فإن مذهبي العزلة الأحادية الجانب، والنزعة العسكرية فشلاً في أستقطاب الكثيـر مـن الدعم الجماهيري بالرغم من أن بعض الناطقين "المتألقين" باسمهما دافعوا عنهما. وهكذا، فـإن الجمهور عموماً، ونخبة رجال الأعمال المؤثرة بشكل خاص، شعرا بعمق أن أياً من الخيارين لا يقدم حلاً سياسياً حقيقياً، وفي الحقيقة، فإنهما يؤديان فقط إلى تعريض الرفاهية اليابانية للخطر.

كانت المناقشات العامة التي سيطر عليها الطابع السياسي قد تضمناً بصورة رئيسة خلافات في التشديد على الوضع الدولي الأساسي لليابان، مع بعض الاختلافات الثانوية الأخرى المتعلقة بالأفضليات الجيوبوليتية. وبتعبير أدق، فثمة ثلاثة توجهات رئيسة وربما توجه رابـع ثـانوي،

اليابانية من أجل المحافظة على السلام، وتقرير نيسان ١٩٩٦ لاتحاد الهيئات التنفيذية اليابانية، الذي حضر بمساعدة من قبل مركز الأبحاث التكنولوجية المشتركة في مصرف فيجي، والذي حث على إيجاد تماثل أكثر في النظام الدفاعي الأميركي ـ الياباني؛ والتقرير المعنون بـ "امكانية ودور النظام الأمني في المنطقة الآسيوية الباسيفيكية" والذي قدم إلى رئيس الوزراء في حزيران ١٩٩٦من قبل الندوة اليابانية عن الشؤون الدولية؛ وكذلك عدد كبير من الكتب والمقالات التي نشرت خلال بضع السنوات الأخيرة، والتي كانت غالباً أكثر عنفاً وتشدداً في توصياتها، كما أنها كانت غالباً تقتبس من قبل وسائل الإعلام الغربية وعلى نطاق أوسع بكثير من التقارير الأخرى المذكورة أعلاه. وعلى سبيل المثال، ففي العام ١٩٩٦ أثار كتاب حرره جنرال ياباني تعليقات صحفية على نطاق واسع عندما تجرأ على القول إن الولايات المتحدة يمكن أن تفشل، في ظروف معينة، في حماية اليابان وبالتالي يجب على هذه الأخيرة أن تزيد من إمكاناتها الدفاعية القومية (انظر الجنرال ياسو شيرو مورينو، في"قوة الدفاع الذاتي البرية من الجيل الثاني" والتعليقات عليه، في" الخرافات عن مجيء الولايات المتحدة لمساعدتنا"، شانكاي شيمبون، ٤آذار، ١٩٩٦).

يمكن أن تحدد وتصنف كما يلي: "توجه الدعاة دون خجـل لأميركـا"، وتوجـه فئـة التجـار الاحتكاريين العالميين، وتوجه الواقعيين الناشطين، وتوجه الحالمين الدوليين. ومهما يكن الأمر، ففي نهاية المطاف، نجد أن هذه التوجهات الأربعة تشترك في نفس الهدف العام ويشغلها اهتمام مركزي واحد هو: استغلال العلاقة بالولايات المتحدة لكي تحصل علـى الاعتـراف العـالمي باليابان، بينما يتم تجنب العداوة للآسيوية دون تعريض مظلة الأمن الأميركي للخطر قبل الأوان.

ينطلق التوجه الأول نقطة من الاقتراح القائل إن المحافظة على العلاقة الأميركية اليابانيـة الموجودة (مع الاعتراف بأنها غير متماثلة أو غير متوازنة) يجب أن تبقى محوراً مركزياً فـي الجيواستراتيجية اليابانية. ويرغب أتباعها، شأنهم شأن معظم اليابانيين، في اعتراف دولي أوسع باليابان وفي درجة أكبر من المساواة في الحلف، ولكن الفقرة الرئيسة في إيمانهم هي، حـسبما عبر عنها رئيس الوزراء الياباني كيتشي ميازاوا في كانون الثاني ١٩٩٣، "أن النظرة إلى العالم الذاهب إلى القرن الحادي والعشرين سوف تعتمد غالباً على ما إذا كانـت اليابـان والولايـات المتحدة قادرتين أو غير قادرتين على تأمين قيادة منسقة ضمن رؤية مشتركة". وقد كانـت ،ولا تزال، وجهة النظر هذه مسيطرة لدى النخبة السياسية الدولية ومؤسسة السياسة الخارجية اللتـين كانتا ممسكتين بالسلطة خلال العقدين الماضيين تقريباً. ففي القضايا الجيواسـتراتيجية الرئيـسة المتعلقة بالدور الإقليمي للصين وبالوجود الأميركي في كوريا، نجد أن هذه القيادة كانت مؤيـدة للولايات المتحدة، ولكنها ترى أيضاً دورها بوصفه مصدراً للقيود على أي نزعة أميركية هادفة إلى تبني وضع مواجهة إزاء الصين. وفي الحقيقة، فحتى هذه المجموعة أصبحت تميـل علـى نحو متزايد إلى التشديد على الحاجة إلى علاقات أميركية صينية أوثق، مـصنفة أهميـة هـذه العلاقات تحت الارتباطات بأميركا بمقدار قليل .

إن التوجه الثاني لا يعارض التحالف الجيواستراتيجي لسياسة اليابان مع سياسـة أميركـا، ولكنه ينظر إلى أن أفضل خدمة تقدم إلى المصالح اليابانية هي الاعتـراف الـصريح والقبـول بالحقيقة القائلة إن اليابان هي قوة اقتصادية بصورة رئيسة. وإن هذه النظرة تنسجم غالبـاً مـع البيروقراطية المؤثرة تقليدياً لوزارة التجارة والصناعة الدولية، ومع قيـادات أعمـال التجـارة والتصدير في البلاد. وفي وجهة النظر هذه، نجد أن إضعاف العسكرة اليابانية هو أمر يـستحق أن يحافظ عليه. فمع كون أميركا ضامنة لأمن اليابان، تصبح هذه الأخيرة حرة في أتباع سياسة الاشتباك الاقتصادي العالمي، الأمر الذي يعزز بهدوء موقفها الدولي .

وفي عالم مثالي، سوف يميل التوجه الثاني إلى تفضيل سياسة تتسم علـى الأقـل بالحيـاد الواقعي، حيث تتفوق أميركا على القوة الإقليمية للصين وبالتالي تحمي تايوان وكوريا الجنوبية،

جاعلة اليابان في وضع مريح يمكنها أن ترعى فيه علاقة اقتصادية أوثق مع البر الرئيسي مـن القارة، وجنوب شرق آسيا. ومهما يكن الأمر، ففي ظل الحقائق السياسية الموجودة، نجد أن فئة التجار العالميين تقبل التحالف الأميركي الياباني بوصفة ترتيباً ضرورياً، بما في ذلـك النفقـات المتواضعة نسبياً المخصصة للقوات المسلحة اليابانية (لا تزال دون نسبة ١ في المئة من الدخل القومي السنوي الإجمالي للبلاد)، ولكنهم ليسوا متشوقين إلى حقن التحالف بأي وسـائل ماديـة مهمة إقليمياً .

تميل المجموعة الثالثة، المؤلفة من الواقعيين الناشطين لأن تكون في عداد الفئة الجديدة من السياسيين والمفكرين الجيوبوليتيين. وهم يعتقدون أن اليابان تملك، بوصفها دولة ديمقراطية غنية وناجحة، الفرصة والالتزام لكي تجعل الأمور مختلفة فعلاً في عالم ما بعد الحرب الباردة. وهي إذ تفعل ذلك، فإنها تستطيع أن تحصل على الاعتراف العالمي الذي تستحقه بوصفها مركز تأثير اقتصادي وتصنف تاريخياً بين الدول الكبرى القليلة في العالم. وكان ظهور هذا الوضع الياباني الأكثر قوة قد أشير إليه من قبل رئيس الوزراء الياباني ياسو شـيرو ناكاسـوني فـي أعـوام الثمانينات، ولكن ربما كان أفضل عرض لوجهة النظر هذه قد جاء في تقرير لجنة أوزاوا المثير للجدل، والذي نشر عام ١٩٨٤ وحمـل العنـوان "برنـامج عمـل ليابـان جديـدة: التفكيـر المتجدد للدولة".

وإذ سمي هذا التقرير باسم رئيس اللجنة، ايشيروا اوزاوا، والذي هو قائد سياسي مهم ظهر بسرعة على المسرح، فقد دافع، أي التقرير، عن أمرين هما إضفاء الطابع الـديمقراطي علـى الثقافة السياسية الهرمية للبلاد وإعادة التفكير في الوضع الدولي لليابان. وإذ حث هـذا التقريـر على أن تصبح اليابان" دولة عادية"، فقد أوصى أيضاً بإبقاء العلاقة الأمنية الأميركية اليابانيـة، ولكنه قدم رأيـاً آخـر عـن وجوب تخلي اليابان عن سلبيتها الدولية بأن تنخرط علـى نحـو فعال في السياسة العالميـة، وخاصـة في الأخذ بدور بارز في جهود حفظ الـسلام الدوليـة. ولهذا الغرض، فقد أوصى التقرير برفع التقييدات الدستورية عن إرسال قوات مـسلحة يابانيـة إلى الخارج.

أما الشيء الذي لم يقل ولكنه وجد ضمناً في التشديد على كون اليابان "بلداً عادياً"، قد تمثل في فكرة الانعتاق الجيوبوليتي المهم جداً من العباءة الأمنية الأميركية. وكـان المـدافعون عـن وجهة النظر هذه يميلون إلى التأكيد بأن اليابان يجب ألا تتـردد، فـي المـسائل ذات الأهميـة العالمية، في التكلم باسـم آسيا عوضاً عن اتباع خط السير الأميركـي بـصورة أوتوماتيكيـة. ومهما يكن الأمر، فقد ظلوا في وضع من الغموض في شأن تلك المـسائل الحـساسة كالـدور

الإقليمي المتنامي للصين أو مستقبل كوريـا، دون أن يختلفوا كثيراً عن زملائهـم التقليـديين. وهكذا، ففي ما يتعلق بالأمن الإقليمي، شاطروا هؤلاء الزمـلاء النزعة اليابانية التي لا تـزال قوية في شأن إبقاء هذه الأمور ضمن مسؤولية أميركا بصورة رئيسة، على أن تمارس اليابـان مجرد دور معدل أو مهدئ لأي تصرف حماسي مبالغ به من قبل أميركا .

وفي النصف الثاني من أعوام التسعينيات بدأ هذا التوجه للواقعيين الناشطين في الـسيطرة على التفكير العام ويؤثر في صياغة السياسة الخارجية اليابانية. ففي النصف الأول مـن العـام ١٩٩٦ ، بدأت الحكومة اليابانية تتكلم عن "الدبلوماسية المستقلة "لليابان، حتى بـالرغم مـن أن وزير الخارجية اليابانية الحذر دائماً اختار أن يترجم الجملة اليابانية عن "الدبلوماسية الناشـطة " بوصفها تعبيراً أكثر غموضاً (وإن كان ذلك يعتبر، تخميناً، أقل وضوحاً في توجهه إلى أميركا).

أما التوجه الرابع، الذي يتعلق بالحالمين الدوليين، فقد كان أقل تأثيراً من أي من التوجهات التي سبق ذكرها، ولكنه خدم أحياناً في حقن وجهة النظر اليابانية بكلمات أكثر مثالية. وهو يميل إلى أن يرتبط جماهيرياً بأفراد بارزين مثل أكيو موريتا من شركة سوني الذي أضفى، شخصياً، طابعاً دراميأ على أهمية التزام اليابان الحاسم بالأهـداف العالميـة المرغوبـة علـى الـصعيد الأخلاقي. وغالباً ما كان هؤلاء الحالمون يدعون اليابان، من خلال إثارتهم لفكرة "نظام عـالمي جديد"، وبالضبط لأنها لا تحمل عبء مسؤوليات جيوبوليتية، إلى أن يكون لها السبق، عالميـاً، في تطوير وتقديم مفكرة أو برنامج أعمال ذي طابع إنساني من أجل المجتمع العالمي .

تتفق كل هذه التوجهات الأربعة في قضية إقليمية رئيسة واحدة هي: أن ظهـور أو نـشوء المزيد من التعاون الآسيوي الباسيفيكي المتعدد الأطراف هو في مصلحة اليابان. ويمكـن لهـذا التعاون أن تكون له، مع مرور الزمن، ثلاثة تأثيرات إيجابية: فهو يستطيع أن يـساعد فـي أن يغري الصين بالمشاركة (وأن يضع قيوداً، بشيء من الذكاء، عليها)؛ ويستطيع أن يحافظ علـى بقاء أميركا في آسيا، حتى وإن كان يعمل في الوقت ذاته على إضـعاف سـيطرتها بالتـدريج؛ وكذلك يستطيع أن يساعد في تلطيف الاستياء ضد اليابان، وبالتالي يزيد من نفوذ هذه الأخيـرة. وبالرغم من أنه لا يحتمل أن يخلق مجال نفوذ إقليمي يابانياً فإنه يستطيع أن يحقق لليابان درجة ما من الاحترام ألإقليمي، وخاصة في الدول البحرية البعيدة عن شواطئها التـي قـد لا تكـون مرتاحة إزاء القوة المتنامية للصين .

تتفق أيضاً كل وجهات النظر الاربع على أن المراعاة الحذرة للصين هي أفـضل مـن أي جهد تقوده أميركا ويهدف إلى الإحتواء المباشر لهذه الدولة. وفي الحقيقة، فإن فكرة الاستراتيجية المقادة من قبل أميركا والهادفة إلى احتواء الصين، أو حتى فكرة التحالف الموازن غير الرسمي المقتصر على الدول الجزائرية (موجودة في جزر) التي تضم تايوان، والفيليبـين، وبرونـاي،

وأندونيسيا، والمدعوم من قبل اليابان وأميركا، لم تكن ذات جاذبية كبيرة بالنسبة إلـى مؤسـسة السياسة الخارجية اليابانية. فمن وجهة النظر اليابانية، نجد أن أي جهد من هذا النوع لن يحتـاج إلى ضغط عسكري أميركي كبير وغير محدود في كل من اليابان وكوريا فحسب، بل يحتمل أن يصبح، ومن خلال خلق تداخل أو تشابك جيوبوليتي ملتهب بين المصالح الإقليمية الصينية مـن ناحية،والمصالح الأميركية اليابانية من ناحية ثانية (انظر الخريطة)، نبوءة ذاتية التحقيـق عـن صدام مع الصين[1]. وسوف تكون النتيجة متمثلة في منع الانعتاق أو التحرر التطوري لليابـان وتهديد الرفاهية الاقتصادية في الشرق الأقصى.

وفي نفس هذا المجال، فإن قلة تفضل العكس: أي تحقيق وفاق وتكيف بين اليابان والصين. وإن النتائج الإقليمية لهذا العكس الكلاسيكي للتحالفات ستكون غير مستقرة أو مضطربة جداً لأن ستتمثل في انسحاب أميركي من المنطقة، إضافة إلى الإلحاق السريع لكل من تـايوان وكوريـا بالصين، وترك اليابان تحت رحمة الصين. ليس هذا الأمر جذاباً، ولن يكون كذلك إلا بالنـسبة إلى عدد قليل من المتطرفين. وعموماً، فمع تهميش روسيا جيوبوليتياً، والاستخفاف بها تاريخياً، فليس ثمة بديل للإجماع الأساسي على أن الارتباط بأميركا يبقى ذلك الخط الحيـاتي المركـزي لليابان. وبدون ذلك، فاليابان لا تستطيع أن تضمن لنفسها إمداداً مستمراً من النفط ولا أن تحمي نفسها من قنبلة نووية صينية (وربما، من قنبلة مماثلة كورية، في وقت قريب لاحـق). ولعـل القضية السياسية الحقيقية، الوحيدة هي كيف نعالج بأفضل طريقة الارتباط الأميركي بغية دفـع المصالح اليابانية إلى الأمام.

وبالتالي، نجد أن اليابانيين ذهبوا إلى مكان بعيد مع الرغبات الأميركية بغية تعزيز التعاون العسكري الأميركي الياباني، بما في ذلك، المجال الذي يبدو متوسعاً اعتباراً من "الشرق الأقصى "المحدد إلى" الصيغة الآسيوية الباسيفيكية" ذات الأبعاد الأكثر اتساعاً. وانسجاماً مع ذلك،وسـعت الحكومة اليابانية أيضاً في بداية العام ١٩٩٦ عندما أعادت النظر فـي مـا يعـرف بـالخطوط الرئيسة عن الدفاع الأميركي الياباني، مجال استخدامها المحتمل للقوات الدفاعية اليابانيـة مـن "عمليات الطوارئ في الشرق الأقصى" إلى" عمليات الطوارئ في المناطق المجـاورة لليابـان". وإن رغبة اليابان في جعل أميركا موافقة على، ومتكيفة مع هذه المسألة كانت ذات دوافـع ذات

---

(١) كان بعض اليابانيين المحافظين قد تعرضوا للإغراء بفكرة إقامة ارتباط خاص بين اليابان وتايوان، وفي العام ١٩٩٦ شكلت رابطة برلمانية يابانية تايوانية لكي تطور هذا الهدف، فكان رد الفعل الصيني، حسبما تم التنبؤ به، معادياً.

صلة بإزالة الشكوك المثارة إزاء القوة الأميركية الباقية لأمد طويل في آسيا، والنواحي الأخرى المقلقة المتمثلة في صعود الصين، وما يبدو من قلق تشعر به أميركا إزاء هذا الـصعود الـذي يستطيع في نقطة ما في المستقبل أن يستمر في فرض خيار غير مقبول على اليابـان: فإمـا أن تتفق مع أميركا ضد الصين، أو تتفق، بدون أميركا وحلفائها، مع الصين.

١- التشابك بين الصين الكبرى والتحالف الأميركي الياباني المضاد للصين.

٢- التحالف الأميركي الياباني المضاد للصين.

٣- التشابك مع الصين بوصفها قوة عالمية.

٤- البحر العربي.

٥- الهند.

٦- الباكستان.

٧- أفغانستان.

٨- أوزبكستان.

٩- كازاخستان.

١٠- روسيا.

١١- منغوليا.

١٢- الصين.

١٣- اليابان.

١٤- المحيط الهادي الشمالي.

١٥- أندونيسيا.

١٦- ماليزيا.

١٧- ماليزيا.

١٨- بورما.

١٩- لاوس.

٢٠- تايلاند.

٢١- كمبوديا.

٢٢- قيرغيزيا

٢٣- توركمنستان

وبالنسبة إلى اليابان، فإن هذا المأزق الجوهري يحتوي أيضاً على مسألة تاريخية: فبما أن تحول هذه الدولة إلى قوة إقليمية مسيطرة لم يكن هدفاً قابلاً للحياة، وبما أن التحول إلى قوة عالمية شاملة فعلاً ليس أمراً واقعياً، فإنه ينتج عن ذلك أن اليابان تستطيع أن تحقق التحول إلى دولة قائدة عالمياً عبر انخراطها النشيط في عمليات حفظ السلام على المستوى العالمي وفي التطور الاقتصادي. وإذ تستفيد من التحالف الأميركي الياباني لضمان استقرار الشرق الأقصى، ولكن بدون جعل هذا الاستقرار يتطور إلى تحالف مضاد للصين، فإنها، أي اليابان، تستطيع أن تعمل بأمان على تنفيذ مهمة عالمية مؤثرة ومتميزة بوصفها تلك القوة التي تطور تعاوناً مؤسساتياً دولياً حقيقياً وأكثر فعالية. وهكذا تستطيع اليابان أن تصبح أقوى بكثير وتعادل في نفوذها العالمي دولة مثل كندا، أي تصبح دولة محترمة من أجل استخدامها البناء لثروتها وقوتها ولكنها ستكون في الوقت ذاته دولة لا يخافها أحد ولا يستاء منها أحد.



التكيّف الجيواستراتيجي لأميركا

يجب أن تكون مهمة السياسة الأميركية أن تتأكد من أن اليابان تأخذ بمثل هذا الخيار، وأن صعود الصين إلى مرتبة البروز الإقليمي لا يمنع التوازن المثلثي المستقر للقوة الشرق آسيوية. وإن الجهد المعد لترويض اليابان والصين والمحافظة على تفاعل ثلاثـي الاتجاهـات ومـستقر يشمل أميركا أيضاً سوف يرهق على نحو حاد المهـارات الدبلوماسـية الأميركيـة والتخيـل السياسي الأميركي. وعموماً، فإن التغلب على الترسيخ السابق للخطر الذي يشكله، حسبما يزعم، الصعود الاقتصادي الياباني وتجنب المخاوف من القوة السياسية الصينية، يساعدان في إنعـاش وتغذية واقعية باردة في السياسية التي يجب أن تستند على حسابات استراتيجية دقيقة أي "كيـف توجه الطاقة اليابانية فـي الاتجـاه الـدولي وكيـف توجـه القـوة الـصينية إلـى التوافـق والتكيف الإقليميين.

وبهذه الطريقة فقط ستكون أميركا قادرة على أن تخلق في البر الرئيـسي مـن أو راسـيا معادلاً متجانساً من الناحية الجيوبوليتية لدور أوروبا في الحدود المحيطية الغربيـة لأوراسـيا، وهذا يعني، إقامة بنية لقوة إقليمية معتمدة على مصالح مشتركة. ومهما يكن الأمر وخلافاً للحالة الأوروبية، فلن يظهر فوراً رأس جسر ديمقراطي في البر الرئيسي الشرقي. ولكن، وعوضاً عن ذلك، يجب على التحالف مع اليابان المعاد توجيهه في الشرق الأقصى أن يخدم بوصفه أساسـاً للتكيف الأميركي مع الصين البارزة والمتفوقة إقليمياً.

وبالنسبة إلى أميركا، فإن عدة استنتاجات جيواستراتيجية مهمة تأتي من تحليـل القـسمين السابقين من هذا الفصل: فالمعرفة السائدة عن أن الصين هي القوة العالمية الثانية تخلق هوسـاً من هذه الدولة، وتعزز الإصابة بجنون العظمة ضمن الصين ذاتها. وإن المخاوف مـن دولـة الصين العدائية والعدوانية التي ستكون قبل وقت ليس بعيداً عن القوة العالمية الثانيـة،هي، فـي أفضل الحالات، سابقة لأوانها؛ وكذلك، ففي أسوأ الأحوال، يمكن لهذه المخاوف أن تصبح نبوءة ذاتية التحقيق. وينتج عن ذلك، أنه سيكون أمراً غير مثمر أن ينظم تحالف معد لاحتواء صـعود الصين إلى قوة عالمية. وإن ذلك سوف يضمن فقط أن تكون الصين المؤثرة إقليمياً دولة معادية. وفي الوقت ذاته، فإن أي جهد من هذا النوع سوف يجهد العلاقة الأميركيـة اليابانيـة مـا دام محتملاً أن معظم اليابانيين سوف يعارضون هذا التحالف. وبالتالي، يجب على الولايات المتحدة أن تكفّ عن الضغط على اليابان لكي تمارس مسؤوليات دفاعية أكبر فـي المنطقـة الآسـيوية الباسيفيكية. وإن الجهود في هذا المجال سوف تعمل فقط على إعاقة نشوء علاقة مـستقرة بـين اليابان والصين، بينما تؤدي ،في الوقت ذاته إلى تعزيز عزل اليابان في هذه المنطقة .

ولكن لأنه لا يحتمل في الحقيقة أن تصبح الصين حالاً قوة عالمية، ولأنه، ولهذا السبب ذاته لن يكون من الحكمة أن يتم الأخذ بسياسة الاحتواء الإقليمي للصين، فمن المرغوب فيه أن تعامل الصين كلاعب هام عالمياً. أما سحب الصين إلى تعاون دولي أوسع ومنحها الموقع أو المرتبـة التي تتوق إليها، فسوف يكون له تأثير في تشذيب حدة الطموحات القومية لهذه الدولة. والخطوة الهامة في هذا الاتجاه ستكون متمثلة في ضم الصين إلى القمة السنوية لدول العالم البارزة، أو ما يعرف بمجموعة الدول السبع الكبرى، وخاصة بعد أن دعيت روسيا إلى حضور هذه القمة .

وبالرغم من المظاهر الخارجية، فإن الصين لا تملك في الحقيقة خيارات استراتيجية مهمة. وإن النجاح الاقتصادي المستمر للصين يبقى معتمداً إلى حد كبير على تدفق رأس المـال إلـى الأسواق الأجنبية، الأمر الذي يحد كثيراً من خياراتها. ثم إن التحالف مع روسيا غير المـستقرة والتي تعاني من الفقر لن يعزز الإمكانات الاقتصادية أو الجيوبوليتية للـصين (وبالنـسبة إلـى روسيا، فإنها سوف تعني التبعية للصين). ولذا، فإن ذلك ليس خياراً جيواستراتيجياً قابلاً للحياة، حتى وإن كان أمراً مغرياً، تكتيكيا، لكل من الصين وروسيا أن تتعاملا مع هذه الفكرة. وعموماً، فإن مساعدة الصين لإيران والباكستان هي أكثر أهمية لها من الناحيتين الإقليمية والجيوبوليتيـة في المدى الأقرب، ولكن حتى ذلك لا يؤمن تقديم نقطة الانطلاق الـضرورية للبحـث عـن أو السعي الجدي إلى موقع (مرتبة) القوة العالمية. وكذلك، يمكن للتحـالف "المـضاد للهيمنـة" أن يصبح خيار الملاذ الأخير إذا بدأت الصين تشعر بأن الطريق يغلق على طموحاتها القوميـة أو الإقليمية من قبل الولايات المتحدة (وبدعم من اليابان). ولكنه سيكون تحالف الفقراء الذين يحتمل أن يبقوا كلهم فقراء لزمن ما، قد يطول، في المستقبل.

قد تظهر إلى الوجود دولة صينية كبرى بوصفها قوة مسيطرة إقليمياً. وبهذا الشكل، فإنها قد تحاول أن تفرض نفسها على جيرانها بطريقة تؤدي إلى عدم الاستقرار إقليميـاً؛ أو يمكـن أن تكتفي بممارسة نفوذها على نحو غير مباشر بأن تحافظ على تاريخها الإمبريالي السابق.

أما احتمال ظهور مجال نفوذ متسم بالهيمنة أو مجال احترام متسم بالغموض فيعتمد جزئياً على الطابع الوحشي والاستبدادي الذي يحتفظ به النظام الصيني، كما يعتمد في جزء آخر منـه على الطريقة التي يتصرف بها اللاعبون الخارجيون الرئيسيون، ولا سيما أميركا واليابان، إزاء ظهور الصين الكبرى. وإن سياسة الاسترضاء يمكنها أن تشجع على اتخاذ وضـع أو موقـف صيني أكثر حزماً؛ ولكن سياسة الاعتراض فقط على ظهور مثل هذه الدولة الـصينية سـوف تؤدي غالباً إلى نتيجة مماثلة. فالوفاق الحذر على، او التكيف مع، بعض القضايا، والرسم الدقيق للخط الفاصل بين هاتين السياستين سوف يؤديان إلى تجنب كلتيهما.

وفي أي حال، يمكن للصين الكبرى أن تمارس في بعض مناطق أوراسيا نفوذاً جيوبوليتيـا يتلاءم مع المصالح الجيواستراتيجية الكبرى لأميركا في أوراسيا المستقرة والتـي توجـد فيهـا أنظمة حكم تعددية سياسياً. وعلى سبيل المثال، فإن اهتمام الصين المتزايد بآسيا الوسطى يقيـد حتماً حرية روسيا في العمل لدى سعيها إلى إنجاز أي شكل من أشكال إعادة التكامل الـسياسي في المنطقة بإشراف موسكو. وفي هذا الخصوص، وفي المجـال المتعلـق بـالخليج الفارسـي (العربي)، نجد أن حاجة الصين المتنامية إلى الطاقة تملي وجود اهتمام مشترك لـدى الـصين وأميركا في المحافظة على حرية الوصول إلى مناطق استخراج النفط وعلى الاستقرار السياسي فيها. وعلى نحو مماثل، فإن دعم الصين للباكستان يقيد طموحات الهند في إلحاق هذه الدولة بها ويضعف ميل الهند أيضاً إلى التعاون مع روسيا في ما يتعلق بأفغانستان وآسيا الوسطى.

وأخيراً، فإن الانخراط الصيني والياباني في تطوير شرق سيبيريا يستطيع أيضاً أن يـساعد في تعزيز الاستقرار الإقليمي. ويجب أن تكتشف هذه المصالح المشتركة عبر حوار استراتيجي دائب[1].

توجد أيضاً مناطق يمكن للطموحات الصينية أن تتصادم فيها مع المصالح الأميركية (أو مع المصالح اليابانية أيضاً)، ولا سيما إذا كانت هذه الطموحات ستلاحق عبر تكتيك عنيـف اتّـسم تاريخياً بأنه كان مألوفاً جداً. وينطبق ذلك بشكل خاص على جنـوب شـرق آسـيا، وتـايوان، وكوريا.

إن جنوب شرق آسيا غني جداً غالباً، ومنتشر على مساحات واسعة جغرافياً، وهو ببساطة كبير جداً من منظور سهولة ضمة حتى من قبل دولة الصين القوية، ولكنه، في المقابل، ضعيف جداً أيضاً، ومقسم جداً على الصعيد السياسي،لدرجة يصعب معها أن يصبح، على الأقـل، فـي موضع احترام من قبل الصين. ثم إن النفوذ الإقليمـي للـصين، والمعـزز بـالوجود المـالي والاقتصادي الصيني في كل دول هذه المنطقة من العالم، يحتمل حتماً أن يكبر كلما ازدادت قوة الصين. والكثير يعتمد على كيفية استخدام الصين لهذه القوة، ولكن ليس الأمر واضحاً فـي مـا

[1] كنت قد حددت،في اجتماع، في العام ١٩٩٦، مع المسؤولين الأمنيين والدفاعيين الكبار في الصين (مستخدماً أحياناً صيغاً غامضة عن عمد) المناطق التالية ذات الأهمية الاستراتيجية المشتركة بوصفها أساساً لمثل هذا الحوار:١ـ جنوب شرق آسيا المسالم؛ ٢ـ عدم استخدام القوة في حل القضايا المتنازع عليها والموجودة بعيداً عن الشواطئ؛ ٣ـ إعادة توحيد الصين سلمياً؛ ٤ـ الاستقرار في كوريا؛ ٥ـ استقلال آسيا الوسطى؛ ٦ـ التوازن بين الهند والباكستان؛ ٧ـ كون اليابان دينامية اقتصادياً ومعتدلة سياسياً؛ ٨ـ كون روسيا مستقرة، ولكنها غير قوية جداً.

يتعلق بكون أميركا ذات مصلحة خاصة في معارضة هذه القـوة مباشـرة أو فـي أن تـصبح متورطة في مثل هذه القضايا، كالنزاع على بحر الصين الجنوبي. ويملـك الـصينيون خبـرة تاريخية كبيرة في التعامل بذكاء مع العلاقات غير المتساوية (أو المتسمة بالتبعيـة)، وسـيكون بالتأكيد من مصلحة الصين أن تمارس قيوداً ذاتية (على نفسها) لكي تجنّب الآخرين المخـاوف الإقليمية من الإمبريالية الصينية. فهذا الخوف قد يولّد تحالفاً أقليمياً مضاداً للـصين (علمـاً أن بعض النغمات المتصلة بذلك بدأت تظهر في التعاون العـسكري الأندونيـسي _ الأوسـترالي الوليد)، كما قد يدفع هذا التحالف باحتمال كبير إلى السعي للحصول على دعـم مـن الولايـات المتحدة واليابان، وأستراليا. إن الصين الكبرى، وخاصة بعد استيعاب هونغ كونغ، سوف تسعى بشكل مؤكد تقريباً وبنشاط أكبر إلى العمل على إعادة ضم تايوان إلى البر الـصيني الرئيـسي. ومن المهم أن نقدر الحقيقة المتمثلة في أن الصين لم يسبق لها قط أن قبلـت بالفـصل النهـائي لتايوان عنها. وبالتالي، ففي نقطة ما، يمكن لهذه القضية أن تؤدي إلى صدام أميركـي صـيني وجهاً لوجه. وسيكون انعكاس نتائج هذا الصدام على كل المعنيين مدمرة إلى أقصى حد. فالآفاق الاقتصادية المستقبلية للصين سوف تعاني من انتكاسة؛ ويمكن أن تـصبح ارتباطـات أميركـا باليابان مجهدة جداً؛ وكذلك يمكن أن تخرج الجهود الأميركية الهادفة إلى خلق تـوازن مـستقر للقوة في أوراسيا الشرقية عن خطها الصحيح.

ولذا، فمن الضروري أن تحقق على نحو متبادل أقصى وضوح فـي هـذه القـضية وأن تحافظ عليه. وحتى إذا كان يحتمل أن تفتقر الصين في المستقبل المنظور إلـى الوسـائل التـي تمكنها من ضم تايوان عنوة، فعلى بكين أن تفهم، وأن يتم إقناعها بـشكل موثـوق، أن القبـول الأميركي بمحاولة الصين الهادفة إلى إعادة ضم تايوان إليها عنوة، أي باستخدام القوة العسكرية، سوف يكون مدمراً لوضع أميركا في الشرق الأقصى، وبالتالي لا تستطيع هذه الاخيرة أن تبقى، في هذه الحال، سلبية عسكريا إذا لم تكن تايوان قادرة على حماية نفسها.

وبتعبير آخر، فإن أميركا سوف تضطر للتدخل ليس لصالح بناء تايوان منفصلة فحسب، بل من أجل المحافظة على مصالحها الجيوبوليتية في المنطقة الآسيوية الباسيفيكية أيضاً. وإن هـذا التمييز أو الفرق مهم جداً. فالولايات المتحدة ليس لها، من حيث المبدأ، أي مصلحة خاصة فـي بقاء تايوان منفصلة وفي الحقيقة، فإن وضعها الرسمي كان، ويجب أن يبقى، متمثلاً في وجـود دولة صينية واحدة فقط،ولكن الطريقة التي تسعى من خلالها الصين إلى إعادة التوحيد (الـضم) يمكنها أن تؤثر في المصالح الأميركية الحيوية، وعلى الصينيين أن يكونوا مـدركين بوضـوح لهذا الأمر.

وكذلك، فإن قضية تايوان تعطي أميركا مبرراً مشروعاً لإثارة مسألة حقوق الإنسان في تعاملاتها مع الصين دون أن تبرر اتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية الصينية. ومن الملائم تماماً أن تكرر أميركا كلامها لبكين عن أن إعادة التوحيد سوف تتم فقط عندما تصبح الصين أكثر ازدهاراً وأكثر ديمقراطية. وهذه الصين فقط هي التي ستكون قادرة على جذب تايوان واستيعابها ضمن الصين الكبرى التي تكون مستعدة أيضاً لأن تكون كونفدرالية معتمدة على المبدأ القائل: "دولة واحدة، وعدة أنظمة". وفي أي حال، وبسبب تايوان، فسيكون من مصلحة الصين أن تعزز احترامها لحقوق الإنسان كما أنه من الملائم لأميركا أن تعالج المسألة في هذا السياق.

وفي الوقت ذاته، ينبغي على الولايات المتحدة، إذ تريد المحافظة على وعدها للصين، ان تمتنع عن الدعم مباشرة أو غير مباشرة لأي مساهمة دولية تهدف إلى رفع مرتبة أو موقع تايوان. ففي أعوام التسعينات نقلت بعض الاتصالات الرسمية بين الولايات المتحدة وتايوان انطباعاً عن أن الولايات المتحدة بدأت، من حيث المبدأ، تعامل تايوان باعتبارها دولة منفصلة (مستقلة)، وإن الغضب الصيني إزاء هذه القضية كان مفهوماً، شأنه شأن الاستياء الصيني من تقوية الجهد الذي يبذله المسؤولون التايوانيون من أجل الحصول على اعتراف دولي بوضع تايوان المنفصل (أو المستقل).

وبالتالي، يجب ألا تخجل الولايات المتحدة من أن توضح الأمور عن أن موقفها إزاء تايوان سوف يتأثر سلباً بجهود هذه الأخيرة الهادفة إلى تغيير حالات الغموض المتعمد والقائمة منذ أمد طويل، والتي تحكم العلاقة الصينية التايوانية. وفضلا عن ذلك، فإذا أصبحت الصين مزدهرة وديمقراطية ولم ينطو امتصاصها أو استيعابها لهونغ كونغ على أي انتكاس متعلق بالحقوق المدنية، فإن التشجيع الأميركي لحوار جدي عبر المضائق عن شروط إعادة التوحيد الفعلي سوف يساعد أيضا على توليد ضغط من أجل التحول المتزايد إلى الديمقراطية ضمن الصين، بينما يتم أيضاً، في الوقت ذاته، تعزيز وفاق أو تكيف استراتيجي أوسع نطاقاً بين الولايات المتحدة والصين الكبرى .

تستطيع كوريا، وهي الدولة المحورية جيوبوليتياً في شمال شرق آسيا أن تصبح ثانية مصدراً للنزاع بين أميركا والصين، كما أن مستقبلها سوف يؤثر أيضاً بشكل مباشر في الارتباط أو العلاقة بين أميركا واليابان. وما دامت كوريا مقسمة وغير منيعة إزاء حرب تنشب، في أي وقت، بين الشمال غير المستقر والجنوب الذي يتزايد غنى وثروات، فإن القوات الأميركية سوف تضطر للبقاء في شبه الجزيرة الكورية. وإن أي انسحاب أميركي أحادي الجانب لن يؤدي إلى

زيادة احتمال التعجيل بحرب جديدة فحسب، بل سوف يكون مؤشراً، في كل الاحتمالات، إلى إنهاء الوجود العسكري الأميركي في اليابان أيضاً. ومن الصعب أن نفكر في استمرار اليابان في الاعتماد على النشر المستمر للقوات الأميركية على الأرض اليابانية غداة التخلي الأميركي عن كوريا الجنوبية. أما إعادة التسلح السريع في اليابان فستكون النتيجة الأكثر احتمالاً، ناهيك بنتائج أخرى مؤدية إلى عدم الاستقرار الواسع النطاق في هذه المنطقة من العالم ككل.

ومهما يكن الأمر، فمن المحتمل أن إعادة توحيد كوريا سوف تخلق مآزق جيوبوليتية جدية وخطرة. وإذا كانت القوات الأميركية ستبقى في كوريا الموحدة، فسوف ينظر إليها حتماً من قبل الصينيين بوصفها موجهة ضد الصين. وفي الحقيقة، فمن المشكوك فيه أن يقبل الصينيون بإعادة التوحيد في ظل هذه الظروف. وإذا تمت إعادة التوحيد هذه على مراحل، متضمنة ما يعرف "بالهبوط الناعم"، فإن الصين سوف تعارضه سياسياً وتدعم تلك العناصر في كوريا الشمالية التي بقيت معارضة لإعادة التوحيد. أما إذا تمت إعادة التوحيد بالعنف مع "الإنزال المدمر" في كوريا الشمالية، فلا يستبعد حتى التدخل العسكري الصيني. ومن المنظور الصيني، فإن كوريا المعاد توحيدها لن تكون مقبولة إلا إذا لم تكن في الوقت ذاته امتداداً مباشراً للقوة الأميركية (مع وجود اليابان في الخلفية كمنصة وثب أو نقطة انطلاق).

ومهما يكن الأمر، فإن كوريا المعاد توحيدها بدون قوات أميركية على أراضيها سوف يحتمل تماماً أن تنجذب أولاً إلى شكل من الحياد بين الصين واليابان، ثم تندفع تدريجياً، وجزئياً بالمشاعر المعادية لليابان المتبقية والتي لا تزال قوية، أما نحو مجال النفوذ الصيني الأكثر ميلاً إلى التوكيد والجزم على الصعيد السياسي أو نحو نفس هذا المجال المتسم بدرجة ما من الاحترام الأكثر رقة وكياسة. وسوف تنشأ عندئذ القضية المتعلقة بما إذا كانت اليابان ستظل راغبة في أن تخدم باعتبارها القاعدة الآسيوية الوحيدة للقوة الأميركية. ويمكن القول إن القضية ستكون، في أقل الأحوال ملاءمة، مثيرة للانقسام إلى أقصى حد ضمن الدوائر السياسية الداخلية في اليابان. وإن أي تقليص ناجم عن ذلك في مجال وصول القوات العسكرية الأميركية (انتشارها) في الشرق الأقصى سوف يجعل، بدوره، المحافظة على توازن أوراسي مستقر للقوة أكثر صعوبة. وهكذا، فإن هذه الاعتبارات سوف تعزز الرهانات الأميركية واليابانية على الوضع الراهن الكوري (وإن كان ذلك يعود في كل حالة لأسباب مختلفة إلى حد ما، إذا كان يجب تغيير هذا الوضع الراهن، فيجب أن يحدث على مراحل بطيئة جداً ويفضل في وضع من الوفاق أو التكيف الإقليمي الأميركي الصيني المعمق) .

وفي الوقت نفسه، فإن تسوية يابانية كورية حقيقية سوف تسهم إلى حد كبير في تحقيق خلفية إقليمية أكثر استقراراً لأي عملية إعادة توحيد نهائية. وإن التعقيدات الدولية المختلفة التي يمكن أن تنجم عن إعادة دمج الكوريتين سوف تلطف بتسوية حقيقية بين اليابان وكوريا، مما يؤدي إلى نشوء علاقة سياسية ذات طابع تعاوني وجامع على نحو متزايد بين هذين البلدين. وتستطيع الولايات المتحدة أن تلعب دوراً حساساً في تطوير هذه التسوية. وعموماً، فإن الكثير من الخطوات النوعية التي اتخذت لتحقيق التسوية الألمانية الفرنسية أولاً والتسوية بين ألمانيا وبولونيا لاحقاً (والتي تراوحت، على سبيل المثال، من البرامج الجامعية المشتركة وحتى التشكيلات العسكرية الموحدة)، يمكن أن تكيف لتصبح ملائمة لهذه الحالة. وكذلك، فإن شراكة يابانية كورية شاملة ومستقرة إقليمياً سوف تسهل، بدورها، الحضور أو الوجود الأميركي المستمر في الشرق الأقصى حتى بعد توحيد كوريا غالباً .

ولا يحتاج الأمر حتى للتأكيد إذا قلنا إن علاقة سياسية وثيقة مع اليابان ستكون في مصلحة أميركا الجيواستراتيجية العالية. ولكن سواء أكانت اليابان تابعاً، أم منافساً، أم شريكاً لأميركا، فإن الأمر يعتمد على قدرة الأميركيين واليابانيين على أن يحددوا، بوضوح أكثر، نوعية الأهداف الدولية التي يجب أن يسعى بلداهما إلى تحقيقها عموماً، وأن يرسموا بدقة عالية خط الفصل الذي يفصل بين المهمة الجيواستراتيجية الأميركية في الشرق الأقصى من ناحية وبين الطموحات اليابانية إلى دور عالمي من ناحية ثانية. وبالنسبة إلى اليابان، وبالرغم من الجدل الحاد الداخلي حول السياسة الخارجية اليابانية، فأن العلاقة بأميركا لا تزال تشكل المرشد الرئيس لإحساسها، (أي اليابان) بالاتجاه العالمي. فاليابان التي فقدت التوجه، والساعية إما إعادة التسلح أو إلى تكيف ووفاق منفصلين مع الصين، سوف تنهي الدور الأميركي في المنطقة الآسيوية الباسيفيكية وتعمل على إغلاق نشوء ترتيب ثلاثي الطرف ومستقر إقليمياً، ويضم كلاً من أميركا، واليابان، والصين. وهذا سيؤدي بدوره إلى منع أو إعاقة تشكيل توازن سياسي تديره أميركا في أوراسيا كلها .

وباختصار فإن اليابان الفاقدة للتوجه ستكون مشابهة لحوت مرمي على الشاطئ يندفع ويدور دون أن يكون له حول ولا قوة، ولكنه يتصرف على نحو خطر. ويمكنها أن تسبب عدم الاستقرار لآسيا، ولكنها لا تستطيع أن تخلق بديلاً قابلاً للحياة للميزان المؤدي إلى الاستقرار الذي تحتاجه أميركا، واليابان، والصين. ولن تكون أميركا قادرة على التكيف مع الطموحات الإقليمية للصين والحد من تظاهراتها الاعتباطية إلا بوساطة تحالف وثيق مع اليابان. وعلى هذا

الأساس فقط يمكن استنباط وفاق ثلاثي الاتجاهات ومعقد، ويضم القوة العالمية لأميركا، والتفوق الإقليمي للصين، والقيادة الدولية لليابان .

نستنتج من ذلك أن تخفيض المستويات الموجودة حالياً من القوات الأميركية في اليابان (وامتداداتها في كوريا)، في المستقبل المنظور ليس أمراً مرغوباً فيه. ومهما يكن الأمر، وحسب نفس المبدأ، فإن أي زيادة هامة في المجال الجيوبوليتي والحجم الفعلي للجهد العسكري لليابانيين ليست مرغوبة أيضاً. وكذلك، فإنه انسحاباً أميركياً مهماً سيحرض غالباً على تنفيذ برنامج تسلح ياباني رئيس في سياق حالة عدم التوجه الاستراتيجي المسببة لعدم الاستقرار بينما لا يستطيع الضغط الأميركي الهادف إلى جعل اليابان تستأنف دوراً عسكرياً أكبر إلا أن يدمر آفاق واحتمالات الاستقرار الأقليمي، ويسبب إعاقة التكيف الإقليمي الأوسع مع الصين الكبرى، ويحرف اليابان عن تنفيذ مهمة دولية أكثر نجاعة، وبالتالي يعقد الجهد الهادف غلى رعاية التعددية الجيوبوليتية المستقرة في أوراسيا كلها.

ونستنتج أيضاً أن اليابان، إذا كان عليها أن تدير وجهها إلى العالم وبعيداً عن آسيا، فيجب أن تعطى حافزاً ذا معنى وموقعاً خاصاً، بحيث أن مصلحتها القومية تخدم عندئذ جيداً. وخلافاً للصين، التي تستطيع أن تسعى إلى القوة العالمية بأن تصبح أولاً قوة إقليمية، فإن اليابان تستطيع أن تحقق نفوذاً عالمياً بتجنبها السعي إلى أن تكون قوة إقليمية. ولكن ذلك يجعل من المهم بدرجة أكبر أن تشعر اليابان أنها شريك خاص لأميركا في مهمة عالمية لا تقل في كونها مرضية سياسياً عن كونها مفيدة اقتصادياً. ولذا، فإن أميركا ستفعل جيداً إذا أخذت في الاعتبار تبني اتفاقية تجارة حرة أميركية يابانية، خالقة بذلك مجالاً اقتصادياً أميركياً يابانياً مشتركاً. وستقدم مثل هذه الخطوة، التي تضفي الصفة الرسمية على الربط المتنامي بين اقتصادي البلدين، الأساس أو الدعامة الجيوبوليتية إلى كل من الوجود المستمر لأميركا في الشرق الأقصى وإلى الاشتباك العالمي البناء لليابان[1] .

وفي الاستنتاج الأخير يمكن القول: إنه يجب أن تكون اليابان، بالنسبة إلى أميركا، شريكا حيويا ورئيساً في بناء نظام تعاون دولي قابل للانتشار وذي طابع تعاوني متنام، ولكن دون أن تكون بصورة رئيسة حليفاً عسكرياً لها في أي ترتيب إقليمي معد للصراع ضد التفوق الإقليمي للصين. وفي الواقع يجب على اليابان أن تكون شريكاً عالمياً لأميركا في التعامل مع مفكرة أو

---

[1]- وضع كورت تونغ في مقاله "ثورنة سياسة أميركا إزاء اليابان" في مجلة "السياسة الخارجية" (شتاء ١٩٩٦-١٩٩٧) حيث حدد قضية مهمة لهذه المبادرة مشيراً إلى الفوائد الاقتصادية المتبادلة التي ستنجم عنها.

برنامج العمل الجديد للشؤون الدولية. ويجب أن تصبح الصين المتفوقة إقليمياً المرتكز الشرق أقصوي لأميركا في المجال التقليدي لسياسة القوة، مساعدة هذه الأخيرة في تعزيز ميزان القوى الأوراسي، على أن يكون للصين الكبرى في شرق أوراسيا دور مماثل في هذا الخصوص لدور أوروبا الموسعة في غرب أوراسيا.

الخاتمة

لقد حان الوقت لكي تضع الولايات المتحدة وتنفذ جيواستراتيجية متكاملة، وشاملة، وطويلة الأمد لأوراسيا كلها. وتأتي هذه الحاجة من التفاعل بين حقيقتين جوهريتين اثنتين هما أن أميركا هي الآن القوة العظمى العالمية الوحيدة، وأن أوراسيا هي المسرح المركزي للعالم. ومن هنا، فإن ما يحدث من توزيع للقوة في القارة الأوراسية سيكون ذا أهمية حاسمة للتفوق أو السيادة الأميركية وللإرث التاريخي لأميركا.

إن السيادة العالمية الأميركية هي متميزة أو فريدة من نوعها في الحجم والطابع.فهي هيمنة من نوع جديد يعكس الكثير من ملامح النظام الديمقراطي الأميركي الذي يتميز بكونه تعددياً، ومرناً، وقابلاً للانتشار. وإن الظاهرة الجيوبوليتية لهذه الهيمنة التي أمكن تحققها هي الدور الأميركي غير المسبوق في البر الرئيسي الأوراسي، والذي كان حتى اليوم النقطة الأساس، أو نقطة الانطلاق لكل المتنافسين السابقين على القوة العالمية. فأميركا هي الآن الحكم (الذي يحكم بين اللاعبين المتنافسين) في أوراسيا، علماً أنه لا يوجد قضية أوراسية رئيسة قابلة للحل دون اشتراك أميركا أو على نحو مضاد لمصالحها.

إن كيفية تعامل أميركا وتكيفها مع اللاعبين الجيواستراتيجيين الرئيسيين على رقعة الشطرنج الأوراسية وكيفية إدارتها للمحاور أو الدول المحورية الجيوبوليتية الرئيسة في أوراسيا ستكونان حساستين أو حرجتين لمدى استمرار السيادة العالمية لأميركا ولاستقرار هذه السيادة. ففي أوروبا سوف تستمر فرنسا وألمانيا في كونهما اللاعبين الرئيسيين، كما يجب أن يكون الهدف المركزي لأميركا متمثلاً في تعزيز وتوسيع رأس الجسر الديمقراطي الموجود في الحدود المحيطية الغربية لأوراسيا. وفي الشرق الأقصى الأوراسي يحتمل أن تكون الصين ذات دور رئيس على نحو متصاعد، ولن يكون لأميركا موطئ قدم سياسي في البر الرئيسي الآسيوي ما لم يعزز بشكل ناجح الإجماع الجيواستراتيجي الأميركي الصيني. وهكذا ففي مركز أوراسيا، فإن الفسحة بين أوروبا المتوسعة والصين المتنامية والصاعدة إقليمياً سوف تبقى ثقباً أسود جيوبوليتياً، وإن على الأقل حتى تحل روسيا صراعها الداخلي في ما يتعلق بالتحديد الذاتي

لهويتها في فترة ما بعد الإمبريالية، بينما تهدد المنطقة الموجودة في جنـوب روسـيا، أي دول البلقان الأوراسية، بأن تصبح مرجلاً للنزاع الإتني والمزاحمة أو التنافس بين القوى العظمى .

وفي هذا السياق، وخلال بعض الوقت في المستقبل، وربما لأكثر من جيل واحد، فإن موقع أميركا كقوة أولى في العالم يحتمل أن يتم التنافس عليه من قبل أي طـرف أو دولـة متحديـة منفردة. ولكن لا يحتمل أن تقوم أي دولة قومية بمضاهاة أميركا فـي الأبعـاد الأربعـة للقـوة (العسكري، والاقتصادي والتكنولوجي والثقافي) التي تنتج مجمعةً ضربة سياسية عالمية حاسمة. وإذا استثنينا التنازل الأميركي المتعمد او غير المتعمد، فإن البـديل الحقيقـي الوحيـد للقيـادة الأميركية العالمية في المستقبل المنظور هو الفوضى الدولية. وفي هـذا الخـصوص، يكـون صحيحاً أن نؤكد أن أميركا أصبحت، حسبما يقول الرئيس كلينتون، "الدولـة التـي لا يـستغني العالم عنها".

ومن المهم أن نشدد هنا على كل من حقيقة عدم الاستغناء هذا وحقيقة أو واقعيـة احتمـال حدوث الفوضى العالمية. وعموماً فإن النتائج المدمرة للتفجير السكاني والهجرات الناجمة عـن الفقر، وإضفاء الطابع الجذري على التحضر (انتقال الناس إلـى المـدن)، والعـداوات الإتنيـة والدينية، وانتشار أسلحة التدمير الشامل سوف تصبح كلها غير قابلة للـتحكم بهـا إذا تعـرض الإطار العملي ذو الاستقرار الجيوبوليتي الصلب والقاعدة التحتية المؤلفة من دول قومية للتشظي والانقسام. وما لم يتم الدعم والتدخل المباشر الأميركيين، فإن قوى الفوضى العالمية تستطيع بعد وقت غير طويل، أن تحكم سيطرتها على المسرح العالمي. وإن احتمال مثـل هـذا التـشظي والانقسام يكمن في حالات التوتر والجيوبوليتية ليس في أوراسيا فحسب، بل وفي العـالم كلـه أيضاً .

يحتمل أن تزداد أكثر فأكثر الأخطار المتشكلة على الاستقرار العالمي مـن خـلال واقـع الانحطاط العام للشروط الإنسانية. وإذا أخذنا بشكل خاص الدول الأكثر فقراً في العالم نجـد أن التفجر السكاني وانتقال السكان في الوقت ذاته إلى المدن يولدان بسرعة ازدحاماً سكانياً لا يضم فقط المحرومين بل يضم أيضاً وبشكل خاص مئات الملايين من العاطلين عن العمـل والـشبان الذين يعانون من القلق والاستياء ويتزايدون يوماً بعد يوم، بينما أصبح معدل الخيبـة والإحبـاط لديهم يتزايد حسب سلسلة هندسية مخيفة. وكذلك، فإن الاتصالات الحديثة تقـوي حـدة تمـزق هؤلاء وابتعادهم عن السلطة التقليدية بينما تجعلهم أيضاً مدركين على نحو متزايد، ومـستائين، من عدم المساواة العالمية وبالتالي أكثر تأثراً بالتبعية المتطرفة. فمـن ناحيـة أولـى، نجـد أن الظاهرة المتصاعدة للهجرات العالمية، والتي وصلت حتى الآن إلى عشرات الملايين، يمكنها أن

تخدم كصمام أمان مؤقت، ولكن نجد من ناحية ثانية، أنه يحتمل أن تخدم هذه الظـاهرة كعربـة معدة لنقل النزاعات الإتنية و الاجتماعية عبر القارات.

وهكذا نجد أن دور القهرمان (الوكيل المسؤول عن تدبير أعمال القصر كالإشـراف علـى الخدم وجمع الإيجارات وتدوين الحسابات – المترجم) العالمي الذي ورثته أمريكا يحتمل بالتالي أن يصطدم بمقاومة من حالة الاضطراب، والتوتر، أو على الأقل بمقاومة العنف، المؤقـت وإن النظام الدولي الجديد والمعقد، الذي شكلته الهيمنة الأميركية والذي يحتمل أن تقتصر فيه مقولـة أو مبدأ "كون التهديد بالحرب أصبح خارج الطاولة أو بعيداً عنها" على تلك الأجزاء من العـالم الذي عززت فيها القوة الأميركية بأنظمة اجتماعية سياسية ديمقراطية، وبإطارات عمل خارجية مدروسة ومتعددة الأطراف، ولكنها تقع تحت سيطرة أميركية. إن الجيواسـتراتيجية الأميركيـة المتعلقة بأوراسيا سوف تكون، بالتالي، على تنافس مع قوى الاضطراب. ففي أوروبـا توجـد مؤشرات إلى أن القوة المحركة الدافعة للتكامل والتوسع تتلاشى وأن الحركات القومية الأوروبية التقليدية يمكن أن تستيقظ ثانية خلال وقت ليس طويلاً. فالبطالة الموجودة علـى نطـاق واسـع مستمرة حتى في أكثر الدول الأوروبية نجاحاً، وهي تولد ردود فعل ضد الأجانـب يمكنهـا أن تسبب فجأة ترنحاً أو جنوناً في السياستين الألمانية والفرنسية نحو التطرف السياسي الحاد وإلـى الشوفينية ذات التوجه الداخلي. وفي الواقع، فإن الوضع قبل الثوري الحقيقي يمكن أن يكون في مرحلة التشكل. وإن الجدول الزمني التاريخي لأوروبا، الذي لخص في الفصل الثالث من هـذا الكتاب، لايمكن أن يتحقق إلا إذا شجعت طموحات أوروبا إلى الوحدة وحتى مع الحث على هذه الوحدة من قبل الولايات المتحدة .

ثم أن الشكوك المتعلقة بمستقبل روسيا هي أكبر مما نتـصور، علمـاً أن آفـاق التطـور الإيجابي تتسم، هي الأخرى، بكونها أكثر غموضاً. ولذا، فمن الضروري أن تعمل أميركا علـى تشكيل سياق جيوبوليتي يكون ملائماً لاستيعاب روسيا في خلفية واسعة من التعاون الأوروبـي المتنامي يكون معززاً أيضاً للاستقلال الذي تعتمد فيه الدول المجاورة، التـي حـصلت علـى سيادتها مؤخراً، على ذاتها. ومع ذلك، فإن قدرة بعض الدول على البقاء (الحيـاة)، كأوكرانيـا وأوزبكستان (دون أن نتكلم عن كازاخستان المقسمة اتنياً) سوف تبقى غير مؤكدة، وخاصـة إذا اصبح الاهتمام الأميركي مشتتاً بسبب الأزمات الداخلية الجديدة في أوروبـا، وبـسبب الثغـرة المتنامية بين تركيا وأوروبا، أو بسبب اشتداد حدة العداوة في العلاقات الأميركية الإيرانية .

إن إمكان التكيف الكبير النهائي مع الصين يمكن أيضاً أن يجهض بسبب أزمة مستقبلية من أجل تايوان، أو لأن الديناميات السياسية الصينية الداخلية تحرض على ظهور نظـام عـدواني

وعدائي؛ أو لأن العلاقات الأميركية الصينية يمكن أن تتحول ببساطة إلى علاقات سيئة. يمكـن أن تصبح الصين قوة غير مستقرة إلى حد كبير في العالم، وتفرض قيوداً شديدة الوطـأة علـى العلاقات الأميركية اليابانية وربما تولد أيضاً حالة فقدان التوجه الجيوبوليتي في اليابان نفـسها. وفي هذه الخلفية، سوف يصبح استقرار جنوب شرق آسيا، بالتأكيد، في خطر، ولا يمكن للمـرء إلا أن يفكر كيف سيؤثر اندماج هذه الأحداث كلها في وضع الهند وتماسكها علماً أن هذا البلـد يعتبر حرجاً في ما يتعلق باستقرار جنوب آسيا .

تخدم هذه الملاحظات في التذكير بأن أيا من هذه المشكلات العالمية الجديدة التي تذهب إلى ما وراء الدولة القومية أو الاهتمامات الجيوبوليتية التقليدية لا يحتمل أن يحل أو يتم احتواؤه، إذا بدأت البنية الجيوبوليتية التحتية للقوة العالمية في التفتت والانهيار. ومع وجود إشارات إنذار في الأفق عبر أوروبا وآسيا، فإن أي سياسة أميركية ناجحة يجب أن تركز على أوراسيا ككـل وأن توجه بتصميم جيواستراتيجي .

جيواستراتيجية معدة لأوراسيا

إن نقطة الانطلاق للسياسة اللازمة يجب أن تكون الاعتراف الصلب بالشروط الثلاثة غير المسبوقة التي تعرف الحالة الجيوبوليتية لشؤون العالم: فاللمرة الاولى في التاريخ نجد أن

أولاً : أن دولة واحدة تشكل قوة عالمية حقيقية.

ثانياً : أن دولة غير أوراسية هي دولة متفوقة عالمياً.

ثالثاً : أن المنطقة المركزية في العالم، أي أوراسيا، محكومة أو مسيطر عليها من قبل قوةّ غير أوراسية ومهما يكن من أمر، فإن جيواستراتيجية شاملة ومتكاملة لأوراسيا يجب أن تعتمـد على الاعتراف بحدود القوة الفعالة الأميركية وباستنزاف حجمها مع مرور الـزمن. وحـسبما لوحظ سابقاً، فإن أبعاد أوراسيا ذاتها وتنوعها، إضافة إلى القوة الكامنة لبعض دولها، تحد مـن عمق النفوذ الأميركي ومن درجة السيطرة على مسار الأحداث، وإن هذا الشرط يـشجع علـى الرؤية المستقبلية الاستراتيجية وعلى النشر الانتقائي المتعمد لموارد أميركا على رقعة الشطرنج الأوراسية الكبرى. وبما أن قوة أميركا غير المسبوقة سوف تقل مع مرور الـزمن، فيجـب أن تعطي الأفضلية إلى التعامل مع صـعود قـوى إقليميـة أخـرى بطرائـق لا تهـدد الـسيادة العالمية لأميركا.

وكما في الشطرنج، يجب على اللاعبين العالميين الأميركيين أن يفكـروا بعـدة خطـوات (نقلات شطرنجية) مسبقاً، مع توقع الخطـوات المـضادة المحتملـة. وبالتـالي يجـب علـى

الجيواستراتيجية القادرة على الاستمرار أن تميز بين المدى الزمني القصير الأمـد (الـسنوات الخمس القادمة أو أكثر بقليل)، والمدى المتوسط (حتى ٢٠ سنة أو أكثر بقليل) والمدى الطويـل الأمد (أكثر من ٢٠ سنة). وفضلاً عن ذلك، يجب أن ينظر إلى هذه المراحـل لـيس بوصـفها شقوقاً لا يتسرب إليها الماء، ولكن بوصفها جزءاً من سلسلة متصلة. فالمرحلة الأولى يجـب أن تؤدي بالتدريج، وعلى نحو متماسك، إلى المرحلة الثانية، وفي الواقع يجب أن توجه عن عمـد إليها، كما أن المرحلة الثانية يجب عندئذ أن تؤدي إلى المرحلة الثالثة، "ففي المـدى القـصير، سيكون من مصلحة أميركا أن تعزز وتعمل على استمرارية التعددية الجيوبوليتية السائدة علـى خريطة أوراسيا. وهذا يشجع على المناورة والتلاعب بغية ظهور تحالف معاد يمكنه في نهايـة المطاف أن يسعى إلى تحدي سيادة أميركا، هذا إذا لم تذكر الإمكانية البعيدة الاحتمال عن ظهور دولة معينة تسعى إلى أن تفعل ذلك. وفي المدى المتوسط، يجب على ما ذكر سـابقاً أن يعمـل بالتدريج على التشديد بدرجة أكبر على ظهور شركاء مهيمنين على نحو متزايد ولكنهم ملائمين استراتيجياً، وسوف يكونون قادرين، إذا شجعوا أو حرضوا من قبل القيـادة الأميركيـة، علـى تشكيل نظام أمني عبر أوراسي أكثر تعاوناً. وأخيراً وحتى في المدى الأبعد، يمكن من خلال ما ذكر سابقاً أن يتم التخطيط لجعل المركز العالمي الأوراسي ذا مسؤولية سياسية مشتركة حقيقية".

إن المهمة الفورية هي التأكد من ألا تصبح أي دولة أو مجموعة دول قادرة علـى طـرد الولايات المتحدة من أوراسيا أو حتى على إضعاف دورها التحكيمي الحاسم إلى حـد كبيـر . ومهما يكن الأمر، فإن تعزيز التعددية الجيوبوليتية عبر القارات يجب ألا ينظر إليه بوصفه نهاية بحد ذاته، ولكن يجب النظر إليه على أنه مجرد وسيلة لتحقيق هدف المدى المتوسط المتمثل في تشكيل شراكات استراتيجية حقيقية في المناطق الرئيـسة لأوراسـيا. ولا يحتمـل أن أميركـا الديمقراطية سوف ترغب في أن تظل مشتبكة أو منخرطة على نحو دائم في المهمة الـصعبة و المنهكة والمكلفة المتمثلة في إدارة أوراسيا من خلال التلاعب والمناورة المستمرين، وبدعم من الموارد العسكرية الأميركية، لكي تمنع التحكم أو السيطرة الإقليمية من قبـل أي قـوة (دولـة) واحدة. وبالتالي يجب أن تؤدي المرحلة الأولى، منطقياً وبشكل متعمد، إلى المرحلة الثانيـة، أي إلى تلك المرحلة التي تظل فيها الهيمنة الأميركية الحيادية تعمل على عدم تشجيع الآخرين على إثارة التحديات ليس فقط بجعل تكاليف هذه التحديات عالية جداً، ولكن بعـدم تهديـد المـصالح الحيوية للمرشحين الإقليميين المحتملين في أوراسيا .

إن ما يتطلبه ذلك، بوصفه هدفاً في الحد المتوسط، هو تعزيز الشراكات الحقيقية التي كـان بين المسيطرين فيها اولئك الذين يريدون أوروبا أكثر توحداً ومحددة سياسياً، ويريـدون دولـة صينية متفرقة إقليمياً إضافة إلى روسيا ما بعد الإمبريالية وذات التوجه الأوروبي (حسبما يؤمل)

ودولة الهند الديمقراطية والمستقرة إقليمياً، في الطرف الجنوبي من أوراسيا. ولكن سيكون نجاح أو فشل الجهد الهادف إلى إقامة علاقات استراتيجية أوسع مع أوروبا والصين، على التوالي، هو الذي سيشكل السياق المحدد لدور روسيا، سواء أكان سلبياً أم إيجابياً .

وينتج عن ذلك أن أوروبا الأوسع وحلف الاطلسي الموسع سوف يخـدمان جيـداً أهـداف السياسة الأميركية على المديين القصير والأطول. فأوروبا الأوسع سوف توسـع مـدى النفـوذ الأميركي، كما سوف تزيد أيضا، عبر إدخال أعضاء أوروبيين رئيسيين جدد، من عدد الـدول ذات الميول الأمريكية في المجالس الأوروبية، دون أن تخلق، في الوقت نفسه، أوروبا متكاملـة سياسياً إلى حد تستطيع معه فوراً أن تتحدى الولايات المتحدة في مسائل جيوبوليتية ذات أهميـة كبيرة لأميركا في أماكن أخرى، وخاصة في الشرق الأوسط .

لاتستطيع أميركا باعتراف الجميع، أن تخلق بنفسها أوروبا أكثر توحداً، فهذا أمر يعود إلى الأوروبيين ولا سيما الفرنسيين و الألمان، ولكن أميركا تستطيع أن تعـارض ظهـور أوروبـا الأكثر توحداً هذه. ويمكن لذلك أن يثبت كونه كارثياً على الاستقرار في أوراسيا وبالتالي علـى مصالح أميركا أيضاً. وفي الواقع، فما لم تصبح أوروبا أكثر توحداً، يحتمل عندئـذ أن تـصبح أكثر تشرذماً مرة ثانية. وبالتالي، حسبما جاء سابقاً، فإنه لأمر حيوي أن تعمل أميركا على نحو وثيق مع كل من فرنسا وألمانيا على السعي إلى خلق أوروبا قابلة للحياة سياسياً، أو أوروبا التي تبقى مرتبطة بالولايات المتحدة، والتي توسع مجال أو أبعاد نظامها الدولي الديمقراطي المتعاون مع الآخرين. وعموماً، فإن الاختيار بين فرنسا وألمانيا ليس القضية المعينة. فبـدون فرنـسا أو ألمانيا لن تكون ثمة أوروبا، وبدون أوروبا لن يكون ثمة نظام عبر أرواسي .

ومن الناحية العملية، فإن ما تقدم سوف يتطلب تكيفاً متدرجاً مع قيادة مشتركة في النـاتو، وقبولاً أكبر لاهتمامات فرنسا بدور أوروبي ليس في أفريقيا فحسب بل وفي الـشرق الأوسـط أيضاً، ودعماً مستمراً لتوسيع الاتحاد الأوربي نحو الشرق، حتى عندما يـصبح هـذا الاتحـاد لاعباً[1] عالميا أكثر حزماً على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ويمكن لاتفاقية تجارة حرة عبر

---

[1] قدم عدد من الاقتراحات البناءة عن ذلك في مؤتمر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية عن أميركا وأوروبا الذي عقد في برو كسل في شباط ١٩٩٧. وتراوحت هذه الاقتراحات بين الجهود المشتركة في الإصلاح البنيوي المعد للإقلال من العجوزات (جمع عجز مالي) المالية للحكومة، وتطوير قاعدة صناعية دفاعية أوروبية محسنة، مما سيعزز التعاون الدفاعي عبر الأطلسي كما يعزز الدور الأوروبي الأكبر في الناتو. وقد ذكرت لائحة مفيدة من مبادرات مماثلة وغيرها بغية خلق دور أوروبي ت وف. ستيفن لارابي "أميركا وأوروبا "شراكة من أجل مرحلة جديدة " (سانتا مونيكا، كاليفورنيا"راند ١٩٩٧).

الأطلسي، كان قد دافع عنها وأيدها عدد من القادة الأطلسيين البارزين، أن تخفف خطر التنافس الاقتصادي المتنامي بين اتحاد أوروبي أكثر توحداً من ناحية وبين الولايات المتحدة من ناحيـة ثانية. وفي أي حال فإن النجاح الفعلي لهذا الاتحاد في دفن العداوات القومية الأوروبيـة التـي استمرت قروناً من الزمن، مع تأثيراتها المدمرة عالمياً،سوف يستحق جيداً بعض التخفيف مـن الدور الحاسم لأميركا بوصفها الحكم (الذي يحكم بين اللاعبين) الراهن في أوراسيا.

إن توسيع حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي سوف يخدم إعادة إنعـاش إحـساس أوروبـا المتلاشي بوجود مهمة أكبر بينما يعزز، ولمصلحة كـل مـن أميركـا وأوروبـا، المكاسـب الديمقراطية التي تحققت عبر الإنهاء الناجح للحرب الباردة. ولن يوجد في الرهان علـى هـذا الجهد شيء أقل من إقامة علاقة طويلة الأمد لأميركا بأوروبا فأوروبا الجديدة لا تزال تتـشكك وإذا كانت أوروبا هذه ستبقى جيوبوليتياً، جزءا من المجال الأوروبي الأطلسي "فإن توسع حلف الناتو سيكون ضرورياً. وحسبنفس المبدأ، فإن الفشل في توسيع هذا الحلف (أي الناتو)، بعـد أن تم الالتزام الآن بذلك، سوف يفتت مفهوم أوروبا الموسـعة ويخفـض معنويـات الأوروبيـين الأوسطيين (القاطنين في أوروبا الوسطى). ويمكن لذلك حتـى أن يعيـد إشـعال الطموحـات الجيوبوليتية الروسية في أوروبا الوسطى، علما أنها، أي الطموحات، تعاني حلياً مـن الـسبات أو الاحتضار.

وفي الواقع، فإن فشل الجهد الذي تقوده أميركا من أجل توسيع حلف الناتو يمكن أن يـوقظ ثانية الرغبات الروسية الأكثر طموحاً. وليس واضحاً حتى الآن وإن كان السجل التاريخي يقف بقوة في الطرف المضاد،ما إذا كانت النخبة السياسية الروسية تشاطر أوروبا رغباتها في وجود سياسي وعسكري أميركي مستمر. وبالتالي، فبينما نجد أن تعزيز العلاقة ذات الطابع التعـاوني المتزايد حدة مع روسيا مرغوب فيه على نحو واضح، نجد أيضاً أنه من المهـم بالنـسبة إلـى أميركا أن ترسل رسالة واضحة عن أفضلياتها العالمية. وإذا كان يجب أن يتم الاختيار بين نظام أوروبي أطلسي أكبر وعلاقة أفضل مع روسيا، فإن الخيـار الأول يـأتي فـي مرتبـة أعلـى بالنسبة لأميركا.

ولهذا السبب، فان أي تكيف وفاقي مع روسيا في ما يتعلق بقضية توسيع النـاتو يجـب ألا يؤدي إلى عاقبة ذات تأثير يجعل من روسيا عضواً حقيقياً في مجال صنع القرار في الحلف،مما يضعف الطابع الأوربي الأطلسي(الناتو) بينما يبعد في الوقت ذاته الأعضاء المنتمين إلى الحلف حديثاً إلى مرتبة الفئة الثانية. وسوف يخلق ذلك فرصاً لروسيا لا لتستأنف جهدها الهادف إلـى استعادة مجال نفوذها في آسيا الوسطى فحسب، بل يجعلها أيضاً تستخدم وجودها ضمن النـاتو

لكي تلعب على أي خلافات أميركية أوروبية بغية الإقلال من الدور الأميركي في الشؤون الأوروبية.

وإنه لأمر حساس، عندما تدخل أوروبا الوسطى إلى الناتو، أن تكون أي ضمانات أمنية لروسيا في ما يتعلق بهذه المنطقة متبادلة فعلاً"، وبالتالي تكون هذه الضمانات مطمئنة على نحو متبادل أيضاً. فالتقييدات على نشر قوات الناتو والأسلحة النووية على أراضي الأعضاء الجدد يمكن أن تكون عاملاً مهماً في تحليل الاهتمامات الروسية المشروعية والمهدئة، ولكن هذه الأخيرة يجب أن تقارن بالضمانات الروسية المتماثلة في ما يتعلق بنزع السلاح من نتوء كالينينغراد الخطر استراتيجياً وبالقيود على عمليات انتشار القوات الرئيسة قرب حدود الدول الجديدة المحتمل ضمها إلى حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي. وإذا كان الجيران الغربيون المستقلون حديثاً متشوقين إلى إقامة علاقة مستقرة وذات طابع تعاوني مع روسيا، فإننا نجد أيضاً تلك الحقيقة المتمثلة في أنهم لا يزالون يخشون هذه الدولة لأسباب مفهومة تاريخياً. ومن هنا، فإن ظهور أو نشوء تكيف وفاقي متساو بين الناتو والاتحاد الأوروبي من ناحية وبين روسيا من ناحية ثانية، سوف يلقى ترحيباً من قبل الأوروبيين كلهم وذلك كمؤشر إلى أن روسيا تصنع أخيراً خيارها المرغوب جداً في فترة ما بعد الإمبريالية ولصالح أوروبا .

يمكن لهذا الاختيار أن يعبد الطريق لجهد أكبر يعزز موقف روسيا ويجعلها محترمة. فالعضوية الرسمية في مجموعة الدول السبع (إضافة إلى رفع مستوى آلية صنع السياسة في منظمة التعاون والأمن في أوروبا التي يمكن أن تؤلف ضمنها لجنة أمنية خاصة مؤلفة من أميركا وروسيا وعدة دول أوروبية رئيسة)، سوف تخلق فرصاً لانخراط روسي بناء في تشكيل كلا البعدين السياسي والأمني لأوروبا. وإن عملية إعطاء وزن ملموس إلى الخيار الروسي في ما يتعلق بأوروبا، يمكنها، إذا ترافقت مع المساعدة المالية الغربية المقدمة حالياً إلى روسيا، وبالإضافة إلى تطوير مخططات طموحة جداً عن ربط روسيا على نحو أوثق بأوروبا عبر شبكات جديدة من الطرق الرئيسة والخطوط الحديدية، أن تتحرك كثيراً إلى الأمام.

إن الدور الطويل الأمد لروسيا في أوراسيا سوف يعتمد إلى حد كبير على الاختيار التاريخي الذي يجب على هذه الدولة أن تقوم به، وربما حتى خلال هذا العقد، في ما يتعلق بتحديدها الذاتي لهذا الدور. وحتى مع زيادة أوروبا والصين لنصف قطر منطقة النفوذ الإقليمية لكل منهما، فإن روسيا سوف تبقى مسؤولة عن أكبر مساحة في العالم تسيطر عليها دولة واحدة. فهي تغطي عشر مناطق زمنية (يوجد فيها عشرة توقيتات مختلفة) وتزيد هذه المساحة مرتين على مساحة الولايات المتحدة أو الصين، مقزمة في هذا الخصوص حتى أوروبا الموسعة. ومن

هنا، فإن الحرمان الإقليمي لا يشكل مشكلة رئيسية لروسيا. وفي الواقع، فإن روسـيا الكبـرى يجب أن تواجه بأمانة وصلابة وتستنتج التأثيرات الصحيحة من الحقيقة المتمثلة بأن كلا دولتـي أوروبا والصين أصبحتا فعلاً أقوى اقتصادياً منها، وأن الصين تهدد أيضاً بسبق روسـيا علـى الطريق إلى التحديث الاجتماعي.

وفي هذه الظروف، يجب أن يصبح الأمر أكثر وضوحاً للنخبة الـسياسية الروسـية بـأن الأفضلية الأولى لروسيا هي تحديث نفسها عوضاً عن الانخراط في جهـد عقـيم يهـدف إلـى استعادة موقعها السابق كقوة. ومع الأخذ بالاعتبار الحجم الكبير جداً والتنوع في طبيعـة هـذه البلاد، فإن نظاماً سياسياً لا مركزياً دولية فيها ويعتمد على السوق الحرة، سوف يؤدي غالباً إلى تحرير القدرة الخلاقة لكل من الشعب الروسي والموارد الطبيعية الواسعة لبلاده. وسوف تكـون هذه الدولة الروسية الأكثر مركزية بدورها، أقل تحسساً للتعبئة الإمبرياليـة. أمـا روسـيا ذات النظام الكونفدرالي غير المتماسك والمؤلف من روسيا الأوروبية وجمهورية سيبيريا، وجمهورية الشرق الأقصى فسوف تجد من الأسهل عليها أن ترعي علاقات اقتصادية أوثق بأوروبا، ومـع الدول الجديدة في آسيا الوسطى، ومع الشرق، الأمر الذي يسرع تطورها (أي تطـور روسـيا ذاتها). وعموماً، فغن كلا من هذه الكيانات الكونفدرالية الثلاثة سوف يكون أيضاً أكثر قدرة على استثمار قدراتها الخلاقة المحلية، بعد أن عانت من التجمد لقـرون مـن الـزمن بـسبب اليـد البيروقراطية الثقيلة لموسكو.

أن اختياراً واضحاً من قبل روسيا يفضل الخيار الأوروبي على الخيار الإمبريالي سـيكون محتملاً بدرجة أكبر إذا أخذت أميركا، وعلى نحو ناجح، الجزء الإلزامي الثاني من استراتيجيتها نحو روسيا: أي بتعزيز التعددية الجيوبوليتية السائدة في الفترة ما بعد الـسوفييتية. فمثـل هـذا التعزيز سوف يعمل على تثبيط أي محاولات إمبريالية مغرية. ويجب فعلاً على روسيا ما بعـد الفترة الإمبريالية وذات التوجه الأوروبي أن تنظر إلى الجهود الأميركية الموجهـة إلـى هـذا الغرض بوصفها تساعد على تعزيز الاستقرار الإقليمي وعلى إضعاف احتمال حدوث نزاعـات على امتداد حدودها الجنوبية الجديدة التي ستكون غير مستقرة غالباً. ولكن يجب علـى سياسـة تعزيز التعددية الجيوبوليتية ألا تكون مشروطة بوجود علاقة جيدة بروسيا. وفي الواقع، فإن ذلك يعتبر ضماناً مهماً أيضاً في حال فشل تطوير علاقة جيدة، لأنه يخلق عوائق أمام أعادة ظهـور أي سياسة إمبريالية روسية خطرة فعلاً .

ينتج من ذلك أن الدعم السياسي والاقتصادي للدول الرئيـسة حـديثاً هـو جـزء مكمـل لاستراتيجية أوسع لأوراسيا. وهكذا، فإن تعزيز أوكرانيا ذات السيادة، والتي تعيد تعريف نفسها

في الوقت ذاته بوصفها دولة أوروبية رئيسة تدخل في تكامل أوثق مع أوروبا الوسطى، يعتبـر عنصراً مهماً جداً وحساساً في مثل هذه السياسة شأنه شأن رعاية وتعزيز علاقة أوثق مع تلـك الدول المحورية استراتيجياً كأذربيجان وأوزبكستان، بالإضافة إلى الجهد الهادف إلى فتح آسـيا (بالرغم من العوائق الروسية) على الاقتصاد العالمي .

إن التوظيف المالي الدولي الواسع النطاق في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى والمتاحـة له حرية الوصول على نحو متزايد، لن يساعد في تعزيز استقلال الدول الجديدة في هذه المنطقة فحسب، بل سيفيد أيضاً في المدى البعيد روسيا الديمقراطية في فترة ما بعد الإمبريالية. وكذلك، فإن استغلال مصادر الطاقة والمعادن في هذه المنطقة، سوف يخلق ازدهاراً، ويحـرض علـى الإحساس بدرجة أكبر من الاستقرار والأمن فيها، بينما يضعف أيضاً مخاطر النزاعـات مـن النوع البلقاني. وإن فوائد التطور الإقليمي المتسارع والممول مـن قبـل التوظيفـات الماليـة الخارجية، سوف تشع أو تنتشر إلى المقاطعات الروسية المجاورة، بمجرد أن تتحقـق النخـب (جمع نخبة) الحاكمة الجديدة في المنطقة بأن روسيا تقبل بتكامل هذه المنطقـة مـع الاقتـصاد العالمي، وبالتالي، فإن هذه النخب ستصبح أقل خوفاً من النتائج السياسية للعلاقات الاقتـصادية الوثيقة بروسيا. ومع مرور الزمن، فإن روسيا ما بعد فترة الإمبريالية تستطيع أن تكسب القبول بها كشريك اقتصادي متفوق (بارز) في المنطقة حتى وإن لم تعد الحاكم الإمبريالي لهـا .لكـي يطور القوقاز الجنوبي المستقل وآسيا الوسطى المستقلة، يجب على أميركا مراعاة عدم تغريـب تركيا كما يجب عليها أن تكتشف ما إذا كان تحسين العلاقات الأميركية الإيرانية ممكناً. فتركيـا التي تشعر بأنها منبوذة من أوروبا التي كانت تسعى إلى الانضمام إليها، سوف تـصبح أكثـر تمسكاً بالإسلام، ويحتمل بدرجة أكبر أن تعارض توسيع الناتو نكاية بما صنعوه بها، كما يحتمل بدرجة أقل أن تتعاون مع الغرب في سعيه إلى تحقيق الاستقرار والعمل على تكامـل أو دمـج آسيا الوسطى العلمانية في المجتمع العالمي. وهكذا يجب على أميركا أن تستخدم نفوذهـا فـي أوروبا للتشجيع على إدخال تركيا إلى الاتحاد الاوروبي كما يجب عليها أن تعامل تركيا كدولـة أوروبية شريطة ألا تتحول السياسة التركية الداخلية على نحو درامي إلى الاتجـاه الإسـلامي. وعموماً فإن التشاور المنتظم والمنفذ دورياً مع أنقره بما يتعلق بمستقبل حوض بحـر قـزوين وآسيا الوسطى سوف يقوي في تركيا الإحساس بشراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة. ويجب على أميركا أيضاً أن تدعم بقوة الطموحات التركية عن تمرير خط أنابيب النفط من بـاكو فـي أذربيجان إلى سيهان على الشاطئ التركي من البحر المتوسط لكي يخدم كمخرج رئيس لمصادر الطاقة في حوض بحر قزوين .

وفضلاً عن ذلك، فليس من مصلحة أميركا أن يستمر العداء الأميركي الإيراني. ويجب على أي تسوية نهائية أن تعتمد على الاعتراف بوجود مصلحة استراتيجية متبادلة في خلق الاستقرار في ما يعتبر الآن بيئة اقليمية هشة جداً بالنسبة لإيران. ومن المعترف به أن أي تسوية يجب أن يأخذ بها الطرفان، وأنها لن تكون منّة أو خدمة يمنحها أحدهما إلى الآخر. فإيران القوية، وحتى لو كانت ذات حوافز دينية. وغير المتعصبة ضد الغرب، هي في مصلحة أميركا، وفي نهاية المطاف، فحتى النخبة السياسية الإيرانية يمكنها أن تعترف بهذه الحقيقة. وفي الوقت نفسه، فإن المصالح الطويلة الأمد الأميركية في أوراسيا سوف تخدم على نحو أفضل بالتخلي عن الاعتراضات الأميركية الموجودة حالياً على التعاون الاقتصادي التركي الإيراني الوثيق، وخاصة في تمديد خطوط أنابيب النفط الجديدة، وكذلك في بناء (إقامة) الارتباطات الأخرى بين إيران، وأذربيجان، وتركمانستان. وإن الاشتراك الأميركي الطويل الآمد في تمويل هذه المشاريع سوف يخدم في الحقيقة، مصلحة أميركا[1].

يحتاج الدور المحتمل للهند إلى إلقاء الضوء عليه بالرغم من أن هذه الدولة ليست حالياً سوى لاعب سلبي نسبياً على المسرح الأوراسي. والهند محتواة جيوبوليتياً من قبل التحالف الصيني الباكستاني، بينما لا تستطيع روسيا الضعيفة أن تقدم الدعم السياسي الذي كان يقدمه الاتحاد السوفييتي. ومهما يكن من أمر، فان بقاء الديمقراطية مهم من حيث أنها تدحض على نحو أفضل من النقاشات الأكاديمية المفهوم (الفكرة) القائلة إن حقوق الإنسان والديمقراطية هي مجرد تظاهرة غربية ضيقة ومحدودة. وقد أثبتت الهند أن "القيم الآسيوية" المضادة للديمقراطية التي ينشرها الناطقون باسم سنغافورة، والصين هي ببساطة مضادة للديمقراطية فعلاً ولكنها ليست خاصة أو مميزة، بالضرورة، لآسيا. وحسب نفس المبدأ، فإن فشل الهند، سيكون ضربة موجهة إلى مواقع الديمقراطية، وسوف تزيل من المسرح تلك القوة التي تسهم في خلق توازن أكبر على المسرح الآسيوي، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار صعود الصين إلى مرتبة التفوق

[1] من الملائم أن أقتبس هنا النصيحة الجديدة التي قدمها صديقي في معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية، كور دسمان (غي بحثه المعروف "التهديد أو الخطر الأميركي على الولايات المتحدة "شباط ١٩٩٧، وقد ألقي كمحاضرة في كلية الحرب التابعة للجيش، حيث كان قد حذر فيه من النزعة الأميركية إلى إخضاع القضايا وحتى الدول لنفوذ الشياطين. وقد جاء فيه: "إن إيران والعراق وليبيا دول اعتبرتها الولايات المتحدة أنظمة عدائية تشكل تهديدات حقيقية ولكن غير خطرة، وأخضعتهم لنفوذ الشياطين أو حولتهم إلى شياطين دون أن تطور أي لعبة نهائية في المديين المتوسط والطويل لاستراتيجياتها هذه. ولا يستطيع المخططون الأميركيون أن يأملوا بعزل هذه الدول كلياً، وليس ثمة معنى للتعامل معهم كما لو أنهم دول إرهابية... والولايات المتحدة تعيش في عالم رمادي أخلاقياً ولا تستطيع أن تنجح بجعله أسود أو أبيض.

الجيوبوليتي. وينتج عن ذلك أن الانخراط المستمر للهند في مناقشات متعلقة بالاستقرار الإقليمي، وخاصة في ما يخص مستقبل آسيا الوسطى، يتحول إلى انخراط يحدث في الوقـت المناسـب، وبغض النظر عن تطـوير ارتباطـات ثنائيـة الجانـب ومباشـرة بـين الهيئـات الدفاعيـة الأميركية والهندية.

إن التعددية الجيوبوليتية في أوراسيا ككل لن تكون قابلة للتحقق أو للاسـتقرار دون تفهـم استراتيجي معمق بين أميركا والصين. وينتج عن ذلك أن سياسة اشراك الـصين فـي حـوار استراتيجي جدي، ربما في نهاية المطاف في جهد ثلاثي الاتجاهات يشمل اليابان أيضاً، وهـو الخطوة الأولى الضرورية في تعزيز مصلحة الصين في تكيف وفاقي مع أميركا يعكـس عـدة مصالح جيوبوليتية (وخاصة في شمال شرق آسيا وفي آسيا الوسطى) يشترك فيها البلدان فعلاً. ويجب أيضاً على أميركا أن تزيل أي شكوك متعلقة بالتزامها سياسة وجود دولة صينية واحـدة، لئلا تزداد قضية تايوان التهاباً وسوءاً، وخاصة بعد امتصاص الصين لهونغ كونغ. وحسب نفس المبدأ، فمن مصلحة الصين أن تجعل هذا الامتصاص (الاستيعاب) إثباتاً ناجحاً للمبدأ المتمثل في أنه حتى الـصين الكبـرى تـستطيع أن تتحمـل وتحمـي التنـوع المتزايـد فـي ترتيباتهـا السياسية الداخلية.

وبينما نجد، حسبما ناقشنا ذلك في الفصلين الرابع والسادس من هذا الكتاب، أنه لا يحتمـل أن يتبلور التحالف الصيني الروسي الإيراني المزعوم ضد أميركا خارج بعـض الأمزجـة او الأوضاع التكتيكية العرضية، فمن المهم بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية بـأن تتعامـل مـع الصين بأسلوب لا يدفع الصين في هذا الاتجاه. وفي أي تحالف "مضاد للهيمنة" ستكون الـصين المحور الأساسي أو"مسمار العجلة". وستكون أيضاً العنصر أو المكون الأقوى، والأكثر دينامية، وبالتالي الأبرز. وعموماً فلا يمكن أن يظهر هذا التحالف إلا حول دولـة الـصين الـساخطة، والمحبطة، والمعادية. ولكن لا تملك إيران أو روسيا الوسائل المادية التي تسمح أي منهما بـأن تكون المغناطيس المركزي لمثل هذا التحالف. إن الحوار الأميركي الصيني في شأن المنـاطق التي يرغب كلا البلدين في رؤيتها متحررة من سيطرة أطراف مهيمنة طموحة أخـى يـصبح ضرورياً حتماً. ولكن، فلكي يتم بعض التقدم يجب أن يكون هذا الحوار مستمراً وجـدياً. وفـي خلال هذا الاتصال يمكن أن يعالج أيضاً المزيد من القضايا الخلافية المتعلقـة بتـايوان وحتـى بحقوق الإنسان، وعلى نحو أكثر إقناعاً. وفي الواقع، فإن هذه النقطة يمكن أن تجعـل موثوقـة تماماً إذا جرى توضيح الأمر عن أن قضية التحرر الداخلي للصين ليست مجرد شأن صـيني داخلي ما دامت الصين المزدهرة و التي تمارس فيها الديمقراطية هي فقط القادرة على إغـراء تايوان وجذبها إليها سلمياً. إن أي محاولة لإعادة التوحيد عنوة لن تضع العلاقـات الأميركيـة

الصينية في موضع خطر فحسب، بل ستولد حتماً نتائج سلبية وغير ملائمة لقدرة الصين علـى جذب رأس المال الأجنبي وعلى استمرار تطورها أيـضاً. وبالتـالي سـتتم التـضحية عندئـذ بطموحات الصين الهادفة إلى تحقيق تفوق إقليمي وموقع دولي.

وبالرغم من أن الصين تبرز كقوة مسيطرة إقليمياً، فلا يحتمل أن تصبح قوة عالميـة قبـل وقت طويل (لأسباب ذكرت في الفصل السادس). علماً أن المخاوف الارتيابية من الصين كقـوة عالمية تولد نوعاً من جنون العظمة فيها، بينما يصبح ذلك أيضاً مصدراً للنبوءة الذاتية التحقـق عند عداوة أميركية ضيقة حادة. وبالتالي فلا يجب احتواء الصين أو استرضاؤها. ولكن يجب أن تعامل باحترام بوصفها أكبر دولة في حالة تطور في العالم ناهيك بكونها دولة ناجحة وإن علـى الأقل حتى الآن. وعموماً فإن دورها الجيوبوليتي لا في الشرق الأقصى فقط بل في أوراسيا كلها يحتمل أن ينمو أيضاً. ومن هنا، فمن الحكمة في شيء أن يتم ضمها، كزميل جديد، إلى القمـة السنوية لمجموعة الدول (الصناعية) السبع، وخاصة بعد أن وسع ضم روسيا إلى هذه المجموعة تركيز القمة من الاقتصاد إلى السياسة. وعندما تصبح الصين أكثر تكاملاً مع النظـام العـالمي، وبالتالي أقل قدرة وأقل ميلاً إلى استغلال سيادتها الإقليمية بأسلوب يتسم بالغباء علـى الـصعيد السياسي، فإنه ينتج عن ذلك أن الظهور الفعلي لهالة الاحترام المحيطة بالصين فـي مجـالات اهتماماتها التاريخية يحتمل أن يكون جزءاً من البنية الأوراسية للتكيف الوفاقي الجيوبوليتي الذي يظهر على السطح. أما كون كوريا الموحدة ستتأرجح في موقفها إزاء هذه الهالة فيعتمد كثيـراً على درجة التسوية اليابانية الكورية (التي يجب على أميركا أن تشجعها بشكل فعـال)، ولكـن، ففي أي حال، تظل عملية إعادة توحيد كوريا دون تكيف وفاقي مع الصين غير محتملة. سـوف تضغط الصين الكبرى في نقطة ما، وبشكل حتمي، من أجل حل قضية تايوان، ولكـن لدرجـة إدخال أو شمول الصين في مجموعة الارتباط الاقتصادية والسياسية الدولية ذات الطابع الملـزم على نحو متزايد يمكن أيضاً أن يكون له تأثير إيجابي في طبيعة السياسات الداخليـة الـصينية. وإذا أثبت امتصاص (استيعاب) الصين لهونغ كونغ أنه غير قمعي، فإن صيغة دانغ عن تـايوان القائلة بوجود بلد واحد ونظامين يمكن أن يعاد تعريفها أو صياغتها لتصبح وجود بلد واحد وعدة أنظمة.يمكن لذلك أن يجعل إعادة التوحيد أكثر قبولاً للأطراف المعنية، الأمـر الـذي سـيعزز النقطة أو المقولة المتمثلة بأنه ما لم يحدث بعض التطور السياسي في الصين ذاتها، فإن إعـادة تشكيل دولة صينية واحدة بطريقة مسالمة لن تكون ممكنة. وفي أي حال، يجب على الصين أن تعتبر أميركا حليفها الطبيعي وذلك لأسباب تاريخية وجيوبوليتية معاً. وخلافاً لليابان أو روسـيا فلم تكن توجد قط أي مطامح متعلقة بالأرض لدى أميركا إزاء الصين. وكذلك فخلافاً لبريطانيـا العظمى، فأميركا لم تعمل قط على إذلال الصين. وفضلاً عن ذلك، فبدون إجمـاع اسـتراتيجي قابل للحياة (الاستمرار) مع أميركا، لا يحتمل أن تصبح الصين قادرة على الاحتفـاظ بامكـان



جذب التوظيفات المالية الأجنبية المكثفة والضرورية لنموها الاقتصادي وبالتالي لتحقيق تفوقهـا الإقليمي. ولهذا السبب ذاته، فبدون تكيف استراتيجي أميركي صيني على غـرار المرسـاة أو المرتكز الرئيسي لانخراط أميركا في أوراسيا، فلن توجد جيواستراتيجية لدى أميركا من أجـل البر الرئيسي لآسيا. وكذلك فبدون جيواستراتيجية للبر الرئيسي الآسيوي فلن توجد لدى أميركـا جيواستراتيجية من أجل أوراسيا. وهكذا، فبالنسبة إلى أميركا تستطيع القوى الإقليميـة للـصين والمنضمة إلى إطار عمل أوسع في التعاون الدولي، أن تكون قوة جيواستراتيجية مهمة حيويـاً ولأ تقل في هذا المجال عن أهمية أوروبـا كمـا لا تقـل وزنـاً عـن اليابـان فـي ضـمان استقرار أوراسيا.

ومهما يكن من أمر، وخلافا للوضع الأوروبي، فلن يظهر في وقـت قريـب رأس جـسر ديمقراطي في البر الرئيسي الشرقي. وإن ما يجعل الأمر أكثر أهمية هـو أن تعتمـد جهـود أميركا الهادفة إلى خلق علاقة استراتيجية معمقة بالصين على الاعتراف الواضح بـأن اليابـان الديمقراطية والناجحة اقتصادياً هي الشريك العالمي الرئيسي والشريك الباسيفيكي الأول لأميركا. وبالرغم من أن اليابان لا تستطيع أن تصبح قوة إقليمية آسيوية مسيطرة إذا أخذنا في الاعتبار ما يثيره ذلك من كره إقليمي قوي، فإنها تستطيع في الوقت نفسه أن تصبح قـوة دوليـة بـارزة. وتستطيع طوكيو أن تقوم بدور مؤثر عالمياً بتعاونها الوثيق مع الولايات المتحدة في ما يتعلـق بما يمكن تسميته بمفكرة أو برنامج العمل الجديد عن الاهتمامات العالمية، بينما يـتم تجنـب أي جهد عقيم وربما غير مثمر من أجل أن تصبح هي ذاتها قوة إقليمية. وبالتالي يجـب أن تكـون مهمة السياسة الأميركية متمثلة في توجيه اليابان في هـذا الاتجـاه. فاتفاقيـة التجـارة الحـرة الأميركية اليابانية، التي تخلق مجالاً اقتصادياً مشتركا، سوف تقوي العلاقات وتعـزز الهـدف، وبالتالي يجب تدقيق فائدتها بالاشتراك بين الطرفين .

وعموماً، فمن خلال علاقة سياسية وثيقة باليابان سوف تكون أميركا قادرة على نحو مأمون على استيعاب الطموحات الإقليمية للصين، بينما تعارض الظواهر الأكثر اعتباطيـة لهـا. ولا يمكن، إلا على هذا الأساس، أن تستنبط طريقة استيعاب معقدة وثلاثيـة الاتجاهـات، أي تلـك الطريقة التي تضم القوة العالمية لأميركا والتفوق الإقليمي للصين، والقيادة الدولية لليابان. ومهما يكن الأمر، فإن هذا الاستيعاب الجيواستراتيجي الواسع يمكن أن ينسف أو يدمر بالتوسـع غيـر المتسم بالحكمة في التعاون العسكري الأميركي الياباني. ويجب ألا يكون الدور المركزي لليابان على غرار حاملة الطائرات غير القابلة للغرق التي تملكها أميركا في الشرق الأقصى، كمـا لا يجب أن لا يكون دور الشريك العسكري الآسيوي الرئيسي لأميركا أو قـوة إقليميـة آسـيوية

محتملة. وإن الجهود السيئة التوجيه الهادفة إلى تطوير أي أمر مما ذكر سوف تؤدي إلى قطـع أميركا عن البر الرئيسي الآسيوي. وإلى إضفاء الحيوية على احتمالات الوصول إلـى إجمـاع استراتيجي مع الصين، وبالتالي إلى إحباط قدرة أميركا علـى تعزيـز التعدديـة الجيوبوليتيـة المستقرة في أوراسيا كلها .

النظام الأمني عبر الأوراسي

إن استقرار التعددية الجيوبوليتية في أوراسيا، ومع استبعاد ظهور قوة مسيطرة ومنفـردة، سوف يتعزز بالظهور النهائي، وربما في الوقت مبكر من القرن القادم لنظام أمني عبر أوراسي (Tess). ويجب أن تشمل مثل هذه الاتفاقية عبر القارية حاف الأطلسي الموسع، المرتبط بميثاق ذي طابع متعاون مع روسيا، والصين، واليابان (التي لا تزال مرتبطة بالولايات المتحدة بمعاهدة أمن ثنائية الجانب). ولكن لكي يصل حاف الأطلسي إلى هنا، يجب أولاً أن يتوسع، بينمـا يـتم إدخال روسيا في إطار عمل إقليمي أكبر للتعاون الأمني. وبالإضافة إلى ذلـك ،يجـب علـى الأميركيين واليابانيين أن يتشاوروا ويتعاونوا في تنشيط حوار سياسي أمني ثلاثي فـي الـشرق الأقصى الذي يضم الصين. ويمكن للمحادثات الأمنية الأميركية اليابانية الصينية أن تضم، فـي نهاية المكان، مزيداً من الشركاء الآسيويين، وتؤدي لاحقا إلى حوار بينهم وبين منظمة الأمـن والتعاون في أوروبا. ويستطيع هذا الحوار، بدوره، أن يعبد الطريق أمام سلسلة من المـؤامرات التي تشترك فيها كل الدول الأوروبية والآسيوية، وبالتالي تبدأ عملية إضفاء الطابع المؤسـساتي على النظام الأمني عبر القاري .

ومع مرور الزمن، يمكن للبنية ذات الطابع الرسمي الأكثر حدة أن تبدأ بأخذ شـكل يحـث على ظهور نظام أمني عبر أوراسي يغطي لأول مرة القارة كلها. وإن تشكل هـذا النظـام، أي تحديد ماهيته ثم إضفاء الطابع المؤسساتي عليه، يمكن أن يصبح المبادرة الهندسية الرئيسية فـي العقد القادم بمجرد أن تخلق السياسات التي ذكرت سابقاً الشروط الضرورية لذلك. ويستطيع مثل هذا الإطار العملي الأمني عبر القاري الواسع أن يضم أيضاً لجنة أمنية دائمة، مؤلفة من كيانات أوراسية رئيسة بغية تحسين قدرة النظام الأمني عبر الأوراسي على تطوير تعاون فعـال فـي القضايا الحساسة المتعلقة بالاستقرار العالمي. يمكن أن تكـون أميركـا، وأوروبـا، والـصين، وروسيا الكونفدرالية، والهند، وربما بعض البلدان الأخرى، بمنزلة الثعاب لمثل هذا النظام عبـر القاري الأكثر قوة. وإن الظهور النهائي لهذا النظام الأمني عبر الأوراسي يـستطيع أن يخفـف بالتدريج عن أميركا بعض أعبائها، حتى عندما تستمر بدورها الحاسم كعنصر استقرار وتحكـيم في أوراسيا .

ترتبط السياسة العالمية، في المدى البعيد، بأن تصبح غير ملائمة، على نحو متزايد، لتركيز القوى المهيمنة في أيدي دولة واحدة. فأميركا ليست فقـط القـوة العظمـى العالميـة الأولـى، والوحيدة، بل يحتمل أن تكون أيضاً الأخيرة .

ولا يعود ذلك فقط إلى أن الدول القومية تصبح أكثر فأكثر قابلة لأن يتم النفوذ عبرها، بـل لأن المعرفة، شأنها شأن القوة أصبحت أكثر انتشاراً وأكثر قابلية للمشاطرة، وأقل تقييداً بالحدود القومية. وكذلك يحتمل أن تصبح القوة الاقتصادية أكثر توزعاً. وفي السنوات القادمة لا يحتمـل أن تصل قوة (دولة) واحدة إلى مستوى ٣٠ بالمئة أو ما يقرب من هذا الرقم من إجمالي النـاتج القومي السنوي للعالم كله، علماً أن أميركا حافظت على هذا الرقم خلال معظـم هـذا القـرن، وبغض النظر عن رقم ال ٥٠ بالمئة الذي وصلته في العـام ١٩٤٥. وعمومـاً فـإن بعـض التقديرات تشير إلى أن أميركا ستظل حتى نهاية هذا العقد محافظة على نسبة ٢٠ في المئة مـن الناتج القومي السنوي للعالم، وربما تتراجع هذه النسبة إلى ١٠ـ١٥في المئة في العـام ٢٠٢٠ عندما تزداد الحصة النسبية بقوى (أو دول) أخرى مثل أوربا، والصين، واليابان، إلى نسبة أكثر أو أقل من المستوى الأميركي. (قد تزيد النسبة لإحداها فتصبح أكثر أو أقل وتقل النسبة لدولـة أخلى منها فتصبح أقل). ولكن التفوق الاقتصادي العالمي لكيان واحد، ومن النوع الذي حققتـه أميركا خلال هذا القرن، ليس محتملاً علماً أنه ستكون لذلك تأثيرات عسكرية وسياسـية بعيـدة المدى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطابع المتعدد القوميات والاستثنائي للمجتمع الأميركي جعـل من السهل على أميركا أن تجعل هيمنتها ذات طابع عالمي دون أن تدع هذه الهيمنة تبـدو ذات طابع قومي صارم. وعلى سبيل المثال، فإن جهداً تقوم به الصين سعياً إلـى الـسيادة العالميـة سوف ينظر إليه حتماً من قبل الآخرين على أنه محاولة لفرض هيمنة قومية. ولكي نعبر عـن ذلك ببساطة نقول إنه يمكن لأي شخص أن يصبح أميركياً، ولكن الصيني وحـده يـستطيع أن يكون صينياً، ويضع ذلك حاجزاً إضافياً ومهماً في طريق أي هيمنة عالمية ذات طـابع قـوي بصورة رئيسية . وبالتالي، فما أن تبدأ الزعامات الأميركية بالتلاشي حتى يـصبح مـن غيـر المحتمل للسيطرة العالمية الراهنة لأميركا أن تكرر من قبل أي دولة بمفردها. وهكذا فإن السؤال الرئيسي عن المستقبل هو ماذا ستّورث أميركا للعالم كإرث دائم من سيادتها؟".

والجواب يعتمد في جزء منه على مدى استمرار هذه السيادة وعلى مدى فعاليـة الطريقـة التي تستخدمها أميركا في تشكيل إطار العمل لشراكات القوة الرئيسية التـي يمكـن أن تـضفى عليها، مع الزمن، الطابع المؤسساتي رسمياً. وفي الحقيقة فإن نافذة الفرصة التاريخية لاستثمار

أميركا البنّاء لقوتها العالمية تستطيع أن تثبت أنها ضيقة نسبياً، وذلك لأسباب داخلية وخارجيـة معاً. فالديمقراطية الشعبية الحقيقية لم تحقق قط قبلاً سيادة دولية. ثم إن متابعـة سياسـة القـوة ولاسيما ما تتطلبه غالباً ممارسة هذه القوة من تكاليف وتضحيات بشرية ليست ملائمة عمومـاً للقدرات الديمقراطية. فالتحول إلى الديمقراطية هو معاد وغير ملائم للتعبئة الإمبرياليـة. وفـي الواقع، فإن الشك الحرج إزاء المستقبل يمكن أن يتطرق إلى ما إذا كانت أميركا ستـصبح أول قوة عظمى غير قادرة أو غير راغبة في السيطرة على قوتها. فهل يمكن أن تصبح قوة عالميـة عاجزة؟ إن استفتاءات الرأي العام تشير إلى أن أقلية صغيرة فقط من الأميركيين (١٣في المئة) تفضل الاقتراح القائل إنه يجب على الولايات المتحدة، بوصفـها القـوة العظمى الوحيدة الباقية، أن تستمر في كونها القائد العالمي البارز الذي يعمل على حل المشكلات الدولية وتفضل اغلبيـة ساحقة (٧٤ في المئة) أن تقوم أميركا بقسط وافر في الجهود الهادفة إلى حل المشكلات الدولية. في بلدان أخرى[1] .

وبالإضافة إلى ذلك، وإذ تصبح أميركا مجتمعاً متعدد لثقافات على نحو متزايد، فقد تجد أنه سيكون من الأصعب عليها أن تحقق إجماعاً على قضايا السياسة الخارجية. ماعدا ما يحدث في ظروف التهديد الخارجي المباشر الملموس والكثيف فعلا. وقد وجد مثل هذا الإجماع عموماً في أثناء الحرب العالمية الثانية كلها، وحتى خلال الحرب الباردة أيضاً. ومهما يكن الأمر، فلم يكن ذلك متجذراً في القيم الديمقراطية التي يأخذ بها الناس بعمق، والتي أحست الجماهير بأنهـا، أي القيم، تتعرض للخطر، بل أيضا في الصلات أو العلاقات الأثنية والثقافية التي تجمع بين ضحايا الأنظمة الديكتاتورية المعادية الذين كان معظمهم من الأوربيين. وفي غياب تحد خارجي منافس، فمن الممكن أن يجد المجتمع الأميركي أنه من الصعب جداً أن يصل إلى اتفاق متعلق بالسياسات الخارجية التي لا يمكن ربطها مباشرة بالمعتقدات الرئيسية وبحالات التعاطف التي يـشعر بهـا الناس على نطاق واسع، والتي لا تزال بحاجة إلى وجود اشتباك إمبريالي مستمر ومكلف أحياناً. وإذا وجد شيء من ذلك، فثمة وجهتا نظر مختلفتان إلى أقصى حد عن أن تـأثيرات الانتـصار التاريخي لأميركا في الحرب الباردة يحتمل أن تكون أكثر جاذبية سياسياً: فمن ناحية أولى ثمـة

---

[1] إجماع يظهر على السطح ـ دراسة لمواقف الرأي العام الأميركي إزاء دور أميركا في العالم (كوليج بارك: مركز الدراسات الدولية والأمنية في جامعة ميريلاند تموز ١٩٩٦) إنها دراسة تستحق التقدير وهي منسجمة مع ما جاء سابقاً، وثمة دراسات أخرى قام بها هذا المركز في بداية عام ١٩٩٧ (بإشراف الباحث الرئيس ستيفن كول) وأظهرت أن هناك أغلبية كبيرة موافقة على توسيع الناتو (٦٢%مع، منهم ٢٧% مع (بقوة) و٢٩% فقط ضد، منهم ١٤% ضد (بقوة).

وجهة النظر القائلة غن نهاية الحرب الباردة تبرر تخفيضاً هاماً في حجم الاشتباك أو الانخـراط العالمي لأميركا بغض النظر عن النتائج المترتبة على الموقف الأميركي. ومن ناحيـة ثانيـة، هناك الإدراك بان الوقت قد حان لوجود تعدد أطراف دولي حقيقي يجب على أميركا أن تتنازل له عن بعض من سيادتها وأن كلا وجهتي النظر هاتين تحكمان (تسيطران) على ولاء أنصارهما الملتزمين بهما.

وعموماً، يمكن أيضاً للتغير الثقافي في أميركا أن يكون غير ملائـم لاسـتمرار ممارسـة استخدام القوة الإمبريالية على نحو فعلي في الخارج. فهذه الممارسة تتطلب درجة عاليـة مـن الحافزية العقائدية، والالتزام الفكري، والرضا الوطني. ومع ذلك، فإن الثقافة المسيطرة في البلاد أصبحت تتركز على نحو متزايد على اللهو أو التسلية الواسعة النطاق التـي كانـت ولا تـزال تسيطر عليها إلى حد كبير بموضوعات أو أفكار متعبة على الصعيد الشخصي وهروبية (فيهـا تهرب من الواقع) على الصعيد الاجتماعي. وقد جعل التأثير التراكمي من الصعب أكثر فـأكثر أن تتم تعبئة الإجماع السياسي اللازم من أجل القيادة أو الزعامة الأميركية الدائمـة والمكلفـة، أحياناً، في الخارج. ولعبت الاتصالات الواسعة الانتشار دوراً مهماً بوجه خاص في هذا المجال، مولدة رد فعل قوياً ضد أي استخدام انتقائي للقوة يترتب عليه حتى أخفض مـستويات إصـابة الأشخاص في القتال (قتلي وجرحي) .

وبالإضافة إلى ذلك، فقد وجدت أميركا وأوروبا الغربية، ولا تـزالان تجـدان، أنـه مـن الصعب التكيف مع نتائج ممارسة مذهب المتعة الاجتماعي والتراجع الـدرامي فـي اسـتقرار (مركزية) القيم الدينية في المجتمع. (إن ما حدث بالتوازي مع التراجع في الأنظمة الإمبرياليـة الذي لخص في الفصل الأول كان مذهلا في هذا المجال). وقد تعقدت الأزمة الثقافيـة الناجمـة بانتشار المخدرات، وخاصة في أميركا، وبربطها بالقضية العرقية. وأخيراً لم يعد معدل النمـو الاقتصادي قادراً على التوقعات المادية المتنامية، علماً أن هذه الأخيرة، أثيرت بالثقافة الـسائدة التي تشجع على الاستهلاك. ولا نبالغ إذا قلنا إن الإحساس بـالقلق التـاريخي، وربمـا حتـى بالتشاؤم، يصبح ملموساً في القطاعات الأكثر بروزاً من المجتمع الغربي.

وقبل نصف قرن تقريباً، قلق مؤرخ مشهور، هو هانز كـون، بعـد أن لاحـظ التجربـة المأساوية للحربين العالميتين وللنتائج المنهكة للتحدي الديكتاتوري، مـن أن الغـرب يمكـن أن يصبح "تعبا ومستنفداً" وفي الواقع فهو قد خشي من:

"أن إنسان القرن العشرين أصبح أقل ثقة بنفسه مما كان عليه سلفه في القرن التاسع عشر. وقد شهد القوى الظلامية في التاريخ في تجربته الخاصة. فالأشياء التي بدت أنها تنتمـي إلـى

الماضي عادت إلى الظهور ثانية: كالإيمان إلى درجة التعصب، والقـادة الـذين لا يخطئـون، والعبودية والمذابح الجماعية، واستئصال جذور الناس كلهم، وانتفاء الرحمة، والبربرية"[1] .

إن الافتقار إلى الثقة كان ولا يزال يزداد حدة بسبب الخيبة الواسعة الانتشار التي نجمـت عن نتائج الحرب الباردة. وعوضاً عن "نظام عالمي جديد"معتمد على الإجماع والانسجام نجد أن "الأشياء التي بدت أنها تنتمي إلى الماضي" أصبحت كلها فجأة تنتمي إلى المستقبل. وبالرغم من أن النزاعات الأثنية القومية لم تعد تنطوي على كونها تسبب حرباً رئيسة، فهي تهدد السلام فـي اجزاء هامة من العالم. وهكذا، فلا يحتمل أن تصبح الحرب من مخلفات الماضي فـي الـزمن المستقبلي القريب. ومع وجود الدول الأكثر تقدماً المقيدة بقـدراتها التكنولوجيـة العاليـة التـي تستطيع أن تسبب الدمار الذاتي أو تحقق المصلحة الذاتية، فقد أصبحت الحرب ترفاً لا يمكن أن تتحمله سوى الشعوب الفقيرة. وفي المستقبل المنظور، فإن ثلثي البشرية التي تعاني من الفقر لا يمكن أن تحفز بالقيود المفروضة على الذين يتمتعون بامتيازات.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن النزاعات الدولية وأعمال الإرهاب كانت حتى الآن خالية مـن أي استخدام لأسلحة التدمير الشامل. أما كم من الزمن يمكن أن يستمر هذا التقييد الـذاتي، فـلا يمكن التنبؤ به، ولكن توفر وسائل إيقاع الإصابات الكثيفة، بما فـي ذلـك الأسـلحة النوويـة والبكتريولوجية على نحو متزايد، وليس عموماً لدى الدول فحسب بل ولدى المجموعات المنظمة أيضاً، سوف يزيد من احتمال استخدامها.

وباختصار، فإن أميركا بوصفها القوة الأولى في العالم، تواجه فعلاً نافذة ضـيقة لفرصـة تاريخية. فالوضع الراهن للسلام العالمي النسبي يمكن ألا يستمر إلا لوقـت قـصير. وإن هـذا الواقع شدد على الحاجة الملحة إلى انخراط أميركي في العالم الذي يتم التركيز فيه عمداً علـى تعزيز الاستقرار الجيوبوليتي الدولي وعلى إعادة إحياء الإحساس بالتفاؤل التاريخي في الغرب. ولكن هذا التفاؤل يتطلب القدرة المثبتة على التعامل في آن مع التحديات الجيوبوليتية الخارجيـة ومع التحديات الاجتماعية الداخلية.

ومهما يكن من أمر، فإن إعادة إذكاء التفاؤل الغربي وجعل القيم الغربية عالمية الطـابع لا يعتمدان حصراً على أميركا وأوروبا. فاليابان والهند تثبتان أن مفاهيم حقوق الإنسان ومركزيـة التجربة الديمقراطية يمكن أن تصلح في الخلفيات الآسيوية أيضاً، سواء في الخلفيـات (الـدول) النامية جداً أم في تلك التي لا تزال نامية فقط. وإن النجاح الديمقراطي المستمر لليابان والهنـد

[1] هانز كون "القرن العشرون" (نيويورك" ١٩٤٩)، الصفحة٥٣.

هو بالتالي، ذو أهمية كبيرة أيضاً في المحافظة على أفق مستقبلي أو منظور موثـوق بدرجـة أكبر ومتعلق بالشكل السياسي المستقبلي للعالم وفي الحقيقة فأن خبرة هاتين الدولتين شانهما شأن خبرة كوريا الجنوبية وتايوان تشير أن النمو الاقتصادي المستمر للصين، والمترافـق بـضغوط خارجية يولدها تدخل دولي أكثر حدة من أجل التغيير، يمكنه أن يؤدي أيضا إلى جعـل النظـام الصيني ديمقراطياً بالتدريج .

إن مواجهة هذه التحديات هو عبء أميركا ومسؤوليتها الفردية من نوعنهـا. فمـع الأخـذ بالإعتبار لحقيقة أو واقع الديمقراطية الأميركية، نجد أن الرد الفعال سوف يحتاج إلى خلق فهـم عام للأهمية الدائمة للقوة الأميركية في تشكيل إطار العمل الواسع للتعاون الجيوبوليتي المستقر، أي ذلك التعاون الذي يتجنب الفوضى العالمية ويؤجل بنجاح ظهور تحدي قوة جديدة. وإن هذين الهدفين، أي تجنب الفوضى العالمية وتأجيل ظهور منافس في القوة، هما غير قابلين للفصل عن التحديد على المدى الأبعد لهدف الاشتباك أو الانخراط العالمي لأميركا، أي ذلك الهدف المتعلق بإقامة إطار عمل دائم وقادر على البقاء للتعاون الجيوبوليتي العالمي.

ولسوء الحظ، فحتى الآن كانت الجهود الهادفة إلى تحديد هدف رئيس جديد وعلى مـستوى العالم وللولايات المتحدة، غداة انتهاء الحرب الباردة، ذات بعد واحد. وقد فشلت هذه الجهود في ربط الحاجة إلى تحسين الشروط الإنسانية بضرورة المحافظة على مركزية القـوة الأميركيـة (دورها المركزي) في الشؤون العالمية. ويمكن التحديد، أو الإشارة إلى عدة محاولات جديدة من هذا النوع فخلال السنتين الأوليتين لإدارة كلينتون، لم يأخذ الدفاع عن تعددية الأطراف الحازمة في الاعتبار، وعلى نحو كاف، الحقائق الأساسية للقوة المعاصرة. وفي وقت لاحـق، نجـد أن التشديد البديل على المفهوم القائل إنه يجب على أميركا أن تركز علـى التوسـع الـديمقراطي "العالمي" لم يأخذ في الحسبان بما فيه الكفاية، الأهمية المستمرة لمحافظة أميركا على الاستقرار العالمي أو حتى لتطويرها علاقات قوة ملائمة (ولكنها للأسف غير ديمقراطية)، على غرار مـا يجب أن تفعله مع الصين.

وعلى غرار الأفضلية الأميركية المركزية، فإن عوامل الجاذبية الضيقة التركيز كانـت ولا تزال أقل إقناعاً، علماً أنها شملت تلك العوامل التي ركزت على إزالة النظام السائد في توزيـع الدخل عالمياً، وعلى تشكيل"شراكة استراتيجية ناضجة" مع روسيا، أو علـى احتـواء انتـشار الأسلحة. أما البدائل الأخرى، كوجوب تركيز أميركا على حماية البيئة، أو، بشكل أضيق، علـى خوض حروب محلية، فقد كانت تميل إلى تجاهل الحقائق الرئيسية عن القوة العالميـة. ونتيجـة لذلك، فإن أياً من الصيغ المذكورة سابقاً لم يعالج كلياً الحاجة إلى خلـق اسـتقرار جيوبـوليتي

عالمي في حده الأدنى بوصفه يشكل الأساس الضروري لإطالة زمن الهيمنة الأميركية والتجنب الفعال للفوضى الدولية في آن.

وباختصار، يجب أن يكون هدف السياسة الأميركية مزدوجاً دائماً: أي يتمثل في اســتمرار الوضع المسيطر لأميركا لمدة جيل واحد على الأقل، ويفضل أن يتم ذلك لفترة أطول؛ وأن يــتم خلق إطار عمل جيوبوليتي يستطيع امتصاص الصدمات والاجهادات أو التوترات الحتمية للتغير الاجتماعي السياسي بينما يطور في الوقت ذاته القلــب أو الجــوهر الجيوبــوليتي للمــسؤولية المتقاسمة من أجل إدارة العالم سلمياً. وعموماً، فإن المرحلة الطويلة مــن التعــاون المتوســع بالتدريج مع الشركاء الأوراسيين الرئيسيين. والذي ينشط ويحكم من قبل أميركا، تستطيع، أيضاً، أن تساعد في تعزيز الشروط الضرورية لرفع مستوى بنى (جمع بنية) الأمم المتحدة الموجــود حالياً والتي تقادم عليها الزمن على نحو متزايــد. ويــستطيع التوزيــع الجديــد للمــسؤوليات والامتيازات أن يأخذ عندئذ في الحسبان الحقائق المتغيرة للقوة العالمية، والتي تختلف على نحو حاد عن تلك التي وجدت في العام ١٩٤٥ .

سوف تملك هذه الجهود الميزة التاريخية المضافة عن الاســتفادة مــن الــشبكة الجديــدة للارتباطات العالمية التي تنمو بوتيرة متسارعة خارج نظام الدولــة القوميــة التقليديــة. ولقــد خلقــت، فعلاً، هذه الشبكة، التي نسجتها مؤسسات متعددة القوميات، ومنظمات غيــر حكوميــة (يحمل الكثير منها الطابع ما فوق القومي) ومجتمعــات (هيئــات) علميــة، وعــززت بــشبكة الانترنــت، منظومــة عالميــة غيــر رســمية تعتبــر غيــر ملائمــة للتعــاون ذي الطــابع المؤسساتي والشامل.

وهكذا ففي أثناء بضعة العقود القادمة، يمكن أن تظهر بنية عملية للتعاون الدولي، معتمــدة علــى الحقائق الجيوبوليتية، وتمارس، بالتدريج، دور "الحاكم" الحالي للعالم الــذي يحمــل فــي الوقت الواهن عبء المسؤولية عن استقرار العالم وسلامه. وإن النجاح الجيواستراتيجي في هذه القضية سوف يمثل إرثــاً ملائماً لدور أميركا بوصــفها القــوة العظمــى الحقيقيــة الأولــى، والوحيدة، والأخيرة.